

اوسسوف

اصول علم الاجتماع

Handwritten text, possibly a signature or name, in cursive script.

اوسيف

اصول علم الاجتماع



دار التقدم
موسكو

ترجمة سليم توما

Осипов Г. В.
ОСНОВЫ СОЦИОЛОГИИ
На арабском языке

© «Прогресс», 1988

© الترجمة الى اللغة العربية - دار التقدم ، ١٩٩٠

طبع فى الاتحاد السوفييتى

O $\frac{0303000000-072}{014(01)-90}$ 184-90

ISBN 5-01-002146-3

الفصل الاول

المجتمع كنسق اجتماعى تاريخى

١ - موضوع علم الاجتماع

ترقى جذور علم الاجتماع - السوسيولوجيا - الى المراحل المبكرة من تاريخ البشرية ، الى ذلك الزمن الذى اخذ فيه الناس يفكرون فى مسألة نشوء الانسان والمجتمع ، ومغزى التاريخ ، ونشوء المؤسسات الاجتماعية : العائلة ، العشيرة ، القبيلة ، الملكية الخاصة ، الدولة . وفى هذا المجال كانت الحلول الميثولوجية والدينية ما تزال الحلول الغالبة ١

ان محاولات مثيرة للاهتمام لتفهم الواقع الاجتماعى يمكن العثور عليها فى مؤلفات مفكرين بارزين فى الصين القديمة واليونان وروما ، امثال لاو تسي ، ابيقور ، ديموقريط ، ارسطو ، لوقريط كار ، وفلاسفة آخرين .

وفى عصر الاقطاعية كانت تشغل وضعا مهيما ، تحت رعاية الديانة المسيحية ، التعاليم الاجتماعية اللاهوتية لأوريل اوغسطينوس ، وتوما الاقوينى ، مثلا . لقد كان هذان المفكران الدينيان يفسران نشوء المجتمع والدولة بانه عمل من صنع الرب . وكانا يعتبران تاريخ البشرية «ملكوفا للاهداف السامية» التى تحققها المشيئة الالهية . فكل شعب يؤدى رسالته التاريخية التى تلقىها عليه هذه المشيئة . واذ يؤدى الشعب هذه الرسالة يهلك ليحل محله شعب «مختار» آخر . وكل شىء فى التاريخ مقرر مسبقا وموجب من جانب الله . وليس الاشخاص البارزون سوى اداة فى يد المشيئة الالهية

مارست الاكتشافات العظيمة فى ميدان الميكانيكا فى القرن السابع عشر تأثيرا كبيرا على تطور العقيدة الميكانيكية فى ميدان

العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على السواء . وكان ابرز ممثلي هذه العقيدة كل من غوبس وديكارت وسبينوزا . واضفت عقيدتهم اهمية حاسمة على الحركة الميكانيكية المعبر عنها بالرياضيات . فقد كان المجتمع فى مؤلفاتهم يعتبر بمثابة مجموعة من اناس منفردين فقط . علما بان المشاعر البشرية ، كالحب والبغض والغضب والحسد وحب الرفعة والرافة وسائر الانفعالات الروحية ، كان هؤلاء المفكرون يعتبرونها لا صفات بشرية بل صفات طبيعية مثل الدفء والبرد والرعد وكل ما شابه ذلك . ومن هنا الاستنتاج التالى : ان المجتمع يحافظ على وحدة متكاملة ما دامت الانفعالات او الاهواء البشرية توجد فى حالة التوازن المتبادل .

صاحبت نهوض الفكر الاجتماعى والسياسى الاجتماعى فى اثناء الثورات البرجوازية فى اوروبا الغربية عمليات بحث فعالة عن القوانين الاجتماعية بالذات . والمفكرون الرائدون فى هذه الحالة كانوا فيكو ، ومونتسكيو ، وفولتير ، وروسو ، وهيردير ، وكانط ، وهيغل ، وسان سيمون . وقد انعكست آراؤهم فى تأملات عن العملية التاريخية ، فى السعى الى تفسير قواها المحركة الموضوعية .

لقد كانت المذاهب الاجتماعية لمؤسسى علم الاجتماع البرجوازي تعكس المصلحة العملية للبرجوازية فى تطوير العلوم الاجتماعية . وقد حاول العالم الاجتماعى الفرنسى اوغست كونت ان يبنى ، على صورة العلوم الطبيعية ومثالها ، صرح علم الاجتماع ايضا . فان علم الاجتماع ، حسب رأى كونت ، هو علم بمقدار ما تستند على الوقائع استنتاجاته وتعميماته التى هى نتيجة للمشاهدات ، للوقائع التى يمكن التعبير عنها بمقادير كمية دقيقة وامتحانها بالتجربة . وهذه المبادئ المنهجية لتناول علم الاجتماع ، التى عرضها كونت ، اطلقت عليها تسمية مذهب الوضعية (positivism) .

لقد كان هذا العالم الاجتماعى الفرنسى يعتبر علم الاجتماع (السوسيولوجيا) بمثابة اعم علم عن المجتمع ، بمثابة نظرية ومنهجية لجميع العلوم الاجتماعية الاخرى . زد على ذلك ان علم الاجتماع (السوسيولوجيا) ، حسب تصنيفه للعلوم ، كان يتماثل عمليا مع العلوم الاجتماعية . لقد كان المخطط النظرى لعلم الاجتماع عند كونت يرتدى طابعا تأمليا وسكولاستيكيا (كلاميا ، مدرسيا) .

كان العالم الاجتماعى الفرنسى اميل دوركهايم يتمسك تمسكا

أكثر مثابرة بمبادئ مذهب الوضعية . فقد ابرز في المجتمع ميدان الحياة الاجتماعية الذي يعين ، حسب مذهبه ، الميادين الأخرى أيضا - الاقتصادي ، السياسي ، الأيديولوجي . ولهذا السبب بالذات أطلقت على مذهب دوركهايم تسمية النزعة السوسيولوجية (sociologism) . لقد كان دوركهايم أول عالم اجتماعي غربي استحدث مفهوم «الواقع الاجتماعي» («social reality») . «الواقع الاجتماعي» ، حسب دوركهايم ، هو فقط ذلك الشيء الذي يمكن أن يكون هدفا للبحث التجريبي . وبما أن دوركهايم حصر المعرفة البشرية ضمن أطارات الأوصاف التجريبية للعوامل الاجتماعية فهو يعتبر مؤسس المذهب التجريبي (empiricism) في علم الاجتماع . منذ زمن دوركهايم وحتى يومنا هذا يخوض علماء الاجتماع الغربيون من مختلف المدارس والاتجاهات جدالات لا نهاية لها حول ما الذي ينبغي اعتباره «واقعا اجتماعيا» ، وكيف ينبغي استقصاء هذا «الواقع الاجتماعي» .

فالعالم الاجتماعي الألماني ماكس فيبر تناول مسألة «الواقع الاجتماعي» من مواقف المذهب العقلي (rationalism) . فالمذهب العقلي ، أي إيمان العقل في النشاط البشري ، كان يعتبره أساس «الواقع الاجتماعي» وهدفا للبحث التجريبي . إن فيبر هو مؤسس المذهب العقلي في علم الاجتماع الغربي . يتميز القرن العشرون بمحاولات علماء الاجتماع الغربيين الجمع بين المذهب التجريبي والمذهب العقلي . فقد أعلنوا هدفا للبحث التجريبي في علم الاجتماع النشاط البشري العقلاني الموجه نحو الحفاظ في المجتمع الغربي على التوازن بين مختلف القوى الاجتماعية والنظام الاجتماعي . وكل ما يتعدى نطاقات عقلانية النظام القانوني البرجوازي يُعدّ شواذا .

يعتبر كارل ماركس مؤسس علم الاجتماع العلمي . فإن اكتشاف ماركس الفهم المادي للتاريخ وقوانين التطور الاجتماعي أرسى علم الاجتماع على أرضية علمية . ولدى ذلك أصبح التطور الاجتماعي يُعتبر عملية تاريخية طبيعية تخضع للبحث العلمي الدقيق . إن الإدراك المادي للتاريخ يستخلص الظواهر الاجتماعية وتغيراتها لا من المشيئة الإلهية والفكرة المطلقة (كالدين والمثالية الموضوعية) ، ولا من وعي وإرادة الفرد (كالمثالية الذاتية) ، بل من

الظروف الواقعية لنشاط الناس العمل ، من الانتاج المادى الذى تشكل مراحل تطور له بالذات التشكيلات الاجتماعية المشترطة تاريخيا .

ان نظرية كارل ماركس عن التشكيلات الاجتماعية هي اساس صرح علم الاجتماع . والقوانين الاساسية لعمل وتطور هذه التشكيلات تتجلى فى نشاط الناس الاجتماعى المؤدى فى ظروف ملموسة للمكان والزمان . ولهذا بالذات يدخل فى موضوع علم الاجتماع ليس فقط بحث القوانين الاجتماعية لنشوء وتطور وتبدل التشكيلات الاجتماعية ، بل ايضا اشكال تجلى هذه القوانين وآليات عملها فى نشاط الناس الاجتماعى .

تتعين خصائص المعرفة السوسيولوجية بان هذه المعرفة تتناول جميع ميادين النشاط العمل للانسان فى كل واحد وفى سير تطورها ، اما هذا النشاط العمل نفسه والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ ابان عملية التخالط بين الناس فتتناولها فى الترابط والتفاعل بين العامل الموضوعى والعامل الذاتى ، بين الناحية المادية والناحية الروحية . وتشكل هدفا للابحاث السوسيولوجية جميع المسائل المتصلة بنشاط الانسان ، ووضعه فى المجتمع ، وفى جماعة العاملين ، وفى العائلة ، وفى سائر الجماعات الاجتماعية (social groups) ، وبحاجاته وتوجهاته القيمة ودرجة تلبيتها ، وبموقفه من ذاته ، وكذلك من مختلف الظواهر والعمليات الجارية فى المجتمع .

ينطلق علم الاجتماع الماركسى من النظرة المادية الى المجتمع . فكما انه من غير المعقول وجود قوانين للطبيعة خارج المادة المتحركة ، كذلك من غير المعقول وجود قوانين اجتماعية خارج نشاط البشر ، علما بان هذا النشاط ، بوصفه ماديا من حيث الاساس ، يعتبر فى الوقت نفسه نشاطا روحيا ايضا . ان الناس يختلفون عن بعضهم البعض من حيث وضعهم الاجتماعى ، وجوهر وطابع وظروف عملهم ، ومستوى تعليمهم وثقافتهم ، وهم يملكون ميزات شخصية . ونتيجة لذلك فان التفاعل بين الناس يشكل عملية احتمالية عشوائية ، فوق انها تختلف عن العمليات المماثلة فى الطبيعة (حركة الذرات ، الجزيئات ، الكائنات البيولوجية ، الخ) بان الناس ، بامتلاكهم الوعى والارادة ، يملكون حرية الاختيار . لذا ، فان قانونيات الحياة الاجتماعية ، التى يدرسها علم الاجتماع

(وسائل العلوم الاجتماعية) ، تفعل فعلها كميول تشق طريقا لها عبر ترابط الاحداث العرضية . وتتطلب معرفة القوانين بحثا ملموسا لاشكال تجليها ، اما التحكم بفعل هذه القوانين فليس ممكنا الا على اساس معرفة آلية فعلها . وهذه الآلية تتطلب القيام في ظروف ملموسة بدراسة عمل ومعيشة الناس الموجودين في هذه الجماعات والتنظيمات الاجتماعية او تلك ، والعائشين في ظروف محددة للمدينة او القرية ، والعاملين في مختلف الفروع الانتاجية والثقافة . ان القوانين العامة لعمل وتطور المجتمع (مثلا ، الترابط بين الاقتصاد ، والسياسة ، والثقافة ، والبنيان التحتي والبنيان الفوقي ، وانقسام المجتمع الى طبقات والصراع فيما بينها ، الخ) لا يمكن فهمها الا مع الاخذ في الحسبان خصوصيات فعلها في ظروف اطوار معينة من التطور التاريخي للمجتمع ، ظروف تشكيلات اجتماعية معينة . ويدرس علم الاجتماع النظرى العام القوانين العامة للتطور التاريخي للمجتمع ، والانتقال من احدى التشكيلات الى تشكيلات اخرى . ويتضمن موضوعه كذلك القوانين العامة لعمل التشكيلات الاجتماعية الفريدة في نوعها .

غير ان علم الاجتماع الماركسي لا يُستنفد بعلم الاجتماع النظرى العام . فهو ينطوى ، اضافة الى ذلك ، على نظريات سوسيولوجية خاصة ذات وحدة مختلفة : نظريات الادارة الاجتماعية ، ونمط الحياة ، والعمل ، والمعيشة ، والعائلة ، وبنية المجتمع الاجتماعية ، والفرد ، والسياسة ، والحقوق ، والدين ، والفن ، الخ .

ان نظريات علم الاجتماع الخاصة من هذا الطراز تختلف عن نظريات في علم السياسة ، وعلم الحقوق ، ونظرية الفن ، الخ بان هذه الميادين (شأنها شأن نظريات علم الاجتماع المذكورة آنفا) تحافظ على الموقف الملازم لنظرية علم الاجتماع العامة . فان جميع نظريات علم الاجتماع الخاصة تتناول هذه الدائرة او تلك من ظواهر الحياة الاجتماعية بالتفاعل مع النواحي الاقتصادية والسياسية والايدولوجية وبالترابط مع العوامل الموضوعية والذاتية في نشاط الناس .

واخيرا ، فان علم الاجتماع لا يوجد بدون مستوى هام للمعرفة السوسيولوجية مثل البحوث التجريبية الجارية على قاعدة نظريات علم الاجتماع الخاصة لغرض تطويرها اللاحق وحل المسائل

العملية ، وبالتالي على قاعدة نظرية علم الاجتماع العامة . فان نظريات علم الاجتماع الخاصة ، اذ تمثل حلقة وصل بين نظرية علم الاجتماع العامة والبحوث التجريبية ، تقدم باستمرار مواد لاجل تطوير نظرية علم الاجتماع العامة و لاجل البحوث التجريبية فى سائر مجالات النشاط العملى للمجتمع ، على السواء .

اذن ، ان علم الاجتماع يمكن تحديده بانه علم القوانين العامة والخاصة لتطور وعمل اطرزة مجتمع محددة تاريخيا - تشكيلات اجتماعية ، علم آليات فعل واشكال تجلى هذه القوانين فى نشاط افراد وجماعات اجتماعية وطبقات وشعوب .

وفى منظومة العلوم الاجتماعية والانسانية يشغل علم الاجتماع مكانا خاصا . وهذا يفسر ، اولاً ، بان هذا العلم يشكل اعم علم عن المجتمع ، عن ظواهر وعملياته ؛ ثانياً ، ينطوى على نظرية علم الاجتماع العامة ، او نظرية المجتمع ، التى تتجلى بمثابة نظرية ومنهجية لجميع العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى ؛ ثالثاً ، ان جميع العلوم الاجتماعية والانسانية ، التى تدرس مختلف نواحي النشاط العملى للمجتمع ، تنطوى دائماً على ناحية اجتماعية ، اى على تلك القوانين التى تجرى دراستها فى هذا المجال او ذاك من الحياة الاجتماعية وتطبق من خلال نشاط الناس ؛ رابعاً ، ان تقنية ومنهجية دراسة الانسان والنشاط البشرى ، وطرائق القياس الاجتماعى الخ ، التى يضعها علم الاجتماع ، تستخدمها جميع العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى ؛ واخيراً ، لقد تكونت منظومة كاملة من البحوث التى تجرى عند خط التماس بين السوسيولوجيا والعلوم الاخرى التى اطلق عليها فى السوسيولوجيا تسمية البحوث الاجتماعية (البحوث الاجتماعية الاقتصادية ، والاجتماعية السياسية ، والاجتماعية الديموغرافية ، وغيرها) .

ان السوسيولوجيا ، بوصفها اعم علم عن المجتمع ، تعتبر فى الوقت نفسه النظرية العلمية الوحيدة والنظرية الاعم عن التنوع اللامتناهى لظواهر وعمليات الحياة الاجتماعية ، الذى يشكل هدفاً للدراسة من جانب العلوم الاجتماعية والانسانية . ولذا بالذات فان علم الاجتماع (السوسيولوجيا) يتضمن لا نظرية علم الاجتماع العامة - المادية التاريخية - وحسب ، بل ايضا نظريات مختلف الاهداف الخاصة ، اى نظريات العمل (سوسيولوجيا العمل) ، والتعليم

(سوسيولوجيا التعليم) ، والوقاية الصحية (سوسيولوجيا الوقاية الصحية) الخ . أما ان علم الاجتماع يشغل مكانا مميزا ، وليس خاصا ، وسط العلوم الاجتماعية والانسانية فان ذلك لا يعنى ولا يمكنه ان يعنى تحول هذا العلم الى فلسفة . ان اهميته بالنسبة للعلوم الاخرى تكمن فى انه يعطى نظرية مثبتة علميا عن المجتمع وبنيته ويتيح فهم قوانين التفاعل بين مختلف جوانبه ، فهم قوانين التفاعل بين ذات الفعل التاريخى وبين المجتمع . ان وضع علم الاجتماع بالنسبة للعلوم الاجتماعية الخاصة هو نفس وضع علم البيولوجيا العام بالنسبة لعلم التشريح ، وعلم وظائف الاعضاء (الفسولوجيا) ، وعلم التشكل (المورفولوجيا) ، وعلم التصنيف وغيرها من فروع المعرفة البيولوجية الخاصة ؛ ووضع الجزء العام من الفيزياء بالنسبة لعلم الصوتيات ، والالكترونيات ، ولعلم الضوئيات ، الخ ؛ ووضع الكيمياء العامة بالنسبة للكيمياء العضوية ، والكيمياء غير العضوية ، وما الى ذلك . الا انه يوجد فى منظومة العلوم الاجتماعية علم يشكل ارتباطه بعلم الاجتماع الارتباط الاكثر وثوقا والاكثر ضرورة فيما بينهما . وهذا العلم هو التاريخ . فان هدف التاريخ وعلم الاجتماع وموضوع ابحاثهما هما المجتمع وقانونياته فى مظاهرها الملموسة . وهذا العلم وذاك يعكسان الواقع الاجتماعى فى وحدة الضرورى والعرضى .

علما بان هذا العلم وذاك يصطدمان بمشكلتين . وهما ، من جهة ، وجود قانونيات موضوعية فى المجتمع لا تتوقف على ارادة ووعى الناس تحدد ، من الناحية السببية ، محتوى وطابع واتجاه تطوره ، ومن جهة اخرى ، وجود ظواهر وعمليات فردية لا تتكرر تمارس تأثيرا كبيرا على «التعرجات» فى تطور المجتمع ، فى تاريخه . ولدى ذلك فان تلك القانونيات ، بتعيينها «ميول» التطور الاجتماعى ، لا يمكنها ان تكون بمثابة تفسير سببى للنوع الثانى من القانونيات التى تشكل مادة دراسة للتاريخ ولعلم الاجتماع على السواء .

ينبغى التفريق بين مجموعتى القوانين الاجتماعية .

المجموعة الاولى هى القوانين الاجتماعية كالتفاعل بين مختلف نواحي النشاط العملى للمجتمع ، وكذلك مختلف العناصر داخل هذه النواحي ، التى تعتبر انساقا (systems) اجتماعية مميزة . والكثير من هذه القوانين اكتشفها وصاغها كارل ماركس وفريدريك انجلز

وفلاديمير ايليتش لينين (قانون الدور المحدد الحاسم لاسلوب الانتاج ، وقانون التطابق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، الخ) .

ان هذه القوانين تعيّن اعم ميول تطور المجتمع ، وهى ، شأنها شأن جميع القوانين الاجتماعية الاخرى ، تطبّق من خلال نشاط الناس الذى يخضع فى هذه الحالة لتحديد سببى صارم . وهذه القوانين تشكل ذلك الاسلوب الذى يعمل المجتمع ويتطور بموجبه ، والذى يمكنها هى نفسها ان تتطور فى الزمن وفقا له .

والمجموعة الثانية هى القوانين الاجتماعية التى تنبع من ظروف تكونت سلفا يتجلى فيها ، بالطبع ، الميل الرئيسى لتطور المجتمع الذى تعينه القانونيات الموضوعية لعمله وتطوره ، والتى يشترط خاصيتها وجود اكثر العوامل والشروط اختلافا التى ترتدى طابعا فرديا وفريدا . وهذا النوع من القانونيات الاجتماعية ليس سوى نتيجة لظروف تكونت بصورة ملموسة يشترطها الوضع الموضوعى للانتاج والمجتمع ولكنها تتوقف بدرجة هائلة على ارادة وافعال الطبقات والجماعات والافراد الذين يتألف منهم المجتمع .

ويمكن القول ان مما نسميه صدفا ، من هذا بالذات تتكون القانونية الاجتماعية التى لها علاقة بالتاريخ او بالواقع المعاصر ، القانونية التى تنبع من كل مجموعة ميول التطور ، من الارادات والتصرفات والاحداث والافعال العرضية التى لا حصر لها ، ولذا فان العلم لا يثبتها كليا على الاطلاق .

ان التحديد المحتمل لنشاط الناس الاجتماعى ، او تحديده ، هما نتيجة لاكثر الاسباب اختلافا التى ينبغى ان تجد مكانا لها بينها ، بالاضافة الى اسلوب الانتاج ، اكثر العوامل اختلافا (العوامل الاقتصادية ، السياسية ، الايديولوجية ، السيكلوجية ، الديموغرافية ، وغيرها) .

وعلاوة على هذه القانونيات يدرس التاريخ القانونيات التى ترتدى طابعا وحيد المرة . ان القانونية التاريخية هى نتيجة لتقاطع وتلاقى قانونيات انساق اجتماعية مختلفة . وهذا التقاطع يحدث على اساس القانونية الاجتماعية الرئيسية لتطور المجتمع .

وهذا «التقاطع» يحمل طابعا عرضيا . ولذا ، فان تحليل جميع العوامل والظروف ، التى افضت الى هذا «التقاطع» ، يتيح اظهار

الصيغ البديلة المحتملة لهذه الظاهرة التاريخية او تلك ، وهذا الحدث التاريخي او ذاك ، الامر الذى لا بد منه لاجل استخلاص استنتاجات علمية من دروس التاريخ . ان مقولة الاحتمال التاريخي هامة بوجه خاص فى تلك النقطة من البحث التاريخي التى ينتقل فيها التاريخ من دراسة الماضى الى دراسة الحاضر ، اى حيث ينتهى التاريخ ويبدأ علم الاجتماع .

يستحيل وضع او الغاء القوانين الاجتماعية لعمل وتطور المجتمع . ولكن ، اى احتمال من الاحتمالات الواقعية للعملية الاجتماعية سيحظى بالتطور فى اللحظة المعنية ، وبأى شكل بالذات سوف يتحقق ذلك ، والى اى حد من الكمال سيتجلى ميل العملية هذا ، ان ذلك يتوقف على تناسب القوى الاجتماعية ، على درجة نشاطها ووعيتها ، وفى نهاية المطاف على طاقة الناس الذين يؤلفون الجماعات ، والطبقات ، الاحزاب ، وعلى دوافع نشاطهم ومصالحهم وتوجهاتهم القيمية .

٢ - الفهم المادى للتاريخ

كان كارل ماركس اول مفكر اعطى تفسيراً علمياً للمجتمع بوصفه واقعا اجتماعيا مستقلا وموضوعيا *sui generis* * . لقد عنى ذلك فى الوقت نفسه وضع نظرية علمية للمجتمع او نظرية سوسيولوجية . ان نظرية ماركس السوسيولوجية تختلف اختلافا شديدا سواء عن الانساق المبكرة ام عن الانساق اللاحقة للفكر الاجتماعى التى طرحت تفسيراً تصوفيا ، لاهوتيا ، طبيعيا ، عقلانيا ، وبراغمتيا للمجتمع ولعمليات نشاطه . فالمجتمع ، حسب نظرية ماركس السوسيولوجية ، هو كيان اجتماعى حى ، او نسق تاريخى طبيعى ، يتطور ويعمل وفق قوانين موضوعية خاصة به لا تتوقف على ارادة ووعى الناس .

ان كل تاريخ الفكر الاجتماعى الماركسى هو تاريخ النضال فى سبيل الفهم التاريخى الطبيعى للمجتمع . فقط بعد مرور نصف قرن على اكتشاف ماركس لفهم التاريخ فهما ماديا قام دوركهايم بأول محاولة لتناول المجتمع كـ *sui generis* (كيان خاص -

* فريدا فى نوعه .

المترجم) . الا انه لم يستطع التغلب على التفسير المبتذل الحتمى للمجتمع ، الذى كان يتجلى فى اكثر الضروب اختلافا (الميكانيكى ، الجغرافى ، البيولوجى ، الانتروبولوجى ، السيكلوجى ، الاخلاقى ، وغيرها) ، وافرد ناحيته الاجتماعية بوصفها عاملا محددا .

لدى وضع نظريته عمد ماركس ، بالدرجة الاولى ، الى حل المسألة الاساسية للفلسفة مطبقة على المجتمع ، وظهر ذلك الاساس المادى فى المجتمع الذى يعكسه الوعى ، والذى يشكل بالتالى فى نهاية المطاف العامل الذى يعين طابع ومحتوى نشاط الناس الاجتماعى . وعنى حل هذه المسألة اكتشاف الفهم المادى للتاريخ ، الذى ينطلق من ان «انتاج المنتجات اولا ، ثم تبادلها ، يشكلان اساس كل نظام اجتماعى وانه فى كل مجتمع معنى يدخل حلبة التاريخ يتحدد توزيع المنتجات ، ومعه انقسام المجتمع الى طبقات او الى فئات ، بما يجرى انتاجه وبكيفية انتاجه وبكيفية تبادل هذه المنتجات * .

واستنادا الى الاساس المادى للحياة الاجتماعية وضع ماركس النظرية العلمية للوجود (انطولوجيا) ، واستخلص استنتاجا مفاده : كما ان معرفة الانسان تعكس وجود (كيان) الطبيعية القائم بصورة مستقلة عنه ، كذلك فان معرفته الاجتماعية تعكس وجود المجتمع .

اذن ، ان الحكم المادى القائل بان المادة اولية والوعى ثانوى ، وان الوعى هو نتاج للمادة الرفيعة التنظيم ، ان هذا الحكم قد اكمل بالاستنتاج القائل بان طابع ومحتوى هذا الوعى هما نتيجة لانعكاس للوجود الاجتماعى الذى يشكل النظام الاقتصادى للمجتمع عاملا محددا فى منظومته . غير ان ماركس لم يكتف بهذا الاستنتاج وحده . فقد دحض بكل حزم ضروب مذهب الحتمية ، التى كانت تشدد على مشروعية خارجية فى تطور الانسان ، وتنفى لدى ذلك كون الانسان هو من صنع نفسه . وعلى النقيض من الحيوانات فان الانسان ، حسب ماركس ، هو فى

* انجلس . الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية . (من الآن فصاعدا نورد عناوين فقط لمؤلفات ماركس وانجلس ولينين دون الاشارة الى الصفحات) .

آخر المطاف نتاج لنشاطه المادى والروحى . وفى معرض مقارنته بين المادية «القديمة» والمادية «الجديدة» استخلص ماركس فى «موضوعات عن فورباخ» استنتاجا آخر مفاده ان الانسان ، بكل صفاته الاجتماعية ووعيه ، ليس نتاجا للوجود الاجتماعى (الظروف والتربية) وحسب ، بل ان الوجود الاجتماعى ايضا هو ، بدوره ، نتيجة للنشاط البشرى . كتب ماركس وانجلس : «ان الشروط ، التى يجرى فى ظلها التخالط بين الافراد . . . هى شروط تتعلق بفرديتهم وليست شيئا ما خارجيا بالنسبة لهم ؛ انها الشروط التى لا يستطيع هؤلاء الافراد المعنيون ، الموجودون فى علاقات معينة ، الا ان ينتجوا فى ظلها حياتهم المادية وما يرتبط بها ؛ وهى ، بالتالى ، شروط مبادرة هؤلاء الافراد ، وهى ايضا نتاج مبادرتهم هذه» * .

ان الانسان يخلق شروط حياته ونشاطه الخاصة به ، التى تمارس بدوره - تأثيرا نشيطا على تنشئته اجتماعيا (sociolization) ، وتعين لا طابع ومحتوى نشاطه وحسب ، بل ايضا موقفه من هذه الشروط نفسها . ومن هنا ينبع استنتاج آخر لماركس : بما ان شروط حياة ونشاط الانسان او وجوده الاجتماعى غيرها هو نفسه ، فلكى تغدو هذه الشروط (الوجود الاجتماعى) شروطا بشرية فعلا ولكى يستطيع الانسان العيش حياة اجتماعية كاملة يلزم تربية الانسان نفسه * * .

ان استدلال ماركس القائل بان الانسان ، بتغيير وجوده ، يغير نفسه بنفسه وبهذا يصنع نفسه بنفسه ككائن اجتماعى ، انما يعنى ان افضل طريقة للتربية لن تصبح طريقة فعالة ما دامت لم تتطابق مع الشروط السائدة للوجود الاجتماعى التى ينبغى تغييرها بالدرجة الاولى . وطرائق التربية المناسبة لا يمكن وضعها بصورة مفصلة ما لم يصبح معروفا كيف ينبغى ان يكون الوجود الاجتماعى المغير والانسان المغير .

غير ان تغيير الانسان لذاته بصورة دائمة بنتيجة نشاطه لا يستبعد وجود بعض الصفات البشرية الدائمة ، بعض السمات

* ماركس ، وانجلس . الايديولوجيا الالمانية .

** راجع : ماركس . موضوعات عن فورباخ .

المميزة التى لا تتغير بشكل ملموس فى فترات تاريخية - هذه الصفات التى يستحيل بدونها اى تحديد للجوهر البشرى . واحدى هذه الصفات بالذات هى صفة الحركة الذاتية ، وبالتالى ، التحديد الذاتى (المشروطية الذاتية) . ان هذه الصفة الهامة من صفات الانسان تؤخذ بعين الاعتبار فى معظم النظريات المعاصرة فى التربية . فى الزمن الماضى كان يُقصد بالتربية طبع نهج التعليم على Tabula rasa (صفحة بيضاء - المترجم) ، كان الفرد البشرى بمثابة نموذج له . وطرائق التربية العصرية تؤكد على نشاط الانسان فى عملية تحوله الى كائن اجتماعى . وهى تضع اعتمادها على البحث عن معلومات مثيرة للاهتمام ، وتنظر الى الفرد المجتمعى نظرتها الى كائن يتحلى ببعض الاستقلال الذاتى وينبغى تحفيز نشاطه الحر وتوجيهه وليس قمعه .

ان مادية ماركس الفلسفية تنطلق من ان الانسان ليس هدفا للتأثير من جانب العالم المحيط به وحسب ، بل انه ذات هذا العالم ايضا ، اى انه يمثل قوى انشائية عظيمة تغير العالم المحيط بها - الطبيعة ، المجتمع ، التفكير - بما يتطابق مع الاهداف الاجتماعية القابلة للمعرفة ، الاهداف الموجهة نحو خلق شروط حياته الاجتماعية الخاصة (أو وجوده الاجتماعى) لكى يحيا حياة اجتماعية كاملة .

والفهم المادى للتاريخ ليس جزءا «لا يتجزأ» من منظومة المادية الفلسفية لماركس بل مبدأ يتخلل كل هذه المنظومة من اولها حتى آخرها . والعامل المادى فى هذه المنظومة يعتبر السبب النهائى لجميع التغيرات الجارية فى العالم ، بينما يغدو الانسان ، بمقدار معرفته وامتلاكه القوانين الموضوعية لهذه التغيرات ، ذاتا لتغيير العالم المحيط به ، اى انه يغدو بدرجة متعاضمة ابدا الصانع المبدع لوجوده الاجتماعى الخاص به ولنفسه كإنسان .

والفهم المادى للتاريخ هو الاساس الفلسفى لنظرية المجتمع العلمية . لقد اتسم اكتشاف الفهم المادى للتاريخ بأهمية ضخمة بالنسبة لبناء منظومة المادية الفلسفية الناجزة ، اى المادية الديالكتيكية (الجدلية) . غير ان الاهمية التاريخية لاكتشاف ماركس العلمى لا تقتصر على وضع فلسفة المادية الديالكتيكية .

ان فكرة المادية فى الحياة الاجتماعية «جعلت من الممكن وجود علم اجتماع علمى» * .

وغنى عن البيان انه لا يمكن ان يكون ثمة علم عن المجتمع بدون عقيدة مادية تتناول المجتمع كجسم اجتماعى محدد تاريخيا يتطور ويعمل وفق قوانين موضوعية خاصة به . ولهذا السبب بالذات كان الفهم المادى للتاريخ بمثابة اساس فلسفى لاجل اعادة بناء علم الاجتماع وفقا لهذا الاساس ووضع نظرية علمية للمجتمع والتطور الاجتماعى . وهذه النظرية الاجتماعية اصبحت المادية التاريخية لكارل ماركس .

تكمّن الاهمية الفلسفية للفهم المادى للتاريخ فيما يلى :
اولا ، على اساس الفهم المادى للتاريخ صاغ ماركس القانون الاساسى لتطور المجتمع ، الذى يكمن جوهره فى أنه «يجب على الناس ، بالدرجة الاولى ، ان يأكلوا ويشربوا ويملكوا مسكنًا ويلبسوا قبل ان يكونوا قادرين على تعاطى السياسة والعلم والفن والدين الخ وبالتالى انتاج الوسائل المادية المباشرة لاجل العيش ، وعلى هذا النحو فان كل درجة معينة من التطور الاقتصادى للشعب او العصر يرسىان الاساس الذى تتطور منه مؤسسات الدولة والعقائد الحقوقية والفن وحتى التصورات الدينية للناس والتى ينبغى ان تفسّر انطلاقا من هذا الاساس ، وليس العكس كما كان الامر حتى الآن» * * * .

هكذا اثبت ماركس علميا توقف «سير الافكار على سبيل الاشياء» * * * * .

ثانيا ، قدم ماركس مقياسا موضوعيا لرسم الحدود بين الظواهر الهامة وغير الهامة لحياة المجتمع اذ فرز علاقات الانتاج كبنية للمجتمع ، وبرهن بهذا على ان نقطة انطلاق البحث العلمى هى لا المجتمع «المدنى» بل المجتمع البشرى * * * * * .
ثالثا ، ان فرز علاقات الانتاج كبنية للمجتمع اتاح اثبات

* لينين . من هم «اصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديمقراطيين ؟ .

** انجلس . كلمة اثناء دفن كارل ماركس .

*** لينين . من هم «اصدقاء الشعب» . . .

**** ماركس . موضوعات عن فوريباخ .

قابلية الروابط والعلاقات الاجتماعية على التكرار في دائرة المجتمع «المدنى» ، واطهار صفاتها التي تميز النظام . وقد عنى ذلك ، الانتقال من وصف الروابط والعلاقات الاجتماعية الى تفسيرها .

رابعا ، ان قابلية الظواهر والعمليات على التكرار في ميدان المجتمع «البشرى» والمجتمع «المدنى» على السواء اتاحت جمع الظواهر والعمليات ، الجارية في مختلف البلدان ، بمفهوم التشكيلة الاجتماعية كمرحلة محددة تاريخيا في تطور المجتمع . و اشار لينين الى ان «تحليل العلاقات الاجتماعية المادية قد اتاح فورا ملاحظة التكرار والانتظام ، وتعميم انظمة مختلف البلدان وجمعها في مفهوم اساسى واحد هو **التشكيلة الاجتماعية** . وهذا التعميم وحده هو الذى اتاح الانتقال من وصف الظواهر الاجتماعية (ومن تقديرها من وجهة نظر المثال الاعلى) الى تحليلها تحليليا علميا دقيقا يفرز ، مثلا ، ما يميز بلدا رأسماليا عن بلد آخر ويدرس ما هو مشترك بين جميع البلدان الرأسمالية» * .

خامسا ، ان ماركس ، بمائلته علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية ، لم يضع بذلك علامة مساواة بين العلاقات الاقتصادية وعلاقات الانتاج اذ ادرج في هذه الاخيرة كل منظومة العلاقات ، بما فى ذلك ايضا العلاقات الاقتصادية التي «تحدد» وعى الناس و«تنظم» سلوكهم ابان نشاطهم العملى . وفى سياق تفسيره تركيب وتطور تشكيلة اجتماعية معنية بعلاقات الانتاج على وجه الحصر «حلل ماركس دائما وفى كل مكان الابنية الفوقية المطابقة لعلاقات الانتاج هذه وألبس الهيكل لحما ودما» * * . ان التشكيلة الاجتماعية تتجلى فى نظرية ماركس الاجتماعية بمثابة تفاعل عضوى بين جميع نواحي حياة ونشاط المجتمع ، بمثابة جسم اجتماعى متكامل .

سادسا ، ان رفع علاقات الانتاج الى مستوى القوى المنتجة «اعطى اساسا متينا لاثبات ان تطور التشكيلات الاجتماعية هو عملية طبيعية تاريخية» * * * . هذا يعنى ان تطور وعمل المجتمع تعينهما قوانين موضوعية ، لا تتوقف على ارادة وعى الناس ، خاصة بكل تشكيلة اجتماعية .

* لينين . من هم «اصدقاء الشعب»

* * المرجع السابق .

* * * المرجع السابق .

ان نظرية المجتمع الصارمة والمثابرة التي وضعها ماركس ، اطلقت عليها تسمية المادية التاريخية التي كانت اعظم مكسب للفكر العلمى .

لقد اتسمت نظرية المادية التاريخية بالاهمية الضخمة نفسها ، بالنسبة للمجتمع ، التي اتسمت بها نظرية اصل الانواع لتشارلز داروين بالنسبة للبيولوجيا . وقد كتب لينين : «فكما ان داروين قد وضع حدا نهائيا للمفهوم القائل ان انواع الحيوانات والنباتات ليست ابدا على صلة فيما بينها ، وانها كانت عرضية ، «خلقها الله» ، ثابتة لا تتغير ، وكان اول من اعطى البيولوجيا اساسا علميا تماما باثباته تغير الانواع وتعاقبها ، كذلك وضع ماركس حدا نهائيا للمفهوم القائل ان المجتمع مجموعة ميكانيكية من الافراد تطرأ عليها شتى التغيرات وفقا لمشيئة السلطة (او ، والامران سيان ، وفقا لمشيئة المجتمع والحكومة) ، وتولد وتتحول بفعل الصدفة ، وكان اول من اعطى علم الاجتماع اساسا علميا بابداعه مفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بوصفها مجموعة من علاقات انتاج شخصية ، وباثباته ان تطور هذه التشكيلات انما هو عملية طبيعية تاريخية (التشديد من المؤلف) * .

وبوضع نظرية المادية التاريخية «حلت محل البلبلة والاعتباط ، اللذين كانا سائدين حتى ذلك الحين فى النظرات الى التاريخ والسياسة ، نظرية علمية متناسقة ومنسجمة للغاية تبين كيف ينبثق ويتطور ، من شكل معين لنمط الحياة الاجتماعية ومن جراء نمو القوى المنتجة ، نمط آخر ، ارقى» * * .

٣ - الشروط الطبيعية والتاريخية للانتاج

يسترشد الانسان فى نشاطه بأهداف معينة ويختار سبلا ملموسة لبلوغها . والسعى الى تلبية حاجاته المادية والروحية يشكل ، بالدرجة الاولى ، الاساس الموضوعى ، اى غير المتوقف على ارادته ووعيه ، لنشاطه الهادف . ويشكل الانتاج الاجتماعى الوسيلة المادية لتلبية حاجات الانسان .

* لينين . من هم «اصدقاء الشعب» . . .

* * لينين . مصادر الماركسية الثلاثة واقسامها المكونة الثلاثة .

الانتاج الاجتماعى يمثل عملية دائمة للتفاعل بين البشر والطبيعة بواسطة وسائل العمل التى يشغلونها بجهودهم المشتركة على اساس تقسيم وتعاونية العمل الاجتماعى ، عملية تتحقق فى اشكال محددة تاريخيا للعلاقات الاقتصادية التى تكون نتيجتها النهائية خلق قيم مادية وروحية للمجتمع . «فى الانتاج يكتسب الفرد صفة موضوعية ، وفى الفرد يكتسب الشئ صفة ذاتية . . .» * . ذلك هو الشرط الضرورى والشكل المادى لنشاط وحياة المجتمع . ولما كان باستطاعة امة واحدة ان تبقى على قيد الحياة حتى بضعة اسابيع لو لم تمارس نشاطها الانتاجى الاجتماعى .

والانتاج الاجتماعى ممكن فقط فى ظل شروط معينة . وتعتبر شرطين طبيعيين للانتاج الاجتماعى البيئة الجغرافية وسكان البلد ؛ وشرطا تاريخيا ، اى من صنع الانسان ، وسائل العمل (التكنيك) التى يشكل استعمالها وتحسينها سمة خاصة من سمات النشاط البشرى .

ان البيئة الجغرافية ، بوصفها شرطا ضروريا ووسيلة عمل عامة ، تشكل فى الوقت نفسه ايضا الاساس الخاماتى للانتاج الاجتماعى . فلولا الموارد الخام ، التى يحصل عليها الانسان ابان معرفة واستخدام التنوع اللانهائى للبيئة الجغرافية ، لما كان بالامكان وجود اى اقتصاد - لا اجتماعى ، ولا فردى . فان الانسان ، بتفاعله مع البيئة الطبيعية ، لا يمارس فقط تأثيرا على المناخ والتربة ، والانهار والبحار وعالم النبات والحيوان ، وتضاريس الارض ، والمطمورات الطبيعية النافعة ، وطبقة الهواء ، والفضاء ، الخ ، بل انه هو نفسه يشعر بتأثيرها الدائم عليه . ان دراسة تفاعل الانسان مع البيئة الجغرافية المحيطة به ومع البيئة الاصطناعية التى يخلقها تشكل موضوعا لفرع خاص من فروع علم الاجتماع - فرع الايكولوجيا الاجتماعية .

والنظريات التى تعتبر البيئة الجغرافية القوة المحركة الرئيسية للتطور الاجتماعى ، تندرج فى عداد مذاهب الحتمية الجغرافية ، اما النظريات ، التى تضيف على البيئة الجغرافية المغيرة بصورة

* من تركة ماركس المخطوطة .

مصطنعة من جانب الانسان اهمية محدّدة فى تطور المجتمع ، فقد اطلقت عليها تسمية مذاهب الحتمية الاجتماعية الايكولوجية . طرحت نظرية الحتمية الجغرافية فى حينه بمثابة تفسير شامل للتطور الاجتماعى . وكانت فى مؤلفات مونتسكيو وبوكال وكوفاليفسكى تحتوى على عناصر ايجابية - محاولات تفسير التطور الاجتماعى انطلاقا من الشروط المادية (رغم انها شروط غير محدّدة) : البيئة الجغرافية ، المناخ ، الخ .

وفى اواخر القرن التاسع عشر - اوائل القرن العشرين كانت نظرية الحتمية الجغرافية بمثابة اساس نظرى لمختلف النظريات الجيوسياسية العدوانية التى تسلحت بها الفاشية والرجعية . وتؤكد نظرية الحتمية الايكولوجية ، بشخص ممثليها (بارك ، هولى ، دونكان ، وغيرهم) ، على ان السمة المميزة لدراسة الايكولوجيا الاجتماعية هى المذهب الذى يعتبر تكيف الانسان مع بيئته الطبيعية عملية للتطور الاجتماعى . ويضع انصار الحتمية الايكولوجية نظاما ايكولوجيا واقتصاديا وسياسيا واخلاقيا فى هيئة درجات ارتقاء وكأنها تؤلف نوعا من الهرم يشكل اساسه النظام الايكولوجى وقيمه النظام الاخلاقى او المجتمع .

وتمارس مذاهب الحتمية الاجتماعية الايكولوجية فى الوقت الحاضر تأثيرا اكبر بكثير من تأثير نظرية الحتمية الجغرافية القديمة الطراز . فاذا كان علماء الاجتماع البرجوازيون يضعون النظام الايكولوجى فى «اساس الهرم» فقد اصبحت تطرح كاساس للتاريخ وكقوته المحركة لا علاقات الانتاج والتوزيع فى تشكيلة اجتماعية معينة بل التوازن بين المجتمع والبيئة بصرف النظر عن التشكيلات والانظمة الاجتماعية . ومن هنا تنطلق اكثر التشخيصات اكفهرارا لمذهب المستقبلية البرجوازي عن الكارثة الايكولوجية المحتملة على البشرية (النضوب التام لموارد الخامات الطبيعية ، تآكل التربة ، فناء الغطاء الاخضر ، تلوث الماء والهواء) . وتطرح نظرية الحتمية الايكولوجية تناسبا تجريديا الى اقصى حد هو «الطبيعة على العموم - المجتمع (البشرية) على العموم» بدلا من المسألة الواقعية بشأن المسؤولية الاجتماعية عن انتهاك التوازن الايكولوجى من جانب نظام اجتماعى معين واسلوب انتاج معين ، اى البرجوازية الاحتكارية والنظام الرأسمالى للاقتصاد .

لأجل تشغيل الانتاج الاجتماعى تلزم مجموعة معينة من الناس .
وتعداد السكان والوتائر المتفاوتة لتكاثرهم يمكن ان تعجل او
تبطىء تطور هذا البلد او ذاك ، هذه المنطقة او تلك .

يشكل الترابط بين العمليات الاجتماعية والعمليات
الديموغرافية ميدان دراسة الديموغرافيا الاجتماعية . والنظريات ،
التي تعتبر تعداد السكان القوة المحركة الرئيسية للعمليات
الاجتماعية ، هى نظريات الحتمية الديموغرافية . وقد وجدت
الحتمية الديموغرافية تعبيرا معينا لها فى مؤلفات زيميل
وويبير وشبانغلر وغيرهم من علماء الاجتماع الغربيين . والاحكام
الاساسية للحتمية الديموغرافية صاغها شبانغلر الذى اكد على ان
ازدياد كثافة السكان (فى حدود معينة) يسفر عن ظهور تغيرات
ميكانيكية تساعد على ازدياد الدورة . وغالبا ما يستحث ازدياد
كثافة السكان هذا ، حسب شبانغلر ، تحسين طرق المواصلات ،
واستخدام الرأسمال الاجتماعى الاقتصادى والمصروفات الاضافية
استخداما اكثر فائدة ، وتخفيض نفقات النقل والتوزيع ، وبالدرجة
الاولى تكثيف تخصص وتقسيم العمل .

والامر المميز للحتمية الديموغرافية هو ايضا نقيصة احادية
الطرف ، احادية الجانب ، واستبدال السبب بالنتيجة ، وهى النقيصة
الملازمة لطبيعة الحتمية الاجتماعية الايكولوجية . فتكاثر السكان
المنفلت من عقاله وغير المضبوط (الانفجار السكانى) فى ظل
محدودية موارد التغذية يصوره علماء الاجتماع البرجوازيون على انه
حتمية قدرية بالنسبة للبشرية ، بحيث ان كثافة البشرية ، بحكم
هذه الحتمية ستبلغ ، فى القرون القريبة القادمة ، بضعة اشخاص
على متر مربع واحد من اليابسة . ان علماء الاجتماع غير
الماركسيين يتجاهلون واقع ان القوانين الديموغرافية مشتقة
من القوانين الاجتماعية الاقتصادية ، وان كل اسلوب للانتاج
يلازمه قانون لتعداد السكان خاص به .

تندرج فى الشروط التاريخية لنشاط المجتمع ، بالدرجة
الاولى ، وسائل العمل . ان وسائل العمل ، اى ادوات العمل
وظروفه المادية ، هى مجموع الاشياء التى يصنعها الانسان والتى
يضعها بين نفسه وموضوع العمل والتى تشكل بالنسبة له
موصلا لتأثيره على موضوع العمل .

ان تقديس دور ومكان التكنيك فى التطور الاجتماعى ، وهو امر مميز للفلسفة الاجتماعية وفلسفة التاريخ غير الماركسييتين المعاصرتين ، يشكل الاساس النظرى للحتمية التكنولوجية . فان اوغبورن وكوتريل وبيل وغيرهم من علماء الاجتماع الغربيين يعتبرون ان التكنولوجيا والعلم هما فى عصرنا الحالى المحركان العظيمان الرئيسيان للتغير الاجتماعى .

ان الحتمية التكنولوجية تبالغ كذلك ، من طرف واحد ، بأهمية احد شروط الانتاج الاجتماعى - التكنيك (رغم انه الشرط الاكثر اهمية) . فهى تأخذ التكنيك والعلم بصورة منعزلة ، كقيمة قائمة بذاتها ، بصورة مستقلة عن استخدامها الاجتماعى ، بغض النظر عن تلك التشكيلة الاجتماعية التى يتطور فيها العلم والتكنيك . وبحكم هذا المنطق فان التكنيك يعين بذاته درجة تطور المجتمع وكل العملية الروحية الاجتماعية بوجه عام . ونتيجة لذلك فان البلدان الاكثر تطورا من الناحية التكنيكية (ما يسمى «المجتمع ما بعد الصناعى») هى ذروة التقدم الاجتماعى . ان نظرية الحتمية التكنولوجية تتميز بالنزعة الميكانيكية ، وبالموقف غير الديالكتيكي من المجتمع - فهى تستخلص التحولات الاجتماعية الكبرى من الثورة العلمية التكنيكية مباشرة . وبالفعل توجد بين التغيرات التكنيكية والاجتماعية تبعية اكثر تعقيدا ، ولكنها ليست تبعية مباشرة ووحيدة المعنى الى هذا الحد ، يعبر عنها بواسطة العلاقات الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والسياسية للتشكيلة الاجتماعية المعنية ، التى يمكن اما ان تكبح واما ان تعجل تأثير التغيرات التكنيكية على المجتمع .

العمل هو الشرط الاساسى للنشاط الحيوى للمجتمع . وتفاعل الانسان مع الطبيعة بواسطة وسائل وادوات الانتاج يكون عملية العمل . وعملية العمل هى نشاط الانسان الهادف الى خلق القيم المادية والروحية و«الاستثمار بما تقدمه الطبيعة لاجل الحاجات البشرية ، الشرط العام لتبادل الاشياء بين الانسان والطبيعة هو الشرط الطبيعى ابدا للحياة البشرية» * . وابان النشاط العملى يدخل الناس ، بحكم الضرورة الموضوعية ، فى علاقات معينة مع الطبيعة ومع بعضهم البعض . ان المجتمع البشرى يمثل ، من هذه

* ماركس . رأس المال .

الزاوية ، جزءا لا يتجزأ من الطبيعة يتفاعل تفاعلا دائما مع الطبيعة .
عناصر العمل البسيطة هي : موضوع العمل ووسائل العمل ،
والعمل نفسه ، اى النشاط الهادف من جانب الانسان ، والمعتمد
على منظومة المعارف العلمية ، الذى يجرى بواسطته تحويل موضوع
العمل وصنع ادوات العمل وتشغيل الانتاج المعاصر .

ان اى موضوع من مواضيع العالم المحيط بالانسان ، يمارس
الانسان تأثيره فيه بواسطة العمل بهدف الحصول على نتيجة مرسومة
سلفا ، يُدعى موضوع العمل . ووسائل العمل الميكانيكية ، اى
منظومة عظم وعصب الانتاج ، تدعى تكنيك الانتاج .

ان تكنيك الانتاج هو مجموعة وسائل العمل التى يصنعها
الانسان على اساس معرفة صفات وقوانين الطبيعة لاجل تلبية
حاجات مادية وروحية معينة ، مجموعة وسائل العمل الموجودة فى
نظام تاريخى ملموس للانتاج الاجتماعى . والتكنيك هو القوة
المنتجة المادية لدى المجتمع .

وموضوع العمل ووسائل العمل تؤلف ، بمجموعها ، وسائل
الانتاج .

ومنظومة المعارف العلمية ، او العلم ، المتجسدة فى وسائل
العمل التكنيكية والمادية ، تنخرط مباشرة فى عملية العمل المعاصرة
بوصفها عنصرا مركبا ضروريا . وقد ارسى بداية انخراط العلم فى
عملية الانتاج مباشرة الانتقال الى الانتاج الآلى . «ان وسيلة
العمل ، بوصفها آلة ، تكتسب ذلك الشكل المادى للوجود ، الذى
يستوجب استبدال القوة البشرية بقوى الطبيعة واستبدال الطرائق
الرتيبة التجريبية بالاستخدام الواعى للعلوم الطبيعية» * .

ان القفزة النوعية فى منظومة الوسائل التكنيكية والمعارف
العلمية ، المدرجة مباشرة فى عملية الانتاج الاجتماعى ، تعنى حلول
عصر الثورة العلمية التكنيكية . وكان استبدال عمل الانسان بعمل
الآلات نقطة انطلاق الثورة العلمية التكنيكية فى القرن الثامن عشر
واوائل القرن التاسع عشر . لقد كانت الثورة العلمية التكنيكية فى
هذه الحقبة تسير فى خط استبدال بعض وظائف الانسان الذهنية
(المنطقية ، الحسابية ، الرقابية) بعمل الآلة .

ان الانسان بالذات يعتبر الحامل الرئيسى لعملية العمل .

* ماركس . رأس المال .

فالانسان ، «انعاشه» التكنيك ، يشعر بتأثيره الدائم عليه .
هكذا استتبعث الثورة العلمية التكنيكية لاواسط القرن العشرين ،
بوصفها موضوعا للنشاط الابداعى من جانب الانسان ، تغيرا
نوعيا جوهريا فى ظروف نشاطه الحيوى ودوره ومكانه فى نظام
الانتاج المعاصر والاشكال الاجتماعية لعمله ولنمط حياته .
والانسان ، اذ يتغير تحت تأثير الثورة العلمية التكنيكية
المباشرة ، يتحول الى قوة انتاجية جديدة اشد عزمًا ويمارس ،
بدوره ، تأثيرا ثوريا جديدا على تطور وسائل العمل والعلم .
ان التكنيك والعلم هما بمثابة معيار لتطور قوة العمل البشرية .
وبالاضافة الى ذلك يعتبر التكنيك مؤشرا ايضا لتلك العلاقات
الاجتماعية التى يجرى العمل فى ظلها . وقد أشار ماركس فى
هذا الصدد بقوله : «ان البقايا الاثرية لوسائل العمل تتسم ،
بالنسبة لدراسة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، بنفس تلك
الاهمية التى يتسم بها تركيب بقايا العظام بالنسبة لدراسة
تنظيم انواع الحيوانات المندثرة» * . وفى كتاب «بؤس الفلسفة»
يستخلص ماركس الاستنتاج التالى : «الطاحونة اليدوية تعطيك
مجتمعا على رأسه اقطاعى ، والطاحونة البخارية تعطيك مجتمعا على
رأسه رأسمالى صناعى» * * .

٤ - المجتمع كمقولة اساسية لعلم الاجتماع

فى الادب السوسيولوجى المعاصر غير الماركسى يمكن ،
بصورة مصطلحة للغاية ، فرز اربعة مواقف من تحديد مفهوم
المجتمع .

اولا ، يُقصد بالمجتمع مجموعة العلاقات بين الناس . يقول
العالم الاجتماعى الاميركى دايڤيس : «ان المجتمع برمته يمكن ،
فى آخر المطاف ، تصويره كنسيج عنكبوت رقيق من المشاعر او
المقاصد بين الافراد . وكل انسان معين يمكن تصويره جالسا فى
وسط النسيج الذى حبه لنفسه ومرتبطا مباشرة بعدد غير كبير

* ماركس . رأس المال .

* * ماركس . بؤس الفلسفة .

من الناس ، وبالعالم اجمع بصورة غير مباشرة» * . ومفهوم «العلاقات» ، الذى يستخدمه علماء الاجتماع فى اوروبا الغربية ، يرتدى مغزى مغايرا تماما لما فى علم الاجتماع الماركسى . فهو يعنى فى علم الاجتماع الغربى العلاقات المباشرة بين الافراد ، روابطهم وتفاعلاتهم المتبادلة . وفى هذا المذهب يفهم المجتمع على انه «نسيج عنكبوت» لامثال هذه العلاقات المتبادلة بين الناس يتغير ويتحول بفعل المقاصد الذاتية . ذلك مذهب مثالى تجلى بأوضح تعبير له فى نظرية زيميل التى زاولت تأثيرا جوهريا على علم الاجتماع غير الماركسى . يقول زيميل : « . . ان المجتمع بوجه عام هو عبارة عن تفاعل بين الافراد . والتفاعل ينشأ دائما بنتيجة اهواء معينة او لاجل اهداف معينة . فان الغرائز الشهوانية ، والاهتمام بالاعمال ، والدوافع الدينية ، والدفاع او الهجوم ، واللهو او تعاطى المشاريح ، والسعى لتقديم المساعدة وللتعلم ، والعديد من الدوافع الاخرى ايضا ، تحفز الانسان الى التصرف لاجل انسان آخر ، مع انسان آخر ، ضد انسان آخر ، الى الجمع والتوفيق بين حالات داخلية ، اى الى ممارسة تأثيرات او قبولها . ان هذه التأثيرات المتبادلة تعنى انه من حاملين فرديين للدوافع والاهداف الحافزة تتكون وحدة ، يتكون «مجتمع» * * .

ثانيا ، طبقا للتقليد الذى ارساه اوغست كونت يُعتبر المجتمع اعم جماعة من البشر ، وهو يتطابق ، فى جوهر الامر ، مع مفهوم البشرية . فالمجتمع ، بمقتضى مذهب عالم الاجتماع الاميركى فلورىان زانانتسكى ، هو منظومة من الجماعات المتقاطعة التى هى بمثابة ضروب لجماعة مهيمنة واحدة . فاذا كان طراز العلاقات يعتبر ، فى اوصاف المجموعة الاولى ، الشئ الجوهري فى تحديد المجتمع ، فان الجماعات البشرية والافراد يعتبرون الشئ الجوهري فى اوصاف المجموعة الثانية .

ثالثا ، ثمة مجموعة من تحديدات مفهوم «المجتمع» تقول ان جوهر المجتمع يكمن فى منظومة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية .

* علم الاجتماع الاميركى . آفاق ، مسائل ، طرائق . موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧٢ ، ص ٦٢ .

* * زيميل . التخالط . مثال علم الاجتماع الخالص او الشكلي . البحوث السوسيولوجية ، ١٩٨٤ ، العدد ٢ ، ص ١٧٠-١٧١ .

فالمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية بالذات تضمن ثبات وديمومة العلاقات بين الناس وتنشئ بنية ثابتة للأشكال المتنوعة للحياة الجماعية ، التي يستحيل بدونها تأمين الحاجات ، وضمان عملية العمل الجماعي ، وتسوية النزاعات ، وتطوير الثقافة ، الخ . ان تحديدات هذا النوع يمكن تسميتها بتحديدات ذات طابع «تنظيمي» لأنها ترى في واقع وجود المؤسسات والتنظيمات السمات الجوهرية للمجتمع . فلولا وجود المؤسسات لما كان باستطاعة المجتمع ضمان ارتقائه اللاحق وتطوره الذاتي . ثم تنشئ مجتمعا كل جماعة بشرية منظمة بواسطة منظومة المؤسسات التي تعين ثبات المجتمع ومجال الجماعة . ان هذا المفهوم عن المجتمع غالبا ما يصادف في مؤلفات علماء الاثنولوجيا الذين يصادفون في ابحاثهم جماعات صغيرة بدائية ويعتبرون ان مصطلح «المجتمع» يمكن استخدامه اذا كانت هذه الجماعات تعيش وتعمل بصورة مشتركة لمدة طويلة من الزمن لكي تتنظم وتكون مفهومة كوحدة اجتماعية ذات حجم معين . واخيرا ، يُحدّد المجتمع في بعض المذاهب بأنه «وسيلة لوجود الانسان» . فالمجتمع ، حسب هذه المذاهب ، هو عامل اولي بالنسبة لـ«الطبيعة البشرية» ، وهو ليس نتيجة لـ«اتفاق اجتماعي» كما كان يتصور المجتمع المفكرون الاجتماعيون للقرن الثامن عشر (جان جاك روسو وغيره) . فالانسان موجود فقط كعنصر للمجتمع ، الا انه ، كشخص منفرد ، يعتبر تجريدا (اوغست كونت) .

وفيما بعد ، اقتبس علم الاجتماع الفينومينولوجي (الظواهرى) وطوّر فكرة مفهوم المجتمع كوسيلة لوجود الانسان . ان علم الاجتماع الفينومينولوجي يعتبر ان لدى الانسان نوعان اساسيان للوجود : الفردى والاجتماعى . وهذا يعنى انه ليس جميع الخصائص الفردية تقتصر على الحياة الاجتماعية . ان هذا المذهب الاجتماعى الفينومينولوجي متطور بشكل واسع في الوقت الحاضر ، وهو موضع مناقشات في علم الاجتماع الاوروبى الغربى .

يعتبر المجتمع في نظرية المادية التاريخية منظومة ثابتة نسبيا ، تحددت ابان التطور التاريخي ، للروابط والعلاقات الاجتماعية بين جماعات كبيرة من الناس ، مسندة بقوة القانون والعادات والتقاليد الخ ، وقائمة على اسلوب معين للانتاج وتشكل درجة في التطور التقدمي للبشرية .

ان هذا التحديد للمجتمع يعبر سواء عن الخاصية النوعية للشكل الاجتماعى لحركة المادة بالقياس الى الطبيعة ، ام عن الميزة النوعية لمختلف درجاته القائمة على طراز معين لاسلوب الانتاج .

اسلوب الانتاج ودوره فى بنية المجتمع . ان الناس ووسائل الانتاج يؤلفون ، بمجموعهم ، القوى المنتجة للمجتمع . وفى العصر الراهن يغدو العلم قوة منتجة مباشرة ، بوصفه اساس صنع وتحويل موضوع وادوات العمل من جانب الانسان . ان قوى المجتمع المنتجة هى الجزء الاكثر ثورية والاكثر دينامية والمتغير على الدوام ، من اجزاء الانتاج الاجتماعى .

ان التفاعل بين الانسان والتكنيك ابان العمل يتحقق ضمن نظام معين من علاقات الانتاج ، اى العلاقات بين الناس التى تتكون ابان نشاطهم العملى . فعلاقات الانتاج هى الناحية الضرورية للانتاج الاجتماعى . فليس بوسع الناس ان ينتجوا دون ان يجتمعوا فى شكل معين لاجل النشاط المشترك وتبادل النشاط فيما بينهم . «ومن اجل ان ينتجوا يدخل الناس بعضهم مع بعض فى صلات وعلاقات معينة ، ولا يتم تأثيرهم فى الطبيعة ، اى لا يتم الانتاج ، الا فى حدود هذه الصلات والعلاقات الاجتماعية» * .

علاقات الانتاج هى علاقات تكنيكية واقتصادية واجتماعية . تتميز الناحية التكنيكية لعلاقات الانتاج باشكال تنظيم العمل الاجتماعى . وتندرج فى ذلك العلاقات المتبادلة بين الناس وتوزعهم ابان العمل ، وتقسيم العمل البشرى فى العملية المباشرة للانتاج وشكل تعاونه ، والتقسيم العام (حسب مجالات الانتاج) ، والتقسيم الخاص (حسب فروع الانتاج) ، والتقسيم الفردى (فى المؤسسة الانتاجية) للعمل الاجتماعى . وبقدر نمو تطبيق العلم على الانتاج يغدو تقسيم العمل فى المؤسسة الانتاجية ، كما يشير ماركس ، تقسيما «تكنيكيا بحتا» . ان الناحية التكنيكية لعلاقات الانتاج هى الشكل المباشر لوجود القوى المنتجة نفسها .

الناحية الاقتصادية لعلاقات الانتاج هى ذلك الاسلوب «الذى ينتج به الناس فى مجتمع معين وسائل العيش ويتبادلون به المنتجات (ما دام يوجد تقسيم للعمل) . وعليه ، يندرج فى ذلك

* ماركس . العمل المأجور والراسمال .

كل تكنيك الانتاج والنقل» * . كما يعين التكنيك اسلوب تبادل وتوزيع المنتجات «وبالتالى ، بعد انحلال النظام العشائرى ، يعين الانقسام الى طبقات ، وعلاقات السيادة والخضوع ، والدولة ، والسياسة ، والحق ، الخ . ثم ان مفهوم العلاقات الاقتصادية يشمل ايضا **الاساس الجغرافى** الذى تتطور عليه هذه العلاقات ، وبقايا درجات التطور الاقتصادى السابقة ، البقايا التى انتقلت عمليا من الماضى والتى لا تزال قائمة ، فى احيان كثيرة ، بفعل التقاليد فقط او بفعل *vis inertiae* (قوة الاستمرار) ، وكذلك ، طبعا ، البيئة الخارجية التى تحيط بهذا الشكل من اشكال المجتمع» * * .

ان العلاقات الاقتصادية هى الناحية الرئيسية والمحددة لعلاقات الانتاج والانتاج الاجتماعى بوجه عام . تكمن اعظم ماثرة قدمها ماركس لعلم الاجتماع فى انه «وضع مكان الفرق بين الهام وغير الهام الفرق بين البنية الاقتصادية للمجتمع ، بوصفها **المحتوى** ، وبين **الشكل** السياسى والفكرى : ان نفس مفهوم البنية الاقتصادية قد فسر بكل دقة بدحض رأى علماء الاقتصاد السابقين الذين كانوا يرون قوانين الطبيعة هناك حيث توجد فقط قوانين النظام المميز ، المحدد تاريخيا ، لعلاقات الانتاج . فمكان تحليلات الذاتيين عن «المجتمع» بوجه عام ، هذه التحليلات العديمة المحتوى والتى لم تتخط حدود الطوباويات البرجوازية الصغيرة (اذ انه لم يجر ايضاح حتى امكانية تعميم مختلف الاوضاع الاجتماعية فى انواع مميزة للجسام الاجتماعية) ، مكان ذلك تم طرح **استقصاء** اشكال محددة لتركيب المجتمع» * * * . ان طابع البنية الاقتصادية لمجتمع معنى هو بمثابة اسلوب لترايط مختلف عناصر القوى المنتجة فى نظام فاعل واحد . «وايا كانت اشكال الانتاج الاجتماعية فان العمال ووسائل الانتاج يبقون دائما عوامل له . ولكن ، فى حال وجودهم فى حالة عزلة عن بعضهم البعض ، فان هذه واولئك لا يعتبرون عوامل له الا فى الاحتمال . فلكى يتم

* انجلس . رسالة الى بورغيوس بتاريخ ٢٥-١-١٨٩٤ .

* * المرجع السابق .

* * * لينين . مضمون الشعبية الاقتصادى وانتقادها فى كتاب السيد

ستروفه .

الانتاج على العموم يجب عليهم ان يتحدوا . وذلك الطابع المميز والاسلوب الذى يتحقق به هذا الاتحاد يميزان مختلف العصور الاقتصادية للنظام الاجتماعى» * . ولهذا بالذات فان المجموعة المعنية للعلاقات الاقتصادية التى تطابق مستوى معيناً للقوى المنتجة وطابعها ، تشكل اساس اسلوب انتاج المجتمع المعنى .

ان علاقات الانتاج الاقتصادية تعتبر الاساس المادى الموضوعى لانقسام المجتمع الى طبقات اجتماعية . فالطبقات الاجتماعية هى بمثابة الناحية الاجتماعية لعلاقات الانتاج .

الطبقات الاجتماعية هى «مجموعات كبيرة من الناس تمتاز بالمكان الذى تشغله فى نظام للانتاج الاجتماعى محدد تاريخياً ، بعلاقتها (التي يشتملها القانون فى معظم الاحيان) بوسائل الانتاج ، بدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالي بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية وبمقدار حصتها من هذه الثروات» * * .

تؤلف علاقات الانتاج الاقتصادية البنية الاقتصادية او البنيان التحتى للمجتمع المعنى . والطبقات الاجتماعية واسلوب الروابط الذى تكون تاريخياً تؤلف اساس البنية الاجتماعية للمجتمع المعنى .

انبثقت الطبقات تاريخياً من اول تقسيم اجتماعى للعمل الى عمل جسدى وذهنى ، وزراعى وحرفى ، وتجارى وعسكرى ، ادى الى انحلال المشاعية العشائرية والى نشوء مجموعات (طوائف) اجتماعية منعزلة عن بعضها البعض ومتعادية فيما بينها ، للعسكريين الارستقراطيين ، والكهنة ، والتجار ، والحرفيين ، والفلاحين ، والعبيد ، والى تطور التناقضات الطبقية والتناحر الطبقي فى المجتمع .

يعرف التاريخ اسلوبين اساسيين للروابط بين الطبقات الاجتماعية : أ - السيادة والاضطهاد ؛ ب - التعاون والتعاقد الرفاقين . اسلوب الروابط الاول يميز اطرزة المجتمع الاستغلالية ، والاسلوب الثانى يميز المجتمع الشيوعى (الاشتراكى) . النتيجة الاجتماعية لاسلوب الروابط الاول هى الصراع الطبقي الذى ينتهى باستبدال طراز مجتمع بطراز آخر

* ماركس . رأس المال .

* * لينين . المبادرة الكبرى .

استبدالاً ثورياً ؛ والنتيجة الاجتماعية للأسلوب الثانى هى القضاء على الفوارق الطبقيّة والانتقال الى المجتمع اللاتبقى - الشيوعية . ان الانتاج الاجتماعى يتجلى ، بالتالى ، فى وحدة عضويّة لناحيتين منه - ناحية عناصر العمل الشبيّة ، التى تميز موقف الانسان من الطبيعة ، اى القوى المنتجة ، وناحية علاقات الانتاج ، التى تميز علاقات مجموعات كبيرة من الناس بوسائل الانتاج ، وبالتالى علاقات احداها بالآخرى . ووحدة الناحيتين الماديتين للانتاج الاجتماعى هذه تؤلف اسلوب الانتاج .

من الشكل المعين للانتاج المادى او لاسلوب الانتاج المعنى ، كما يشير ماركس ، «تنشأ ، اولاً ، بنية محدّدة للمجتمع ، ثانياً ، موقف معين لدى الناس من الطبيعة . وان نظام دولتهم وتكوينهم الروحى يتحدّدان بهذا وذاك على السواء» * .

وسير فعل اسلوب الانتاج هو التفاعل بين العناصر المركبة له : الانتاج ، التوزيع ، التبادل والاستهلاك . ان جميع هذه العناصر «تؤلف اجزاء من الكل ، فوارق داخل الوحدة . فان الانتاج يسود سواء على نفسه بكل تناقضية تحديده ام على الاجزاء الاخرى . ومنه تبدأ العملية من جديد فى كل مرة وبديهي ان الانتاج فى شكله **الاحادى الجانبى** يتحدّد ، من جهته ، باجزاء اخرى . مثلاً ، عندما تتسع السوق ، اى مجال التبادل ، تتزايد مقادير الانتاج ويصبح تمايزه اكثر عمقا . ومع تغير التوزيع يتغير الانتاج ، مثلاً ، مع تركيز الرأسمال ، مع التوزيع المتباين للسكان فى المدينة والقرية ، الخ . واخيراً ، كان حاجات الاستهلاك تحدّد الانتاج . ويوجد تفاعل بين مختلف الاجزاء . ان ذلك يحدث فى كل وحدة عضوية» * * .

ان اسلوب الانتاج يحدّد ، بالتالى ، لا طابع عمل الناس الجسدى والذهنى وحسب بل طابع كل نشاطهم الحيوى ايضا . «ان الاسلوب الذى ينتج به الناس وسائل العيش الضرورية لهم يتوقف قبل كل شئ على خواص وسائل العيش بالذات التى يجدونها جاهزة والتى يتعين تجديد انتاجها . واسلوب الانتاج هذا انما يجب النظر اليه ليس فقط من حيث انه يعنى تجديد انتاج وجود الافراد

* ماركس . رأس المال .

* * من تركة ماركس المخطوطة .

الجسدى . فهو ايضا ، بدرجة اكبر ، اسلوب معين لنشاط هؤلاء الافراد ، نوع معين لنشاطهم الحيوى ، **فقط معين لحياتهم** * . ان نشاط الناس الانتاجى يعين جميع اشكال نشاطهم الاخرى ، بما فيها ايضا اشكال العلاقات الاجتماعية والسياسية . « . . . ان افرادا معينين ، يمارسون بصورة معينة النشاط الانتاجى ، يدخلون فى علاقات اجتماعية وسياسية معينة . ولا بد للمشاهدة التجريبية ان تستوضح فى كل حالة بمفردها - بالاستناد الى التجربة وبدون اى تضليل وبدون اية محاولة للتأمل العقيم - الصلة بين البنية الاجتماعية والسياسية والانتاج . ان البنية الاجتماعية والدولة تنبثقان على الدوام من العملية الحيوية لافراد معينين ليسوا كما يمكن ان يبدوا فى تصورهم الذاتى او فى تصور الغير ، بل كما هم فى الواقع ، اى كما يتصرفون ، وينتجون ماديا ، وبالتالي ، كما يظهرون انفسهم فعلا فى اطار حدود مادية معينة لا تتوقف على مشيئتهم وفى حال توفر مقدمات وظروف وشروط» * .

«ان انتاج الافكار والتصورات والوعى يتشابك منذ البدء مع نشاط الناس المادى وتخالطهم المادى ، مع لغة الحياة الفعلية . وان تكون تصورات الناس وتفكيرهم وتخالطهم الروحى يشكل هنا نتيجة مباشرة ايضا لفعالهم المادية . والشئ نفسه يصح على انتاجهم الروحى ، وعلى كيفية تجليه فى لغة السياسة والقوانين والاخلاق والدين والميتافيزياء الخ لهذا الشعب او ذاك . ان الناس هم منتجو تصوراتهم وافكارهم الخ ، ولكن الكلام يتناول هنا الناس الفاعلين ، الفاعلين ، المشروطين بتطور قواهم المنتجة تطورا معيناً ، وبتخالط مناسب لهذا التطور ، بما فى ذلك ضمنا ابعاد اشكال هذا التخالط» * * .

ان التفاعل الدياليكتيكي بين الناحيتين الماديتين لاسلوب انتاج معين واجزائه المركبة هو المصدر الداخلى لحركة هذا الاسلوب وتطوره الذاتى . فالتطور الذاتى لاسلوب الانتاج هو الشكل الاعلى لحركة العالم المادى ، اى الشكل الاجتماعى لحركة المادة . وتطور اسلوب الانتاج ، بوصفه عملية مادية ، هو القوة الرئيسية

* ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

* * المرجع السابق .

والمحددة لتطور المجتمع . ومن فهم اسلوب الانتاج كقوة رئيسية ومحددة لتطور المجتمع ، من هذا بالذات ينطلق الفهم المادى للتاريخ .

ان الفوارق فى اساليب الانتاج تستوجب ، بدورها ، فوارق بين مختلف اطرزة المجتمع المتكونة تاريخيا . فهذا المجتمع او ذلك يتميز لا بما ينتجه بل بكيفية انتاجه وبكيفية توزيع وتبادل واستهلاك مواد الانتاج هذه ، اى يتميز بماهية اسلوب الانتاج الذى يقوم عليه المجتمع .

فكما يكون اسلوب الانتاج كذلك يكون المجتمع . فاسلوب الانتاج العبودى يطابقه المجتمع العبودى ؛ واسلوب الانتاج الاقطاعى المجتمع الاقطاعى ؛ واسلوب الانتاج الرأسمالى المجتمع الرأسمالى ، وهلمجرا . ومستوى تطور القوى المنتجة واسلوب روابطها يشكلان اهم معيار للتقدم الاجتماعى .

ان نظريات مجتمع الاستهلاك الجماهيرى تولى الاهتمام الحاسم بالذات لما ينتجه المجتمع المعنى وليس لكيفية ما ينتجه (روستو ، ارون ، وغيرهما) . واصحاب هذه النظريات يضعون ميدان الاستهلاك فى المكان الاول بالقياس الى اسلوب الانتاج ، اسلوب صلة الناس بوسائل الانتاج . ان تصنيف المجتمع من حيث مقادير ونوعية استهلاك الخيرات يطمس مسألة : باى اسلوب وعلى اساس اية علاقات - استغلال او تعاون - يجرى انتاج هذه الخيرات . وهذا الضرب من السفسطة يقبّع فى اساس نظريات الالتقاء ، نظريات التقارب «المحتوم» بين الرأسمالية والاشتراكية وتحولهما الى ما يدعى بالمجتمع ما بعد الصناعى او مجتمع الاستهلاك الواسع .

ان استبدال اسلوب الانتاج يعنى لا التغيير الجذرى للبنية الاقتصادية والسياسية للمجتمع المعنى وحسب بل ايضا تغيير بنية ومحتوى علاقات الناس الايديولوجية ومختلف المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المطابقة لها ، اى يعنى انقلابا فى كل البنيان الفوقى الهائل للمجتمع .

فبنتيجة ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، مثلا ، حطم نشوء وتطور اسلوب الانتاج الاشتراكى فى روسيا اساس الملكية الخاصة الذى كان يرتكز عليه نظام السيادة والخضوع لمختلف الفئات

الاجتماعية فى المجتمع ، ان الطابع الاجتماعى لملكية وسائل الانتاج فى ظل الاشتراكية غير تغييرا جذريا العلاقات بين الناس فى عملية الانتاج ، كما غير اشكال توزيع الخيرات المادية . فان علاقة الناس المتساوية بوسائل الانتاج تجسدت بصورة ملموسة فى علاقات متبادلة جديدة بين الفئات الاجتماعية ، مشبعة بروح التعاون والتعاضد ، فى المبدأ الاجتماعى للتوزيع حسب العمل الذى يتجاوب تجاوبا جذريا مع مصالح شغيلة المجتمع الاشتراكى بأسرهم .

يؤلف اسلوب الانتاج البنيان التحتى الذى يرتفع فوقه البنيان الفوقى الذى يتألف من : أ - الافكار السياسية ، والحقوقية ، والفلسفية ، والاخلاقية ، والفنية ، والدينية ، ب - ما يطابقها من مؤسسات وتنظيمات اجتماعية . وترسو فى اساس المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية افكار الطبقة السائدة فى المجتمع . « . . . ان الطبقة التى تمثل قوة المجتمع المادية السائدة هى فى الوقت نفسه قوته الروحية السائدة » * .

تؤلف مجموعة العلاقات الايديولوجية بين الناس البنية الايديولوجية ، بينما تؤلف مجموعة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية البنية السياسية للمجتمع المعنى . والتفاعل بين النواحي الاساسية لنشاط المجتمع - الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الايديولوجية - يشكل الوجود الاجتماعى او وجود المجتمع ، اى عملية تطور المجتمع الخاضعة لقوانين . ان الوجود الاجتماعى او التفاعل العضوى بين جميع نواحي نشاط المجتمع تحدد الوعى الاجتماعى للناس الذى يتجلى فى اشكال مختلفة .

الوعى الاجتماعى هو مجموعة الآراء والتصورات والمبادئ والميزات النفسية وظواهر الثقافة الروحية ، الخ ، المميزة لاعضاء المجتمع وطبقاته ، انه مجموعة الافكار والآراء والنظريات الاجتماعية التى تعكس شروط الحياة المادية للتشكيكة الاجتماعية المعنية ، اى تعكس الوجود الاجتماعى القائم . ان الوعى الاجتماعى واشكاله تنشأ على اساس حاجات معينة للمجتمع ، لطبقاته ، وللصراع

* ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

الطبقى ، وتضطلع بوظائف اجتماعية محددة ؛ وأهم وظيفة بينها هي توحيد وتنظيم الجماهير لاجل ترسيخ او تغيير الاشكال القائمة للتنظيم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية .

ان اسلوب الانتاج لا يقتصر على انتاج الاشياء او القيم المادية للمجتمع . فبالاضافة الى انتاج الاشياء يتضمن مفهوم اسلوب الانتاج انتاج (اعادة انتاج) الحياة الاجتماعية بوجه عام . وهذا يعنى :

اولا ، انتاج الوجود الاجتماعى ، نمط ونوعية حياة الناس ؛
ثانيا ، انتاج الافكار او الانتاج الروحى ؛
ثالثا ، انتاج الناس ككائنات اجتماعية ، اى يتحلون بصفات اجتماعية محددة ؛

رابعا ، انتاج (او اعادة انتاج) كل منظومة العلاقات الاجتماعية ؛
خامسا ، انتاج اشكال التغايط ، اى الاساليب التى يتخايط بها الناس فيما بينهم .

اسلوب الانتاج والشكيلة الاجتماعية . ان فرز اسلوب الانتاج كقوة رئيسية ومحددة فى بنية المجتمع لا يعنى مطابقته مع التشكيلة الاجتماعية . ان مطابقة اسلوب الانتاج مع التشكيلة الاجتماعية تضيق ، فى رأينا ، محتوى مفهوم التشكيلة الاجتماعية . ان تحليل اسلوب الانتاج المحدد تاريخيا يتيح التقاط تكرارية الظواهر الاجتماعية خلف التنوع الخارجى لاشكال بنيانها الفوقى ، وفرز اطرزة المجتمع المحددة تاريخيا ، الامر الذى يشكل بالذات حجر الزاوية فى الفهم العلمى للمجتمع بوصفه كلا واحدا يتطور بصورة طبيعية وتاريخية . وقد كتب ماركس : «ان علاقات الانتاج تشكل ، بمجموعها ، ما يسمى العلاقات الاجتماعية ، المجتمع ، تشكل مجتمعا فى مرحلة معينة من التطور التاريخى ، مجتمعا مميزا ، معيننا . فان المجتمع القديم ، والمجتمع الاقطاعى ، والمجتمع البرجوازى هى مجموعات من علاقات الانتاج ، كل مجموعة منها تتميز فى الوقت نفسه مرحلة خاصة من مراحل التطور التاريخى للبشرية» * .

ان التصنيف التاريخى للتطور الاجتماعى ، الذى وضعه كارل

* ماركس . العمل الماجور والراسمال .

ماركس ، يتيح فرز مراحل الارتقاء الاجتماعى للبشرية ، ودراسة الاحداث التاريخية من زاوية تشكيلة اجتماعية تاريخية محددة . وان تكرارية الظواهر الاجتماعية ، مطبقة على هذه المراحل الفردية او تلك من تطور الانتاج الاجتماعى ، تُثبت ذلك الشئ المشترك الذى يميز اوضاع بلدان مختلفة . وهكذا يجرى استشفاف وحدة وتفاعل الظواهر الاجتماعية ضمن اطار تشكيلة اجتماعية معينة .

ان ادراك المجتمع بوصفه نسقا طبيعيا تاريخيا ، ذاتى التحديد وذاتى الحركة وذاتى الضبط ، يشكل المحتوى الاساسى لمفهوم التشكيلة الاجتماعية . وفقط ضمن الاطارات التاريخية للتشكيلات الاجتماعية يمكن ان تفهم قوانين تطور وعمل المجتمع (مثلا ، الترابط بين الاقتصاد والسياسة ، والسياسة والايدولوجيا ، والبنيان التحتى والبنيان الفوقى ، وما شابه) .

التشكيلة الاجتماعية هى وحدة متكونة تاريخيا لمختلف نواحي حياة ونشاط المجتمع (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الايدولوجية) ، التى يجرى التفاعل فيما بينها وفق قوانين موضوعية اى لا تتوقف على ارادة ووعى الناس . انها الشكل التاريخى الملموس لوجود المجتمع فى مرحلة معينة من تطوره ، الذى يفترض وجود طابع ومستوى معينين لتطور القوى المنتجة وطابع معين لعلاقات الانتاج .

لقد كان الماركسيون الاوائل فى تاريخ الفكر الاجتماعى السياسى الذين اخذوا ينظرون الى المجتمع لا بوجه عام بل الى اطوار محددة تاريخيا من تطوره - التشكيلات الاجتماعية التى تشترط تطورها وعملها لا ناحية واحدة ما من نواحيه بل الترابط الديالكتيكى لجميع نواحيه ، منوهين لدى ذلك بالدور المحدد للعامل المادى فى العملية الاجتماعية . ان التشكيلة الاجتماعية هى المقولة الاساسية لعلم الاجتماع . فهى تتيح امكانية تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية من زاوية مكانها ودورها فى المنظومة الكلية لروابط وعلاقات المجتمع . وهذا المفهوم يشمل بالدرجة الاولى الطراز المعين للمجتمع الذى يتجلى فى عملية ارتقاء البشرية التاريخى كجسم اجتماعى مميز يعمل ويتطور وفق قوانين خاصة به على اساس اسلوب انتاج معنى . اسلوب الانتاج هو العنصر الاهم (او ، بكلام آخر ، الاستراتيجى) فى بنية التشكيلة الاجتماعية . غير انه تدخل فى بنية التشكيلة

الاجتماعية عناصر اخرى ايضا هي الانواع الاجتماعية والسياسية والايديولوجية وغيرها للعلاقات الاجتماعية التي يُعتبر حاملين ماديّين لها اناس فعليون منضمون الى جماعات اجتماعية مختلفة على اساس وظائف مشتركة «لا يمكن ان يستغنى عنها» * المجتمع .

ان التفاعل بين مختلف هذه الجماعات الاجتماعية من الناس او نشاطها في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية - الانتاجي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، السياسي ، الايديولوجي - يضيفان على تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، في ظل الاهمية الحاسمة في نهاية المطاف لاسلوب الانتاج ، طابع عملية تاريخية طبيعية . «خذوا درجة معينة من تطور القوى المنتجة للناس فتحصلون على شكل معين للتبادل [commerce] والاستهلاك . خذوا درجة معينة من تطور الانتاج والتبادل والاستهلاك فتحصلون على نظام اجتماعي معين ، على تنظيم معين للأسرة والشرائح او الطبقات ، اي باختصار ، على مجتمع مدني معين . خذوا مجتمعا مدنيا معيننا فتحصلون على نظام سياسي معين ليس سوى التعبير الرسمي عن المجتمع المدني» * * .

ان كل تشكيلة اجتماعية تمثل بحد ذاتها نظاما ديناميا معقدا ، اي حالة نوعية معينة يشترطها اسلوب خاص للترابط والتفاعل بين العناصر التي يتألف منها ، اسلوب يحدد في الوقت نفسه وظائف ودور ومكان كل عنصر على حدة في الحفاظ على التشكيلة الاجتماعية المعنية كوحدة قائمة بذاتها . وبما ان العوامل ، التي تثير التغييرات وتحدد اتجاه هذه التغييرات ، تشغل المكان الرئيسي في هذا النظام فان هذا النظام يُدعى نظاما ديناميا .

ان عمل وتطور كل تشكيلة اجتماعية معينة ، بوصفها نظاما ديناميا معقدا ، يتحققان على القاعدة العامة لاسلوب الانتاج عن طريق التفاعل بين نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية .

والنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية للتشكيلة الاجتماعية المعنية ، بوصفها عناصر مركبة لهذه التشكيلة ، هي بمثابة انساق فرعية لها اذ انها تتضمن ، بدورها ، عناصر

* انجلس . رسالة الى شميدت بتاريخ ٢٧-١٠-١٨٩٠ .

* * ماركس . رسالة الى آينكوف بتاريخ ٢٨-١٢-١٨٤٦ .

متباينة النوعية : اشكال الملكية ، الطبقات الاجتماعية ، المؤسسات الاجتماعية ، اشكال الوعي الاجتماعى ، الخ .

وكل تشكيلة اجتماعية فى كل مجتمع ملموس هى بمثابة جسم (كيان) اجتماعى مميز . وهذا يعنى ان عمل وتطور هذا الجسم الاجتماعى تحددهما سواء القوانين العامة للتشكيلة الاجتماعية المعنية بوجه عام التى تعيّن الخط العام لتطورها الاجتماعى ، ام العدد الذى لا يحصى من القوانين الخاصة التى تتمخض عنها مختلف العوامل والظروف التاريخية المميزة لمجتمع ملموس معين .

وتندرج فى عداد اهم العوامل والظروف ، التى تولّد هذه القوانين ، الخصائص التاريخية للبلد المعنى ومستوى تطور الرأسمالية ، مثلا ، فى هذا البلد ؛ ودرجة تنظيم ووحدة الطبقة التى تناضل فى سبيل السلطة ، الخ وهلمجرا . ويضطلع بدور كبير وجود شخصيات قوية قادرة على فهم حاجات التطور الاجتماعى وايصال هذا الفهم الى طبقتها والجماهير الشعبية العريضة ، وتعيين وسائل تلبية هذه المطالب ، وتنظيم الجماهير لاجل تحقيق التغيرات الاجتماعية الناضجة . ان الشخصيات القوية توجد فى تبعية للميدان الاجتماعى الاقصادى . الا انها تعتبر شخصيات قوية وبارزة بقدر ما تكون ممنوحة من الطبيعة مراسا قويا خاصا وقدرة على الابداع المستقل ، الاصيل . ان جميع هذه العوامل والكثير غيرها تمارس تأثيرا كبيرا على التشكيلات الاجتماعية المعنية فى الظروف الملموسة للمجتمع المعنى المأخوذ كجسم اجتماعى مميز .

ولكن الامر الرئيسى فى نظرية ماركس عن التشكيلات ليس السمات الخاصة لوجود التشكيلة الاجتماعية فى ظروف ملموسة معينة (التى لا ننفى اهميتها) بل ذلك الامر الذى يميز تشكيلة اجتماعية عن تشكيلة اخرى فى الاساس والجوهر . ان كل تشكيلة اجتماعية تختلف عن جميع التشكيلات السابقة لها بطابع عناصرها واساليب روابطها فيما بينها .

فالنظام الاجتماعى الرأسمالى يتصف : أ - بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج والشكل الخاص للتوزيع ؛ ب - بوجود طبقة المالكين (الرأسماليين) وطبقة العمال الاجراء (البروليتاريين) ؛ وعلى التوالى : بالايديولوجيا البرجوازية والايديولوجيا البروليتارية ؛ بالمؤسسات السياسية البرجوازية التى تعبر عن آراء ومصالح الرأسماليين وتهدف

الى الحفاظ على النظام القانونى البرجوازى وتدعيمه . ان اسلوب
ترابط هذه العناصر فى نظام هو الاستغلال والسيادة والاضطهاد .
والنظام الاجتماعى الاشتراكى يتصف : أ - بالملكية الاجتماعية
(ملكية الدولة والمجموعات) لوسائل الانتاج والشكل الاجتماعى
للتوزيع ؛ ب - بالمجموعات الطبقيّة والاجتماعية - العمال ،
الكولخوزيين ، المثقفين .

ان الانساق الفرعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
والايديولوجية للتشكيلة الاجتماعية المعنية توجد فى روابط خاصة
فيما بينها . وكل واحدة من هذه النواحي للتشكيلة الاجتماعية
المعنية تعتبر ، بدورها ، بنية اى مجموعة كاملة لعناصر مترابطة
فيما بينها بشكل مميز : اساليب الترابط بين مختلف اشكال الملكية
والطبقات ومعاهد واشكال الوعى الاجتماعى .

والانساق الفرعية (البنى) للتشكيلة الاجتماعية تشكل تبعية
تدرجية يكون فيها النسق الفرعى الاقتصادى ، فى آخر المطاف ،
النسق الحاسم ، بينما تكون الانساق الاجتماعية والسياسية
وايديولوجية بنى متفرعة منه .

اتاح ادراج مفهوم التشكيلة الاجتماعية فى علم الاجتماع «اعتبار
التطور الاجتماعى عملية طبيعية تاريخية . . .» * .

ومن وجهة نظر علم الاجتماع الذاتى ، كما اشار لينين ،
« . . . لا يمكن اطلاقا اعتبار تطور المجتمع عملية طبيعية تاريخية . . .
وعلاوة على ذلك ، لا يمكن ان ترد حتى مسألة التطور ، بل فقط
مسألة مختلف الانحرافات عن «المرغوب فيه» ، مسألة «العيوب»
التي ظهرت فى التاريخ من جراء . . . قلة الذكاء عند الناس الذين
لم يستطيعوا ان يدركوا جيدا متطلبات الطبيعة البشرية ولم يعرفوا
كيف يجدون الشروط الضرورية لتحقيق نظم معقولة كهذه . وبديهي
ان فكرة ماركس الاساسية حول عملية تطور التشكيلات الاجتماعية
الاقتصادية تطورا طبيعيا تاريخيا انما تنسق من الجذور هذا الوعظ
الصبيانى الذى يطمح الى ان يُسمى بعلم اجتماع» * * .

ان تفاعل مختلف انساق فرعية للتشكيلات الاجتماعية يحمل
طابع ارتباط جوهري وضروري ، اى طابع قانون اجتماعى . وتتميز

* لينين . من هم «اصدقاء الشعب» . . .

* * المرجع السابق .

التشكيلة الاجتماعية بفعل نوعين من القوانين الاجتماعية . وهما القوانين الوراثة المتعلقة بتطور المجتمع ، والقوانين البنيوية الوظائف التي تتعلق بعمل مختلف نواحي النشاط الحيوي للمجتمع . ولذا ، فإن الطريقتين الوراثة والبنيوية الوظائف تعتبران الطريقتين الضروريتين لمعرفة المجتمع معرفة علمية .

ان طابع عناصر كل نفس فرعى فى تشكيلة اجتماعية معينة ، واساليب الترابط بين انساق متوالية ، تحددها بنية النسق الفرعى السابق لها . وهذا التأثير المحدد لكل بنية سابقة فى تشكيلة اجتماعية معينة على البنية اللاحقة يرتدى طابع قانون تطور .

اذن ، ان تطور كل تشكيلة اجتماعية معينة يتحقق عن طريق التفاعل بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، والبنيان التحتى والبنيان الفوقى ، والوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى . وهذه التفاعلات ، اذ تعبر عن الروابط الجوهرية والضرورية بين مختلف نواحي التشكيلة الاجتماعية ، تحمل طابع قوانين اجتماعية موضوعية .

ان تغير البنية الاقتصادية للمجتمع يعينه قانون التطابق بين علاقات الانتاج وطابع ومستوى تطور القوى المنتجة .

«مع اكتساب قوى منتجة جديدة يغير الناس اسلوب الانتاج ، ومع اسلوب الانتاج يغيرون جميع العلاقات الاقتصادية التى لم تكن علاقات ضرورية الا لاسلوب الانتاج المعين هذا» * .

ان تغيير البنية الاقتصادية للمجتمع المعنى يثير ، بقانونية موضوعية ، تغييرا فى بنيته الاجتماعية ، اى فى كل منظومة الطبقات والفئات الاجتماعية واساليب الصلة فيما بينها .

يثير قانون التفاعل بين البنيان التحتى والبنيان الفوقى تغييرا فى البنية الاجتماعية ، اى فى محتوى وطابع كل منظومة العلاقات الاجتماعية للتشكيلة الاجتماعية المعنية . «ان البنية الاقتصادية للمجتمع ، فى كل مرحلة معينة ، تشكل الاساس الفعلى الذى يفسر ، فى نهاية الامر ، كل البنيان الفوقى الذى يتألف من المؤسسات الحقوقية والسياسية والآراء الدينية والفلسفية وغيرها من الآراء الملازمة لكل مرحلة تاريخية معينة» * * .

* ماركس . رسالة الى آينيكوف بتاريخ ٢٨-١٢-١٨٤٦ .

* * انجلس . الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية .

ان تغير الوعى الاجتماعى هو نتيجة فعل قانون اولوية الوجود الاجتماعى وثنائية الوعى الاجتماعى ، وذلك لان « . . . الناس ، اذ يطورون انتاجهم المادى وتخالطهم المادى ، يغيرون ايضا ، مع نشاطهم هذا ، تفكيرهم ونتائج تفكيرهم . ليس الوعى هو الذى يحدد الحياة ، بل ان الحياة هى التى تحدد الوعى . وفى ظل طريقة البحث الاولى ينطلقون من الوعى كما لو ان الوعى فردا حيا ؛ وفى ظل الطريقة الثانية ، التى تتناسب مع الحياة الفعلية ، ينطلقون من الافراد الاحياء الفعليين حقا وصدقا ، ولا يعتبرون الوعى الا وعيهم هم» ! *

تثير التغيرات فى اسلوب الانتاج تغيرا متواصلا فى جميع بُنى المجتمع المعنى - البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية . وبما ان كل بنية لاحقة للتشكيلة الاجتماعية تعينها البنية السابقة لها وبما ان هذا التأثير المحدد من جانب البنية السابقة على البنية اللاحقة يحمل طابع قانون التطور ، لهذا بالذات اعتبر كارل ماركس تطور التشكيلات الاجتماعية عملية تاريخية طبيعية .

ارسى كارل ماركس فى اساس نظرية التطور الاجتماعى مبدأ الحتمية المادية المثابرة . وان قيام ماركس ببسط مبدأ الحتمية المادية على ميدان الحياة الاجتماعية قد اعتبره لينين اعظم اكتشاف علمى .

وكل بنية سابقة من بنى التشكيلة الاجتماعية تمارس تأثيرا عكسيا على جميع البنى اللاحقة .

والبنية الايديولوجية تمارس تأثيرا كبيرا على البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتشكيلة الاجتماعية المعنية .

ويتسم بطابع دياكتيكى التأثير المتبادل بين بنيتين للتشكيلة الاجتماعية مترابطتين ترابطا مباشرا ، وتكون نتيجة ذلك حدوث تغيير متبادل لهما . وبهذا المعنى بالذات تستخدم مفاهيم مثل دياكتيك القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، دياكتيك البنى التحتية والبنى الفوقى ، دياكتيك الوجود الاجتماعى والوعى الاجتماعى ، الخ .

* ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

ان للتأثير المعاكس لكل بنية لاحقة على جميع البنى السابقة فى التشكيلة الاجتماعية المعنية وظيفة اخرى ايضا ، هى وظيفة توطيد وصيانة جميع البنى السابقة فى حالة توازن ، الامر الذى يشكل شرطا لا بد منه لتعزيز وصيانة النظام الاجتماعى الاقتصادى المعنى بوجه عام . ان هذا الطراز من الترابط يحمل طابع قانون الفعل . ومهمة علم الاجتماع الماركسى اللينينى هى اجراء ابحاث ملموسة بهدف وضع توصيات عملية بشأن اتقان اشكال تجلى قوانين التشكيلة الشيوعية وآليات فعل هذه القوانين .

ان علم الاجتماع ، الذى وضعه ماركس ، قد دل لأول مرة فى التاريخ على الطريق المؤدى الى الدراسة الشاملة ومن كافة النواحي لعملية نشوء وتطور وتداعى التشكيلات الاجتماعية ، وذلك «بتحليله لمجمل النزعات المتناقضة وقصرها على ظروف المعيشة والانتاج ، الواضحة المعالم ، لمختلف طبقات المجتمع ، وبابعادها اختيار مختلف الافكار «السائدة» او تأويلها على نحو ذاتى واعتباطى ، وبكشفها عن جذور جميع الافكار وجميع النزعات المتباينة دون استثناء فى اوضاع القوى المنتجة المادية . ان الناس يصنعون تاريخهم بانفسهم ، ولكن ما الذى يحدد دوافعهم ، وخصوصا دوافع الجماهير البشرية ؟ وما هو سبب تصادم الافكار والمطامح المتضادة ؟ وما هو مجموع هذه التصادمات فى مجمل المجتمعات البشرية ؟ وما هى الشروط الذاتية لانتاج الحياة المادية ، تلك الشروط التى هى اساس كل نشاط الناس التاريخى ، وما هو قانون تطور هذه الشروط ؟ لقد اعار ماركس انتباهه لكل هذه المسائل ودل على طريق الدراسة العلمية للتاريخ بوصفه عملية واحدة تسير وفق قوانين معينة فى تعدد جوانبها الهائل وكل تناقضاتها» * .

الوجود الاجتماعى هو حياة الانسان فى ظروف تشكيلة اجتماعية معينة . فكما ان المادة هى وجود الطبيعة ، كذلك فان المجتمع هو الوجود الاجتماعى . واذا كان اسلوب الانتاج ، الاقتصاد ، يُعتبر ضمن اطرارات التشكيلة الاجتماعية العامل المحدد لتطورها وعملها ، فان التشكيلة الاجتماعية بوجه عام هى بالنسبة للانسان بمثابة الوجود الاجتماعى . فان الانسان ، ابان حياته ونشاطه ، يعكس ،

* لينين . «كارل ماركس» .

ويستوعب ، ويهضم لا العوامل المادية وحسب بل ايضا العوامل
المثالية . فعلى وعى الانسان ، وعلى سلوكه بالتالى ، تمارس تأثيرها ،
حسب اقوال ماركس ، ثلاث مجموعات من العوامل :

اولا ، الشروط والاشكال العامة لحياة ونشاط المجتمع (العلاقات
الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الايديولوجية) الخاضعة لفعل
قوانين لا تتوقف على ارادة ووعى ومقاصد الانسان ، وتحدد فى
الوقت نفسه ارادته ووعيه ومقاصده .

ثانيا ، الظروف الحياتية الخاصة التى تكون وعى وارادة شخص
بمفرده . فكل واحدة من هذه الارادات تصبح ما هى عليه بالذات ،
وذلك بفعل مجموعة من الظروف الحياتية الخاصة .

ثالثا ، نشاط الفرد فى الوضع الاجتماعى الناشئ .

كما تكمن مهمة علم الاجتماع فى دراسة قانونيات انعكاس
الواقع فى وعى مختلف الجماعات الاجتماعية وقانونيات تأثير الناس
العكسى على الوجود الاجتماعى . ولا يجوز ، لدى ذلك ، عدم اخذ عامل
المشروطية الذاتية ايضا بعين الاعتبار . ولا يجوز فى الوقت نفسه ،
لدى الاعتراف بتوقف الوعى على الوجود وكذلك كون الوعى يتكون
ويتطور تحت تأثير الدوافع المتأتية من هذا الوجود والمتعرضة بهذا
الشكل او ذلك لفعل قوانينه ، لا يجوز عدم الاخذ فى الحسبان ان
تطور الوعى لا يقتصر على العكس المباشر لهذه التأثيرات والقوانين ،
وانه بدرجة معينة يشترط نفسه بنفسه وانه توجد لديه ايضا
قانونيات خاصة به .

ان الانسان ، ابان حياته ونشاطه ، يعكس بصورة مباشرة وغير
مباشرة جميع نواحي الوجود الاجتماعى وعوامله وعناصره . وان
محتوى وطابع عملية العكس هذه يتوقفان ، بدورهما ، على ميزات
الانسان الاجتماعية ، على الصفات الاجتماعية العامة الملازمة بهذا
الشكل او ذلك لجماعات من الناس (مثلا ، الطبقة العاملة ، العمال
العاملين فى الانتاج المؤتمت ، المجموعات المهنية ، مجموعات الاعمار
والاجناس ، وغيرها) . اذن ، ان مختلف نواحي الوجود الاجتماعى
تزاوّل تأثيرا مختلفا على وعى مختلف جماعات الناس الاجتماعية ،
الامر الذى يتجلى ، بدوره ، فى محتوى وطابع نشاطها الرامى الى
الحفاظ على وجودها الاجتماعى او تغييره . وعليه ، فان بنية المادية
التاريخية تتضمن : هدف النشاط ، اى التشكيلة الاجتماعية (او

الوجود الاجتماعي) ؛ ذات النشاط ، اى مختلف الجماعات الاجتماعية (الطبقات ، الامة ، الاسرة ، الخ) ، التى تتفاعل من خلالها مختلف نواحي التشكيلة الاجتماعية ، وتطبق ابان نشاطها القوانين الاجتماعية ؛ اشكال وطرائق تأثير ذات الفعل الاجتماعى على هدف النشاط او الوجود الاجتماعى . ان الروابط ، التى يحددها هدف التأثير ، تعتبر بمثابة روابط للتحديد الاوّل ، اما الروابط ، التى تتكون على اساس نشاط الذات ، فهى روابط للتحديد الثانوى .

ان الدراسة النظرية والتجريبية لوجود الافراد المادى ، المنتمين الى تشكيلة اجتماعية معينة ، ونشاطهم الاجتماعى ، هى الطريق الوحيد للمعرفة العلمية للواقع الاجتماعى ، وبالتالى لتغييره ، طبقا للمتطلبات الموضوعية للتطور الاجتماعى . فكل بحث سوسيولوجى انما يبدأ من الدراسة الدقيقة لحالة القوى المنتجة والعلاقات الاقتصادية للبلد المعنى . ولكن ذلك ليس سوى ناحية واحدة للمسألة . فالمهمة الرئيسية والاكثر تعقيدا هى تبيان كيف ان الهيكل الهامد للاقتصاد «يكسى بلحم حى من الاشكال الاجتماعية السياسية ، ومن ثم - وهذه هى الناحية الاكثر اثارة للاهتمام والاكثر جاذبية فى المهمة - بالافكار والمشاعر والطموحات والمثل العليا البشرية . فالباحث يستلم ، اذا جاز القول ، مادة ميتة ، ومن يديه يجب ان يخرج جسم ملبىء بالحياة» * .

«التاريخ لا يصنع شيئا» ، وهو «لا يملك اية ثروة غير محدودة» ، وهو «لا يحارب فى اية معارك كانت !» فليس «التاريخ» بل الانسان بالذات ، الانسان الفعلى ، الحى ، هو الذى يصنع ذلك كله ، ويملك كل شىء ويناضل فى سبيل كل شىء . «والتاريخ ليس شخصية ما مميزة تستخدم الانسان كوسيلة لاجل بلوغ اهدافها . فالتاريخ ليس سوى نشاط للانسان الذى يتوخى اهدافا له» * . فكما ان المجتمع ينتج الانسان كإنسان ، كذلك فان الانسان ينتج المجتمع . وهو ، على خلاف الحيوان ، نتاج نشاطه هو الروحى والمادى . والانسان ليس هدفا فقط للفعل الاجتماعى بل ذات له ايضا . ان علاقات الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايدولوجية فى كل تشكيلة اجتماعية محددة تاريخيا توجد بصورة موضوعية بصرف النظر عن

* بليخانوف . مؤلفات فلسفية مختارة . المجلد السابع ، ص ٢٣١ .

** ماركس ، انجلس . «العائلة المقدسة» .

ارادة ووعى الانسان . وكل نظام معين لهذه العلاقات يعيّن ارادة الناس التى توجهه ، بدورها ، نحو خلق نظام جديد للعلاقات الاجتماعية .

الانسان هو الحامل الفعلى للعلاقات الاجتماعية ، اى انه «مجموع العلاقات الاجتماعية كافة» * . وبهذا المعنى يمكن القول ان العلاقات الاجتماعية قلما تستطيع ايضا التواجد خارج نشاط الانسان كما الطبيعة خارج المادة .

النشاط الاجتماعى . يحقق الانسان نشاطه من خلال اطرزة واشكال متكونة تاريخيا للتفاعل والعلاقات مع الناس . لذا ، فان النشاط ، ايا كان ميدان تحقيقه ، يحمل دائما طابعا اجتماعيا . النشاط الاجتماعى هو مجموعة الافعال ذات المغزى الاجتماعى التى تقوم بها الذات (المجتمع ، الطبقة ، المجموعة ، الفرد) فى مختلف ميادين ومستويات تنظيم المجتمع الاجتماعى ، والتى تتوخى اهدافا ومصالح اجتماعية محددة ، وتستخدم لصالح بلوغ هذه الاهداف وتلبية هذه المصالح مختلف الوسائل - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية .

وتحدث الافعال ذات المغزى الاجتماعى عندما يضع الفرد ، او الجماعة ، او الطبقة ، او المجتمع بوجه عام ، امام اعينهم اهدافا ويشاركون بكل نشاط فى تحقيقها . ان تنوع الافعال الاجتماعية يمكن حصرها فى اربع مجموعات اساسية . فهى ، اولا ، الفعل الهادف المتعلق بتغيير نظام اجتماعى معين او ظروف النشاط ؛ ثانيا ، الفعل الموجه نحو اشاعة الاستقرار فيها ؛ ثالثا ، الفعل الذى يتوخى هدف التكيف مع نظام اجتماعى معين وظروف نشاط معينة ؛ رابعا ، الفعل التوحيدي الذى يفترض ادخال فرد او مجموعة او اية وحدة اخرى فى وحدة اجتماعية او منظومة اجتماعية اكثر اتساعا .

ان التاريخ وعلاقات الناس الاجتماعية لا توجد ولا يمكن ان توجد بصورة منفصلة عن النشاط . فالنشاط العملى ، بوصفه لب الوجود الاجتماعى ، يخلق علاقات اجتماعية جديدة يكتسب الناس من خلالها صفاتهم الاجتماعية . وهو يشكل الشرط الضرورى موضوعيا لاعادة الانتاج وللحفاظ على النظام الاجتماعى الاقتصادى المعنى وتطوره .

* ماركس . موضوعات عن فوريباخ .

فمن جهة ، يتحقق النشاط وفق قوانين موضوعية لا تتوقف على ارادة ووعي الناس ، ومن جهة اخرى ، يشترك في تحقيقه اناس اختاروا ، طبقا لوضعهم الاجتماعى ومعارفهم ومؤهلاتهم ، سبلا واساليب مختلفة لتحقيقه .

ويقوم بالنشاط الاجتماعى اناس مأخوذون لا فى حالة من العزلة والتوقع بل فى عملية تطورهم الفعلية المشاهدة تجريبيا والعجارية فى ظروف واشكال محددة .

يتضمن كل نشاط اربع انساق فرعية مترابطة فيما بينها ، وهى : النشاط المشترك موضوعيا (الحاجات والمصالح) ؛ النشاط المضبوط ذاتيا (الضوابط) ؛ النشاط التنفيذى (مجموعة الافعال المحققة لاجل تنفيذ الهدف المطروح) ؛ النشاط المثمر موضوعيا (نتائج النشاط) .

نشاط الناس الاجتماعى والتاريخ . ان الانسان ، بوصفه كائنا اجتماعيا ، يقوم بنشاطه لا بصورة منعزلة بل ابان عملية التفاعل مع اناس آخرين . وان كل انسان ، اذ يدخل فى تفاعل مع اشخاص آخرين ، «يتوخى اهدافه الشخصية الموضوعية عن وعى وادراك ، اما النتيجة العامة لهذه الكثرة من المساعي ، التى تعمل فى اتجاهات مختلفة ، وتأثيراتها المتنوعة على العالم الخارجى ، فهى التاريخ بالضبط . وهكذا تنحصر المسألة كذلك فى ما تريده هذه الكثرة من الافراد . ان الارادة يحددها الهوس او التفكير . ولكن الحوافز ، التى تحدد بدورها الهوس او التفكير مباشرة ، هى على انواع مختلفة . فهى قد تكون اما اشياء خارجية واما حوافز من النوع الامثل : حب الرفعة ، «خدمة الحقيقة والحق» ، الحقن الشخصى او حتى النزوات الشخصية البحتة من كل نوع» * .

ان كل فرد يُدخل الى التاريخ شيئا ما ذاتيا خاصا به . وليس بوسعنا ان يغير السير الاساسى للاحداث ، ولكنه يضيف على هذه الاحداث ، بدرجة معلومة ، مسحة من شخصيته . والشخصية البارزة هى ، مع ذلك ، صدفة لان وجودها يفترض الجمع الموفق بين المزايا النفسية والصفات الاجتماعية . غير ان الشخصية البارزة هى ، فى نهاية المطاف ، نتاج المجتمع . وانه لمن الصحيح ان انشتاين

* انجلس . لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية .

وفافيلوف وكورتشاتوف وغيرهم من العلماء المرموقين استطاعوا القيام باكتشافاتهم فقط بالاستناد الى تلك المجموعة من المعارف والى ذلك المستوى من الثقافة اللذين كانا فى حوزة المجتمع . وعلى اساس المعطيات المتوفرة آنذاك ، على هذا بالذات قاموا باكتشافات جديدة واسدوا بقسطهم فى تطوير الثقافة البشرية . ولكن اذا كان المجتمع المحيط لا يلاحظ او لا يقدر نشاط هذه الشخصية او تلك حق تقديرها فان قسطها فى تطوير الثقافة قد لا يحظى باعتراف من جانب المجتمع . ان فى التاريخ العديد من الحالات ايضا التى كان فيها النشاط الاجتماعى لبعض الشخصيات يقدر تقديرا عاليا اكثر من اللازم عن غير استحقاق ، ولكنه فيما بعد ينزع مجد نشاطها . كما يعرف التاريخ حالات ايضا كانت فيها الشخصيات المبدعة تسبق زمانها شوطا كبيرا ، وكان تأثيرها على سير العمليات الاجتماعية يلاحظ بعد مرور فترة طويلة من الزمن . ان الاعتراف بمشروطة التصرفات البشرية يوفر ، اذن ، اساسا موضوعيا لاجل التقييم العلمى للافعال الاجتماعية التى تقوم بها الشخصيات . ومن هنا ينبع الفرق بين الحتمية الاجتماعية ونظرية القضاء والقدر وعلم اللاهوت .

٥ - المعرفة السوسولوجية النظرية والتجريبية

يتضمن الادب السوسولوجى المعاصر اربعة نماذج لباراديغما (امثلة ، نماذج) معرفة النظرية السوسولوجية . وهى : الباراديغما البنيوية الوظيفية والنزاعية الراديكالية ، والاجتماعية السلوكية (social behaviour) ، المميّزة لعلم الاجتماع البرجوازي . وباراديغما المادية التاريخية ، بوصفها نظرية عامة لعلم الاجتماع ، تشكل اهم جزء مركب لعلم الاجتماع الماركسى .

تنطلق الباراديغما البنيوية الوظيفية من ان المجتمع يمثل اعم نسق (او جسم) مجتمعى (societal) تتألف عناصره من انساق اضيق مجالا ، هى النسق الاجتماعى ، والنسق الثقافى ، ونسق الافراد ، الخ . ويتم بلوغ وحدة المجتمع ، كنسق اجتماعى او جسم اجتماعى ، بواسطة عملية التكامل التى تعنى ضبط كل تنوع وظائف مختلف الانساق وجمعها فى نسق اجتماعى واحد ذى تنظيم صارم . وخلافا للمقياس البنىوى الوظيفى يعتبر المقياس النزاعى

الراديكالى بمثابة نسق مجتمعى ديناميكى يطمح لا الى الاستقرار الاجتماعى بل الى التغيير الاجتماعى . ونتيجة لذلك تعين وجود المجتمع لا عمليات التكامل بل النزاع الذى ترسو فى اساسه المنافسة والاستغلال . ففى الصراع من اجل تلبية الحاجات الاولى بالذات تتكون مجموعة القوى المتنافسة والمتصارعة التى تبقى المجتمع دائما فى حالة من النزاع . فالنزاع يمثل فى هذه الباراديغما حالة طبيعية للمجتمع .

واذا كانت الباراديغمتان المذكورتان تبنيان موديل المجتمع على مستوى مضخم فان الباراديغما الاجتماعية السلوكية تنطلق من موديل مصغر للمجتمع وعملياته . فالمجتمع ، حسب هذه الباراديغما ، ليس مجموعة من الوظائف بل نتاج لحياة ونشاط الافراد . ان الاحكام الاساسية لهذه الباراديغما تتركز على مسألة البيئة الاجتماعية وارتباط الفرد بها عبر عملية التنشئة الاجتماعية ، واداء الادوار ، ومختلف اشكال التخالط من خلال التحديد الشخصى للحالة الفعلية .

على الرغم من الفوارق الجوهرية توجد لدى جميع هذه الانواع الثلاثة من الباراديغمات نواقص مشتركة : اولا ، الطرح غير التاريخى ، اى تناول المجتمع بوجه عام وليس مجتمع موجود فى مرحلة معينة من التطور التاريخى . ثانيا ، تناول الاحادى الجانب لعمليات وظواهر متفرقة (التكامل ، النزاع ، العامل الذاتى للحياة الاجتماعية ، اى الفرد بوعيه الاعتيادى) واطلاق صفة المثالية عليها . ثالثا ، عزل العمليات ، التى هى بمثابة تفسير سببى للمجتمع ، عن نظامه الاقتصادى بوصفه سببا نهائيا لجميع التغيرات الاجتماعية ، وتجاهل القوى الاجتماعية (الطبقات) التى تتكون على هذا الاساس المادى بوصفه القوة المحركة الرئيسية لجميع التغيرات الاجتماعية . رابعا ، البطلان العملى للمبادئ التفسيرية الذى يظهر فى عدم تطابق موديلات المجتمع ، الواردة فى الباراديغمات الآنفة الذكر ، مع بنيته الفعلية ومع العمليات الفعلية لحياته ونشاطه .

يعتبر مقياس المادية التاريخية ، بوصفها نظرية عامة لعلم الاجتماع ، الباراديغما العلمية الوحيدة . فهى تمثل مودىلا مجردا للمجتمع ، يطابق ، اكثر من اى موديل آخر ، المجتمع بوصفه واقعا اجتماعيا موضوعيا . ان مادية ماركس التاريخية تعطى وصفا للمجتمع باعتباره وحدة عضوية لمختلف نواحي حياته ونشاطه ، اذ

انها تتناوله ليس فقط كعامل موضوعى يمارس تأثيره على وعى الناس ، بل ايضا كنتيجة للنشاط البشرى . فالفرد ، حسب المذهب السوسيولوجى لماركس ، ليس فقط هدفا بل ذات ايضا للتطور الاجتماعى .

ويوضح ماركس ان طابع ومحتوى التفاعل بين مختلف نواحي حياة ونشاط المجتمع ، شأنه شأن عملية التفاعل بين المجتمع والفرد ، انما يجريان فى تطابق صارم مع متطلبات القوانين الاجتماعية الموضوعية التى هى قوانين لنشاط الناس الاجتماعى . ان انعكاس وجود الناس الاجتماعى على وعيهم الذى يتجلى فى طابع نشاطهم الاجتماعى (اى فى التأثير العكسى على الوجود الاجتماعى) ، والقانونيات التى يجرى اكتشافها لدى ذلك ، يمكن التحقق منها بواسطة التجربة على اساس نتائج البحوث السوسيولوجية .

واخيرا ، ان القوانين الاجتماعية الموضوعية او المكتشفة ، تشكل اساسا للتنبؤ العلمى المتعلق بطابع ومحتوى واتجاه التطور اللاحق لهذه الظاهرة او العملية الملموسة او تلك للتشكيلة الاجتماعية المعنية . ووفقا لمتطلبات القوانين الاجتماعية يجرى وضع تكنولوجيا اجتماعية تتيح استخدام هذه القوانين لصالح تطوير المجتمع ، لصالح التقدم الاجتماعى اللاحق .

ليس فى وسع الفهم المادى للتاريخ ، بوصفه المبدأ الفلسفى الاساسى لتفسير الحياة الاجتماعية ، والمادية التاريخية بوصفها النظرية السوسيولوجية العامة للمجتمع ، ان يفسرا جميع ظواهر وعمليات حياة المجتمع فى تفاصيلها وخصوصياتها ، اى انه ليس فى وسعهما ولا ينبغى لهما ان يعطيا حلا كاملا لجميع مسائل التطور الاجتماعى . وقد كتب بليخانوف : «انه لمن البديهي اننا نعنى ، لدى الحديث عن الحل الكامل ، لا حساب التطور الاجتماعى بل جبره ، لا الدل على اسباب مظاهر منفردة بل الدل على كيف ينبغى الاقدام على كشف هذه الاسباب» * . وهذا يعنى ان الفهم المادى للتاريخ والنظرية السوسيولوجية العامة يتسمان ، بالدرجة الاولى ، باهمية فلسفية ومنهجية ، ويشكلان المقدمة الضرورية الانطلاقية للمعرفة

* بليخانوف . مؤلفات فلسفية مختارة . المجلد الثالث ، موسكو ، ١٩٥٧ ، ص ١٤٦ .

السوسيولوجية النظرية . والعناصر المركبة لباراديغما هذه المعرفة ، سواء اكانت مخططا مذهبيا ام تبعيات سببية لاية ظاهرة او عملية اجتماعية مأخوذة كهدف للبحث السوسيولوجي ، تُبنى فى علم الاجتماع الماركسى فى تطابق صارم مع المقدمات الفلسفية والنظرية العامة الانطلاقية .

يمكن تقسيم البحوث السوسيولوجية ، تبعا للمهام التى تؤديها وللطرائق التى تتوخاها ، الى بضعة انواع : البحوث النظرية والتجريبية (علم الاجتماع النظرى والتطبيقي) ، البحوث الاساسية والتطبيقية ، بحوث الهندسة الاجتماعية .

ان علم الاجتماع ، شأنه شأن اى علم آخر ، يتألف من جزئين : المعرفة النظرية والمعرفة التجريبية . وتعتبر نواة للمعرفة النظرية الباراديغما التى تنطوى على مذهب الواقع الاجتماعى وتفسير اسبابه . وتعتبر عناصر للمعرفة التجريبية العوامل الاجتماعية ، اى المنظومات المثبتة علميا للمعطيات التجريبية المتعلقة بالظاهرة قيد البحث ، وكذلك المعطيات الاحصائية والاختبارية ، ومختلف انواع المعلومات التصنيفية ، والترتيبية ، والتنميطية . والمعرفة النظرية تقدم عادة فى شكل مجرد سواء بواسطة المفاهيم المجردة ام بواسطة لغة الرياضيات . المعرفة التجريبية تقدم فى هيئة معطيات تجريبية ملموسة .

واذا كانت البحوث السوسيولوجية النظرية تتضمن مجموع فرضيات ونظريات وموديلات متباينة المستويات تفسر عمليات تطور وعمل تشكيلة اجتماعية معنية وعناصرها البنيوية - المنظومات الاجتماعية التى تعين طريقة تحليل الظواهر والعمليات الاجتماعية وتفسير العوامل الاجتماعية ، فان البحوث السوسيولوجية التجريبية تتركز للدراسة التجريبية للعوامل والظواهر والعمليات الاجتماعية التى تعتبر عناصر مركبة للحياة الاجتماعية .

لدى رسم الحدود بين النوعين النظرى والتجريبى للبحث ينبغى اخذ ناحيتين بعين الاعتبار : اولا ، قابلية المواضيع ، صفاتها وعلاقاتها بالنسبة للمعاني التى تشمل ناحية المعرفة المباشرة والتأثير المباشر من جانب الموضوع على اعضاء حواس الانسان ، ثانيا ، انواع الصلات الفعلية التى تنعكس فى المعرفة (المعرفة المسجلة للواقع والمعرفة الشاملة) .

وانطلاقاً من ذلك ينبغي ان ندرج فى المعرفة التجريبية المعرفة المسجلة للواقع بشأن المواضيع الجارى معاينتها (يكفى لدى ذلك ان يكون ولو موضوع واحد موضع معاينة) .

والمعرفة التى تصوغ الاحكام العامة (ان مواضيع هذه المعرفة ، وكذلك الصفات والعلاقات التى تنعكس فيها ، يمكن ان تكون معاينة او غير معاينة على السواء) ، والمعارف المتعلقة بالمواضيع غير المعاينة ايضا ، ندرجها فى المرحلة النظرية للمعرفة .

وفى الوقت نفسه فان فرز نوعين للبحث فى علم الاجتماع - البحث النظرى والبحث العلمى - امر اصطلاحى للغاية . ان علم الاجتماع ، شأنه شأن جميع العلوم ، هو علم تجريبى اذ انه ينطلق من الوقائع . ودراسة الوقائع ومعاينتها تشكلان ، بالتالى ، عنصرا اوليا لطريقة هذا العلم .

تستند المعرفة السوسولوجية النظرية على المعرفة التجريبية . غير ان التفوق الكبير للعناصر التجريبية على العناصر النظرية لا يعتبر مؤشرا يدل على المستوى الرفيع لتطور العلم . فان تفوق المعرفة النظرية على المعرفة التجريبية كان دائما ويظل قانونا لتطور العلم . فالمعارف النظرية بالذات هى التى تحدد ، فى نهاية المطاف ، تقدم العلم ومنجزاته واستخدامه فى التطبيق .

البحوث التجريبية قد تكون بحوثا اساسية وبحوثا تطبيقية ، على السواء . فالبحوث السوسولوجية الاساسية تضع هدفا لها تطوير وتحسين التصورات العلمية عن الموضوع قيد الدرس . والبحوث التطبيقية تتركّس لأحدى المسائل الاجتماعية الملموسة . ان التحقيق العملى للتوصيات التى يضعها علم الاجتماع التطبيقى قد سماه فى حينه العالم الاقتصادى السوفيتى ستروميلين الوظيفة الاجتماعية الهندسية (الهندسة الاجتماعية) لعلم الاجتماع .

يوجد بين مختلف حقول المعرفة الاجتماعية ترابط متبادل . ان البحوث السوسولوجية التجريبية والنظرية ، الجارية على اساس المبادئ النظرية العلمية ، هى عبارة عن مراحل معينة للحصول على المعرفة السوسولوجية التطبيقية . وعلم الاجتماع التطبيقى يخدم بدوره تطوير النظرية وله منفذ مباشر الى التطبيق . وعلم الاجتماع الاساسى والتطبيقى ، اذ يستندان على البحوث السوسولوجية التجريبية ، لا يناقض احدهما الآخر ولا يجنب احدهما

الآخر ، بل يمثلان وحدة دياكتيكية راسخة ، ويغنى احدهما الآخر .

منظومة المعرفة السوسيولوجية التطبيقية . ان منطق وبنية المعرفة السوسيولوجية يتطابقان بوجه عام . وان منظومة المعرفة السوسيولوجية التطبيقية تعكس منطق وبنية كل منظومة المعرفة السوسيولوجية ، ولكنها تعكسها فى تنوع لامتناه لانساق اجتماعية منفردة تعمل وتتطور فى ظروف وصلات وعلاقات ملموسة .

ان التحليل السوسيولوجى لاشكال ظهور القوانين الاجتماعية وآليات فعلها ، اى للانساق الاجتماعية المنفردة ، يتيح ابراز علائم ومؤشرات الظواهر والعمليات الاجتماعية الاكثر دلالة ، واسبابها ووظائفها ، ومنحها تعبيراً كمياً . واثبات حالة الهدف الاجتماعى المعايين ، فى قيم كمية ، يعنى تحديد «نقطة الانطلاق» للتغيرات الاجتماعية .

وطبقاً لمنطق النظرية السوسيولوجية العامة تتضمن منظومة المعرفة السوسيولوجية التطبيقية المستويات (الاتجاهات) الاساسية التالية للبحث السوسيولوجى :

- دراسة المجتمع بوجه عام ، اى دراسة الشروط والاشكال الاساسية لحياة ونشاط المجتمع (سوسيولوجيا التكنيك والثورة العلمية التكنيكية ، سوسيولوجيا العمل ، سوسيولوجيا المعيشة ، سوسيولوجيا جماعات العاملين ، سوسيولوجيا الاسرة ، سوسيولوجيا وقت العمل ، وقت الفراغ) ؛

- دراسة البنية الاجتماعية للمجتمع (الطبقات والجماعات الاجتماعية ، العلاقات الاجتماعية الاثنية والعلاقات بين القوميات ، العلاقات الاجتماعية الديموغرافية - سوسيولوجيا الشبيبة ، سوسيولوجيا المتقاعدين ، سوسيولوجيا النساء ، الخ) ؛

- دراسة التركيب الاجتماعى المهنى (سوسيولوجيا المهن ، السوسيولوجيا المرتكزة على اساس التقسيم الاجتماعى للعمل - سوسيولوجيا الصناعة ، سوسيولوجيا الزراعة ، الخ) ؛

- دراسة الوحدات الاجتماعية الاقليمية (سوسيولوجيا المدينة ، سوسيولوجيا الريف ، سوسيولوجيا المنطقة ، سوسيولوجيا التمدين ، الخ) ؛

- دراسة التنظيم الاجتماعى السياسى للمجتمع والمؤسسات

الاجتماعية (سوسيولوجيا السياسة ، سوسيولوجيا الحق ، سوسيولوجيا التعليم ، سوسيولوجيا العلم ، الخ) ؛
- مستوى علاقات الفرد والمجتمع (سوسيولوجيا الفرد ، المسائل الاجتماعية لنمط الحياة ، سوسيولوجيا الثقافة ، سوسيولوجيا الاخلاق والتربية ، سوسيولوجيا الرأى العام ، سوسيولوجيا وسائل الاعلام الجماهيرى والدعاية ، الخ) .

ان علم الاجتماع ، شأنه شأن جميع العلوم الاخرى ، يتيح الحصول على منظومة من المعارف الموضوعية عن المجتمع وظواهره وعملياته وقوانينه . الا ان علم الاجتماع بلغ نضوجه العلمى منذ وقت غير بعيد نسبيا . فان تطوره من حكمة شعبية الى علم قد قطع عدة مراحل تاريخية وكانت كل مرحلة منها مشترطة اجتماعيا .

ان نضوج العلم والاستخدام الكامل لنتائجه يعينهما نضوج المجتمع ومستوى التوجيه العلمى للعلاقات الاجتماعية . فمع نشوء الرأسمالية وتطورها ، ومع وتأثيرها السريعة للنمو الصناعى والعفوية والفوضى والتصنيع والتمدين (urbanization) والاستغلال والاضطهاد والنزاعات الاجتماعية والصراع الطبقي والثورات الاجتماعية والعلمية ، الخ ، برزت المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الى المقام الاول . ونشأت حاجة موضوعية الى فهم المجتمع كهدف مستقل للمعرفة ، ك«وجود فى ذاته» و«وجود لاجل ذاته» . ولذا ، فليس من وليد الصدفة ان فى هذه الفترة بالذات انبثق وتكوّن علم الاجتماع الماركسى كنظام للتفكير الاجتماعى العلمى يعبر عن مصالح الطبقة الاجتماعية الاكثر تقدمية والاشد مثابرة فى افعالها ، اى طبقة العمال .

ان جوهر المعرفة السوسيولوجية الماركسية تعنى :
- موضوعية تحليل الميول الرئيسية لتغير الواقع الاجتماعى ؛
- الدراسة الملموسة للعلاقات بين الطبقات وابرار القوى المحركة الرئيسية وتلك الطبقة التى تعتبر الموصلة المثابرة للتقدم الاجتماعى ، اى الطبقة العاملة ؛

- الدفاع الواعى عن مصالح الطبقة العاملة التى تعبر بدورها وبأتم شكل عن مصالح جميع القوى التقدمية للمجتمع المعاصر .
ان البحث السوسيولوجى العلمى ، خلافا للتفكير او المعرفة الاعتياديين ، يكمن فى الحصول على معلومات عن الهدف الاجتماعى

قيد البحث بواسطة المعاينة التى تتيح نتائجها الحصول على منظومة من العوامل التى تساعد فى تبيان الصلات السببية والتبعية بين هذه الوقائع (المتغيرات) .

ان المهام الاساسية لعلم الاجتماع السوفييتى هو المساهمة فى اتقان وتطوير نظام الادارة الاجتماعية والتخطيط عن طريق اجراء بحوث سوسيولوجية للقوانين الاجتماعية وقانونيات تطور وعمل المجتمع الاشتراكى واشكال تجليها وآليات فعلها .

الفصل الثاني

الميدان الاجتماعي لحياة ونشاط المجتمع

١ - هدف المعرفة السوسولوجية وخصائصه المميزة

هدف المعرفة العلمية ، وموضوع العلم . لدى تحديد موضوع المعرفة السوسولوجية يجرى عادة ، حسب التقليد المتبع ، فرز هذه الظاهرة الاجتماعية او تلك بمثابة ظاهرة «اساسية» . ويندرج فى عداد الظواهر التى يعتبرها مختلف علماء الاجتماع اساسية فى تحديد موضوع علم الاجتماع : «تفاعل الجماعات» (١) ، «التفاعل البشرى» و«نتائجه» (٢) ، «العلاقات الاجتماعية البشرية» (٣) ، «المؤسسات الاجتماعية» (٤) ، «التنظيمات الاجتماعية وموقفها من السلوك البشرى» (٥) ، «منظومات التصرف الاجتماعى» (٦) ، «المجتمع البشرى والسلوك البشرى» (٧) ، «طبيعة النظام وعدم النظام الاجتماعيين» (٨) ، «الجماعات الاجتماعية» (٩) ،

Merill F. S. Society and Culture. /Ed., Prentice-Hall, 1965, (١) p. 9.

Dressler D. Sociology: the Study of Human Interaction. N. Y., (٢) 1969, p. 3.

Woods S.F.J. Introductory Sociology, Harper and Row, 1966 (٣) p. 1.

Bottomore M. Sociology, L., p. 2. (٤)

Mott P.F. The Organization of Society. Prentice-Hall, p. 12. (٥)

Bertrand A. L. Basic Sociology. An Introduction to Theory (٦) and Method. Appliton-Centry-Grofts, 1967, p. 5.

Study Guide to Accompany. I. Robertson Sociology. N. Y., 1977, (٧) p. 3.

Inkels A. What is Sociology? Prentice-Hall, 1964, p. 25. (٨)

Johnson H. M. Sociology: A systematic Introduction. Ha- (٩) reourt, Brone and World, 1960, p. 2.

«اشكال الوحدات البشرية» (١٠)، «الكائنات البشرية في سياقها الاجتماعي» (١١)، «البنى الأساسية للمجتمع البشرى» (١٢)، «العمليات الاجتماعية» (١٣)، «الظواهر الاجتماعية الثقافية» (١٤)، الخ .

يمكن ايراد طائفة اخرى من التحديدات المماثلة لموضوع علم الاجتماع . ان التحليل النسبى لهذه التحديدات يعطى تصورا معيناً عما يعتبر اهدافاً اساسية للمعرفة السوسيولوجية . غير ان مسألة موضوع المعرفة السوسيولوجية تبقى عالقة بدون حل . من الضروري ، ونحن نصرف النظر فى هذه الحالة عن التوجهات النظرية والمنظومات الملموسة لتنظيم المعرفة السوسيولوجية لمدارس علم الاجتماع المذكورة ، ان نشير الى ان الامر المشترك بالنسبة لها ، هو : اولا ، تطابق موضوع وهدف المعرفة السوسيولوجية ؛ ثانيا ، التصور غير الدقيق عما يمثله مفهوم «الاجتماعى» .

ان تحديد خاصية المعرفة السوسيولوجية على اساس فرز هذه الظاهرة او تلك بمثابة ظاهرة «اساسية» للواقع الاجتماعى او الحياة الاجتماعية بوجه عام ، هو تحديد يفتقر فى رأينا الى منهجية المذهب العلمى . فان جميع ظواهر الحياة الاجتماعية ، وليس من المهم فى هذه الحالة الى اى مجال من مجالات نشاط المجتمع تعود هذه الظواهر - الى المجال الاقتصادى او الاجتماعى او السياسى او الايديولوجى ، الخ - يمكن ان تكون اهدافاً للمعرفة السوسيولوجية .

وان ظاهرة بعينها من ظواهر الحياة الاجتماعية يمكن ان تكون هدفاً وموضوعاً لبحاث علوم مختلفة . وانه لمن المستبعد ، مثلاً ،

(١٠) شيبانسكرى . المفاهيم الاولى لعلم الاجتماع . موسكو ، دار التقدم ، ١٩٦٩ ، ص ٨ .

(١١) Smith R. W., Preston F. W. Sociology. N. Y., 1977, p. 66.

(١٢) Broom L., Selznick Ph, Sociology. 4-th ed., Harper and Row, 1968, p. 3.

(١٣) Boaly F., Moore M. Extended Deliberation: Definitions of Sociology (1951-1970).—Sociology and Social Research, 1972. V. 56, p. 433-439

(١٤) المرجع السابق .

ذكر ولو علم اجتماعى وانسانى واحد ليس مرتبطا بدراسة هذه النواحي او تلك للمجتمع والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والانسان . وانه لمن المستبعد ، مثلا ، وجود اقتصاد سياسى من شأنه ان يتجرد عن دراسة الخصائص المميزة والتاريخية لمجتمع معنى وعلاقات الناس فى هذا المجتمع ، وان يتجاهل وجود قوانين اجتماعية ، وان يحصر مجال ابحاثه فى دائرة اقتصادية ضيقة - دائرة تداول البضائع والنقود .

ان خاصية التناول السوسيولوجى للمجتمع تكمن فى تناول المجتمع كجسم اجتماعى موحد يجرى تطوره وعمله عبر الترابط بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايدولوجية لنشاطه . هذا اولا . وثانيا ، فان سنن تطور وعمل الناحية الاجتماعية ، باعتبارها ميدانا مستقلا نسبيا لنشاط المجتمع ، تشكل ايضا موضوعا لعلم الاجتماع .

ولدى ابراز المجال الاجتماعى لنشاط المجتمع لا يكفى على الاطلاق الاشارة الى الاهداف التى تخضع للدراسة السوسيولوجية ، لانه لا توجد فى المجتمع اهداف لم يدرسها علم الاجتماع . ويمكن قول الشئ ذاته عن الاقتصاد والديموغرافيا وسائر العلوم الاجتماعية والانسانية . وبالتالى ، عندما يدور الكلام عن الخصائص المميزة لهذا العلم او ذاك يجب ان نبرز ، من بين اكثر اهداف الواقع المحيط اختلافا ، تلك الروابط والعلاقات التى تمتاز نوعيا عن سائر الروابط والعلاقات وتغدو ، بالتالى ، موضوعا للعلم المعنى بالذات وليس لاي علم آخر .

ان هدف المعرفة السوسيولوجية لا يتطابق ولا يمكن ان يتطابق مع هذه الظاهرة الملموسة او تلك من ظواهر الحياة الاجتماعية (مثلا ، اشكال الوحدات الاقليمية) ، ولا حتى مع ظاهرة اجتماعية صرف (تفاعل الجماعات) ، وذلك لان هذا الهدف يمكن ان يفرز من الواقع الموضوعى ويصنّف فى اكثر العلاقات اختلافا . هذا اولا . وثانيا ، ان هدف البحث لا يمكن ان يتماثل مع موضوع العلم . فالهدف هو جزء من الواقع الموضوعى يملك ميزة تعتبر ميزة خاصة بالنسبة للعلم المعنى تمارس عليها افعال معينة . وموضوع العلم هو نتيجة لافعال او نشاط البحوث .

يشكل خاصية محدّدة لهدف المعرفة السوسيولوجية كونه يمثل

مجموعة من الروابط والعلاقات التي تسمى روابط وعلاقات اجتماعية . وبما ان هذه الروابط والعلاقات ، فى كل هدف اجتماعى ملموس ، منظمة دائما تنظيما خاصا فان هدف المعرفة السوسيولوجية يتجلى كنسق اجتماعى ، ولا يمكنه ان يتجلى على نحو آخر . ويعتبر موضوعا لعلم الاجتماع تصنيف الانساق الاجتماعية ، ودراسة روابط وعلاقات كل هدف اجتماعى مصنف على مستوى القانونيات ، والحصول على معرفة عملية ملموسة عن آليات فعل واشكال تجلى هذه القانونيات فى مختلف الانساق الاجتماعية لاجل توجيه سلوكها توجيهها هادفا . اذن ، ان مفهوم «الاجتماعى» ، والروابط والعلاقات الاجتماعية ، واسلوب تنظيمها يعتبران امرين اوليين لاجل فهم الخصائص المميزة لهدف المعرفة السوسيولوجية ، وفهم القانونيات الاجتماعية لاجل تحديد موضوع علم الاجتماع .

مفهوم «الاجتماعى» . كان كارل ماركس اول من استخدم فى تاريخ علم الاجتماع مفهوم «الاجتماعى» (soziale) كوصف لاحد جوانب الحياة الاجتماعية . ففى المؤلفات العلمية لماركس وانجلز يُستعمل ، لدى تحليل المجتمع وعملياته وعلاقاته ، مفهومان - المجتمعى (gesellschaftlich) والاجتماعى (soziale, social) . فقد كان ماركس وانجلز يستعملان مفهوم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية عندما كان الحديث يدور حول المجتمع بوجه عام ، عن التفاعل بين جوانبه الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، الخ . اما عندما كان الحديث يدور حول طبيعة علاقات الناس فيما بينهم ، علاقة الانسان بالانسان ، وحول موقفهم من عوامل وشروط حياتهم ونشاطهم ، ومن وضعهم الخاص ودورهم فى المجتمع ومن المجتمع بوجه عام ، ففى هذه الحالة كان ماركس وانجلز يستعملان مفهوم الاجتماعى (social) ، ويتحدثان ، طبقا لذلك ، عن العلاقات الاجتماعية .

وفى مؤلفات ماركس وانجلز لا يندر ان يتمثل مفهوم «الاجتماعى» مع مفهوم «المدنى» . وكانا يربطان بهذا المفهوم الترابط بين الناس ضمن اطرارات الوحدات الاجتماعية الملموسة (الاسرة ، الطبقة ، الخ) والمجتمع بوجه عام .

وبما ان ماركس وانجلز كانا ، لدى وضع نظرية علمية للمجتمع - المادية التاريخية - يعيران الاهتمام الرئيسى للترابط بين مختلف جوانب نشاطه - العلاقات الاجتماعية ، فان بعض العلماء

الماركسيين صاروا يماثلون مفهوم «المجتمعى» والاجتماعى . ونتيجة لذلك بقيت النظرية العامة وهى المادية التاريخية ، اما الهدف الخصوصى للمعرفة السوسيولوجية ، اى الروابط والعلاقات الاجتماعية ، فقد ضاع .

ونشأ وضع مغاير فى بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية حيث حظى علم الاجتماع التجريبي بتطور مهيم . ونتيجة لذلك فان مفهوم «الاجتماعى» فى اللغتين الفرنسية والانجليزية ، بوصفه مشتقا من مفهوم المجتمع (society) ، كان يستعمل بصورة تقليدية فى معنى ضيق (تجريبى) ، الامر الذى اثار صعوبات معينة لدى تسمية الظواهر والعمليات المتعلقة بالمجتمع بوجه عام . ولهذا السبب بالذات جرى ، فى مرحلة معينة من تطور علم الاجتماع عندما برزت مسألة وضع نظرية سوسيولوجية عامة ، ادخال مفهوم «المجتمعى» (societal) الذى يستعمل لاجل وصف المجتمع بوجه عام ، كل منظومة علاقاته الاجتماعية (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الخ) .

ان عدم وجود حدود دقيقة ، فى العلم السوفييتى ، بين مفهومي «المجتمعى» و«الاجتماعى» (social) كان مرده ايضا ، بدرجة معينة ، الى بعض التقاليد اللغوية المتبعة . ففي اللغة الروسية يستعمل عادة مفهوما «الاجتماعى» و«المدنى» . ولدى ذلك كان مفهوم «الاجتماعى» يعتبر مرادفا لمفهوم «المجتمعى» ، بينما كان مفهوم «المدنى» من اختصاص علم الحقوق . ومع تطور علم الاجتماع فى الاتحاد السوفييتى اخذ مفهوم «الاجتماعى» يكتسب تدريجيا المعنى المستقل الذى كان يستعمله ماركس وانجلس .

وسيرا على تقاليد ماركس وانجلس كان لينين يميز تميزا دقيقا بين المجتمع والمجال الاجتماعى لنشاط المجتمع .

ان لهذا التمييز ، كما بينت تجربة البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى ، اهمية لا نظرية وحسب بل واهمية تطبيقية كبيرة ايضا . فالمجال الاجتماعى لنشاط المجتمع اُدرج فى الوقت الحاضر فى المنظومة العامة للإدارة والتخطيط ، الامر الذى انعكس فى اهم وثائق الحزب والدولة ، بما فى ذلك فى الدستور الجديد للاتحاد السوفييتى حيث ، الى جانب التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع والى جانب السياسة الاقتصادية والثقافية والى جانب

التخطيط الاقتصادي ، الخ ، يولى الحزب الشيوعى السوفيتى والدولة السوفيتية اهمية كبيرة للتنمية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى ، الخ .

غير ان التطور الاجتماعى والتخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية ، وكذلك المفاهيم الاولى للعلاقات الاجتماعية والنسق الاجتماعى سواء بسواء ، لا يجوز النظر اليها وكأنها «تقف الى جانب» الاقتصاد والسياسة والايديولوجيا . فالعلاقات الاجتماعية ، التى تميز تفاعل الفرد مع المجتمع من خلال الجماعات الاجتماعية ، هى مظهر هام من العلاقات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية . وجميع مظاهر وعمليات النشاط البشرى وجميع ميادينه ، سواء أكان نشاطا ماديا ام روحيا ، يتناوله علم الاجتماع فى ترابط بين النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية لنشاط المجتمع ، فى ترابط بين العوامل الموضوعية والذاتية لهذا النشاط .

الاجتماعى هو مجموع هذه الصفات والخصائص او تلك للعلاقات الاجتماعية للمجتمع المعنى ، المجموع الذى يتكامل ابان عملية النشاط المشترك (التفاعل) للأفراد او مجموعات الافراد فى الشروط الملموسة للزمان والمكان ، ويتجلى فى علاقاتهم ببعضهم البعض ، وبوضعهم فى المجتمع ، وبمظاهر وعمليات الحياة الاجتماعية . فكل منظومة للعلاقات الاجتماعية (الاقتصادية ، السياسية ، الخ) تمس علاقات الناس ببعضهم البعض وبالمجتمع . لذا ، فان لكل واحدة من منظومات العلاقات الاجتماعية هذه دائما ناحية اجتماعية (social) واضحة المعالم . فالانتاج الرأسمالى ليس فقط اعادة انتاج العلاقات بين العمل والرأسمال ، اى العلاقات الاقتصادية ، بل ايضا اعادة انتاج العلاقات بين العامل والرأسمال ، اى العلاقات الاجتماعية . «ان هذه العلاقة الاجتماعية (اى العلاقة بين العامل والرأسمال - المؤلف) - كما اشار ماركس - . . . تشكل عمليا نتيجة للعملية اكثر اهمية من نتائجها المادية» * .

ان الاجتماعى (social) «يدخل فى جميع انواع العلاقات

* ماركس . نقد الاقتصاد السياسى .

المجتمعية ، ولكنه لا يتضمن هذه العلاقات ولا ينحصر في مجموعها» * .

يمكن ، في رأينا ، فرز السمات والخصائص الاساسية التي تميز خاصية الاجتماعى .

اولا ، الاجتماعى (social) هو تلك الصفة العامة الملازمة لمختلف مجموعات الافراد ، التي تعتبر نتيجة استيعابهم لهذه الصفات او تلك للعلاقات الاجتماعية .

ثانيا ، ان الاجتماعى يعبر عن الوضع المتبادل بين الافراد الذى تشترط العلاقات العصرية فى المجتمع (الاقتصادية ، السياسية ، الخ - المؤلف) * * . هذا يعنى ان طابع ومحتوى العلاقات بين مختلف الافراد ومجموعات الافراد يوجدان فى تبعية للمكان الذى يشغلونه ولذلك الدور الذى يضطلعون به فى مختلف البنى الاجتماعية .

ثالثا ، يتجلى الاجتماعى فى علاقات مختلف الافراد ومجموعات الافراد ازاء بعضهم البعض ، وازاء وضعهم فى المجتمع ، وازاء ظواهر وعمليات الحياة الاجتماعية .

رابعا ، الاجتماعى هو نتيجة النشاط المشترك لمختلف الافراد التى تتجلى فى التخالط وفى التفاعل بين الافراد .

ان الظاهرة الاجتماعية او العملية الاجتماعية تنشأ عندما يتبدى سلوك ولو فرد واحد تحت تأثير فرد آخر او مجموعة افراد بصرف النظر عما اذا كان هذا الفرد او المجموعة حاضرين جسديا . ففى عملية التفاعل المتبادل بالذات يمارس الافراد تأثيرا على بعضهم البعض ويساهمون فى استيعاب هذه الصفات او تلك للعلاقات الاجتماعية بصورة متبادلة .

تنشأ الظاهرة الاجتماعية ابان التفاعل بين الناس وتحدد بالفوارق فى مكانهم ودورهم فى البنى الاجتماعية الملموسة ، الامر الذى يتجلى ، بدوره ، فى مختلف مواقف الافراد ومجموعات الافراد من ظواهر وعمليات الحياة الاجتماعية .

المساواة والعدالة والحرية بوصفها عناصر للاجتماعى غنية

* بليتنيكوف . بشأن طبيعة الشكل الاجتماعى لحركة المادة . موسكو ، ١٩٧١ .

* * * ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

المضمون . تعتبر مفاهيم المساواة والعدالة والحرية عناصر غنية المضمون «للاجتماعى» . وليس من وليد الصدفة ، اذن ، ان مفهوم «الاشتراكية» و«علم الاجتماع» مشتقان من مفهوم «الاجتماعى» (social) . فالمفهوم الاول يعين الاهداف الاجتماعية للحركة السياسية (للنضال) التى تخوضها البروليتاريا ؛ والمفهوم الثانى يعين البحث العلمى لسبل وطرائق تحقيق هذه الاهداف (ما دام الحديث يدور حول علم الاجتماع الماركسى) . وعليه ، فان «الاشتراكية» و«علم الاجتماع» مترابطان ليس فقط بوحدة اصل الدلالة ، اى مفهوم «الاجتماعى» ، بل بوحدة المضمون ايضا ، اى بوحدة الاهداف * .

واذا ما تناولنا مفهوم «الاجتماعى» ، متخذين مفهومي «الاشتراكية» و«علم الاجتماع» بمثابة اشتقاقين انطالقين من هذا المفهوم ، فان الاجتماعى يرتبط ، من حيث المضمون ، ارتباطا عضويا بمفاهيم «المساواة» و«العدالة» و«الحرية» ، بكل مجموع العلاقات الاجتماعية التى تساعد او تعرقل بلوغ المساواة الفعلية والعدالة الفعلية والحرية الفعلية .

فى المجتمع البرجوازى تتحقق علاقة الانسان بالانسان ، اى العلاقة الاجتماعية ، من خلال البضائع ، والنقود ، والقواعد الحقوقية ، والمؤسسات السياسية ، او من خلال الخلافات الطبقيّة والطوائفية او العادات والخرافات الدينية لا اكثر . وهذه العوامل «الوسيطيّة» بالذات هى التى تشترط عدم المساواة فى علاقة الانسان بالانسان ، وانعدام العدالة فى العلاقات بين الناس ، وتقيّد حرية الانسان . ان التلاشى التدريجى لهذه العوامل «الوسيطيّة» ابان تكامل الاشتراكية والانتقال الى الشيوعية سوف يعنى الانتقال الى علاقات بين منتجين موحدين احرار ، اى علاقات ستكون جوهرها لها المساواة الاجتماعية التامة والعدالة الاجتماعية والحرية .

ان تحول البضائع الى نقود والنقود الى بضائع فى ظل المجتمع الرأسمالى يفترض فى لحظة معينة ان «كل [فرد] ليس مساويا

* ولذا ، فليس من المستغرب ان علم الاجتماع فى عدد من البلدان الغربية كانت الاوساط الحاكمة تعتبره «مرادفا اكاديميا للاشتراكية» (Worsley P. Introduction Sociology, London, 1971, p. 19)

للآخرين وحسب بل ، وهذا الشيء نفسه ، ان حركة التداول تكمن فى ان كل [فرد] ، من زاوية الوظيفة الاجتماعية ، يصبح ، بالتناوب ، محل آخر . و«عندما نتناول على العموم العلاقة الاجتماعية للأفراد داخل عملياتهم الاقتصادية فينبغى علينا بكل بساطة ان نتمسك بشكل معين لهذه العملية نفسها . اما الفرق فى التداول فيوجد فقط كفرق بين البضاعة والنقود ، وان التداول يمثل بالقدر نفسه التلاشى المتواصل لهذا الفرق . والمساواة تتجلى هنا كنتاج اجتماعى ، شأنه شأن القيمة التبادلية ، تمثل على العموم الوجود الاجتماعى» * .

ان لحظة التبادل الخارجية البحتة هذه هى التى ارسيت فى اساس الافكار البرجوازية عن المساواة والعدالة والحرية . ولكن علاقات التبادل ، بوصفها مرتبطة بعدم المساواة الاقتصادية ومطورة من النواحي الحقوقية والسياسية وغيرها ، تبدأ تتجلى فعلا حيال الافراد كعلاقات لعدم المساواة وعدم العدالة والتبعية العبودية ، اى فى الشكل المستقل للصلة الاجتماعية . «ان الانفرادية والاستقلالية ، اللتين لا تزال هذه الصلة توجد فيهما حيال الافراد ، تبرهنان فقط على ان الناس يوجدون فى عملية خلق شروط حياتهم الاجتماعية وليس انهم اصبحوا يحيون حياة اجتماعية منطلقين من هذه الشروط . فتلك صلة ، صلة عفوية للأفراد داخل علاقات انتاج محدودة معينة (اى رأسمالية - المؤلف)» * * .

اذن ، ان الانتاج الرأسمالى ، الناشئ على اساس تداول القيم التبادلية ، يهوى ، من جهة ، امكانية المساواة الاجتماعية والتطور الشامل للأفراد وتحويل علاقاتهم الاجتماعية الى علاقات جماعية خاصة بهم خاضعة لاشرافهم الجماعى ، ومن جهة اخرى ، يتجلى فى شكل صلة اجتماعية بمثابة عامل للانفصال العام للأفراد عن انفسهم وعن الافراد الآخرين ، بمثابة عامل لعدم المساواة وعدم العدالة والتبعية الاجتماعية .

وبالتالى ، فان الحديث يدور حول الانتقال ، على اساس التلاشى التدريجى للعوامل «الوسيطة» والتطور المتصاعد للقوى المنتجة ، الى تلك الحالة الاجتماعية او تلك العلاقات الاجتماعية

* ماركس . نقد الاقتصاد السياسى .

* * ماركس . المخطوطة الاقتصادية لاعوام ١٨٥٧-١٨٥٩ .

التي ستكون الروح الجماعية عاملا «وسيطا» لها ، ويكون جوهرها المساواة والعدالة والحرية .

العلاقات المجتمعية والعلاقات الاجتماعية (social) . ليست العلاقات المجتمعية مظهرا مميزا ما بل مجموع جميع مظاهر العلاقات في مجتمع معين او تشكيلة معينة للمجتمع . والعلاقات المجتمعية لا تعتبر في مصاف واحد ، مثلا ، مع العلاقات الاقتصادية او السياسية ، بل تتناسب معها كنسبة الصنف الى النوع . وفي الوقت نفسه فان كل نوع للعلاقات الاجتماعية يضطلع بدور محدد في المنظومة العامة لهذه العلاقات . فان مفهوم «الاقتصادى الاجتماعى» ، الذى استعمله لينين لاجل وصف نظرية التشكيلات المتعلقة بالتطور الاجتماعى ، انما يعنى لا المساواة بين «الاقتصادى» و«الاجتماعى» بل يعنى ان العلاقات الاقتصادية تلعب فى منظومة العلاقات الاجتماعية دورا حاسما ازاء محتوى وطابع جميع العلاقات الاجتماعية الاخرى .

تضطلع العلاقات الاقتصادية بوظيفة شرطية ، فى نهاية المطاف ، لجميع العلاقات الاجتماعية الاخرى ، وذلك لانها تعتبر علاقات مادية . ان منظومة العلاقات الاقتصادية تشمل : اولا ، علاقة الناس بوسائل الانتاج (التملك - عدم التملك) ؛ ثانيا ، مكانهم ، الذى تحدده هذه العلاقات فى منظومة الانتاج الاجتماعى (سيادة - خضوع) ؛ ثالثا ، دورهم ، النابع من ذلك ، فى منظومة الانتاج (العمل الذهنى - العمل الجسدى ، العمل الادارى - العمل التنفيذى) ؛ رابعا ، مقياس (توزيع المداخل المادية لمختلف الفئات الاجتماعية فى الميزانية الوطنية) واساليب (الربح على حساب الاستغلال - العمل المباشر) الحصول على حصة من الثروة الاجتماعية .

العلاقات الاقتصادية هى ذلك الاساس المادى الذى عليه تنشأ وتتطور العلاقات الاجتماعية . ان العلاقات الاجتماعية تتميز ، اولا ، بوضع مختلف مجموعات الناس اiban نشاطهم الانتاجى وخارج الانتاج (محتوى وطابع النشاط ، تقسيم مختلف الوظائف اiban هذا النشاط ، الخ) ؛ ثانيا ، بالدور المثبت الى الفرد طبقا لوضعه ؛ ثالثا ، بموقف الافراد النابع من وضعهم فى منظومة

العلاقات الاجتماعية ومن الدور الذى يضطلعون به ابان هذا النشاط او ذاك .

تتجلى العلاقات الاجتماعية عبر الصفات الاجتماعية للأفراد الذين يستوعبون ، ابان نشاطهم ، مختلف خصائص وجوانب العلاقات الاجتماعية ويبرزون ، نتيجة لذلك ، بمثابة حاملين ماديّين للعلاقات الاجتماعية . وعليه ، فإن آلية تكوّن الصفات الاجتماعية للفرد تشكل جوهر العلاقات الاجتماعية .

اذن ، ان الناس الذين يمارسون نشاطا انتاجيا ، يدخلون فى علاقات اجتماعية محددة تعبر ، من جهة ، عن محتوى وطابع نشاطهم الاقتصادى ، ومن جهة اخرى ، تحدد محتوى وطابع علاقات بعضهم ببعض وما ينبع من ذلك من علاقاتهم بالمجتمع ، والدولة ، ومختلف عمليات وظواهر الحياة الاجتماعية ، وبالتالى محتوى وطابع نشاطهم العملى ، اى ذلك النشاط الذى يبعث الحركة فى كل آلية العلاقات الاجتماعية .

وعلى غرار العلاقات الاقتصادية فان للعلاقات السياسية ايضا ناحية اجتماعية معينة . فهذه العلاقات تعتبر ايضا علاقات اجتماعية شأنها شأن جميع العلاقات التى يوجد فيها الناس فى علاقة متبادلة .

تشمل منظومة العلاقات السياسية : اولا ، المعايير والقيم المعترف بها عامة او المثبتة حقوقيا ، التى تحدد وضع ودور مختلف الطبقات والجماعات الاجتماعية والأفراد فى منظومة العلاقات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، وعلاقاتهم ببعضهم البعض ، اى المؤسسات الاجتماعية (الاقتصادية ، السياسية ، الحقوقية ، العائلية ، العلمية ، التربوية ، الدينية وغيرها) ؛ ثانيا ، المنظومات التى تراقب تقيد مجموعات الأفراد والأفراد بالقواعد الاجتماعية وتملك لاجل ذلك السلطة الضرورية والهيبة والوسائل المادية . ان العلاقات السياسية تضطلع فى منظومة العلاقات الاجتماعية بوظيفة الرقابة الاجتماعية على السلوك الاجتماعى للأفراد ومجموعات الأفراد .

تندرج العلاقات الايديولوجية فى ميدان الوعي . وهى تميز المصالح والتوجهات القيمة للطبقات والجماعات الاجتماعية والأفراد على مستوى الوعي الاعتيادى والوعي العلمى ، على السواء ، وتعكس

وضعهم الاجتماعى الاقتصادى والاجتماعى السياسى المتبادل ودورهم فى منظومة معينة للعلاقات الاجتماعية . هذا اولا ؛ وثانيا ، ان العلاقات الايديولوجية تشمل التصورات والمفاهيم والنظريات عن اهداف واساليب نشاط الافراد ومجموعات الافراد . فهى تضطلع فى منظومة العلاقات الاجتماعية بوظيفة تكاملية وتوحد الافراد حول مصالح واهداف معينة واساليب تحقيقها ، اذ تؤلف الآلية الاجتماعية لارتباط ووحدة افعال مختلف الافراد والمجموعات الاجتماعية . ففى منظومات الافكار «تصاغ قواعد ومعايير العلاقات بين الناس ويجرى ضبط الارتباط بين الفرد والوحدة الاجتماعية (الطبقة ، الامة ، الخ)» * .

اذن ، ان كل منظومة من منظومات (انواع) العلاقات الاجتماعية تضطلع فى المنظومة العامة لهذه العلاقات بدور محدد تماما (دور الشرطية ، دور القوة المحركة ، دور الرقابة والتكامل) . وكل واحدة من منظومات هذه العلاقات تدخل فى جميع انواع العلاقات الاجتماعية ولكنها تتسم فى الوقت نفسه بميزة خاصة بها ، بجانب مميز لها فى البحث العلمى . فلدى بحث منظومة معينة من العلاقات الاجتماعية تكون جميع الانواع الاخرى لهذه العلاقات بمثابة شروط لا بد منها لوجود منظومة العلاقات الاجتماعية موضوع البحث . ان العلاقات الاجتماعية هى بمثابة آلية مميزة تبعث الحركة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية ، والايديولوجية ، بمثابة قطعة مميزة فى حياة المجتمع .

والعلاقات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية اذ تحدد او تمارس تأثيرا كبيرا على محتوى وطابع النشاط الاجتماعى للناس وعلاقاتهم الاجتماعية ، تعتبر فى الوقت نفسه نتيجة لهذا النشاط وهذه العلاقات .

تشكل العلاقات الاقتصادية اساس جميع العلاقات الاجتماعية الاخرى ولكنها لا تمارس «تأثيرها بصورة اوتوماتيكية (التشديد للمؤلف)» ، كما يتصور البعض لتسهيل الامر ، بل ان الناس هم الذين يصنعون تاريخهم ولكن فى بيئتهم المعينة التى تشترطهم وعلى اساس العلاقات الفعلية القائمة التى تؤلف بينها الظروف

* ياكوفليف . الايديولوجيا . دار «ميسل» ، موسكو ١٩٧٩ ، ص ٢١ .

الاقتصادية - مهما كان تأثير الظروف الاخرى ، السياسية والايدولوجية وغيرها ، قويا عليها - العنصر الحاسم مع ذلك فى آخر المطاف ، وتشكل ذلك الخيط الاحمر الهادى الذى يتخلل التطور كله ويقود وحده الى فهم التطور» * .

الميدان الاجتماعى لنشاط المجتمع . ان العلاقات الاجتماعية (الطبقية ، والقومية ، والاجتماعية الديموغرافية) ، التى تؤلف بمجموعها البنية الاجتماعية للمجتمع المعنى ، هى واحد من جوانب الحياة الاجتماعية (بالاضافة الى الجانب الاقتصادى ، السياسى ، والايدولوجى) . الا ان البحث السوسيولوجى لا يمكنه ان يقتصر على دراسة البنية الاجتماعية وحدها . فان كل ظاهرة لحياة المجتمع ، ما دامت مرتبطة بهذا الشكل او ذاك من نشاط الناس وبالتالي بترابطهم فيما بينهم وبالعلاقاتهم (على اساس علاقات المساواة - عدم المساواة ، العدالة - عدم العدالة ، الحرية - التبعية) فيما بينهم ومرتبطة بما ينبع من ذلك من علاقات بالمجتمع وبوضعهم الشخصى فى البنية الاجتماعية ، تتسم بناحية اجتماعية تكون ايضا بمثابة هدف لعلم الاجتماع . ولهذا بالذات فان مجموع الروابط والعلاقات الاجتماعية ، وكذلك العوامل التى تزاوّل تأثيرها على محتوى وطابع وتغير وتطور هذه الروابط والعلاقات ، يشكل الميدان الاجتماعى لنشاط المجتمع .

بنية هدف (object) المعرفة الاجتماعية . ان هدف المعرفة السوسيولوجية هو منظومة معقدة من مجموعات العناصر المتفاعلة فيما بينها .

اولا ، انها جملة العوامل والشروط الموضوعية التى تميز العملية او الظاهرة الاجتماعية الفعلية (مثلا ، شروط وطابع ومحتوى العمل) او صفاتها (العمر ، مدة الخدمة ، مستوى التحصيل ، الخ) .

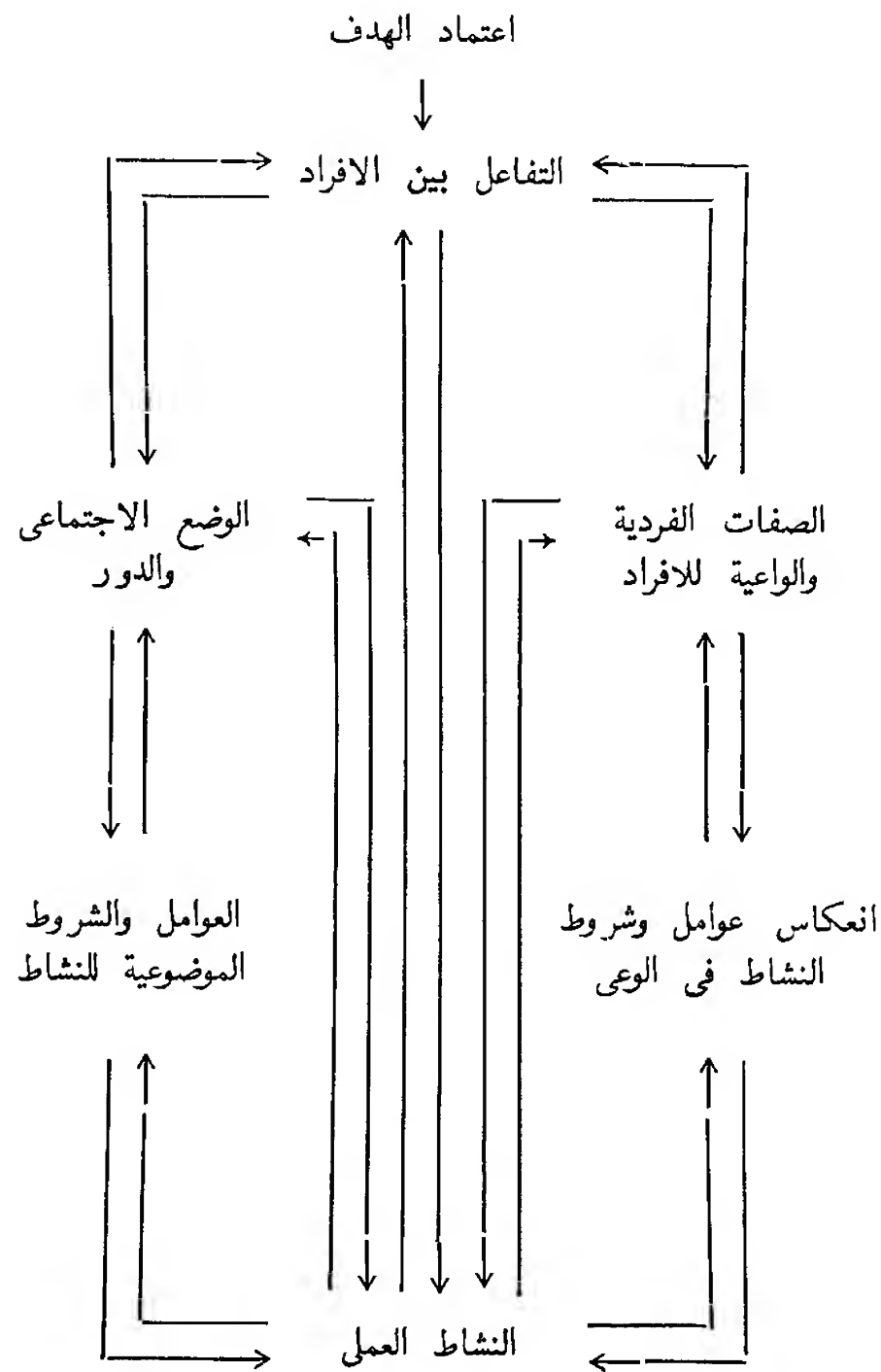
ثانيا ، العنصر التالى هو نشاط الافراد الهادف الذى يتحقق على اساس تفاعلهم فيما بينهم فى شروط ملموسة من المكان والزمان وتحت تأثير هذه العوامل والشروط الموضوعية او تلك .

ثالثا ، يشكل عنصرا هاما لهذا التفاعل الانعكاس ، فى وعى هؤلاء الافراد العاملين ، للعوامل الموضوعية ولشروط نشاطهم ،

* انجلس . رسالة الى بورغيوس بتاريخ ٢٥-١-١٨٩٤ .

وطابع ومحتوى تفاعلهم الشخصي ، ومواقف الافراد (تقييماتهم)
ازاء العوامل الموضوعية وشروط نشاطهم وازاء تفاعلهم الشخصي
على السواء .

واخيرا ، تعتبر عنصرا هاما للهدف الاجتماعى ، فى رأينا ،
الافعال او التصرفات العملية التى تجسد مواقف الافراد من عوامل
وشروط نشاطهم ومن عملية التفاعل فيما بينهم .



بنية هدف المعرفة السوسولوجية

٢ - الروابط والعلاقات الاجتماعية ؛ انواع الروابط الاجتماعية

ان خاصية علم الاجتماع ، بوصفه علما مستقلا حول المجتمع ، تكمن فى ان الروابط التى يدرسها هى روابط اجتماعية . ويُقصد بمصطلح الرابطة الاجتماعية كل مجموع العوامل التى تشترط نشاط الناس المشترك فى ظروف ملموسة للمكان والزمان لاجل بلوغ اهداف ملموسة . ان الرابطة تقام لفترة من الزمن مديدة للغاية بغض النظر عن طباع اشخاص منفردين . وهى روابط الافراد فيما بينهم ، وكذلك روابطهم مع ظواهر وعمليات العالم المحيط التى تنشأ ابان نشاطهم العملى . ويتجلى جوهر الروابط الاجتماعية فى محتوى وطابع افعال الافراد . توجد ثمة روابط تفاعل ، علاقات ، وروابط مؤسسات وروابط رقابة .

التفاعل الاجتماعى (social interaction) . يشكل نقطة انطلاق لنشوء الرابطة الاجتماعية التفاعل بين الافراد او مجموعات الافراد لاجل تلبية هذه الحاجات او تلك . فالتفاعل هو كل سلوك ، لفرد او مجموعة افراد ، يتسم بأهمية سواء بالنسبة للافراد الآخرين او لمجموعات اخرى من الافراد او للمجتمع بوجه عام سواء فى اللحظة الراهنة ، ام فى المستقبل . ان مقولة «التفاعل» تعبّر عن طابع ومحتوى العلاقات بين الناس والجماعات الاجتماعية بوصفهم حاملين دائمين لانواع من النشاط مختلفة كفيها ، ويختلفون من حيث وضعهم الاجتماعى (social status) ودورهم . وبغض النظر عن اى مجال من مجالات نشاط المجتمع (اقتصادى ، سياسى ، الخ) يوجد فيه التفاعل ، فان هذا التفاعل يرتدى دائما طابعا اجتماعيا لانه يعبر عن الروابط بين الافراد ومجموعات الافراد ، الروابط المشروطة بالاهداف التى يتوخاها كل طرف من الاطراف المتفاعلة .

ان للتفاعل الاجتماعى جانبا موضوعيا وجانبا ذاتيا . فالجانب الموضوعى للتفاعل هو الروابط غير المتوقفة على اشخاص منفردين ، ولكنها تشترط وتراقب محتوى وطابع تفاعلهم . والجانب الذاتى للتفاعل هو موقف الافراد الواعى من بعضهم البعض القائم على التوقعات (expectations) المتبادلة للسلوك المناسب . انه العلاقات

بين الافراد (او العلاقات الاجتماعية السيكولوجية) التى تمثل الروابط والعلاقات بين الافراد التى تتكون فى شروط ملموسة للمكان والزمان . والعناصر الاساسية لآلية التفاعل الاجتماعى هى : الافراد الذين يقومون بهذه الافعال او تلك ؛ التغيرات فى العالم الخارجى التى تثيرها هذه الافعال ، تأثير هذه التغيرات على الافراد الآخرين ؛ واخيرا ، ردة الفعل العكسية من جانب الافراد الذين مورس التأثير عليهم .

يمكن عرض الرسم التخطيطى لعملية التفاعل الاجتماعى ، على النحو التالى :

$$\left. \begin{array}{l} \text{فعل} \leftarrow \text{تغير} \leftarrow \\ \text{تأثير} \leftarrow \text{ردة فعل} \end{array} \right\} \text{الفرد أ}$$

والعملية الثنائية للتفاعل الاجتماعى على النحو التالى :

$$\left. \begin{array}{l} \text{فعل} \leftarrow \text{تغير} \leftarrow \\ \leftarrow \text{تأثير} \leftarrow \text{ردة فعل هي} \\ \text{بالنسبة للفرد أ :} \\ \rightarrow \text{فعل} \rightarrow \text{تأثير} \rightarrow \\ \text{تغير} \rightarrow \text{ردة فعل} \end{array} \right\} \text{الفرد ب}$$

ان التفاعل الاجتماعى بحد ذاته لا يفسر شيئا على الاطلاق . فبغية فهم التفاعل يلزم تفسير صفات القوى المتفاعلة ، بينما لا يمكن لهذه الصفات ان تجد تفسيراً شافياً فى نفس واقع التفاعل مهما تغيرت تحت تأثيره .

ان الامر الرئيسى فى التفاعل الاجتماعى هو ناحية المضمون . فهذه الناحية يتناولها علماء الاجتماع الغربيون إما من مواقع «التفاعلية الرمزية» (symbolic interactionism) واما من مواقع «المنهج الاثنولوجى» . ففي الحالة الاولى يصورون كل ظاهرة اجتماعية على انها تفاعل غير مباشر بين الناس يجرى على اساس تقبل واستعمال رموز مشتركة . ومن ذلك فهم يعتبرون هدف المعرفة الاجتماعية مجموع رموز البيئة المحيطة بالانسان ، الداخلة فى «حالة

سلوكية» معينة * . فى الحالة الثانية يعتبرون الواقع الاجتماعى بمثابة «عملية تفاعل على اساس التجربة الاعتيادية» * * . ونتيجة لذلك فان الواقع الاجتماعى والاهداف الاجتماعية التى تؤلفه هى بمثابة خليط من الافعال المتبادلة قائم إما على «الدور المفسر» للفرد فى «تحديد الحالة» واما على الوعى الاعتيادى . واذ لا ننكر الناحية الدلالية والناحية الرمزية وغيرهما من نواحي عملية التفاعل الاجتماعى فاننا نعتبر مع ذلك ان نقطة الانطلاق لهذه العملية هو العمل والانتاج المادى والاقتصاد ، مثلما ان الوظائف العليا للجسم البيولوجى تتوقف فى نهاية المطاف على استخدام الطعام والاكسجين والدفع ، الخ . ان كل ما يُشتق من البنيان التحتى يمكن ان يمارس ، بدوره ، وهو يمارس تأثيرا عكسيا عليه . ان العلاقات الاجتماعية ، شأنها شأن العلاقات بوجه عام ، لا تخلق صفات جديدة . فهى فقط بمثابة شكل لظهور تلك الصفات التى توجد بصورة كامنة فى الاهداف الموجودة فى العلاقات . «ان صفات الشئ المعنى لا تنشأ من علاقته بالاشياء الاخرى ، بل تتكشف فقط فى علاقة كهذه» * * * .

فى علم الاجتماع يُفرز نوعان للعلاقات الاجتماعية . اولا ، العلاقة بين الافراد وبين الجماعات الاجتماعية . وهنا يدور الكلام عن التبعية . مثلا ، عن تبعية الفرد او الجماعة أ للفرد او الجماعة ب ، هذه التبعية التى تعينها الفوارق فى وضعهم الاجتماعى ودورهم . ثانيا ، علاقة الافراد المتشابهين (مثلا ، من حيث الجنس ، والسن ، والوضع الاجتماعى ، والدور ، الخ) بظواهر وعمليات العالم المحيط . وفى الحالة الاولى تعبر العلاقة الاجتماعية عن الرابطة بين الاهداف او العناصر الاجتماعية للهدف المعنى المتفاعلة فيما بينها ؛ وفى الحالة الثانية تعبر عن الرابطة التى تنشأ على اساس الصفات المشتركة المميزة لهذه الجماعة او تلك من الافراد الفاعلين . وهذا النوع من العلاقات الاجتماعية يسمى العلاقات بين الافراد .

Denzin N. 'The Methodologies of symbolic. Interaction. — Social *
Psychology through symbolic Interaction. Waltman, 1970, p. 453.
Schutz A. Concepts and Theory Formation in the Social Scien- * *
ces. — Sociological Theory and Philosophical Analysis. L., 1970, p. 11.
* * * ماركس . رأس المال .

روابط المؤسسات . يستعمل مصطلح «مؤسسة» (institute) فى معان مختلفة . فهو ، فى احدى الحالات ، يعنى مجموعة متخصصة تؤدى وظائف معدة للمجتمع ، وظائف محددة تماما بجميع تفاصيلها وتؤدى بهدف تلبية متطلبات اعضاء المجتمع او تنظيم سلوكهم . وفى حالة اخرى يحصرون معنى هذا المصطلح باشكال تنظيمية يجرى فى اطارها اداء هذه الوظائف الاجتماعية او تلك . واخيرا ، تطلق تسمية «مؤسسة» على مجموعة المنظمات والوسائل المادية التى يملكها اشخاص يؤدون وظائف معينة لصالح المجتمع . الا انه يمكن فى جميع تحديدات مصطلح «المؤسسة» هذه ، بصرف النظر عما اذا كانت تعنى الوظائف او الوسائل او الاشخاص ، فرز العناصر الاساسية التى تكشف مجموعاتها ، بدرجة متفاوتة من الكمال ، محتوى هذا المفهوم .

المؤسسات هى اتحاد لمنظمات يؤدى اعضاؤها وظائف يعينها المجتمع لاجل تلبية متطلبات الافراد ومجموعات الافراد وتنظيم سلوكهم . والمؤسسات تعمل باسم المجتمع ككل . لذا ، فهى تعتبر شكلا هاما للرابطة الاجتماعية . والمؤسسات توفر للافراد امكانية تلبية الحاجات باسلوب يرسمه المجتمع او جزؤه المسيطر . وهى تضمن تأدية الوظائف الضرورية وقمع اشكال السلوك غير المرغوب فيها من وجهة نظر مصالح المجتمع ، وتضمن استمرارية الحياة الاجتماعية من خلال استمرار الوظائف الاجتماعية . وتحقق المؤسسات تكامل التوجهات والعلاقات بين الافراد وتضمن التلاحم الداخلى للجماعات . ثمة انواع مختلفة للمؤسسات : المؤسسات الاقتصادية التى تتعاطى انتاج وتوزيع الخيرات المادية ، وتنظيم العمل ، والدورة المالية ، وما الى ذلك ؛ المؤسسات السياسية المرتبطة باداء وظائف السلطة ؛ المؤسسات الثقافية والتربوية التى تثبت وتطور تعاقب ثقافة المجتمع وتنقلها الى الاجيال اللاحقة ؛ المؤسسات الاجتماعية التى تنظم الاتحادات الطوعية ، وحياة جماعات العاملين ، اى باختصار : المؤسسات التى تضبط السلوك اليومى للناس حيال بعضهم البعض ؛ المؤسسات الدينية التى تنظم موقف الناس من الدين اذا كان الناس يؤمنون بوجود الله .

ان جميع هذه المؤسسات مرتبطة سوية بمنظومة موحدة متكاملة يمكن فيها فقط ضمان العملية المنتظمة للحياة الجماعية واداء مهامها .

وبعبارة اخرى يمكن تسمية روابط المؤسسات روابط معيارية ، اذ ان طابع ومحتوى هذه الروابط يضعهما المجتمع بهدف تلبية متطلبات اعضائه فى هذه الميادين او تلك من ميادين الحياة الاجتماعية ، تلبية المتطلبات بذلك الاسلوب الذى يعبر ، بدوره ، عن مصالح المجتمع بوجه عام .

روابط الرقابة الاجتماعية . يرتبط بالرقابة الاجتماعية ، من جهة ، عدم استحسان (معاقبة) السلوك غير المرغوب فيه ، ومن جهة اخرى ، استحسان السلوك المرغوب فيه . ان السلوك الفردى للاشخاص تشترطه حاجاتهم ودوافعهم البيولوجية النفسية مثل الجوع والحاجة لوقاية النفس من التأثيرات المضرّة من جانب البيئة الجيوفيزيائية والانجذاب الجنسى ، الخ . ان هذه الحاجات يمكن تلبيتها باسلوب مختلف ، وان اختيار وسائل تلبيتها يتوقف على منظومة القيم التى تعتمد عليها الجماعة الاجتماعية المعنية . ان الاقرار بالقيم الاجتماعية يساعد على تماثل او تشابه سلوك اعضاء الجماعة . والعامل الآخر ، الذى يساعد على قيام طراز واحد لسلوك اعضاء الجماعة هو تربية الاطفال وتنشئتهم اجتماعيا ، اذ يجرى ابان ذلك تلقينهم نماذج السلوك واساليب العمل المتبعة فى الجماعة المعنية والمرتبطة بالاعتراف بالجماعة او ادانتها . ان منظومة المؤسسات ، سواء منها المؤسسات الشكلية او غير الشكلية ، تقود اعضاء الجماعة بفضل منظومة العقوبات والمكافآت . يُقصد بالعقوبة ، عادة ، العقوبة المحددة قانونيا التى تفرضها المؤسسة والتى تعتبر اجراء عادلا للمعاقبة على مخالفة القانون . وبالإضافة الى العقوبات الحقوقية يرتأى علم الاجتماع ايضا عقوبات اخلاقية وهجائية ودينية . فالعقوبات الاخلاقية هى مجموع تقييم سلوك الانسان ، ومنظومة اللوم والتنديد الاخلاقى من جانب الرأى العام المستاء من انتهاك العادات والقواعد الاخلاقية الالزامية . والعقوبات الهجائية هى منظومة كاملة من السخرية والاستهزاء الموجهة ضد الاشخاص الذين يسلكون سلوكا يتنافى مع القواعد المتبعة فى الجماعة المعنية . والعقوبات الدينية هى المعاقبة التى تنص عليها منظومة اعتباطية من المذاهب والمعتقدات الدينية جزاء انتهاك قوانينها واحكامها . وبالإضافة الى العقوبات ، التى لها طابع معاقبة وتنكيلات جزاء السلوك غير المستحب ، توجد فى كل مجتمع ايضا منظومة من المدائح والمكافآت

يتجلى فيها الاعتراف الاستحسانى من جانب الرأى العام ، الذى يظهر فى التقييم الايجابى فى الصحافة ، وفى اشتهار الشخص الذى احرز نتائج ايجابية ، وفى الحصول على دبلومات وشهادات واستحقاق ومكافآت مالية وفرص تسنم منصب اعلى والحصول على اوسمة وميداليات واقامة تمثال له ، وما شابه .

فى هذه المنظومة للرقابة الاجتماعية تلعب المؤسسات دورا هاما للغاية . الا ان مهامها لا تقتصر على الاجبار . ففى كل مجتمع توجد مؤسسات تضمن فى مجالات منفردة من الحياة حرية الابداع والابتكار . مثلا ، يملك الادباء والممثلون الحرية المضمونة فى البحث عن اشكال فنية جديدة . والعلماء والتكنيكيون يتعهدون بالبحث المتواصل عن مسائل جديدة وحلول جديدة . غير ان نشاط الممثلين والمخترعين ورجال العلم يتعرض دائما هو ايضا للرقابة ضمن اطار الموديل الاجتماعى للمجتمع .

الروابط التنظيمية . ان جميع اشكال الرابطة الاجتماعية تمثل فى كل حالة ملموسة نسقا منضبطا ، وتأتلف فى تنظيمات محددة تسعى الى تحقيق اهداف محددة : حكومية ، سياسية ، مهنية ، رياضية ، ثقافية ، شبيبية ، وما الى ذلك ، تمارس تأثيرا هاما على العمليات الحياتية للمجتمع بأسره وتترك بصماتها عليه بحيث ان بعض علماء الاجتماع يتحدثون عن «المجتمع المنظم» كأنه طراز للمجتمع يحدد سماته الاساسية تأثير تنظيمات وافرة العدد .

وبمعنى آخر يقصد بالتنظيم طرائق ادارة الناس وعملهم وتنسيق جهودهم والوسائل التى فى حوزتهم لتنفيذ المهام .

كما تدخل فى مفهوم «التنظيم الاجتماعى» منظومة الانواع المتبعة لنشاط الافراد والجماعات ومؤسسات ووسائل الرقابة الاجتماعية ، ومنظمات القيم التى تضمن السلوك المتشابه لاعضاء الجماعة ، وتوجه مساعيهم فى مجرى معين ، وتقر اساليب تأمين الحاجات ، وتخفف حدة التوتر والنزاعات التى تنشأ ابان الحياة الجماعية ، اى انها ، باختصار ، تضمن حالة التوازن بين مختلف ميول مطامح الافراد وجماعات المجتمع . ان حالة التوازن هذه هى دائما حالة ثابتة لدرجة ما ومستقرة لدرجة ما . وفى حال تعرضها للتأرجحات تنشأ بليلة اجتماعية والكثير من الظواهر السلبية ، من زاوية مصالح المجتمع بأسره بوجه عام ، كالجرائم مثلا ، والادمان فى تناول

المشروبات الكحولية ، ومخالفة العادات ، واقتراف اعمال عدوانية ، وما الى ذلك .

منظومة الروابط الاجتماعية والنسق الاجتماعى . من منظومة العلاقات الاجتماعية والمؤسسات والرقابة الاجتماعية والتنظيمات تنشأ منظومة معقدة من الروابط الاجتماعية توجهها حاجات ومصالح واهداف الناس . وهذه المنظومة للروابط الاجتماعية يجرى ترتيبها فى كل نسق اجتماعى ملموس بحيث انه عندما تظهر فيها تعقيدات ومعضلات يتخذ المجتمع ، بدوره ، مجموعة من الوسائل لكى يكون قادرا على فك هذه التعقيدات وحل هذه المعضلات . ان منظومة العلاقات الاجتماعية هى عبارة عن نسق منظم من مختلف اشكال الروابط الاجتماعية التى ترص الافراد وجماعات الافراد فى وحدة وظيفية واحدة ، اى فى نسق اجتماعى . وايا كان الشكل الذى نتناوله من اشكال الرابطة الاجتماعية بين الظواهر فان هذه الظواهر توجد دائما ضمن النسق ولا يمكنها ان توجد خارجه . فان تنوع مظاهر الروابط الاجتماعية يطابقه تنوع مظاهر الانساق الاجتماعية التى تعينها هذه الروابط .

ان الاشكال المختلفة للروابط الاجتماعية هى نتاج نشاط الناس العملى . غير ان الروابط الاجتماعية ، باعتبارها نتاجا للنشاط البشرى ، اذ تنفصل عن حاملها المباشرين ، تكتسب فى الوقت نفسه وبصرف النظر عن وعى الافراد طابعا خاصا بها ، اى تكون حيا لهم بمثابة sui generis .

ان المجتمع ليس حشدا ميكانيكيا من افراد متفاعلين فيما بينهم . ان خاصيته كواقع موضوعى مميز تكمن فى انه «يعرب عن مجموع تلك الروابط والعلاقات التى يوجد فيها الافراد حيال بعضهم البعض» * .

٣- القوانين الاجتماعية ؛ تصنيف القوانين الاجتماعية

الميزات الخاصة لقوانين وقانونيات علم الاجتماع . ثمة كثرة لا نهاية لها من الروابط الاجتماعية المختلفة التى تتشكل فى كثرة لا نهاية لها من الانساق الاجتماعية المختلفة . وقسم كبير من هذه * ماركس . المخطوطة الاقتصادية ١٨٥٧-١٨٥٩ .

الروابط يحمل طابعا عرضيا وموقتا . وتكمن ميزة علم الاجتماع فى انه يدرس الروابط والعلاقات الاجتماعية على مستوى القوانين والقانونيات الاجتماعية .

ان القوانين والروابط والعلاقات الخاضعة لقانونيات تنبع من نفس طبيعة ظواهر وعمليات العالم المحيط . وبهذا المعنى يمكن القول : «ان لكل شىء موجود قوانين خاصة به» * .

ينبغى التمييز بين قوانين العالم المحيط وبين التأكيدات بصدد هذه القوانين . فالاولى ملازمة بصورة فطرية للعالم المحيط ؛ والثانية هى استحداث فى الذهن . وينبغى ان يؤخذ بالحسبان لدى ذلك ان التأكيدات بصدد القوانين (او القوانين العلمية) هى عكس لقوانين العالم المحيط على مستوى التفكير ، اسقاطها على مسطح الفهم . والفرق بين نوعى القوانين هذين يتسم ، فى المقام الاول ، باهمية غنوصيولوجية . فقوانين العلم لا تستنفد ابدا قوانين العالم ، فهى تقترب دوما من عكس هذه القوانين فى الذهن بصورة اكثر كمالا وكأنها موديلات مثالية للواقع . وهى «لا يمكن استعمالها الا بصورة تقريبية فقط . . . ولا يمكن استعمالها ابدا باية درجة مرغوبة من الدقة» * * .

ان الهدف النهائى للعلم هو معرفة قوانين ميدان معين من المواضيع واستخدام المعرفة المتوفرة فى النشاط العلمى .

القوانين الاجتماعية وخصائصها . ان القوانين الاجتماعية كقوانين للعلم بوجه عام هى عكس دقيق بدرجة معينة للقوانين الملازمة للعالم المحيط . ولكن القوانين الاجتماعية ، خلافا لميادين العالم الاخرى ، تملك خصائص خاصة بها .

القانون الاجتماعى هو اعراب عن الرابطة الجوهرية والعامة والضرورية بين الظواهر والعمليات الاجتماعية ، وبالدرجة الاولى روابط النشاط الاجتماعى للناس او تصرفاتهم الاجتماعية الخاصة . والقانون الاجتماعى يحدد العلاقة بين مختلف الافراد والوحدات الاجتماعية اذ يظهر فى نشاطهم الاجتماعى . ان القوانين هى علاقات مكررة ثابتة ومنظمة نسبيا بين الشعوب ، والامم ، والطبقات ، والجماعات الاجتماعية الديموغرافية والمهنية ، وكذلك بين المجتمع

* مونتييسكيو . مؤلفات مختارة . موسكو ، ١٩٥٥ ، ص ١٦٣ .

* * بونغه . السببية . موسكو ، ١٩٦٢ ، ص ٢٨٦ .

والمنظمة الاجتماعية ، والمجتمع وجماعة العاملين ، والمجتمع والاسرة ، والمجتمع والفرد ، والمدينة والقرية ، والمنظمة الاجتماعية والفرد ، الخ . وان القوانين الاجتماعية ، وفي هذا تكمن اهم سمة مميزة لها عن قوانين الطبيعة ، تتشكل فى مختلف مجالات النشاط البشرى ، وبالدرجة الاولى ، فى مجال النشاط المادى ، وتطبق عبر نشاط الناس مثلما تطبق قوانين الطبيعة عبر المادة مباشرة . ان الانسان ، بتكوينه المجتمع ابان عملية النشاط الاجتماعى ، يعيّن اتجاه ومحتوى وطابع عمل هذا المجتمع وتطوره . ولهذا بالذات فان القوانين الاجتماعية هى قوانين نشاط الناس الاجتماعى وفعالهم بالذات .

ونشاط الناس الاجتماعى ، الهادف الى تلبية حاجاتهم ، تنظمه القوانين الملازمة له . فهو يتبع بالضرورة منطق القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى ، ويشكل بالتالى مادة للبحث العلمى شأنه شأن العالم الاجتماعى الموضوعى نفسه .

ان القوانين الاجتماعية هى ذلك الاسلوب الذى يقيم الناس بموجبه شروط وظروف حياتهم ونشاطهم وهى تستخدم بدورها تحت تأثير هذه الشروط والظروف التى اقاموها هم بانفسهم . والتكرارية ، بوصفها سمة جوهرية للقانون ، تتحقق فى القانون الاجتماعى تبعا للطابع الخاص لكل حالة اجتماعية منفردة (عدم تكرارية او فرادة احداث تاريخية) فى ظل شروط وظروف تغيرت تغيرا جوهريا . ان فعل قانون اجتماعى بعينه يتجلى بدرجة مختلفة من الشدة فى حالات اجتماعية مختلفة من طراز واحد ، الامر الذى يتيح النظر الى فعله لا كقيمة دائمة بل كميل يقاس فى كل حالة ملموسة بهذه الدرجة من الاحتمالية او تلك .

والقوانين الاجتماعية ، شأنها شأن قوانين الطبيعة ، تتشكل فى السير الطبيعى للاحداث . وهى تعتبر نتيجة للافعال المثابرة الهادفة للعديد من الافراد فى حالات اجتماعية وروابط غير متعمدة (سببية ، وظيفية ، الخ) بين مختلف اوجه وعناصر هذه الحالات . ومن كون الناس يعيشون ويشاركون فى انتاج الخيرات المادية والروحية ، ويتبادلون المنتجات ويوزعونها ويستهلكونها ، ويلدون اطفالا ويربونهم ، من ذلك تتكون سلسلة قانونية من الاحداث ، غير مرهونة بارادتهم ووعيهم . وهذه السلسلة القانونية للاحداث ،

بوصفها نتيجة للكثير من الافعال المختلفة الاتجاهات ، تحدد بدورها الارادة والوعى وطابع ومحتوى واتجاه واهداف التفاعل الاجتماعى ونشاط الناس الاجتماعى .

ان الميدان الاجتماعى لنشاط المجتمع يؤلف اذن ، سوية مع الميدان الاقتصادى ، والسياسى ، والايدىولوجى ، مثلما مع الميدانين العضوى وغير العضوى من ميادين العالم المحدد ، يؤلف بطريقة طبيعية النظام الناشئ والعامل وسط الظواهر التى يتألف منها ذلك الميدان .

ومثلما ان بحث قوانين وقانونيات الميدان الاقتصادى لنشاط وحياة المجتمع يندرج فى ميدان المعرفة الاقتصادية ، كذلك فان بحث قوانين وقانونيات الميدان الاجتماعى لنشاط وحياة المجتمع هو من اختصاص المعرفة السوسيولوجية .

وينبغى ان يؤخذ فى الحسبان فى الوقت نفسه ان قصر البحث السوسيولوجى على الظواهر الاجتماعية «البحثة» ، وتجاهل الظواهر الاقتصادية والسياسية والايدىولوجية ، من شأنهما ان يعطيا قوانين خيالية غير قادرة على تفسير العمليات الاجتماعية الحقيقية مقابل القوانين الاجتماعية التى تثبت الروابط والعلاقات الاجتماعية الفعلية . و *mutatis mutandis* * ينسحب ذلك على علم الاقتصاد وعلم السياسة وغيرهما من العلوم المتعلقة بالمجتمع والانسان . ان دراسة القانونيات الاجتماعية يعنى اثبات الروابط الجوهرية والضرورية لا داخل المجال الاجتماعى لنشاط المجتمع وحسب ، بل ايضا بين هذا او ذاك من مجالاته . وهذا يفترض اظهار المنشأ الاجتماعى لهذه الظاهرة او تلك (المشروطة الاجتماعية للترابط بين ظواهر مختلف مجالات نشاط المجتمع) ، ودورها ومكانها فى تطور وعمل النسق الاجتماعى او المجتمع ككل .

ان اسس تصنيف قوانين المجال الاجتماعى لنشاط المجتمع متنوعة . فالقوانين الاجتماعية تصنف حسب درجة وجود الاشياء المشتركة فيما بينها ، وحسب اسلوب تجليها ، ومجالات فعلها واشكال روابطها ، وزمن الفعل .

القوانين العامة والقوانين الخاصة . يختلف نوعا القوانين هذان من حيث مدة استمرار فعلها . فالقوانين العامة تفعل فى جميع

* بادخال التعديلات الضرورية - المترجم .

التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، وفى جميع الفترات الانتقالية (مثلا ، قانون التطابق بين علاقات الانتاج ومستوى تطور القوى المنتجة) . والقوانين الخاصة تتعلق بتشكيلا او بضع تشكيلات اقتصادية اجتماعية ، باحدى او بضع فترات انتقالية (مثلا ، القوانين المتعلقة بالانتقال من احد المجتمعات الاستغلالية الى مجتمع آخر او بالقضاء على المجتمع الاستغلالي) . وبالانتقال من احدى التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الى تشكيلا اخرى او بانتهاء فترة الانتقال المعنية تفقد القوانين الخاصة تدريجيا اهميتها . ان فعلها محصور تاريخيا .

القوانين الاجتماعية العامة ، والبنوية ، والخاصة . تقسم القوانين ، من حيث درجة وجود اشياء مشتركة فيما بينها الى قوانين عامة (او قوانين اقتصادية اجتماعية) ، وقوانين بنوية (او مميزة) ، وقوانين خاصة .

فالقوانين العامة او الاقتصادية الاجتماعية هي قوانين قيام وعمل وتطور وتعاقب التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية . وهى تبين التبعية السببية الصارمة القائمة بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايدولوجية . فمن بينها ، مثلا ، قانون دور اسلوب الانتاج المحدد فى تطور المجتمع ، وقانون تطابق علاقات الانتاج من طابع ومستوى تطور القوى المنتجة ، وقانون التطابق بين علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية الطبقية ، وقانون التطور المتناسب المنهاجى للتشكيلا الاقتصادية الاجتماعية الشيوعية ، وغيرها .

ان القوانين الاقتصادية الاجتماعية تتعلق بالمجتمع بوجه عام ، وان فعلها المجموعى يضاف على تطور المجتمع طابع عملية طبيعية تاريخية . ومحاولة تمييز القوانين العامة الى قوانين اجتماعية وقوانين اقتصادية تعتبر ، كما اشار لينين ، تنازلا للكانطية الجديدة . فان منظومة القوانين الاقتصادية الاجتماعية بالذات تشكل موضوعا للنظرية السوسيولوجية العامة التى هي ، من جهة ، جزء مركب من السوسيولوجيا الماركسية اللينينية ، ومن جهة اخرى ، نظرية عامة ومنهج علمى لجميع العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى .

القوانين البنوية هي قوانين مختلف المنظومات (الاقتصادية ،

السياسية ، وغيرها) العاملة ضمن اطار تشكيلة اقتصادية اجتماعية معينة . ان اظهر هذا القانون او ذاك للبنية المعنية يعنى ايجاد قانون وجود المنظومة المعنية حالما تغدو البنية اساسا لعمل هذه المنظومة .

يتسم استخلاص القوانين البنيوية للمجال الاجتماعى لنشاط المجتمع بميزات خاصة بها . فكما انه لا يوجد ولا يمكن ان يوجد اقتصادى خارج اجتماعى ، كذلك لا يوجد ولا يمكن ان يوجد فعل للقوانين الاقتصادية خارج السياق الاجتماعى . ان فعل القوانين الاقتصادية يزاول تأثيره على طابع ومحتوى تجلى القوانين الاجتماعية . وان معرفة متطلبات القوانين الاجتماعية واخذها فى الحسبان من كافة الجوانب يعنى ان قيام السياق الاجتماعى الملموس لاجل فعل القوانين الاقتصادية . وان مختلف المنظومات الاقتصادية والسياسية وغيرها ، التى تعين عملها قانونيات اقتصادية وسياسية وغيرها ، هى بمثابة شروط لوجود هذه المنظومات الاجتماعية او تلك .

تظهر القوانين الخاصة كنتيجة لاجتماع ظروف وعوامل مختلفة فى الشروط الملموسة للمكان والزمان . مثلا ، الرضاء او عدم الرضاء بالعمل ، الدرجة العالية او المتدنية لاستيعاب الفرد لقواعد وقيم الجماعات ، الخ .

القوانين الدينامية والقوانين الاحتمالية تتميز من حيث طريقة تجليها .

ان القوانين الدينامية تعين اتجاه وعوامل واشكال التغيرات الاجتماعية ، وتثبت الصلة المتينة الوحيدة الدلالة بين تعاقب الاحداث فى ظروف ملموسة .

وخلافا للقوانين الدينامية فان القوانين الاحتمالية العشوائية لا تعين مسبقا المشروطية الصارمة للتغيرات الاجتماعية بل ترسم الاتجاهات الاساسية للتغيرات ، الميول الاساسية للعملية الاجتماعية بوصفها مجموعا للظواهر الاجتماعية التى تحافظ على استقرار الوحدة الاجتماعية المعنية . ان القوانين الاحتمالية تعين الصلة بين ظواهر وعمليات الواقع الاجتماعى تعيينا لا بصورة ملحة بل بدرجة معينة من الاحتمال . فاذا كانت القانونية الدينامية فى ظروف ملموسة تتعلق بجميع ظواهر طبقة معينة فان القانونية الاحتمالية تسجل

الانحرافات الفردية عن خط الحركة (التطور ، التغير ، سير العملية) الذى يرسمه القانون الدينامى . والقانونيات الاحتمالية تتحقق بصرف النظر عن السلوك الدقيق للاهداف التى تؤلف الفئة المعنية . مثلاً ، ان موظف الضمان لا يعنيه التاريخ الدقيق لوفاء كل زبون من زبائنه لان جميع شؤون الضمان قائمة على معرفة بعض القوانين الاحتمالية التى يجرى بواسطتها حساب عائدات التأمين على الحياة .

ان القوانين الاحتمالية تحدد اتجاه سلوك فئة معينة من الاهداف بوجه عام طبقاً للميزات والافصاف العامة لاهداف الفئة المعنية . وهذا الاتجاه لسلوك الفئة المعنية من الاهداف لا يقل واقعية واصالة عن السلوك الفردى لكل هدف بمفرده . اما سلوك الفئة المعنية من الاهداف فتعيه لا بصورة عرضية بل بصورة حتمية منظومة الشروط والعلائم والميزات والافصاف .

اذن ، ان القانونيات الاحتمالية تعبر عن الميزات والافصاف الملازمة لا لاهداف منفردة بل لكل الفئة المعنية من الاهداف بوجه عام التى توجد فى ظروف ملموسة للمكان والزمان * ، تعبر عن هذه الميزات فى شكل درجة معينة من الاحتمال ، اى تتجسد فى هيئة مؤشرات احتمالية ، وتشمل المعرفة العلمية عن صحة الاستنتاج الحاصل ، وتعتبر شكلاً لتجلى القوانين الدينامية واسلوباً لمعرفة القوانين الدينامية .

القوانين الاحتمالية هى قوانين ناقصة ، اذ لا يمكن فهمها الا على ضوء فعل القوانين الدينامية .

تقسم القوانين الدينامية الى قوانين سببية وقوانين وظيفية . فالقوانين الدينامية السببية تثبت الروابط الحتمية الصارمة لمنشأ الظواهر الاجتماعية . مثلاً ، دور اسلوب الانتاج لدى الانتقال من تشكيلة اقتصادية اجتماعية الى تشكيلة اخرى .

والقوانين الدينامية الوظيفية تثبت التبعيات المتبادلة بين

* ولكن ذلك لا يعنى ان الاحداث الفردية لا تخضع لفعل القانونيات . فالاحداث ذات المفزى الاجتماعى (مثلاً ، الاحداث الفردية التاريخية) تعتبر عادة نتيجة لفعل لا قانون وحيد ، بل لمجموعة من القوانين التى تفعل سوية .

الظواهر الاجتماعية ، التى تشاهد بالتجربة وتكرر بطريقة ملحة . وتشكل ضروبا للقوانين الاحتمالية سواء قوانين التطور (مثلا ، تحول العمل الى ضرورة حيوية اولى) ام قوانين الفعل (مثلا ، وحدة التركيب الشكلى وغير الشكلى لجماعة العاملين) .

القوانين الانتولوجية (ontologic) ، وقوانين مبحث القيم (axiology) ، وقوانين المعرفة (غنوصيولوجية) . وهى تمتاز عن بعضها البعض حسب مجالات الفعل والمعرفة .

القوانين الاجتماعية الانتولوجية هى قوانين الوجود الاجتماعى . وهى تعبر عن الحاجات الموضوعية للتطور الاجتماعى وتحقق من خلال نشاط البشر . وتبعا لمدى امتلاك الناس لفهم ومعرفة هذه القوانين ، اشكال تجليها وآليات فعلها واستخدامها ، وتمسكهم بمنطق هذه القوانين واخذهم متطلباتها بالحسبان فى نشاطهم العملى ، فهم يعجلون الى حد كبير او يكبحون التطور الاجتماعى بوجه عام . ان القوانين الانتولوجية تتجلى فى نشاط الناس .

قوانين مبحث القيم هى القوانين التى تصوغ قيم الناس واتجاهاتهم القيمية ، وتحدد بصورة مباشرة اتجاه ومحتوى وطابع التطور الاجتماعى والنشاط الاجتماعى للناس . ومن بينها ، مثلا ، قانون اغتراب العمل فى ظل الرأسمالية .

ان لمعرفة هذه القوانين واخذ متطلباتها بعين الاعتبار اهمية لا تقل عن اهمية معرفة القوانين الانتولوجية واخذ متطلباتها بعين الاعتبار . فان علاقة الناس بالوجود الاجتماعى واشكال واساليب تطبيق قوانينه وقانونياته توجد فى تبعية مباشرة لاحكامها القيمية واتجاهاتها القيمية .

قوانين الغنوصيولوجية هى قوانين انعكاس الواقع الاجتماعى فى المعرفة ، اى قوانين عملية معرفة الواقع الاجتماعى . مثلا ، جمع الفردى بالاجتماعى ، والذاتى بالموضوعى ، الخ .

تصنيف القوانين الاجتماعية حسب اشكال الروابط . يتسم التصنيف ، الذى يرتب القوانين الاجتماعية حسب اشكال الروابط ، باهمية كبيرة بالنسبة لممارسة البحوث السوسيولوجية . وبموجب هذا التصنيف يمكن فرز خمسة اصناف للقوانين الاجتماعية .

اولا ، القوانين التى تقرر الوجود الثابت للظواهر الاجتماعية او ما يرتبط بها . وبموجب هذه القوانين ، فاذا كانت توجد ظاهرة

أ يجب من كل بد ان توجد ظاهرة ب ايضا . مثلا ، فى كل مجتمع قائم على الملكية الخاصة لادوات ووسائل الانتاج توجد طبقات متناحرة .

واذا غدا العمل حاجة حيوية اولى فى نشاط شخص معين فينتج من ذلك بالضرورة ان هذا الشخص راض الى اقصى حد عن مشاركته فى النشاط العملى .

ثانيا ، القوانين التى تقر ميول التطور . ان هذه القوانين تشترط تغير بنية الهدف الاجتماعى ، والانتقال من نظام للعلاقات المتبادلة الى نظام آخر . والتغير فى الزمن لعناصر واساليب روابطها المضبوطة فى بنية هذا النظام الاجتماعى او ذاك تعيينها الحالة السابقة . وهذا التأثير المحدد للحالة السابقة للبنية على حالتها اللاحقة يحمل طابع قانون تطور . والتغيرات فى بنية الهدف الاجتماعى تؤلف محتوى التطور ، بينما يكمن جوهر التطور فى تغير البنية ككل . ان التطور يحدث عندما يطرأ على حالتين متعاقبتين لهدف واحد بعينه تغير جوهرى لا رجعة فيه ، اى يجرى الانتقال من بنية ذات نوعية معينة الى بنية ذات نوعية اخرى . اذن ، ان تغير طابع القوى المنتجة يتطلب ، بالضرورة الموضوعية ، تغير علاقات الانتاج . او ، ان التصنيع يشترط نمو المدن الكبرى واستيطان مناطق جديدة ، ويمارس تأثيرا غير مباشر على تنظيم الاسرة ومستوى الحياة ، الخ .

ثالثا ، القوانين التى تقر التبعية الوظيفية بين الظواهر الاجتماعية . فخلافا لقوانين التطور فان القوانين الوظيفية تضمن توطيد هذا النظام الاجتماعى او ذاك والحفاظ عليه فى حالة من الاستقرار النسبى . وفى الوقت نفسه تعبر القوانين الوظيفية عن قابلية الاهداف على التحرك ضمن اطار بنيتها المستقرة ، قابلية عناصر النظام على تحرك لا يفضى الى حدوث تغير جوهرى فى البنية . ان قوانين هذا الطراز بالذات تميز مرونة النظام وقابليته على اتخاذ حالات مختلفة . ان هذه القوانين تعبر عن الترابط بين العناصر المركبة للهدف الاجتماعى ، الامر الذى يعين طابع ومحتوى وظيفته بوجه عام .

ان الفرق بين القوانين الوظيفية وقوانين التطور يحمل طابعا اصطلاحيا للغاية . فاذا كانت قوانين التطور تشترط الانتقال من

نوعية معينة الى نوعية اخرى للهدف الاجتماعى فان القوانين الوظيفية تخلق المقدمات لاجل هذا الانتقال .

مثلا ، ان قانون تطابق علاقات الانتاج مع طابع ومستوى تطور القوى المنتجة ، اذ يعبر عن الرابطة الشاملة والجوهرية والضرورية لاسلوب الانتاج ، يبرز بمثابة قانون وظيفى ، واذ يعبر عن النزاع او عدم التطابق بينهما ، يبرز بمثابة قانون تطور . او ، بمقدار ما تكون درجة وحدة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج اكثر علوا ، بمقدار ما تنمو بصورة اسرع رفاهية الشعب المادية والثقافية . وبمقدار ما يزداد تفاعل الناس فى بلوغ الهدف المشترك بمقدار ما يتقاسمون اكثر ، قيم ومعايير بعضهم البعض ويكون المناخ الاجتماعى فى الجماعة التى يتفاعلون فيها اكثر معافاة .

رابعا ، القوانين التى تثبت العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية . ان التمييز بين القوانين التى تثبت الروابط «الوظيفية» والروابط «السببية» لا يعنى ان «الوظيفية لا يمكن ان تكون ضربا من السببية» * . فالعلاقة الوظيفية قد تعبر وقد لا تعبر عن السببية . وهذان المفهومان لا يتطابقان الا جزئيا . ووجود التبعية الوظيفية لا يشهد بحد ذاته على وجود علاقات سببية جوهرية . مثلا ، ان الجمع الرشيد بين المصالح الاجتماعية والشخصية يشكل الشرط الاهم والضرورى للتكامل الاجتماعى .

خامسا ، القوانين التى تؤكد امكانية او احتمال العلاقة بين الظواهر الاجتماعية . مثلا ، ان مستوى حالات الطلاق فى البلدان الرأسمالية يرتفع او يتقلب سوياً مع الدورات الاقتصادية . واحتمال اقتراف الجرائم يزداد لدى الرجال ، بالمقاييس الى النساء ، وفى المناطق المدنية بالمقاييس الى المناطق الريفية ، الخ . ان القانون الاجتماعى يستند بصورة غير مباشرة الى ظواهر وقوانين اخرى ، مرتبطة به ارتباطا منطقيا ، تمثل لا اثبات عمومية وتكرارية العامل المعنى وحسب بل ايضا اثبات الاسباب التى يمكن بموجبها ادراجها فى مقولات القانون .

* لينين . الدفاتر الفلسفية .

٤ - اشكال تجلي القوانين الاجتماعية

القوانين الاجتماعية كقوانين للميل . ان القانون الاجتماعى يتحقق ، يتجسد فى الحياة ليس على العموم ، بل فى شكل ملموس - فى نشاط الناس . غير ان كل شخص بمفرده يحقق نشاطه فى الظروف الملموسة للمجتمع المعنى ، فى ظروف النشاط الاجتماعى السياسى او الانتاجى الملموس ، التى يشغل فى منظومتها وضعاً انتاجياً واجتماعياً معيناً ، ويضطلع ابان نشاطه بادوار اجتماعية ووظائف انتاجية محددة بدقة بالوضع ، ويملك عدة اوصاف شخصية (الجنس ، السن ، الوضع العائلى ، الخ) ، ويتخذ موقفاً خاصاً به من ظروف نشاطه ومن وضعه ودوره وحتى من اوصافه الشخصية . بيد ان علم الاجتماع يهتم لا بفرد منفرد بل بمجموع افراد مشمولين بهذه المزايا او العلامات او تلك (الشبيبة فى سن ١٨ الى ٢٥ سنة ، عمال التركيب وعلماء الفيزياء والعمال الذين يتقاضون اجرا يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ روبل ، الخ) . وعليه ، فان هدف علم الاجتماع هو مجموعة الافراد (او الجماعة الاجتماعية) التى تتصف بظروف ووضع وادوار واوصاف شخصية محددة ، الامر الذى يحتم بمجموعه هذه العملية الاجتماعية او تلك .

ونظراً لكون الناس يتميزون ابان النشاط الاجتماعى من حيث مزاياهم الاجتماعية ، ولكون نشاطهم يتحقق فى وحدات اجتماعية مختلفة وفى ظروف واحوال معيشية مختلفة ، فان التطبيق المطلق للقوانين «تكبحه وتبطئه وتضعفه الاحوال المعاكسة» * . ان القوانين الاجتماعية مطلقة من حيث محتواها ، اى تعبر عن الترابط الضرورى ، من حيث طبيعة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المعنية ، بين الظواهر والعمليات ، تتبدى فى تجليها الملموس بمثابة قوانين - ميول .

الميل هو اتجاه محدد للعملية يتحقق لا فى مدلول واحد (مثلاً ، على غرار مسار الحركة الميكانيكية للجسم) ، بل بمثابة حصيلة نهائية للعملية ، بمثابة نتيجة لتطور مختلف الحالات .

* ماركس . رأس المال .

ان فعل القوانين الاجتماعية الموضوعية يوجد فى تبعية مباشرة
للخصائص الفردية ، للظروف الحياتية الخاصة والشروط الملموسة
لنشاط وحياة الافراد .

وسلوك كل هدف (فرد) فى النظام الاجتماعى المعنى هو
سلوك عرضى وغير محدد ، الا انه تتكشف فى هذا النظام ، عن
طريق الاخامد المتبادل لمختلف العوامل العرضية واستقرارها على
مستوى واحد ، مزايا خاصة للنظام تعبر عنها القوانين الاجتماعية
الاحتمالية . ان القانون-الميل يتيح اثبات واعطاء تعبير كمى
لدرجة انحراف سلوك الجماعة الاجتماعية المعنية عن المطلب المطلق
للقانون الاجتماعى المعنى ، واطهار آليات هذا الانحراف بهدف
توجيه هذه الآليات ، اى بهدف خلق الظروف الاكثر ملاءمة للتجلى
الحر للقانون قيد الدرس فى النشاط الاجتماعى للجماعة الاجتماعية
قيد الدرس .

القيمة المحصلة المتوسطة . ان الافعال الاجتماعية التى
تشتراط خصوصيتها الاحوال الفردية والظروف المعيشية والشروط
الملموسة لنشاط الاشخاص الذين يقومون بها ، تعتبر قيما
عرضية . وهذه القيم العرضية تؤلف بمجموعها قيمة محصلة
متوسطة .

ان القيمة المحصلة المتوسطة ، التى يعينها مجموع الافعال
الاجتماعية الفردية للاشخاص ذوى العلام الاساسية المشتركة ،
والتي تعرب عن درجة محددة لعلاقتهم بالاهداف الاجتماعية
للمجتمع ، هى بمثابة شكل لتجلى القانون الاجتماعى . وكل «قيمة
فردية» انما تدخل فى المحصلة المتوسطة لانها تنضم اليها ، وبهذه
الصفة تمارس تأثيرها عليها . وهى فى الوقت نفسه «تنحرف»
عن المحصلة المتوسطة ، وتنحرف الاخيرة بدورها عن المتطلبات
المطلقة للقانون الاجتماعى المعنى .

فى ميدان النشاط الاجتماعى يمتاز الفرد ، بهذا القدر او ذاك ،
بمزاياه الفردية عن «الشخص المتوسط» . وان امثال هذه
الانحرافات الفردية ، التى تدعى فى لغة الرياضيات «اخطاء» ،
تخمد وتزيل بعضها بعضا اذا تناولنا مجموعة من الاشخاص يتحلون
بمزايا اجتماعية تشير اهتمام الباحث .

غير ان لهذه الانحرافات او «الاطاء» الفردية حدودا ضيقة نسبيا ، علاوة على انه ، كما اشار ماركس ، يجرى التعادل فيما بينها بصورة منتظمة * . ان القانون الاجتماعى ، الذى يشق طريقه عبر مختلف الصدف ويسوى فيما بينها ، «لا يغدو منظورا الا عندما تشتمل (الصدف - المؤلف) بمقدار كبير» * * .

ان مجموع العديد من القيم الفردية المختلفة من طراز بعينه يتيح اظهار الميول الموضوعية لتطور الظاهرة الاجتماعية الملموسة ودرجة تطابق هذه الميول مع المتطلبات المطلقة للقانون الذى يحدد خصائص عمل وتطور الظاهرة الاجتماعية المعنية .

واذا تصورنا عمل القانون الاجتماعى خطأ مستقيما فان المحصلات المتوسطة لمختلف القيم الفردية من طراز بعينه تبدو فى هيئة مروحة من الخطوط المنحرفة فى اتجاهات مختلفة عن هذا الخط المستقيم . وبعبارة اخرى ، فان القوانين الاجتماعية «لا تملك اية واقعية الا بالتقريب ، بالميل ، بالمتوسط ، ولكن ليس فى الواقع المباشر» * * * .

وقد اعار لينين ايضا الاهتمام لخاصية تجلى القوانين الاجتماعية . فقد كتب يقول ان القانونية الاجتماعية «لا يمكن ان تتجلى الا فى قانونية متوسطة ، اجتماعية ، جماهيرية فى ظل تخامد الانحرافات الفردية فى هذا الاتجاه او ذاك» * * * * .

ان المعرفة التجريبية لطابع ومحتوى وظروف افعال الناس تتيح تصحيح هذه الافعال بواسطة تغيير شروط حياتهم ونشاطهم البشرى ، فتقلص بالتالى مهل بلوغ الاهداف الاجتماعية الموجودة لدى المجتمع . وقد كتب لينين : «ان تصحيح ، تغيير العلاقات الاجتماعية امر ممكن ، بالطبع ، ولكنه ممكن فقط عندما ينطلق من الاعضاء انفسهم لهذه العلاقات الاجتماعية المصححة او المغيرة» * * * * * . ان الناس يغيرون علاقاتهم الاجتماعية على اساس معرفة القوانين الاجتماعية وجعل هذه العلاقات مطابقة الى حد معين

* راجع : ماركس . رأس المال .

* * المرجع السابق .

* * * انجلس . رسالة الى شميدت بتاريخ ١٢-٣-١٨٩٥ .

* * * * لينين . «كارل ماركس» .

* * * * * لينين . مضمون الشعبية الاقتصادية .

من التمام مع القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى التى
تتبدى بمثابة اهداف اجتماعية .

من الضرورى التمييز بين اشكال تجلى قوانين التطور والقوانين
الوظيفية . فان اشكال تجلى قوانين التطور هى الشروط السببية
للظواهر والعمليات والحالات . واذا كان قانون التطور يتبدى
بمثابة شرط سببى لتغير الظاهرة او العملية او الحالة ، فان شكل
تجلى القوانين الوظيفية هو نتيجة لوظيفة الظاهرة ، التى تخدم
الحفاظ على النظام الاجتماعى الذى تعمل فيه هذه الظاهرة . فان
اعداد كوادى رفيعة الكفاءة هو نتيجة لفعل نظام التعليم . وتحسين
هذه الوظيفة يؤدى ليس فقط الى الحفاظ على تلك الانظمة الاجتماعية
التي يجرى لاجلها اعداد كوادى رفيعة الكفاءة ، بل ايضا الى
تعزيزها .

ان النظام الوظيفى هو النظام الذى يجرى فيه الحفاظ على ميزة
واحدة على اقل تقدير فى حالة توازن بصرف النظر عن تغير
الميزات الاخرى ذات العلاقة السببية بالميزة الاولى . وبما ان
النظام يعمل لاجل بلوغ هدف معين فان وظائفه تتشكل وفقا لهذا
الهدف .

القيمة المحصلة المتوسطة ووضع موديلات (نماذج) اجتماعية .

ان القيمة المحصلة المتوسطة هى القانون الاجتماعى بالذات ولكنه
مدرك على اساس التجربة ، ومصاغ فى مقادير كمية . والقوانين
والقانونيات الاجتماعية يمكن ان تظهر فى قيم محصلة متوسطة
بسيطة ومركبة على السواء . وفى الحالة الاولى (القيمة البسيطة)
يمكن للقيمة المحصلة المتوسطة ان تصاغ بمؤشر واحد ، وبالتالى ،
بمقدار كمى واحد . مثلا ، القانونية التى تحدد الاقتران العضوى
بين عناصر العمل الذهنى والعمل الجسدى فى نشاط الانسان .
وفى الحالة الثانية (القيمة المركبة) تتكون القيمة المحصلة المتوسطة
عن طريق التفاعل بين عدد من التغيرات ، وتعتبر بمثابة منظومة
لعناصر داخلية فى عملية التفاعل . فان قانونية تحويل العمل الى
حاجة حياتية اولى تشمل متغيرات مثل تعليل دوافع العمل واختيار
المهنة ، ومدى الارتياح والرضا من العمل والمهنة وظروف العمل ،
وتقييم الشخص لنشاطه العملى ، والنتائج الموضوعية للعمل ،
والمكافأة على العمل ، الخ .

فى هذه الحالة فان القيمة المحصلة المتوسطة ، اولا ، تتبدى بمثابة موديل (نموذج) للقانون الاجتماعى ؛ ثانيا ، تكشف التبعيات الكمية بين العناصر فى بنية القانون المعنى ؛ ثالثا ، تتيح تحديد العناصر الاستراتيجية فى بنية القانون ، التى يشترط طابعها ومحتواها فى الفترة الزمنية المعنية طابع ومحتوى واتجاه عمل النظام الاجتماعى الملموس . وعليه ، فان القيمة المحصلة المتوسطة هى بمثابة موديل متعدد القياسات ذى متغيرات تفسيرية كثيرة . وفى الدرجة التجريبية من المعرفة تكون القيم المحصلة المتوسطة بمثابة موديلات للقوانين الاجتماعية .

الموديل فى علم الاجتماع هو منظومة من العلاقات المبنية على مستوى المفاهيم او مستوى الرياضيات وتنعكس على اساس الافتراض العلمى والمحاكاة او المماثلة ، البنية والتفاعل فى هذه البنية بين عناصر الهدف الاجتماعى موضع الدراسة .
لدى وضع موديلات (نماذج) القيم المحصلة المتوسطة تستخدم عادة فى علم الاجتماع الموديلات المفاهيمية والرياضية والاساسية (substratum) والوظيفية .

الموديل التصورى هو موديل مبنى على اساس ابراز عدة متغيرات (عناصر) والروابط فيما بينها على ضوء هذا التناول النظرى او ذاك للهدف موضع الدراسة . وبعبارة اخرى ، فان طراز الموديل هذا يمكن تسميته طرازا فرضيا لانه يبنى على الافتراض (القائم طبعا على التجربة) حول وجود العناصر المعنية والروابط فيما بينها .

ويقصد بالموديل الرياضى الموديل الذى يعرب عن الترابط بين العناصر فى النظام الاجتماعى المعنى فى هيئة مصفوفة (matrix) المعاملات .

والموديلات الاساسية (substratum) تصور بعض النواحي المادية لهدف البحث ، اما الموديلات الوظيفية فتضع قـوالب لوظائفها . وتقسم الموديلات الوظيفية ، بدورها ، الى موديلات ساكنة ودينامية . فالموديلات الساكنة تصور سلوك الوظيفة . والموديلات الدينامية لا تقتصر على ذلك . فهى ترسم ايضا تغير سلوك هذه الوظائف .

٥ - آليات فعل القوانين الاجتماعية

مفهوم الآلية الاجتماعية . ان المحصلة المتوسطة لافعال الافراد الاجتماعية ، اذ تشكل مؤشرا لانحرافات المنظومة المعينة للعلاقات الاجتماعية عن متطلبات القانون الاجتماعى ، لا تبين مع ذلك خاصية ومحتوى العملية الاجتماعية المناسبة . فهذه الخاصية تبينها آلية فعل القوانين الاجتماعية .

فالقيمة المحصلة المتوسطة ، مثلا ، لرضا الناس بعملهم يمكن تقديمها بمعطيات ملموسة عن عدد الاشخاص الراضين او عدم الراضين بعملهم . اما آلية هذه القيمة المحصلة المتوسطة للرضا بالعمل فتشمل متغيرات متفاعلة فيما بينها مثل : محتوى العمل ، مقدار الاجرة ، تنظيم العمل ، نتائج العمل الفعلية ، مستوى الوعى ، الخبرة الحياتية والانتاجية ، مستوى التعليم .

واذا كان هدف البحث آلية القيمة المحصلة المتوسطة ، التى تعتبر شكلا لتجلى قانونية تحول العمل الى حاجة حياتية اولى ، فان عامل الرضا بالعمل يشكل مع جميع متغيراته واحدا من عناصر هذه الآلية .

ان آلية فعل القانون الاجتماعى هى مبدأ تركيب منظومة الروابط والعلاقات الاجتماعية التى يوجد الافراد فيها تجاه بعضهم البعض فى شروط ملموسة للمكان والزمان . ولهذا بالذات فان المدخل العلمى لدراسة العلاقات الاجتماعية ينحصر فى تفسير التبعيات التى تتكون ضمن اطارات الاشكال الاجتماعية للدولة ، وتوجد فقط فى زمن معنى ولدى شعوب معنية ، وهى تبعيات عابرة من حيث طبيعتها .

ان دراسة منظومة الروابط الاجتماعية ، التى تتطور ابان حياة ونشاط الانسان ، تفترض من كل بد دراسة حاجاته ومصالحه وتوجهاته القيمية ، وكذلك دراسة الافعال الاجتماعية والتفاعل مع الاشخاص الآخرين ومع الوحدات الاجتماعية ، وما الى ذلك .

يمكن للعلاقة ان تعبر عن التبعية المباشرة بين ظاهرتين او بضع ظواهر اجتماعية وعلائم هذه الظواهر . والعناصر الوسيطة لهذه التبعية هى العوامل المتعلقة بالحالة والصفات الشخصية للافراد ، وكذلك المنظومة التى يتبعها المجتمع ، منظومة القواعد الاجتماعية

التأسيسية ووسائل الرقابة الاجتماعية ، التي تضع تقييدات معينة على محتوى طابع الافعال الاجتماعية للناس وتفاعلهم .

ان درجة تأثير ذات الفعل على الهدف ، وطابع ومقدار التغيرات فى الهدف ، تتوقف على العوامل المتعلقة بالحالة ، على الخصائص الشخصية للافراد والقواعد والوسائل الاجتماعية للرقابة الاجتماعية وخصائص المنظومة الاجتماعية وبيئتها .

العملية الاجتماعية (social process) . ان مختلف عناصر نسق الفرد والنسق الاجتماعى والتنظيم الاجتماعى ، المدرجة فى منظومة الروابط والعلاقات لدى جماعة معينة من الافراد ، تعين محتوى وطابع عمل هذه العناصر . وان التفاعل بين سلسلات العناصر المتجانسة نسبيا والموجهة توجيها عكسيا وبين نسق الفرد او التنظيم الاجتماعى ، والمرتبطة بتبعيات سببية او بنيوية وظيفية ، يضيف على وجود الهدف الاجتماعى المعنى طابع عملية اجتماعية . ان للعملية الاجتماعية طابعا جماهيريا ، ولذا يمكن ان يطبق عليها التأويل الاحتمالى لنظرية الحتمية . والسبب فى هذه الحالة هو مجموع المتغيرات التابعة والمستقلة التى يثير تفاعلها تغيرات فى الهدف الاجتماعى تتجلى فى شكلين - شكل التنشئة الاجتماعية (socialization) للفرد وشكل تغير النظام الاجتماعى . ونتيجة لذلك فان آلية فعل القوانين الاجتماعية تبقى دائما من حيث طبيعتها آلية احتمالية .

ابان فعل القوانين الاجتماعية تتكون الميزات الاجتماعية للافراد الذين ينعكس فى علاقاتهم الاجتماعية ، بهذه الدرجة او تلك ، نمط ومزية حياة هذا المجتمع .

ان فعل القوانين الاجتماعية للرأسمالية يولد ميزات اجتماعية للافراد تجعلهم معادين للمجتمع ولبعضهم البعض . يقول د . بيل ان المجتمع البرجوازى «هو اثبات الحقد فان تحويل الـ«انا» الذاتية الى هدف وحيد الاهمية يفضى الى فصم روابط الفرد مع العالم الاجتماعى . والنتيجة الحتمية لهذا الانفصام هي فساد الفرد» * .

الفصل الثالث

الانساق الاجتماعية والفرد

١ - الانساق الاجتماعية والقانونيات الاجتماعية

النسق الاجتماعى وبنيته . تكمن خاصية النسق الاجتماعى فى انه يتشكل على قاعدة هذه الوحدة الاجتماعية او تلك (المدينة ، القرية ، جماعة العاملين ، الاسرة ، الخ) ، اما عناصرها فهى الناس الذين تشترط سلوكهم الاوضاع الاجتماعية التى يشغلونها ، والوظائف (الادوار) الاجتماعية الملموسة التى يؤدونها ، والمعايير والقيم الاجتماعية المتبعة فى النسق الاجتماعى المعنى ، وكذلك مزاياهم الفردية المختلفة (مزايا الفرد الاجتماعية ، ودوافعه ، وتوجهاته القيمية ، ومصالحه ، الخ) .

يحقق الفرد نشاطه لا بصورة منعزلة بل ابان عملية التفاعل مع اشخاص آخرين منتظمين فى وحدات اجتماعية مختلفة فى ظل بيئة اجتماعية معينة . وابان هذا التفاعل يمارس الناس والبيئة الاجتماعية تأثيرا منتظما على الفرد المعنى مثلما يمارس هو تأثيرا عكسيا على الافراد الآخرين والبيئة . وبنتيجة ذلك تغدو الوحدة الاجتماعية المعنية نسقا اجتماعيا ، كيانا اجتماعيا كاملا يملك مزايا نسقية ، اى مزايا لا توجد لدى اى عنصر من عناصره مأخوذا بمفرده (ترابط الوظائف ، المناخ الاجتماعى النفسى ، الخ) . ويكتسب النسق الاجتماعى ، بحكم مزاياه التكاملية ، استقلالا معيناً ازاء الافراد المنضمين اليه . وعليه ، فان تفاعل الفرد مع الافراد الآخرين فى ظل بيئة اجتماعية معينة يمثل نسقا يتألف فيه مبدآ الاستقلال الذاتى والخضوع ، التبعية (heteronomy) . وكل واحد فى هذه الانساق يتطور بموجب فعل القوانين الاجتماعية الخاصة به ، اى قوانين نشاط الناس الاجتماعى . ان الحياة الاجتماعية هى ، فى هذه

الحالة ، مجموع من الانساق الاجتماعية المترابطة فيما بينها والمشرطة لبعضها البعض والموجودة في مستويات مختلفة ، والتي يرسو في اساسها في نهاية المطاف الانتاج المادى ، ولكنها من حيث المبدأ غير مقتصرة في تطورها على هذا الانتاج وحده . ان المشروطة الذاتية لمختلف الانساق الاجتماعية هي المبدأ الأكثر اهمية الذى يلزم بدرجة متساوية علم التاريخ وعلم الاجتماع على السواء .

ان الاسلوب المحدد لعلاقة تفاعل العناصر ، اى الافراد الذين يشغلون مواقع (اوضاعا) اجتماعية معينة ويؤدون وظائف (ادوارا) اجتماعية معينة وفقا لمجموع المعايير والقيم المتبعة في النسق الاجتماعى المعنى ، يؤلف بنية النسق الاجتماعى .

وتوجه بنية النسق الاجتماعى ، بوصفها وحدة وظيفية لمجموعة من العناصر ، القوانين الخاصة بها والملازمة لها وحدها ، وهى ذات نزعة حتمية خاصة بها . ومن جراء ذلك فان وجود وعمل وتغير البنية لا يعينها قانون «من خارجها» ، بل تحمل طابع ضابط ذاتى يحافظ - في ظروف معينة - على التوازن بين العناصر داخل البيئة ، ويستعيد هذا التوازن لدى حدوث انتهاكات معينة ، ويوجه تغير هذه العناصر والبيئة نفسها .

وبقدر ما تملك عناصر كل نسق اجتماعى ، مأخوذا بمفرده ، مزايا فردية مختلفة ، بقدر ما تكون بنية نسق اجتماعى مبادئ لعملها ، من جهة ، مبادئ عامة غير خاضعة للمعرفة التجريبية ، ومن جهة اخرى ، قانونيات لتطور هذه البنية نابعة من خصائص العناصر واساليب ترابطها . وانطلاقا من خاصية بنية النسق الاجتماعى ومبادئ وقانونيات عمله وتطوره يمكن ان نفسر ايضا الفوارق فى محتوى وطابع نشاط وسلوك الناس المنتمين الى انساق اجتماعية مختلفة .

التدرج الهرمى (hierarchy) للانساق الاجتماعية . يوجد ثمة

تدرج هرمى معقد للانساق الاجتماعية التى تختلف عن بعضها البعض من حيث النوعية . فالنسق الاعلى هو المجتمع . واهم انساقه الفرعية هى الانساق الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والايديولوجية . وكل واحد من هذه الانساق يشغل مكانا محددا ويؤدى وظائف محددة تماما . وكل واحد من الانساق المذكورة يشمل ، بدوره ، كثرة لامتناهية من الانساق الفرعية التى هى بمثابة

عناصر لنسق اجتماعى اكبر حجما ، وهى : الطبقات ، ومختلف المجموعات السلالية (الاثنية) ، ومجموعات البلدان ، والامم ، والاقوام ، والجماعات الانتاجية وغيرها ، والاسرة ، والفرد ، الخ . والانساق الاجتماعية تعيد تجميع نفسها بصورة متبادلة ، ويمكن لافراد بعينهم ان يكونوا عناصر فى انساق مختلفة . وكل واحد من هذه الانساق ، مأخوذا على حدة او بالارتباط مع انساق اخرى وبوصفه نسقا مستقلا نسبيا ، يشكل هدفا للابحاث السوسيولوجية . مع تطور المجتمع كنسق اجتماعى تنشأ فى هذا النسق ، الى جانب الانساق المذكورة ، انساق فرعية اجتماعية اخرى ايضا وهيئات للتأثير الاجتماعى على عملية التنشئة الاجتماعية للفرد (نسق التعليم) ، وعلى تطوره الجسمانى (نسق الرعاية الصحية ، نسق التربية البدنية) الخ . ان لهذا النسق العضوى نفسه ، بوصفه وحدة كاملة ، مقدمات خاصة به ، وان تطوره فى اتجاه الكمالية يكمن بالضبط فى ان يخضع لنفسه جميع عناصر المجتمع ، او فى ان ينشئ منه هيئات لا تزال تنقصه . وعلى هذا النحو يتحول النسق ، ابان التطور التاريخى ، الى وحدة كاملة .

ليس فى وسع الفرد الا يخضع لقوانين ذلك النسق الاجتماعى المنضم اليه . فهو يتقبل معايير وقيمه بهذا القدر او ذاك ، ويغدو شخصية اجتماعية وينضم الى مؤسسة . ان الفرد ونشاطه يشترطان بعضهما البعض اجتماعيا . هذا من جهة . الا انه توجد فى المجتمع ، من جهة اخرى ، فى الوقت نفسه اشكال مختلفة للنشاط الاجتماعى والسلوك يمكن الاختيار بينها . وهذا الاختيار ليس اختيارا حرا تماما . فالانسان فى المجتمع الطبقي ليس حرا فى اختيار انتمائه لطبقة معينة ، وبالتالي اختيار السلوك المطابق للانتماء الطبقي . غير ان ذلك لا يستبعد بعد جملة من الاحتمالات الاخرى . فان ابن طبقة مضطهدة ، مثلا ، يمكن ان يغدو ثوريا ، الا انه يمكنه ايضا الالتحاق بالشرطة .

على الرغم من ان الانساق الاجتماعية تتألف من عناصر تملك مزايا فردية مختلفة ، اى ان عناصر نسق اجتماعى بعينه قد لا تكون مماثلة ، من حيث مزاياها ، لعناصر نسق اجتماعى آخر ، فان هذين النسقين يمكن ان يملكا مزايا تكاملية مشتركة . ان المزايا التكاملية الوحيدة الطراز لانساق اجتماعية مختلفة تشكل اساس تصنيفها

(جماعات اجتماعية ، فئات اجتماعية ، مؤسسات اجتماعية) . ان تصنيف الانساق الاجتماعية يعنى انه ، لدى وجود مزايا تكاملية بعينها ، فان قانونيات اجتماعية بعينها تلازم الانساق التى تتألف من عناصر مختلفة نوعيا . وباختصار ، فان قانونيات الحتمية الاجتماعية ، بوصفها نتيجة لاقتران اكثر اسباب وظروف وشروط عمل النسق الاجتماعى المعنى اختلافا ، ترتدى طابعا لا احدى المرة بل طابعا متكررا بمقدار اقتران اسباب وظروف وشروط من طراز واحد . وفى هذا بالذات تكمن الفوارق الاساسية بين علم الاجتماع والتاريخ . فان علم الاجتماع يدرس القانونيات الاجتماعية القابلة للتكرار لدى وجود المزايا التكاملية نفسها للانساق التى تحتوى بنيتها على عناصر مختلفة النوعية .

الوحدات الاجتماعية ، والتنظيم الاجتماعى ، والثقافة . يمكن عرض النسق الاجتماعى فى ثلاثة اوجه . اولا ، كثرة من الافراد الذين تقبّع فى اساس تفاعلهم نفس الاحوال المشتركة (المدينة ، القرية ، جماعة العاملين ، الخ) ؛ ثانيا ، كتدرج هرمى للمواقع (الاورضاع) الاجتماعية التى يشغلها افراد منخرطون فى نشاط النسق الاجتماعى المعنى ، والوظائف (الادوار) التى يؤدونها على اساس المواقع الاجتماعية المعنية ؛ ثالثا ، كمجموع للمعايير والقيم التى تعين طابع ومحتوى نشاط (سلوك) عناصر النسق الاجتماعى المعنى .

ان الوجه الاول ، الذى يحدد اوصاف النسق الاجتماعى ، يرتبط بمفهوم الوحدة الاجتماعية ، والوجه الثانى بالتنظيم الاجتماعى ، والوجه الثالث بالثقافة . وعليه ، فان النسق الاجتماعى هو بمثابة وحدة عضوية لوجهه الثلاثة - الوحدة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى والثقافة .

الامور المميزة للوحدات الاجتماعية هى : توفر شروط الحياة والنشاط (الوضع الاجتماعى-الاقتصادى والاجتماعى ، الاعداد المهني والتعليم ، المصالح والحاجات ، الخ) توفر الشروط المشتركة بالنسبة للجماعة المعنية من الافراد المتفاعلين (الفئات الاجتماعية) ؛ أسلوب تفاعل المجموع المعنى من الافراد (الامم ، الطبقات الاجتماعية ، الجماعات الاجتماعية المهنية ، الخ) اى الفئات الاجتماعية ؛ الانتماء الى اتحادات اقليمية تكونت تاريخيا (مدينة ،

قرية ، بلدة) ، اى وحدات اقليمية ؛ درجة تقيد عمل الفئات الاجتماعية بمنظومة محددة تماما للمعايير والقيم الاجتماعية ، وانتماء الجماعة ، موضع الدرس ، من الافراد المتفاعلين الى هذه المؤسسات الاجتماعية او تلك (الاسرة ، التعليم ، العلم ، الخ) .

ان الوحدة الاجتماعية ، التى تحتوى بنسب مختلفة على العلائم الآنفه الذكر ، تقوم على قاعدة التنظيم الاجتماعى . فالتنظيم الاجتماعى هو مجموع ثابت نسبيا من الروابط الاجتماعية للافراد وجماعات الافراد القائمة على منظومة الاوضاع الاجتماعية والادوار الاجتماعية والمعايير والقيم الاجتماعية التى تضى على تفاعل الافراد وجماعات الافراد طابعا هادفا (طبقا للمهام التى يضعها المجتمع امام التنظيم) ومنتظما وثابتا .

يمكن تصوير التنظيم الاجتماعى فى هيئة منظومة معقدة ، مترابطة ، للمواقع الاجتماعية التى يتخذها افراد غدوا نتيجة لذلك اعضاء لهذا التنظيم .

وتلعب منظومة القيم دورا هاما فى اداء عمل التنظيم الاجتماعى . فالقيمة هى بمثابة منظومة ، معترف بها فى التنظيم المعنى من المعايير ، يقارن الناس بواسطتها التفاعلات فيما بينهم ، وبواسطتها يجرى تنظيم الخبرة الاجتماعية . ان اهم طور لسلوك الفرد - تقييم الحالة - تشترطه الى حد كبير منظومة قيمه .

ان المجتمع يعتبر التنظيم الاجتماعى اداة لبلوغ اهداف معينة - اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ايدولوجية . ومعيار تقييم نشاط التنظيم الاجتماعى هو فعالية الاستفادة من العناصر التى تؤلفه (الموارد ، منظومة الادوار والقواعد والقيم والمغازى الاجتماعية) عن طريق تحسينها على الدوام استنادا الى معطيات العلم لاجل بلوغ الاهداف الاجتماعية الماثلة امام المجتمع . ان التنظيم الاجتماعى يتيح للانسان امكانية تلبية حاجاته ومصالحه ولكن فى حدود محددة بصرامة . وهذه الحدود تعينها المكانة الاجتماعية ، الوضع الاجتماعى للانسان والادوار الاجتماعية المرسومة له والمعايير والقيم الاجتماعية المتبعة فى التنظيم الاجتماعى المعنى .

ان المجموع المتكون تاريخيا للمعايير والقيم الاجتماعية - للتشكيلة الاجتماعية المعنية يؤلف ثقافة هذه التشكيلة . وفى هذه الحالة ايضا تتجلى الثقافة بمثابة عامل موضوعى بالنسبة لمختلف

الانساق الاجتماعية والافراد . وبين ثقافة المجتمع وثقافة الجماعات الاجتماعية (الانساق الاجتماعية) والافراد توجد دائما تطابقات واختلافات على السواء . وان مهمة علم الاجتماع كعلم تنحصر بالضبط فى اظهار العوامل والشروط التى تساعد على حدوث تطابق واختلاف ، على السواء ، فى ثقافة المجتمع والانساق الاجتماعية والافراد بحيث تكون التطابقات قصوى والاختلافات دنيا .

ثمة تبعية مباشرة بين مستوى ثقافة النسق الاجتماعى المعنى وبين درجة فعالية نشاط تنظيمه الاجتماعى . فبمقدار ما يزداد مستوى الثقافة ارتفاعا ، اى بمقدار ما تزداد ارتفاعا درجة جعل المعايير والقيم الاجتماعية للمجتمع قضية حميمة داخلية لدى النسق الاجتماعى المعنى وعناصره ، بمقدار ما تكون درجة فعالية عمل التنظيم الاجتماعى المعنى ، درجة انتاجيته ومردوده ، اكثر ارتفاعا .

الفرد كعنصر للنسق الاجتماعى . ينخرط الفرد فى عمل النسق الاجتماعى كشخصية تتجلى بمزايا فردية معينة . ونتيجة لذلك فان الشخصية ليست نتاجا ميكانيكيا للنسق الاجتماعى . ان تطورها هو ، بقدر متساو ، نتاج للنسق وللمشروطية الذاتية للفرد على حد سواء . وهذه المشروطية الذاتية تتجلى فى صحة اتخاذ القرارات وفى الافعال الاجتماعية الرشيدة . ان كل شخصية تملك مجموعة معينة من المزايا الاجتماعية التى تؤلف بنيتها و«ينعكس» من خلالها تأثير النسق الاجتماعى عليها ، ويسفر ذلك عن علاقات الافراد الاجتماعية وسلوكهم الاجتماعى ، اى علاقات الافراد الاجتماعية وسلوكهم الاجتماعى المصنفة على اساس وحدة طراز مزايا الافراد الاجتماعية والمزايا المتكاملة لهذا النسق او ذاك .

ان الروابط الاجتماعية بين الافراد ، المنخرطين فى عمل هذا النسق الاجتماعى او ذاك ، تقام على قاعدة الوظائف الاجتماعية المختلفة التى تشكل نقاط تقاطع محددة فى الميدان الفسيح للروابط الاجتماعية للانساق الاجتماعية . والاضاع الاجتماعية للافراد هى بالذات نقاط التقاطع هذه . ان الاوضاع الاجتماعية تعبر عن وضعية الافراد المتبادلة التى تشترطها الروابط والعلاقات الاجتماعية المطابقة لها . انها المواقع التى يشغلها الفرد فى النسق الاجتماعى وفى المجتمع بوجه عام . وهى تتحدد سواء بالوصاف الطبيعية (الجنس ، العمر) ام بالوصاف الاجتماعية (المهنة او نوع الاشغال ،

الدخل ، الوضع الوظيفي ، الخ) . وفى اطار تشكيلة اجتماعية محددة تاريخيا يحتل كل فرد مكانا معيناً تشترطه الاوصاف الاساسية لنشاطه الاجتماعى وسلوكه . انها ، فى المقام الاول ، المتطلبات المرتبطة بالوضع الطبقي . وهى تشكل بصورة موضوعية القوالب الضرورية للنشاط التى تضى على الفرد سمات اجتماعية محددة بصورة موضوعية .

ان الوضع الاجتماعى او الموقع الاجتماعى هو عنصر ، خلية للبنية الاجتماعية يعينهما المجتمع والدولة . والتناسب بين المواقع الاجتماعية ، التى يفرضها المجتمع على الفرد بصرف النظر عن الجهود والمآثر (المواقع المفروضة) وبين المواقع التى يتوقف تبديلها على الانسان نفسه (المواقع الممكنة البلوغ) ، هو صفة جوهرية للتنظيم الاجتماعى .

واذا كنا نعى بمفهوم الموقع الاجتماعى المكان الملموس الذى يشغله الفرد فى منظومة روابط التنظيم الاجتماعى المعنى فان مجموع المتطلبات التى يقدمها المجتمع الى هذا الفرد يؤلف محتوى الدور الاجتماعى المطابق للموقع المعنى .

الدور الاجتماعى هو مجموع الافعال التى ينبغى ان يقوم بها شخص يشغل موقعا اجتماعيا معيناً فى التنظيم . وتتجسد متطلبات الادوار (الاوامر ، الرغبات وآمال السلوك المناسب) فى معايير اجتماعية ملموسة متجمعة حول الموقع الاجتماعى طبقا لطابع الوظيفة الاجتماعية التى يضمنها الفرد عن طريق تنفيذ متطلبات الدور الاجتماعى . فى هذه الحالة يمكن اعتبار الدور الاجتماعى بمثابة مجموع من معايير وقيم واساليب تفاعل الافراد الذين اقترنوا بفئة معينة . ان الدور الاجتماعى يربط العناصر الاجتماعية للنسق الاجتماعى بمعطيات نسق الفرد . وهو اهم وجه من اوجه تفاعل الفرد مع المجتمع . وفى مجموع الادوار الاجتماعية ، التى يضطلع بها الناس ، تتأنس العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع . والمحتوى الاساسى لهذا التفاعل يكمن فى ان الفرد يؤدى دورا محددا فى المجتمع . ويمكن تناول الدور الاجتماعى ، عادة ، فى ناحيتين - ناحية توقع الدور وناحية اداء الدور . وبين هاتين الناحيتين للدور الاجتماعى لا تحصل ابدا حالة تماثل . غير ان الميل الدائم الى بلوغ هذا التماثل يشكل ، فى الوقت نفسه ، عنصرا معيناً للتطور الاجتماعى

مدرجا فى المنظومة العامة للتفاعل بين الفرد والمجتمع . ان طابع ومحتوى نشاط الفرد واتجاهه العام تتوقف ، الى حد كبير ، على ذلك التناسب القائم بين الادوار الاجتماعية المفروضة وتوقعات الافراد المؤدين لهذه الادوار ، على نزعاتهم وتوجهاتهم القيمية .

فى البنية المعيارية للدور الاجتماعى تبرز ، عادة ، اربعة عناصر : وصف طراز سلوك الفرد الذى يطابق الدور المعنى ؛ الفريضة ، او المتطلبات النابعة من السلوك المعنى ؛ تقييم اداء الدور المفروض ؛ واخيرا ، المعاقبة او المصادقة - العواقب الاجتماعية للفعل ضمن اطار متطلبات الدور الاجتماعى .

ان منظومة العقوبات والمصادقات الاجتماعية ترمى الى ضمان التنفيذ الملائم للفرائض (المتطلبات) المتعلقة بالدور الاجتماعى .

المعايير والقيم الاجتماعية . ان حاجات ومصالح الافراد تتحقق فقط نتيجة لفعالهم الواعية عندما تغدو البواعث الخارجية دوافع لسلوكهم الاجتماعى . والحاجات والمصالح يجرى تثبيتها ، طبقا لاهميتها بالنسبة للمجتمع ، والامم ، والطبقات ، والجماعات الاجتماعية والافراد فى هيئة معايير وقيم اجتماعية تظهر استقلالية نسبية حيال العلاقات الراسية فى اساسها . تدعى معايير (او قواعد عامة) المعايير التى يقرها المجتمع والتى تحدد الاشكال الراسخة للتفاعل الاجتماعى بين الناس الذى يجرى باسم الاهداف الماثلة امام التنظيم . وهى (قواعد الحق ، مثلا) لا تكتفى برسم اسلوب محدد للسلوك الاجتماعى ، اسلوب يستحسنه المجتمع بالاجمال ومختلف البنى على السواء ، بل تشير ايضا فى وعى الفرد الدوافع الحاسمة لصالح هذا السلوك .

تقع فى اساس نشوء المعايير الاجتماعية بالدرجة الاولى متطلبات الانتاج المادى . فان تكرارية عمليات الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ، اى تكرارية التفاعلات الاجتماعية ، يتطلب وجود معايير عامة من شأنها ان تتيح للمشاركين فى العلاقات الاجتماعية المناسبة ان ينخرطوا بصورة منتظمة وعلى نحو مماثل فى التفاعلات المعنية . ان المعايير الاجتماعية تمثل بذاتها مودىلا (نموذجا) محددا للتفاعلات المذكورة يتيح للافراد التنبؤ بافعال مشاركين آخرين فى العلاقات الاجتماعية وبناء سلوكهم الشخصى بما يتوافق مع ذلك ؛ وبحكم ذلك

يغدو المعيار الاجتماعي معيارا لسلوك الفرد ومعيارا لتقييم هذا السلوك من جانب المجتمع .

ان المجال الفعلي لوجود المعايير الاجتماعية هو دائرة السلوك اليومي للأفراد ومختلف مظاهر التفاعل الاجتماعي . ففي الأفعال ذات الأهمية الاجتماعية يتجسد جوهر المعايير الاجتماعية . وفي السلوك تتجسد القيم الاجتماعية أيضا . وهي مجموع النماذج المتعارف عليها في النسق الاجتماعي المعنى ، التي بواسطتها يقارن الناس تفاعلاتهم المتبادلة ، وبواسطتها تنتظم الخبرة الاجتماعية .

يمكن لأي هدف (مادى أو مثالى) ان يمتلك قيمة اجتماعية اذا كان يشكل بؤرة لتطلعات ورغبات جماعات من الأفراد أو أشخاص منفردين ، ويعتبر شرطا هاما للوجود . وهو يقيّم طبقا لذلك ، ويضبط السلوك تبعا لذلك ، يخضعه . والقيم الاجتماعية المشتركة للأفراد والجماعات تشكل معيارا لتقييم التصرفات من زاوية تناسبها مع منظومة القيم المعنية . ان اهم عنصر لسلوك الفرد - تقييم الحالة - تشترطه الى حد كبير منظومة القيم الخاصة بالفرد .

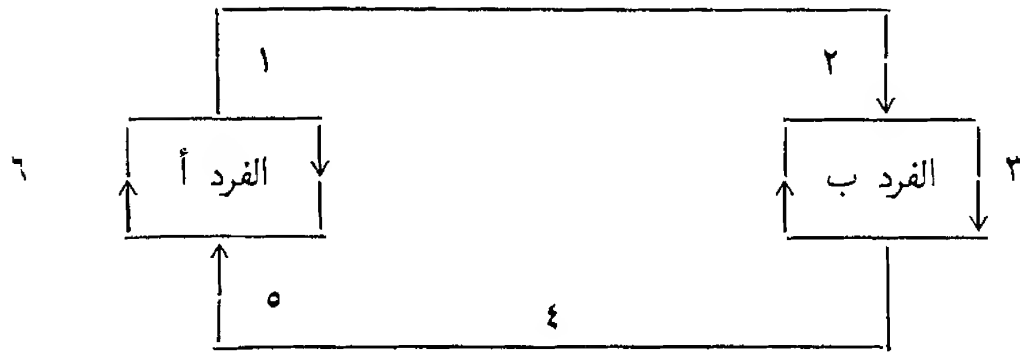
ان منظومة المعايير والموانع والأوامر - دائرة الواجبات الاجتماعية - تعكس حاجة كل بنية اجتماعية الى تنظيم سلوك الأفراد .

تكن الاستقلالية النسبية للمعايير والقيم الاجتماعية في انها تعكس بصورة غير مماثلة تعايش الحاجات الاجتماعية أو المصالح ، أو على العكس من ذلك ترفع العلاقات الاجتماعية غير المبلوغة بعد الى مستوى معيار سلوكى . وبما ان المعايير والقيم الاجتماعية تشكل منظومة متشعبة جدا وترتدى أيضا طابعا معمما كفاية طبقا لوظيفتها ، فهي لا تؤدي وظيفتها الخاصة الا عندما تحددها وتثبتها هذه الجماعات الاجتماعية أو التنظيمات الاجتماعية أو تلك ، اى تحولها الى نماذج الزامية للسلوك .

ان المعايير والقيم الاجتماعية لا تتجسد في السلوك الفعلي الا عندما تقرها الجماعات والأفراد ، عندما يجعلونها اجتماعية ، الامر الذى يعنى تطابق المصالح الفردية والاجتماعية .

ان «انعكاس» المعايير والقيم الاجتماعية في وعى الفرد وتصرفه

الفعل على اساس استيعاب هذه المعايير والقيم ، يعيّن اسلوب تفاعل الفرد مع الافراد الآخرين والمحيط الاجتماعي بوجه عام .



التفاعل الاجتماعي

يتضمن اسلوب التفاعل ست نواح : نقل المعلومة (١) ؛ تلقي المعلومة (٢) ؛ ردة الفعل على المعلومة المتلقاة (٣) ؛ المعلومة المعالجة (٤) ؛ تلقي المعلومة المعالجة (٥) ؛ ردة الفعل على هذه المعلومة (٦) .

يمكن ارساء معيارين في اساس تصنيف الانساق الاجتماعية . وهما ، اولا ، انواع الروابط الاجتماعية ، ثانيا ، معايير وقيم واساليب تفاعل الافراد . في الحالة الاولى تبرز : الجماعات الاجتماعية النفسية ، المقولات (categories) الاجتماعية ، المؤسسات الاجتماعية ، نظام الرقابة الاجتماعية ، التنظيمات الاجتماعية . وفي الحالة الثانية : الجماعات الاجتماعية ، المقولات الاجتماعية ، المؤسسات الاجتماعية .

تتميز الجماعات الاجتماعية ، بالدرجة الاولى ، باسلوب التفاعل بين اعضائها (الامة ، الطبقة ، جماعة العاملين ، الخ) . وهي واحدة من المقولات الاساسية لعلم الاجتماع . وقد اعتبر لينين فضلا تاريخيا ضخما امام العلم كون ماركس قد عمم افعال «افراد احياء» ضمن حدود كل تشكيلة اجتماعية محددة تاريخيا ، هذه الافعال المتناهية التنوع والتي كان يخیل انها لا تنصاع للتصنيف ، وحصرها في «افعال جماعات من الافراد تختلف عن بعضها البعض من حيث الدور الذي تضطلع به في نظام علاقات الانتاج ومن حيث ظروف الانتاج ، وبالتالي من حيث ظروف وضعها المعيشي ، ومن حيث تلك المصالح التي تحددت بهذا الوضع ، وبايجاز : حصرها

فى افعال الطبقات التى كان الصراع فيما بينها يحد تطور المجتمع» * .

لم يكن لا ماركس ولا انجلس يسعيان ، لدى استحداثهما مفهوم الجماعة الاجتماعية ، الى ان يلصقا بالجماعة الاجتماعية صفة الوجود المستقل غير المتوقع على الافراد الذين تتألف منهم . وفى معرض كشف التضاد بين الموقف المادى والموقف المثالى من دراسة العلاقات الاجتماعية اشار لينين الى ان عالم الاجتماع المادى ، الذى يجعل العلاقات الاجتماعية المحددة موضوعا لدراسته ، «يدرس بالتالى ايضا الافراد **الفعليين** (التشديد للمؤلف) الذين من افعالهم بالذات تتكون هذه العلاقات» * * . اما عالم الاجتماع ذو النزعة الذاتية ، اذ يبدأ استدلاله من «الافراد الاحياء» ، فانما يبدأ فى الواقع من انه «يضع فى هؤلاء الافراد «خواطر ومشاعر» يعتبرها هو خواطر ومشاعر عقلانية (لانه ، بعزله «افراد» عن الوضع الاجتماعى الملموس ، يحرم نفسه بالتالى من امكانية دراسة خواطرهم ومشاعرهم **الفعلية**)» * * * .

وفى معرض كشف المحتوى المادى لمفاهيم «الجماعة الاجتماعية» و«الفرد الفعلى» و«الافعال الاجتماعية» خطا لينين خطوة اخرى ايضا فى تطوير علم الاجتماع . فهو لم يعمق فقط الاسس الموضوعية الخصوصية (الدور ، الظروف) والذاتية (المصالح) لفرز الجماعات الاجتماعية كانساق اجتماعية مميزة بل بيّن ايضا العلامة الرئيسية المحددة للجماعات الاجتماعية ، اى انتمائها الى طبقات اجتماعية معينة . فاستنادا الى الاسس الموضوعية والذاتية فى المجتمع المعنى يمكن تبيان عدد هائل من الجماعات الاجتماعية والتكتلات الاجتماعية . اما العلامة التصنيفية الرئيسية للجماعات الاجتماعية فهى نوعيتها الطبقية .

ويرسم حدود الجماعة الاجتماعية اشتراك او عدم اشتراك هؤلاء الافراد او اولئك فى النوع المعنى من النشاط المشترك . ويرسو فى اساس المقولات الاجتماعية الفرق فى المعايير .

* لينين . مضمون الشعبية الاقتصادية .

* * المرجع السابق .

* * * المرجع السابق .

فالمعايير تحدد طابع ومحتوى هذه الادوار او تلك التى يؤديها الفرد (المعلم ، المهندس ، الزوج ، الزوجة ، الخ) .

وترتكز المؤسسات الاجتماعية على القيم الاجتماعية التى يعتبر تحقيقها الهدف الاساسى لنشوء ونشاط هذه المؤسسة او تلك (مثلا ، التعليم ، الاقتصاد ، العائلة ، الخ) .

ان رسم حدود بين انواع الانساق الاجتماعية امر اصطلاحى للغاية . فتصنيف النسق الاجتماعى فى هذا المقياس او ذاك انما تحدده مهمة البحث السوسىولوجى . فان نسقا اجتماعيا واحدا بعينه (مثلا ، العائلة) يمكن تناوله ، بدرجة متساوية ، كجماعة اجتماعية ، وكنسق للرقابة الاجتماعية ، وكمؤسسة اجتماعية ، وكتنظيم اجتماعى .

ان اخضاع قوى الطبيعة العفوية ، المسيطرة على الانسان ، لارادة البشر الجماعية يجرى تحقيقه على اساس المعرفة العلمية والاستخدام العلمى لقوانين التطور الاجتماعى . فان معرفة القانون الاجتماعى تعنى اظهار اتجاه وآليات فعله فى فترة معينة من الزمن وفى الظروف الملموسة للتشكيلة الاجتماعية المعينة ، واظهار اشكال تجلى هذا القانون . وفعل القوانين فى ظل الاشتراكية لا يقتصر على احداث تغيرات اجتماعية بل يعين ايضا طابع هذه التغيرات والآليات التى تشترطها .

ان التغيرات الاجتماعية ، التى يشترطها القانون الاجتماعى ، تدعى هدف التطور الاجتماعى او الهدف الاجتماعى . وعليه ، فان قوانين تطور التشكيلة الاجتماعية الشيوعية هى بمثابة قوانين تعتبر التوق الى الهدف واحدا من اهم اوجهها .

تتوفر لفعل القوانين الاجتماعية مجالات اكثر اتساعا بمقدار ما تتطابق اهداف المجتمع الاجتماعية بدرجة اكبر مع التوجهات القيمية للفرد واهدافه ، مع التطلعات الذاتية لكل انسان . ان درجة تطابق او عدم تطابق الاهداف الاجتماعية للمجتمع ولل فرد تدرك من خلال تبين موقف الفرد من الاهداف الاجتماعية للمجتمع . وهى قد تكون : مواقف تماثل ، حيث يطابق الفرد اهدافه الشخصية مع اهداف المجتمع ؛ مواقف اختلاف ، حيث تكون اهداف الفرد منحرفة انحرافا معيناً عن اهداف المجتمع ؛ مواقف نزاع ، حيث تكون

اهداف الفرد واهداف المجتمع متعارضة فيما بينها تعارضا عدائيا (مثلا ، حالات السلوك المنحرف او المعادى للمجتمع) .
الا انه تلاحظ فى كل حالة ملموسة بين اهداف المجتمع واهداف الفرد الملموس فوارق معينة تتجلى فى انحراف مصالح ، وبالتالى افعال الفرد الاجتماعية ، عن المصالح الاجتماعية . فان كل انسان ، اذ يقوم بهذه الافعال او تلك ، يتوخى اهدافا فردية شخصية خاصة به تشترط وجودها لديه حاجات فردية شخصية . ان تقرب اهداف الفرد وطابع الافعال الاجتماعية للأفراد من متطلبات القوانين الاجتماعية ، يتناسب تناسباً طردياً مع تطابق اهداف المجتمع واهداف الفرد ، وتناسباً عكسياً مع درجة الاختلاف بينهما . وبالتالى ، فمن الضروري ، لاجل الاسهام فى هذا التقريب ، معرفة ليس فقط اشكال تجلى القوانين الاجتماعية فى نشاط الناس الاجتماعى بل ايضا آلية تكون المصالح الاجتماعية عند الفرد ومواقفه .

٢ - عمل الانساق الاجتماعية

المتغيرات الداخلية والخارجية للنسق الاجتماعى . يمكن تناول عمل وتطور النسق الاجتماعى من زاويتين : اولا ، زاوية الحالة الاجتماعية الملموسة ؛ ثانيا ، زاوية الحالة النوعية لعناصره التى تعينها ، فى نهاية المطاف ، عوامل المجتمع الاجتماعية وانساقه الاجتماعية الفرعية .

فى الحالة الاولى يجرى تناول لا النسق الاجتماعى وظروف عمله بوجه عام ، بل نسق اجتماعى ملموس فى ظروف ملموسة لعمله وتطوره ضمن اطار التنظيم الاجتماعى المعنى (المصنع ، الورشة الانتاجية ، الكولخوز ، معهد البحث العلمى ، الخ) . ان حالة النسق الاجتماعى مشروطة بعوامل تتفاعل داخل النسق (المتغيرات الداخلية) . والمهمة الاساسية للابحاث السوسيولوجية الملموسة فى هذه الحالة تكمن فى «ملء» هذه العوامل بمحتوى تجريبى ، وقياس كل واحد منها ، واظهار الروابط القائمة فيما بينها ووثوق هذه الروابط . ومن الضرورى لدى ذلك اظهار تلك العوامل الاستراتيجية التى من شأن تغييرها فى ظل اقل انفاق

للموارد المتوفرة ان يفضى الى نسق امثل لعلاقات الافراد الاجتماعية .

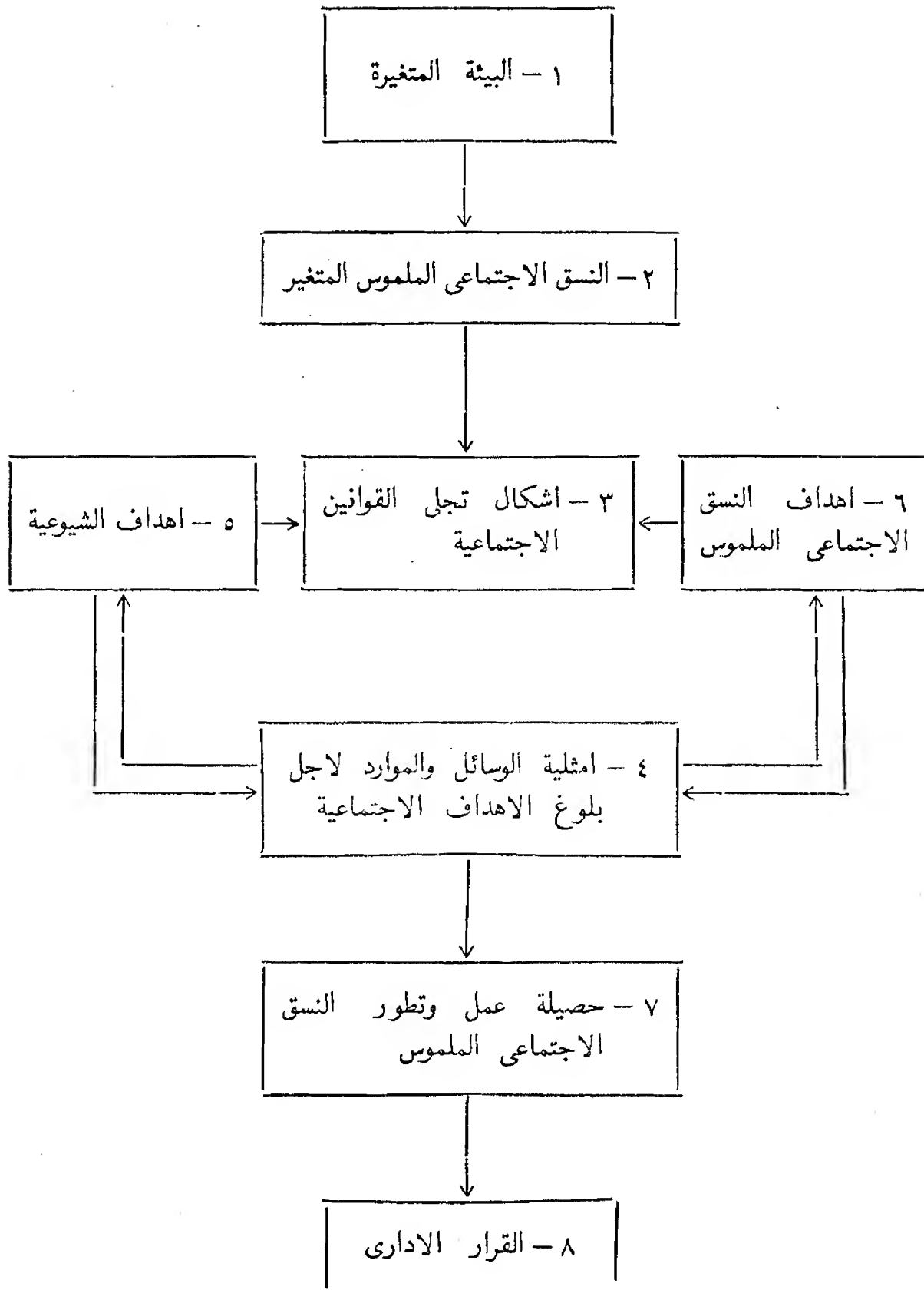
فى الحالة الثانية يعار الاهتمام الرئيسى للعوامل الخارجية التى تشترط عمل النسق الاجتماعى (المتغيرات الخارجية) . فى هذه الحالة ، حيث تبدى الموارد المتوفرة غير كافية لتحسين فعل النسق او لازالة الاختلالات فيه ، يتطلب الامر تأثيرا خارجيا على عناصر النسق (تحسين نظام التحفيز المادى والمعنوى للعمل ، تحسين نظام اعداد الكوادر ، تغيير محتوى العمل ، الخ) . ان البحث التجريبي للمتغيرات الخارجية لا يقتصر على بحث حالة اجتماعية ملموسة بل يتخطى حدودها ويشمل دراسة متغيرات خارجية من طراز واحد تتصف بها جملة من الانساق الاجتماعية . واستنادا الى معطيات هذه الابحاث يتخذ قرار بشأن ادخال تغييرات على محتوى وعمل هذا العنصر او ذاك المشترك بالنسبة لمجموعة كاملة من الانساق الاجتماعية من نوع واحد بعينه (ازالة انواع العمل الروتينية فى صناعة النسيج ، الخ) .

وفى الحالتين الاولى والثانية على السواء يكون هدف البحث ايجاد الصيغة المثلى لعمل هذا النسق او الانساق الاجتماعية المعنية ، والتقريب الاقصى لمصالح ومواقف الفرد من المتطلبات المطلقة للقوانين الاجتماعية التى تعين الاهداف الاجتماعية الاساسية للبناء الشيوعى . ويمكن التوصل الى ذلك عن طريق استخدام الوسائل والموارد الحاضرة المتوفرة داخل النسق وخارجه على السواء .

تغير النسق الاجتماعى . تحدد عمل النسق الاجتماعى الملموس ميزاته الخاصة به .

فان تغير بيئة النسق الاجتماعى الملموس او العوامل يثير تغير حالة النسق الاجتماعى ، الذى يثير بدوره تغير طابع تفاعله مع البيئة المحيطة .

وهذه العمليات تسفر عن اضافة صفة مثل على ظروف تطبيق القوانين والاستخدام الاكثر رشدا وعقلانية للوسائل والموارد المتوفرة لاجل بلوغ اهداف المجتمع واهداف النسق الاجتماعى الملموس ، على السواء ، الامر الذى ينعكس فى تناسب معين لفعالية ومردودية هذا النسق كنتيجة لعمله وتطوره .



عمل النسق الاجتماعي

ان المعلومة الاجتماعية ، التي تتيح في ظل وجود وسائل
حاضرة بلوغ فعالية عمل النسق الاجتماعي الملموس ، تشكل الاساس
العلمي لاتخاذ القرارات . كما يترتب على القرار المتخذ ان

يأخذ فى الحسبان امكانيات الاختلالات الوظيفية (dysfunctions) التى تسببها السمات الخاصة لبعض عناصر النسق الاجتماعى المعنى .

وتتوقف درجة فعالية النسق الاجتماعى الملموس توقفا مباشرا على درجة انحرافها عن المحصلة المعبرة عن مصالح وعلاقات مجموعات الافراد الداخلين فى النسق الاجتماعى المعنى ، وعلى المتطلبات المطلقة للقانونيات الاجتماعىة المعبرة عن الحاجات الموضوعية للبناء الشيوعى .

ان تخطيط تطور النسق الاجتماعى الملموس طبقا للاهداف الموضوعية امامه ، واضفاء الصفة المثلى عليه ، يتطلبان اظهار الترابطات القائمة بين العناصر الموجودة الداخلة فى النسق المعنى ، واخذ كل علامة من علائها فى الحسبان .

فى هذه الحالة يدور الكلام حول ضرورة وضع موديل اجتماعى سيبيرنتيكي الطراز يكون محتواه الفعلى محتوى خصوصيا لكل نسق اجتماعى ملموس . وحساب المؤشرات والروابط الاساسية لهذا الموديل يجرى على اساس منهج وتقنية موضوعين خصيصا لذلك . وتجري ابحاث سوسيولوجية ملموسة لبعض كتل النسق الاجتماعى التى تعتبر فى كل حالة منفردة كتلا مستقلة .

التفاعل بين عناصر النسق الاجتماعى ، بصفته عملية اعلامية .
غالبا ما تكون الابحاث السوسيولوجية الملموسة مصوبة ليس فقط نحو اضافة صفة مثلى على التخطيط الاجتماعى - اظهار القانونيات التجريبية وتوجيهها - بل ايضا نحو الحصول على نتيجة تكتيكية او مباشرة . لنتناول فى هذا الصدد ، مثالا على ذلك ، تحليل العملية الاعلامية .

من المعروف ان العملية الاعلامية تتضمن العناصر التالية : من ينقل ، ماذا يُنقل ، بأية قنوات ، لمن ، باى مفعول (نتيجة) . ان مفعول الاعلام يتوقف على ناقل المعلومة ، وعلى محتوى المعلومة ، وعلى مواصفات قناة التبليغ ، وعلى سلوك مستقبل المعلومة - المستمعين .

اذن ، ان مفعول الابلاغ هو حاصل حساب المؤشرات المذكورة (فاذا كان ولو عنصر واحد يساوى صفرا فان المفعول العام يساوى صفرا ايضا) .

وفى ظل عدم الكفاية العامة فى المعالجة العلمية للمسائل يمكن ان نشير الى ان دراسة وعى وسلوك مستقبل المعلومات تعار اقل اهمية بالقياس الى سائر عناصر العملية الاعلامية . ان احد السبل الممكنة لاعلاء فعالية الاعلام السياسى هو ان تؤخذ فى الحسبان التغيرات الجارية فى النشاط الاجتماعى وسلوك الناس بنتيجة التأثير الاعلامى الملموس .

يمكن ان يعتبر مفعولا للاعلام التغير الذى يحدث فى النشاط الاجتماعى لمستقبل المعلومات نتيجة للتأثير الهادف عليه . ان احدى الطرائق التجريبية لابرار مثل هذا المفعول هى الاستفتاءات التى تجرى قبل الاعلام وبعده بهدف استجلاء التغيرات المذكورة . ولدى ذلك يمكن ان تكون نتيجة التأثير ايجابية او سلبية او تساوى صفرا .

تعتبر نتيجة ايجابية التغيرات التى تتجاوب مع اهداف المبلِّغ ، ونتيجة سلبية التغيرات التى تتناقض مع هذه الاهداف . والنتيجة الصفرية تعنى عدم وجود اية تغيرات فى الوعى والسلوك . ان مفهوم التغيرات واسع للغاية : فالمستمعون تلقوا معلومات لا تتضمن معطيات جديدة بالنسبة لهم ، ولكن كان يهمهم الحصول على تأكيد لصحة موقفهم من الوقائـع والاحداث . فاذا حصلوا على هذا التأكيد فيمكن اعتبار النتيجة ايجابية . ففى وعى المستمعين حدث ، بفعل التأثير الدعائى ، «تطور» باتجاه المزيد من الثقة بصحة موقفهم .

ان مفعول التأثير هو الفعل الهادف الممارس على المستمعين الذين لا يكتفون فى ظله بفهم افكار الداعية ، اى تأويلها بصورة مماثلة ، بل ايضا يوافقون عليها .

فبغية التوصل الى نتيجة كهذه يتوجب على المبلِّغ ان يعرف فى كل حالة «وضع وعى» المستمعين ، مزاجهم قبل المحادثة ، وان يسجل التغيرات التى حصلت بنتيجة تأثيره عليهم .

ولا يمكن التحدث عن التأثير التحريضى للاعلام الا فى تلك الحالة التى يمارس فيها المبلِّغ ، وهو على معرفة بـ«وضع» المستمعين ، تأثيرا نشيطا عليهم فى الاتجاه المطلوب . ان مسألة التأثير مرتبطة ارتباطا مباشرا بمسألة اختيار المعلومات .

فالمعرفة الملموسة للمستمعين الملموسين يجب ان تعين اختيار المواضيع لاجل الاحاديث .

ان تحليل نسق اجتماعى معقد كنسق العملية الاعلامية يتيح استخلاص استنتاج مفاده ان المعرفة الملموسة لعناصر النسق المعنى هى شرط لا بد منه لاضفاء الصفة المثلث على توجيهه ، اى شرط للحصول على نتيجة مباشرة .

تبعا لاهداف ومهام البحث السوسيولوجى الملموس يكون النسق الاجتماعى الملموس بمثابة هدف للبحث بوجه عام ام فى بعض اجزائه ، اما البحث نفسه فيمكن ان يكون موجها نحو نتيجة استراتيجية او نتيجة تكتيكية .

فان البحث السوسيولوجى الملموس للنشاط العملى فى كل تنوع اشكال ظهوره بفعل الظروف الملموسة للمعيشة واشكال التربية (بما فى ذلك تربية المربين) يعطى المعلومة الاجتماعية الضرورية لاجل اتخاذ قرارات مثلى فى جميع ميادين الحياة الاجتماعية . ان نشاط الناس الاجتماعى هو القوة المحركة للعمليات الاجتماعية المتعلقة بتنفيذ خطط تنمية الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى . لذا فمن الضرورى ، لاجل التخطيط والادارة العلميين لتطوير المجتمع ، معرفة : اولا ، الحاجات الفعلية للناس ومصالحهم وعلاقاتهم ؛ ثانيا ، منظومة الظروف والشروط المعيشية الموضوعية والذاتية التى تمارس تأثيرا معينا على تغيير المصالح والحاجات وتطويرها فى اتجاه تحقيق الاهداف الاجتماعية العامة الماثلة امام المجتمع .

ان طابع ومحتوى تغير وتطور الظروف المباشرة والشروط الملموسة لحياة ونشاط الناس يعينان منطق تنمية الاقتصاد والبنية الاجتماعية خلال الفترة الزمنية للخطة .

وبهذه المناسبة تطرح امام علم الاجتماع الماركسى اللينينى المهام التالية : أ - الدراسة الملموسة لاشكال تجلى القوانين الاجتماعية لعمل وتطور التشكيلة الاجتماعية الشيوعية وآليات فعلها ؛ ب - اظهار حاجات الفرد الملموس ودرجة تطابقها مع الاهداف الاجتماعية للمجتمع ؛ ج - اثبات طابع ومحتوى منظومة العوامل والاحوال التجريبية التى تمارس تأثيرا على تغير وتطور حاجات الفرد .

تناسب العامل الاقتصادى والعامل الاجتماعى فى عمل النسق الاجتماعى . ان الاعلام الاجتماعى الملموس يتيح اعطاء توجه محدد لتنمية الاقتصاد ويساهم فى التنظيم الامثل لمنظومة الظروف الاقتصادية والشروط الملموسة لنشاط وحياة الانسان ، وبالتالى لتطوير الفرد وحاجاته طبقا للاهداف الاجتماعية .

ان ميزة المرحلة الراهنة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع السوفييتى تكمن فى انه تنشأ امكانية فعلية للتلبية المتزايدة ابداء الحاجات جميع اعضاء المجتمع المادية والروحية المتنامية على الدوام . ان الكلام لدى ذلك يدور لا حول تلبية الحاجات المادية والروحية على العموم ، بل حول الحاجات التى تحفز تطوير شخصية الانسان السوفييتى واعداء دوره فى فترة الانتقال الى حالة نوعية جديدة ، وتكوين العلاقات الاجتماعية الشيوعية .

الضبط الاجتماعى . استنادا الى الدراسة العلمية لمصالح الفرد وعلاقاته واشكال تجلى القوانين الاجتماعية وآليات فعلها يقوم المجتمع السوفييتى بتحقيق ضبط واع لنشاط الافراد الاجتماعى طبقا للاهداف الاجتماعية المثبتة فى الاتجاهات الاساسية للسياسة الاجتماعية . ان السياسة الاجتماعية تستهدف التقريب بين جميع الطبقات والجماعات الاجتماعية ، وجعل القيم المادية والروحية للمجتمع قضية حميمة داخلية لكل انسان سوفييتى .

ان الضبط الاجتماعى هو تأثير واع على سير العمليات الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية ، ممارس فى اشكال مختلفة ويهدف الى ضمان استقرار النسق الاجتماعى المعنى ومواصلة ارتقائه وتطوره . والامكانية الموضوعية للضبط الواعى للتغيرات الاجتماعية ، التى تولدها ظروف الاشتراكية ، تشكل اساس الادارة والتخطيط العلميين للتطور الاجتماعى للمجتمع .

تعنى الادارة العلمية اخضاع التطور العفوى لهذه الظواهر والعمليات الاجتماعية او تلك ، اخضاعها للتأثير عليها تأثيرا هادفا بالاستناد الى المعرفة الملموسة لاشكال تجلى القوانين الاجتماعية وآليات فعلها ، واخذ متطلباتها بعين الاعتبار من كافة النواحي فى النشاط العملى بصدد تغيير العالم الاجتماعى . فمن الضرورى ، لاجل تحقيق الادارة الاجتماعية العلمية ، الحصول على معارف عن بنية الهدف المدار ، عن الاتجاهات الاساسية لتغيراته المحتملة ، وبناء

موديل للهدف على اساس حسابان جميع التغيرات المحتملة لروابطه .
ان هدف الادارة معقد . فهو يحوى فى ذاته على عوامل ذاتية وعوامل
موضوعية على السواء ، اى ان ادارة الهدف الاجتماعى تحوى فى
ذاتها على ادارة العمليات الاجتماعية وادارة الانسان . فادارة الانسان
تختلف اختلافا مبدئيا عن ادارة المنظومة التكنيكية ، مثلا ، او
العملية الانتاجية . وهى لا تقتصر ، باى حال من الاحوال ، على
التأثير الاحادى الاتجاه من جانب الهيئة المديرية على هدف الادارة ،
لا تقتصر على الاوامر الشكلية وحدها . فان توجيه (ادارة) التأثير
على الانسان يتحقق من خلال شبكة متشعبة من آليات فعل القوانين
الاجتماعية العاملة فى ظروف ملموسة للمكان والزمان . وهذه
الشبكة برمتها من الآليات الاجتماعية تكتنفها اعقد التبعيات البنيوية
الوظيفية . ان مهمة علم الاجتماع ، كعلم يدرس الحياة الاجتماعية
فى جميع مظاهرها المتنوعة ، تنحصر فى هذه الحالة فى ان تكشف
على اساس التحليل الملموس محتوى وطابع روابط وعلاقات الهدف
الاجتماعى (او مجموعة الاهداف المترابطة) الجارى درسه ، والتبعيات
البنيوية الوظيفية التى تعيّن فعل آلية هذا الهدف ، والمقارنة بين
النتائج الوظيفية (الفعلية او المحتملة) والاعراض الاجتماعية العامة
التي تشترطها القوانين الموضوعية لتطور التشكيلة الاجتماعية
الشيوعية .

٣ - الفرد كنسق اجتماعى

العامل البيولوجى والعامل الاجتماعى فى تطور الانسان . ثمة
وجهات نظر مختلفة بصدد مسألة التناسب بين العامل البيولوجى
والعامل الاجتماعى فى تطور الانسان . فلا تزال تصادف حتى الآن
تأكيدات تقول بان الجوهر البيولوجى للانسان موجود فى الانسان
ذاته ، اما الجوهر الاجتماعى فموجود فى منظومة العلاقات الاجتماعية
التي هو عضو فيها ، وان روح الانسان الاجتماعية فى مغزاها
الانطلاقى نابعة من بيولوجية الانسان ، من تركيبه الجسمانى .
ان مجابهة العامل البيولوجى بالعامل الاجتماعى فى تطور
الانسان ، اشتقاق الاجتماعى من البيولوجى ، هى فى رأينا مجابهة
مخالفة للواقع . «فالفرد كائن اجتماعى . ولذا فان كل تجلٍ لحياته -

حتى ولو كان لا يتبدى فى شكل مباشر للتجلى **الجماعى** للحياة المحقق
سوية مع اشخاص آخرين - **هو** تجل وتأكيد **للحياة الاجتماعية** * .
ان الاجتماعى لا يناقض البيولوجى ولا ينبع منه . «ان الانسان
يتلقى من ولادته بالذات ذلك التركيب الجسمانى الذى تكون امكانية
تطوره الاجتماعى النشاطى مبرمجة فيه منذ البداية . وهذا يعنى ان
«الحياة الاجتماعية» لا تخلق فى كل جيل وفى كل انسان الطبيعة
البشرية مجددا . فهى تثبت وتطور الصفات البيولوجية الموروثة
الخاصة بابناء آدم والمرتدية صفة اجتماعية منذ نشأة الانسان .
ولهذا بالذات فان حالة الانسان الاجتماعية هى بمثابة حالة
طبيعية له» * * .

يمكن حصر تأثير مختلف العوامل الاجتماعية على وراثية الانسان
فى ثلاثة مظاهر اساسية :

اولا ، فى المشروطية الاجتماعية التاريخية العامة لبرنامج تطور
الانسان كنوع بشرى ، ككائن اجتماعى متميز قادر على العمل
والنشاط الذهنى ، الخ .

ثانيا ، فى المشروطية الاجتماعية التاريخية الملموسة المميزة
لنمط الوراثة للانسان المعنى الذى يشترطه الوضع الاجتماعى
والمنشأ والنمط الحياتى لاجداده ووالديه المباشرين .

ثالثا ، فى التوسط الاجتماعى الفريد لتحويل النمط الوراثة
الفردى الى ظاهرة بفعل خصائص الظروف الاجتماعية لحياة الفرد
المعنى .

«ان التطور الوراثة الفردى للانسان تشترطه جملة من العوامل
الاجتماعية الداخلية والخارجية المترابطة فيما بينها . غير ان الاهمية
الاساسية فيها تعود ، ولا سيما فى المراحل المبكرة لتكوّن الجسم ،
الى العوامل الداخلية ، وبالدرجة الاولى العوامل الوراثية والباطنية
والجنينية» * * * .

ان الانسان يملك طبيعة اجتماعية متكاملة تتسم الاسس
البيولوجية ضمن حدودها باهمية تابعة ، خاضعة .

الفرد ، الشخصية (personality) ، الفردية (individuality) .

* ماركس . المخطوطة الاقتصادية الفلسفية ، ١٨٤٤ .

* * باتنين . الانسان وتاريخه . لينينغراد ، ١٩٧٦ ، ص ٨٠ .

* * * اورلوف . المادة ، النمو ، الانسان . بيرم ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠٣ .

يُقصد عادة بمفهوم «الفرد» الانسان كممثل فردى لهذه الوحدة الاجتماعية او تلك . ولا تدخل فى محتوى هذا المفهوم الميزات الخاصة للحياة الفعلية والنشاط العملى للانسان الملموس المعنى . ان الفرق « . . . بين الفرد كشخصية وبين الفرد العرضى ليس مجرد فرق منطقى بل واقع تاريخى» * .

الشخصية هى تعبير ملموس لجوهر الانسان والتكامل ، المحقق على نحو معنى فى الفرد ، للسمات ذات المغزى الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية فى المجتمع المعنى . وقد اشار العالم النفسانى السوفييتى المشهور روبنشتاين فى حينه الى ان «ما يتسم بمغزى خاص بالنسبة للانسان ، ان هذا بالذات يتبدى فى نهاية المطاف بمثابة دوافع واهداف لنشاطه ويحدد محور الارتكاز الحقيقى للشخصية» * * . يستخدم مفهوم «الشخصية» بالنسبة لكل انسان ، وذلك لانه يعبر بصورة فردية عن السمات الهامة للمجتمع المعنى . وبعبارة اخرى ، فان الشخصية هى الوجود الفردى للعلاقات الاجتماعية التاريخية الملموسة .

ان الشئ الرئيسى فى الشخصية «ليس الطبيعة الفيزيائية المجردة بل ميزتها الاجتماعية . . .» * * * . والنشاط الاجتماعى الذى تقوم به يشكل التجلى الشخصى لمزايا الفرد الاجتماعية .
تمتاز الشخصية بالعلامات التالية :

- تنوع تجلى المؤهلات والعقريات والمواهب ؛
- وجود وعى ذاتى شخصى وتوجهات قيمية ومواقف اجتماعية للشخصية ؛
- انعكاس الاجتماعى فى الفردى والادوار الاجتماعية والتوقعات من هذه الادوار ، الخ ؛
- الاستقلال الذاتى النسبى ازاء المجتمع ، والمسؤولية عن شؤون المجتمع .

الفردية هى ذلك الامر المميز والخصوصى الذى يميز انسانا عن جميع الناس الآخرين ، «بما فى ذلك المزايا الطبيعية والاجتماعية ،

* ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

** روبنشتاين . اصول السيكلوجيا العامة . موسكو ، ١٩٤٦ ،

ص ٦٢٠ .

*** ماركس . مساهمة فى نقد فلسفة الحق الهيغلية .

والجسمانية والنفسية ، والموروثة والمكتسبة ، على السواء ، التى تنشأ ابان عملية التطور الوراثى الفردى» * .

ان غنى الطبيعة البشرية مؤسس على تنوع اساليب تجلى العام فى الفردى . « فى سير التطور الوراثى الفردى للانسان ومسيرة حياته تجرى عملية تصاعدية لتكوّن فردية جسم وشخصية الانسان تشمل جميع مستويات هذا التطور» * * .

العلاقات الاجتماعية كتجل للمزايا الاجتماعية للشخصية . كما

ان المجتمع ينتج الانسان ، كذلك فان الانسان ينتج المجتمع . فالشخصية ليست فقط نتيجة بل ايضا سبب للافعال الهامة اجتماعيا التى تجرى فى الميدان السياسى المعنى والميدان الثقافى المعنى والميدان الاجتماعى المعنى . ان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والايدولوجية والسياسية لنمط المجتمع المحدد تاريخيا تنعكس وتتجلى بطرق مختلفة اذ تعيّن الميزة الاجتماعية لكل انسان ومحتوى وطابع نشاطه الاجتماعى العملى . وفى عملية النشاط الاجتماعى بالذات يستوعب الانسان ، من جهة ، العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية للبيئة المحيطة ، ويقيم ، من جهة اخرى ، علاقته الخاصة بالعالم الخارجى . ان العلاقات الاجتماعية تنعكس من خلال المحتوى الداخلى (او الحالة الداخلية) للانسان وتتجلى فى نشاطه بوصفه علاقة شخصية له بالواقع المحيط ، بوصفه علاقات للشخصية.

ان العلاقات الاجتماعية التى تستوعبها الشخصيات هى منظومة ثابتة محددة للروابط بين الافراد تكونت ابان عملية تفاعلهم فيما بينهم فى ظروف بيئة سياسية وثقافية معينة . والعلاقات الاجتماعية للشخصية هى تجلى المزايا الاجتماعية للانسان فى نشاطه وسلوكه . تؤلف الميزة الاجتماعية للانسان مجموع العناصر القائمة على اسلوب معين للروابط فيما بينها والتى يشترطها نمط معين من التفاعل الاجتماعى للشخصية فى ظروف تاريخية ملموسة للمكان والزمان . ويندرج فى العناصر التى تؤلف الميزة الاجتماعية للانسان : الهدف المحدد اجتماعيا للنشاط ؛ التوقعات من المواقع الاجتماعية التى يشغلها الانسان ، وادوار الوظيفة المؤداة لاجل بلوغ

* كون . سوسيولوجيا الشخصية . موسكو ، ١٩٦٧ ، ص ٧ .

* * * انانييف . الانسان كموضوع للمعرفة . لينينغراد ، ١٩٦٨ ،

ص ٣٣٤ .

هدف مرسوم (اهداف مرسومة) طبقا لمتطلبات الوضع المعنى وللتوقعات من هذه الوظائف؛ المعايير والقيم التى يسترشد بها ابان نشاطه؛ نظام القيم الذى يستخدمه، ومجموع المعارف التى تتيح اداء الادوار التى تعهد بها، واهتداء السبيل بحرية الى حد معين فى العالم المحيط؛ مستوى التحصيل والاعداد الاختصاصى؛ المؤهلات الفردية ودرجة الاستفادة منها؛ الميزات الاجتماعية السيكولوجية؛ الحيوية ودرجة الاستقلالية فى اتخاذ القرارات.

ان الانعكاس التعميمى لمجموع مزايا الافراد الاجتماعية الجوهرية المتكررة، الداخلى فى وحدة اجتماعية ما، يثبت فى مفهوم النمط الاجتماعى للشخصية.

وتتخطى السمات الاجتماعية النمطية للشخصية حدود فرديتها، وتعنى اشتراط الاجتماعى للفردى.

يعتبر مفهوم التشكيلة الاجتماعية مقدمة نظرية منهاجية انطلاقية لاجل التنميط الاجتماعى للشخصية. ان الطريق الممتد من تحليل التشكيلة الاجتماعية الى تحليل الشخصية، قصر الفردى على الاجتماعى، يتيح كشف الشئ الجوهرى، النمطى، فى الشخصية، الذى يتكون وفق قوانين خاصة به فى نظام تاريخى ملموس للعلاقات الاجتماعية، ضمن اطرار طبقة اجتماعية معينة او مجموعة اجتماعية معينة تنتمى اليها الشخصية. ان الافراد المنخرطين فى عملية التفاعل داخل الطبقة او الجماعة يملكون عددا لا يحصى من المزايا. ويستحيل عمليا حساب جميع هذه المزايا. وعليه، فعندما يدور الكلام حول الافراد بصفتهم اعضاء فى جماعات او طبقات اجتماعية فانما يقصد بذلك لا مزايا اشخاص منفردين بل الانماط الاجتماعية للافراد. «يقينا انه توجد وسوف توجد دائما استثناءات فردية تختلف عن انماط الجماعات والطبقات. ولكن الانماط الاجتماعية تبقى» *

ان حصر الامور بالمحتوى الطبقي يعتبر اهم اساس لدى تنميط الافراد. فان مختلف الاوصاف لدى ذلك تكون مشروطة بالظروف القومية والديموغرافية والسياسية والمهنية وغيرها. وتحليل هذه الانماط الخاصة وتحليل التبعية بين العلائم الموضوعية للحالة وبين

* لينين. المهام المباشرة امام السلطة السوفيتية.

القوى المحركة النموذجية للسلوك هما الاساس الثانى لتنميط المفاهيم .

ان لكل فرد افكارا واهدافا وخواطر ومشاعر خاصة به . انها مزايا فردية له تعيّن محتوى وطابع سلوكه كفرد . وتتسم بأهمية جوهرية بالنسبة لعلم الاجتماع لا الخواطر الفردية للأشخاص بل خواطرهم ومشاعرهم الاجتماعية التى تتجلى فى افعالهم . ففى معرض تطوير افكار ماركس كتب لينين : استنادا الى اية علائم «ينبغى لنا ان نحكم على «الخواطر والمشاعر» الفعلية للأفراد **الفعليين** ؟ من المعلوم ان علامة كهذه يمكن ان تكون واحدة لا غير : **افعال** هؤلاء الافراد ، وبما ان الكلام يدور حول «الخواطر والمشاعر» الاجتماعية فقط فينبغى ان نضيف ايضا : **الافعال الاجتماعية** للأفراد ، اى **الوقائع الاجتماعية**» * .

ان العالم لا يرضى الانسان ، والانسان يغير هذا العالم بافعاله ، يغيره بصورة هادفة ليجعل افعاله مناسبة لا للعقل وحسب بل ايضا لوجود مجموعة من «القوى المنتجة والرساميل والظروف التى ، رغم انها تُستبدل بجيل جديد ، من جهة ، فهى ، من جهة اخرى ، ترسم له ظروف حياته هو وتضفى عليه تطورا معيناً وطابعاً مميزاً» * . ويتسم بأهمية نظرية كبيرة للغاية بالنسبة لعلم الاجتماع مطلب التحليل الملموس لكل حالة تاريخية مميزة . فان الافعال الاجتماعية للأفراد تشتراطها فى كل لحظة معينة ، بالاضافة الى العوامل الاخرى ، ظروف واحوال تاريخية ملموسة . وتندرج فى ذلك على السواء الظواهر الاجتماعية الاقتصادية للبنيان التحتى ومختلف جوانب البنيان الفوقى - الاشكال السياسية للصراع الطبقي ونتائجه ، الاشكال الحقوقية ، انعكاس جميع هذه العمليات الفعلية فى دماغ المشاركين فيها (النظريات السياسية والحقوقية ، المعتقدات الدينية ، الخ) . ولولا وجود التفاعل المعقد الذى ينصاع بصعوبة للبحث لكان تطبيق النظرية على اى مرحلة من المراحل التاريخية اسهل من حل معادلة بسيطة من المرتبة الاولى» * * * . وقد

* لينين . مضمون الشعبية الاقتصادية .

* * ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

* * * انجلس . رسالة الى يوسف بلوخ بتاريخ ٢١-٢٢ ايلول

(سبتمبر) ١٨٩٠ .

كتب لينين : «ان التحليل الملموس لوضع ومصالح مختلف الطبقات يجب ان يستخدم لاجل تحديد المغزى الدقيق لهذه الحقيقة فى تطبيقها على هذه المسألة او تلك» * .

ان الحكم القائل بانه تشكل هدفا لعلم الاجتماع والابحاث السوسيولوجية لا مصالح وعلاقات فرد منفرد بل مصالح وعلاقات افراد يتمتعون باوصاف اجتماعية متشابهة ويؤدون نشاطهم وحياتهم فى ظروف موضوعية متشابهة ، مصالح وعلاقات اشخاص تتجلى فى افعالهم الاجتماعية فى حالات تاريخية مميزة ، ان هذا الحكم كان خطوة هامة الى الامام فى تاريخ الفكر السوسيولوجى الماركسى .
واسس التنميط الاجتماعى للافراد مختلفة . ويمكن ان تكونها مختلف نظم الحاجات ، والمصالح الاجتماعية ، والنزعات ، والتوجهات القيمة ، الخ .

البنية الاجتماعية للشخصية . ثمة وجهات نظر مختلفة بصدد بنية الشخصية . فان بعض المؤلفين يطرحون تعاقب المكونات البنيوية للشخصية على النحو التالى :

- الوضع (status) الاجتماعى للشخصية ، امكانياتها فى اداء الادوار ووظائفها ؛

- الوعى الذاتى للشخصية ، موقفها من عقائد الطبقات المتصارعة ، توجهاتها القيمة ؛

- العنصر السيكولوجى ، الانفعالى ، الذى يؤلف مع الوعى الذاتى لسلّم التوجهات القيمة العالم الروحى الباطنى للشخصية (بما لديها من مكونات فلسفية ، وسياسية ، وحقوقية ، واخلاقية ، وثقافية ، ودينية او الحادية) ؛

- العمل ، الحيوية ، بوصفهما تحقيقا ذاتيا لجميع انواع نشاط وتجلى الشخصية فى مختلف الميادين ذات الاهمية الحيوية ، النشاط الابداعى او المثمر ، والاخلاقى الجمالى ، والتعاشرى ، نمط ومستوى ثقافتها .

والمؤلفون الآخرون ، الذين يعتبرون الشخصية ذاتا للنشاط بالدرجة الاولى ، يبرزون فى بنية الشخصية عناصر مثل العنصر المعرفى ، والقيمى ، والابداعى ، والتعاشرى ، والفنى .

* لينين . تطور الرأسمالية فى روسيا .

يمكن ايراد وجهات نظر اخرى ايضا . ان الشيء الرئيسى فى بنية الشخصية هو ذلك الذى يربط مزايها الاجتماعية فى نظام ، وما يعتبر تجليا للمزايا الاجتماعية للشخصية . وفى رأينا ان الذاكرة والثقافة والنشاط تعتبر بمثابة اهم مكونات لبنية الشخصية .

الذاكرة هى المعلومات والمعارف التى اكتنزتها الشخصية ابان حياتها . وثقافة الشخصية هى مجموع الاعراف والقيم الاجتماعية التى يسترشد بها الفرد ابان نشاطه العملى . والنشاط يعنى التحقيق العملى لحاجات ومصالح الشخصية .

الشخصية عبارة عن وحدة اجتماعية تاريخية كاملة تؤلف عناصرها البنيوية ، الموجودة فى تفاعل وتطور دائمين ، نسقا لا مفتوحا وحسب بل مغلقا ايضا ، مغلقا بفعل الترابط الداخلى لمزايا هذا النسق (الشخصية ، الفرد ، الذات) .

ان جميع القطاعات والفلكات ، التى تعبر عن البنية الاجتماعية للشخصية ، هى درجة متباينة من الثبات (النسق المفتوح) . اما فيما يتعلق بالتفاعل بين هذه القطاعات والفلكات فان نتيجته هى المعتقدات او ما يكونُ العنصر الاكثر ثباتا فى البنية الاجتماعية للشخصية (النسق المغلق) . ان معتقدات الشخصية هى ذلك النموذج الذى بواسطته تظهر الشخصية مزايها الاجتماعية . وبكلمة اخرى ، تعتبر الكليشيه موقفا ثابتا للشخصية ، يتكرر فى ظل حالات مختلفة ، من القيم الاجتماعية للمجتمع او للجماعة الاجتماعية . ان الكليشيه تنسحب على جميع ظواهر العالم المحيط . وهى قد تكون تقليدا مبتذلا للحاجات ، والمصالح ، والنزعات ، الخ .

النسق الاجتماعى ونسق الشخصية . يشمل النسق الاجتماعى معايير وقيم واساليب التفاعل . ويشمل نسق الشخصية التوقعات من التقيد بالمعايير ، واهداف النشاط ، واسلوب النشاط . التناسب بين عناصر النسق الاجتماعى ونسق الشخصية :

النسق الاجتماعى	نسق الشخصية
المعايير	التوقعات
القيم	الاهداف
اسلوب التفاعل	اسلوب الفعل

ان المجموع العام للظواهر الاجتماعية للنسق الاجتماعى المعنى وبيئة عمله ، ولعلائم كل واحدة من هذه الظواهر ايضا ، يمكن اعتبارها بصورة اصطلاحية مؤشرات للنسق وبيئة النسق . وكل علامة من علائم الظاهرة الاجتماعية ، تميز مجموع الافراد المتشابهين ، تعتبر فى النسق الفعلى للفرد المعنى بمثابة قيمة محددة . ويتضمن النسق الاجتماعى ونسق الشخصية عناصر متناسبة فيما بينها ولكنها متميزة من حيث درجة تكامل الصفات الاجتماعية للمجتمع . وهذه العناصر تبين المستويات المختلفة لتفاعل الشخصية الاجتماعى طبقا لدرجة :

- تطابق معايير النسق الاجتماعى ومعايير الشخصية ؛
 - التناسب بين متطلبات الموقع الاجتماعى فى نسق الفرد ؛
 - التناسب بين متطلبات ادوار نسق الشخصية وبين السلوك الفعلى للشخصية ؛
 - تطابق توجهات نسق الشخصية القيمية واهداف الشخصية ؛
 - اختلاف اسلوب التفاعل ، المتبع فى النسق الاجتماعى ، واسلوب تصرف الشخصية ؛
 - وحدة نظم القيم المتخذة من جانب النسق الاجتماعى والشخصية .
- ان النسق الاجتماعى عبارة عن حلقة وسط بين اهداف المجتمع ونسق الشخصية .

٤- التنشئة الاجتماعية (socialization) للفرد

مفهوم التنشئة الاجتماعية . التنشئة الاجتماعية هي عملية اندماج الفرد فى المجتمع ، فى مختلف انماط الجماعات الاجتماعية ، اشتراكه فى مختلف افعال المعايير الاجتماعية عن طريق استيعابه لعناصر الثقافة والمعايير والقيم الاجتماعية التى تتكون على اساسها سمات الفرد ذات الاهمية الاجتماعية .

ثمة اربعة مستويات لاندماج الفرد فى المجتمع : الاجتماعية الاقتصادية ، الوظيفية ، المعيارية ، وما بين الافراد . وعلى كيفية غدو الفرد عضوا فى جماعة العاملين وانخراطه فى المجتمع يتوقف تكون قدرة الجماعة على التأثير فى الفرد وقدرة الفرد على التأثير فى الاشخاص الآخرين ، على السواء .

فى عملية التنشئة الاجتماعية للفرد يمكن فرز طورين :
- التكيف الاجتماعى والتعبئة الداخلية .

يعنى التكيف الاجتماعى تكيف الفرد مع الظروف الاجتماعية الاقتصادية ووظائف الادوار والمعايير الاجتماعية التى تتشكل على مختلف مستويات نشاط المجتمع ، ومن الجماعات الاجتماعية وجماعات العاملين التى هى بمثابة بيئة لنشاطه . ان عملية التكيف هى الطور الاول للتنشئة الاجتماعية للفرد . وطورها الثانى يسمّى التعبئة الداخلية . التعبئة الداخلية هى ادخال المعايير والظروف الاجتماعية الى العالم الداخلى للانسان . ولكن طابع نقل المعايير والقيم الاجتماعية وغيرها من مكونات البيئة الخارجية الى الـ«انا» الداخلية انما تعينه مسبقا ، لدى ذلك ، البنية الداخلية لكل فرد ملموس ، التى كونتها الخبرة السابقة ، ولهذا السبب بالذات فان الفرد لا يذوب فى البيئة الاجتماعية بل يتعامل معها كوحدة مستقلة .

فى بعض نظريات التنشئة الاجتماعية يعتبر الفرد هدفا فقط للتأثير الخارجى . ففى هذه النظريات :

- يؤخذ ، بمثابة نقطة انطلاق ، الجوهر الطبيعى للانسان ، الذى «يتحول» اجتماعيا بواسطة التنشئة الاجتماعية فقط ؛
- يجرى استصغار نشاط الفرد واستقلاله الذاتى ، مشروطيته الذاتية ؛

- تقتصر التنشئة الاجتماعية للفرد على التعليم الاجتماعى ، وتشمل فقط الشكل الذاتى لتأصل الفرد فى مجتمع ؛
- يتبدى النظام المعيارى القيمى بمثابة نظام مستقل بذاته حيال الفرد ، الخ .

ان نظرية التنشئة الاجتماعية ، اذ تستند الى مبدأ الحتمية الاجتماعية ، تنطلق من ان الانسان كشخصية اجتماعية هو احد العوامل التى تنتج شروط وظروف حياته الخاصة والحياة الاجتماعية بوجه عام ، على السواء . فان افعاله الاجتماعية مشتبكة اشتباكا عضويا بآليات عمل مختلف الانساق الاجتماعية (المؤسسة ، المدينة ، القرية ، الخ) ، وهى بمثابة هدف وذات للتفاعل الاجتماعى .

ان العنصر الشخصى يشكل عاملا مركبا هاما لاي حدث اجتماعى كان . ونتيجة لذلك فان علم الاجتماع يدرس التجربة البشرية الفعلية للأفراد واهدافهم التى ترسو فى اساس الواقع الاجتماعى ، فى

اساس سلوك مختلف الانساق الاجتماعية . ولدى ذلك توجد علاقة عكسية بين عمل النسق الاجتماعى (او الانساق الاجتماعية) وبين الافعال الاجتماعية للافراد . ان الافعال الخاطئة (القائمة على التعسف او على النزعة الذاتية) للفرد او الافراد تفضى حتما الى حدوث اختلالات فى عمل الانساق الاجتماعية ، الامر الذى يمارس بدوره تأثيرا سلبيا على الافعال الاجتماعية للافراد الآخرين الذين هم عناصر فى النسق الاجتماعى المعنى .

وعليه ، فان مهمة علم الاجتماع هى دراسة كل مجموع العوامل الاجتماعية كافة التى تؤثر على تكوين العلاقات الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية للانسان الذى يؤدى فعله فى منظومة هذه العلاقات .

آليات التنشئة الاجتماعية للشخصية وآليات تغير النسق الاجتماعى . ان التفاعل بين النسق الاجتماعى ونسق الشخصية يفترض وجود سواء آليات التأثير على الصفات الاجتماعية للفرد من جانب الصفات الاجتماعية للافراد الآخرين والنسق الاجتماعى بوجه عام ، ام آليات التأثير العكسى من جانب الافراد الآخرين والبيئة المحيطة ، المتغيرين على الدوام ، على الصفات الاجتماعية للأشخاص الآخرين والنسق الاجتماعى المعنى بوجه عام . المجموعة الاولى من الآليات تدعى آلية التنشئة الاجتماعية للفرد ، والمجموعة الثانية تدعى آليات تغير النسق الاجتماعى .

يشمل عمل آليات التنشئة الاجتماعية للفرد جملة من العمليات والآليات المختلفة التى كان ماركس اول من لفت الانتباه الى ضرورة دراستها ، والتى قام علماء سوفيت واجانب فيما بعد بدراستها . وقد اشار ماركس الى ان الانسان ، بتفاعله مع افراد آخرين «يتراءى ، كما لو فى مرآة ، فى شخص آخر» ، وانه ، طبقا لتقبله هذه الـ«انا الاخرى» ، يصحح نشاطه وسلوكه .

يتسم نظام الاشارات بأهمية كبيرة فى عملية التنشئة الاجتماعية . وقد برهن العالم النفسانى السوفييتى فيغوتسكى ، بالاعتماد على افكار ماركس بشأن اللغة والوعى ، على ان الاشارات (الكلمات ، الايماءات ، الخ) تشكل وسيلة لتنظيم ونقل النشاط المشترك للناس . وفى هذا ، كما فى ادوات العمل الاخرى ، «ترمز» الاساليب المحددة لافعال الانسان الاجتماعية . فبواسطة الاشارات توجه الجماعة الاجتماعية نشاط الافراد . فلكى يستطيع

الفرد المشاركة فى النشاط الاجتماعى ينبغى له ان يستوعب
الاشارات واساليب تألفها ، المتبعة فى الجماعة الاجتماعية المعنية .
وباستيعابه ذلك ابان النشاط الاجتماعى يستطيع الفرد استخدامها
لاجل توجيه سلوكه الشخصى * .

ان الاشارة تؤدى وظائفها فقط بمقدار ما تكون ذات مغزى .
وهذا المغزى هو نتاج لا خبرة فردية بل خبرة اجتماعية . وابان
عملية امتلاك الثقافة يستوعب الفرد بقدر متفاوت من الكمال بعض
المغازى ، علما بان اشكال الاستيعاب يمكن ان تكون متباينة .
تضطلع نظم الاشارات (الرموز) ، التى تضع موديلات (نماذج)
للعالم الاجتماعى للانسان ، بدور معلوم فى توجيه السلوك الاجتماعى
لاعضاء الجماعات الاجتماعية . لقد تسنى بدرجة معينة ، انطلاقا من
تحليل الاشارات ، تفسير طبيعة حالة اللاوعى فى السلوك الاجتماعى
للانسان * * . فقد اتاحت الابحاث اثبات ان موديلات العالم المغروسة
فى الانسان فى سن مبكرة غالبا ما تفعل (بوصفها موديلات للعالم
وبوصفها برنامجا للسلوك) بصورة اتوماتيكية ، اى بصرف النظر
عن مقدار تطابقها مع الموديلات الواعية للعالم التى يبنها الفرد فى
سن اكثر تقدما .

يكون من الخطأ النظر الى الانسان باعتباره كائنا عاقلا فقط .
وقد اشار روبنشتاين ، مثلا ، الى ان «تصور الانسان عن نفسه ،
وحتى عن صفاته ومزاياه النفسية الشخصية ، لا يعكسها دائما بصورة
مشابهة على الاطلاق ؛ والدوافع التى يطرحها الشخص وهو يعلل
سلوكه امام الاشخاص الآخرين وامام نفسه ، ولو حتى عندما يسعى
لفهم بواعثه فهما صحيحا ويكون صادقا كليا من الناحية الذاتية ،
ليست دائما على الاطلاق تعكس بواعثه التى تحدد افعاله
حقا . . . » * * * .

* راجع : فيغوتسكى . ابحاث بسلوكولوجية مختارة . موسكو ،
١٩٥٦ ؛ تطور الوظائف النفسية العليا . موسكو ، ١٩٦٠ ؛ بسلوكولوجيا
الفن . موسكو ، ١٩٦٥ .

* * راجع : ليونتييف . مسائل تطور علم النفس . موسكو ، ١٩٦٥ ،
ص ٢٨٩ .

* * * روبنشتاين . اصول السلوكولوجيا العامة . موسكو ، ١٩٤٦ ،
ص ٦٨١-٦٨٢ .

ان الدوافع والموقف الاجتماعي للفرد تعينها لا الصفات الخارجية للعالم الخارجى وحسب بل يعينها ايضا انتمائه الى الجماعة الاجتماعية المعنية . وقد كتب العالم النفساني السوفييتي بورشنيف ان «الظواهر ليست بمعنى انها «غريبة» لانها غير مستحبة ، بل بمعنى انها غير مستحبة لانها «غريبة» * . فبدون التكيف مع آراء وسلوك الآخرين لا يمكن ان يكون ثمة تكاتف . وبهذا المعنى فان «الآخرين» اكثر اولوية من «نحن» .

ابان عملية التفاعل «يؤدى الانسان دورا اجتماعيا محددا ، وهو من جراء ذلك يكون بمثابة تجسيد للعلاقات ، وهو بوصفه حاملا لهذه العلاقات يجابه الاشخاص الآخرين . وبمقدار ما يتعين الوجود الفعلى للفرد الى حد كبير بدوره الاجتماعى بمقدار ما يدخل الانسان ايضا هذا الدور الاجتماعى ، لدى انعكاسه فى الوعى الذاتى ، الى «انا» * * .

تمارس «توقعات» و«متطلبات» الافراد الآخرين المشاركين فى التفاعل تأثيرا كبيرا على عملية استيعاب الفرد للدور الاجتماعى . وتنخرط فى نسق الفرد اساليب سلوك موضوعة خصيصا لذلك تتجاوب مع المتطلبات التى يتقدم بها النسق الاجتماعى من اعضائه وتشكل الطابع الاجتماعى للفرد . ان اساس الطابع الاجتماعى للفرد ، كما اشار روبنشتاين ، «تشكله لا اساليب السلوك نفسها ، بل اساليب السلوك المناسبة الضابطة والدوافع المعممة التى بوسعها ، بفعل تعميمها ، ان تتجرد عن الحالات الخاصة المنفردة وتواصل فى الانسان ، فى الفرد» * * * .

ان تأثيرات النسق الاجتماعى ، اذ تنعكس من خلال ال«انا الداخلية» للانسان ، تتجلى فى تغير سلوكه الذى يبدأ من انتهاك التوازن فى تكيف الجسم البشرى مع خصائص النسق المعنى ، وينتهى باستعادة هذا التوازن ولكن على مستوى جديد هذه المرة . وفى معرض تطوير مذهب السلوك الاجتماعى هذا استحدث العالم النفساني السوفييتي انوخين مفهوم الارتداد الذى يقوم بوظيفة

* بورشنيف . السيكولوجيا الاجتماعية والتاريخ . موسكو ، ١٩٧٩ .

* * روبنشتاين . اصول السيكولوجيا العامة ، ص ٦٨١ .

* * * روبنشتاين . مبادئ وطرق تطور السيكولوجيا . موسكو ، ١٩٥٩ ،

ص ١٣٥ .

«العلاقة العكسية» التي تضمن ابلاغ الجهاز العصبى المركزى عن كفاية او عدم كفاية الفعل السلوكى المؤدى ، وتضبط بالتالى عملية تكيف الفرد مع البيئة المحيطة وتنشئته الاجتماعية .

خلافا للتنشئة الاجتماعية فان تغير النسق الاجتماعى يتجلى فى ظهور او اختفاء عناصر معينة فيه تؤلف محتوى هذا النسق الاجتماعى او ذاك ، يتجلى فى تغير الروابط الداخلية والخارجية لهذه العناصر . ان المقدمات الموضوعية (وبالدرجة الاولى الاقتصادية) ، وكذلك الخصائص الفردية للشخص وتفاعله مع النسق الاجتماعى التى تعينها ظروف البيئة الاجتماعية المعنية ، تعتبر العوامل التى تعين التغيرات الاجتماعية . وتتبدى الوحدات الاجتماعية بمثابة «البيئة الاجتماعية» او «المجال الاجتماعى» لعمل الفرد والنسق الاجتماعى على السواء .

الفصل الرابع

آليات مشروطة النشاط الاجتماعي للناس

١ - النشاط الاجتماعي والعاجات الاجتماعية

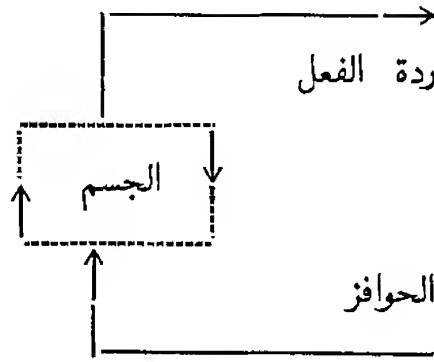
المعرفة الاجتماعية ، والسلوكية (behaviourism) الاجتماعية .
بغية فهم فعل القوانين الاجتماعية من الضروري التغلغل في آلية انعكاس هذه القوانين في وعى الافراد ، والجماعات الاجتماعية ، والطبقات ، والامم ، او المجتمع بوجه عام . ان انعكاس متطلبات هذه القوانين ، المتشابهة الى حد معين ، في الوعي يشترط طابع ومحتوى سببية نشاط الناس الاجتماعي وسلوكهم الاجتماعي .

يمكن تناول آليات انعكاس متطلبات القوانين الاجتماعية من مواقع المدخل السيبرنتيكي . ان ما يهم الباحث الاجتماعي في العلم والتطبيق ، على السواء ، في هذه الحالة ، هو لا كيف تجري عملية انعكاس القوانين الاجتماعية في وعى الفرد ، بل الصلة بين ما «يدخل» هذا الوعي وبين ما «يخرج» منه . ومن هنا تنجم محاولات حصر آلية انعكاس متطلبات القوانين الاجتماعية في اثبات وجود ترابطات ، بواسطة الجهاز الرياضى للسيبرنتيك ، بين الظواهر «الداخلية» الى الوعي و«الخارجية» منه . وهذه المحاولات تماثل بين آليات سببية النشاط الاجتماعي والسلوك الاجتماعي ، وهو امر مميز بشكل خاص بالنسبة للسلوكيين الاجتماعيين ، وبين آليات معالجة المنعكسات الشرطية .

توجد في علم الاجتماع وعلم النفس نظريات مختلفة بشأن السلوكية الاجتماعية . وهى : نظرية «الحافز - ردة الفعل» ونظرية «الحقل» ، ومختلف نظريات «العلاج النفسى» ونظريات «التلقين الاجتماعي» .

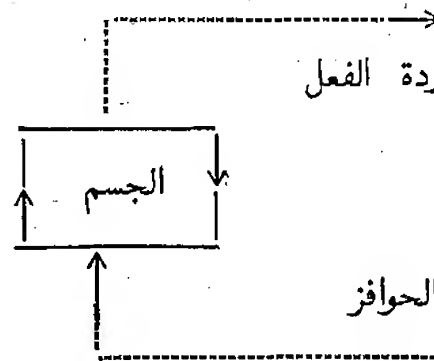
تعتبر نظرية «الحافز - ردة الفعل» (هال ، سكينر ، وغيرهما)

السلوك الاجتماعي بمثابة ردة فعل من جانب الجسم على الحوافز الخارجية .



مخطط نظرية « الحافز - ردة الفعل »

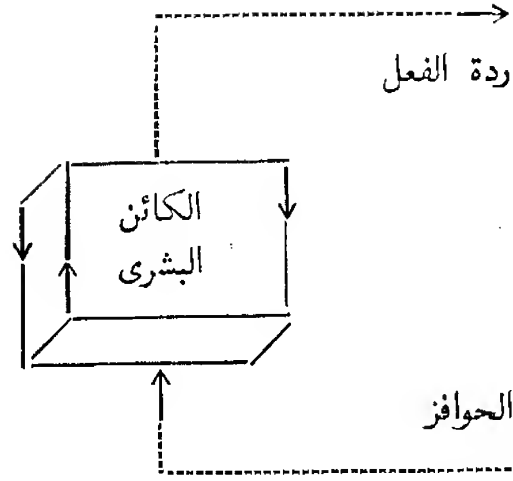
اما ما يجرى في الجسم نفسه فلا يعنى نظرية «الحافز - ردة الفعل» . فالامر الهام بالنسبة لها هو تنميظ (تصنيف) الاجسام استنادا الى حوافز النمط الواحد وما يطابقها من ردات فعل . تختلف نظرية «الحقل» (جانينغز ، تولمان ، ليفين ، وغيرهم) عن نظرية «الحافز - ردة الفعل» في انها تشدد على الخصائص الفردية وعلى ردة فعل الجسم على حوافز البيئة الخارجية .



مخطط نظرية « الحقل »

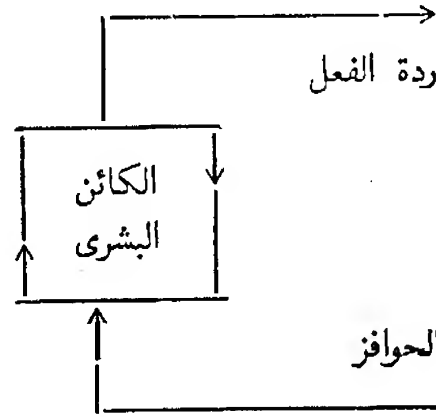
يرى انصار هذه النظرية انه يمكن ، على اساس اخذ الخصائص الفردية للجسم في الحسبان ، تحديد الحوافز التي تثير ردة فعل مرسومة سلفا .

تولى نظريات «العلاج النفسى» (فرويد ، يونغ ، ادلر ، وغيرهم) الاهتمام الرئيسى للاحداث الماضية في حياة هذا الفرد او ذاك . وبهذه «الخبرة الماضية» بالذات يفسرون الخصائص الفردية لسلوك الكائن البشرى .



مخطط نظرية « العلاج النفسى »

واخيرا ، ان نظريات «التلقين الاجتماعى» (روتير وغيره) تعير اهمية متساوية ، لدى تفسير السلوك الاجتماعى ، للخصائص الفردية للكائن البشرى ، ولعوامل (حوافز) التأثير الخارجى ، على السواء .



مخطط نظرية « التلقين الاجتماعى »

ان ايا من المداخل النظرية المذكورة لتفسير السلوك الاجتماعى غير مقبول بالنسبة لعلم الاجتماع الماركسى . فنظرية الحتمية الاجتماعية لماركس تنطلق ، فى المقام الاول ، من ان الانسان كائن نشيط . فهو لا يكتفى بابداء ردة فعل (تبعاً لخصائصه الفردية) على حوافز البيئة الخارجية بل يعرف ابلان النشاط العمل سواء القوانين الموضوعية للبيئة الخارجية ام قوانين عمل وتطور ذاته كإنسان ، وطبقاً لمعرفة هذه القوانين يبنى بصورة واعية نشاطه الاجتماعى .

ان توجيه الانسان نشاطه الشخصى يفترض لا معرفة القوانين الموضوعية والذاتية لهذا النشاط وحسب ، بل ايضا معرفة كل

تنوع عناصره واشكال وخصائص الترابط بين هذه العناصر فى ظروف ملموسة .

ان القوانين الاجتماعية ، مثلها مثل القوانين الاقتصادية ، تتجلى بمثابة مصالح . ولهذا بالذات فان المصالح تلعب دورا جوهريا للغاية فى آلية مشروطية السلوك الاجتماعى .

المشروطية الموضوعية والذاتية والاجتماعية . تشكل نقطة انطلاق لمشروطية النشاط الاجتماعى والسلوك الاجتماعى الظروف الموضوعية لحياة الناس التى تخلق لديهم حاجات ومصالح معينة . وتخلق المصالح ، بدورها ، لدى الناس هذه الحوافز او تلك للنشاط . وهنا تتحول المشروطية الموضوعية الى مشروطية ذاتية .

مفهوم الحاجات . يعتبر مفهوما انطلاقا لعلم الاجتماع الماركسى ، بوصفه علما عن المجتمع والقوانين الموضوعية لتاريخه ، مفهوم النشاط البشرى العملى ، اى النشاط المرتبط بمعرفة الانسان لظواهر العالم المحيط به ، بتغيراتها وتكيفه معها بهدف تلبية حاجاته وتحقيق مصالحه .

ان انواع النشاط متعددة . ولكن النشاط البشرى الاكثر اهمية هو ذلك الذى يؤلف الاساس المادى لجميع انواع النشاط الاخرى ، اى الانتاج «الموجه نحو تلبية الحاجات الحيوية للناس» * .

تعبّر الحاجات عن تبعية الانسان الموضوعية للعالم الخارجى . ولذا ، فان كل النشاط البشرى العملى يمكن النظر اليه كشكل لتلبية الحاجات التى تنشأ كانعكاس للظروف الموضوعية وادراك للامكانيات الواقعية لتلبيتها . «ليس فى وسع احد ان يفعل شيئا ما دون ان يفعل ذلك اكراما لاحدى حاجاته او لاجل عضو هذه الحاجة» * * .

ثمة نوعان من الحاجات : الحاجات الطبيعية والحاجات التى خلقها المجتمع . الحاجات الطبيعية هى حاجات الانسان اليومية الى الغذاء ، واللباس ، والسكن ، الخ . والحاجات الاجتماعية هى حاجات الانسان الى النشاط العملى ، والنشاط الاجتماعى الاقتصادى ، والى الثقافة الروحية ، اى الى كل ما يشكل نتاجا للحياة الاجتماعية .

* انجلس . دياكتيك الطبيعة .

* * ماركس ، انجلس . الايديولوجيا الالمانية .

الحاجات الطبيعية هي الاساس الذى تنشأ عليه الحاجات الاجتماعية وتتطور وتلبى .

ان الحاجات هي بمثابة الدافع الاساسى الذى يدفع ذات النشاط الى النشاط الفعلى الموجه نحو خلق ظروف ووسائل تلبية حاجاته ، اى نحو النشاط الانتاجى . فبدون الحاجة لا يوجد ولا يمكن ان يوجد انتاج . ان الحاجة تخلق الدافع الى الانتاج ، كما تخلق الموضوع الذى «يمارس تأثيره على الانتاج بتعيينه هدفه . واذا كان واضحا ان الانتاج يقدم للاستهلاك الموضوع فى شكله الخارجى فانه لمن الواضح بالقدر نفسه ان الاستهلاك يفترض موضوع الانتاج ، بصورة مثالية ، بمثابة شكل داخلى ، حاجة ، دافع ، هدف» * . ولهذا بالذات فان اهم نشاط تاريخى ، يؤلف الاساس المادى لجميع انشطة الناس الاخرى ، هو الانتاج الموجه نحو تلبية الحاجات الناس .

ان حاجات الانسان هي البواعث الانطلاقية التى تدفعه الى القيام بنشاط . فهي تعبر عن تبعية ذات النشاط للعالم الخارجى ، وتتجلى بمثابة حالة نقص معين يجهد الجسم لسده ، وبفضـل السعى لتلبية الحاجات يتبدى الانسان بمثابة كائن فاعل نشيط . الحاجة عبارة عن علاقة موضوعية وذاتية ، عن توق الى موضوع الحاجة يحدد نظام سلوك وانفعالات الانسان بسبب الموضوع او حياى هذا الموضوع . وان التوق والدافع الداخلىين يشكلان انعكاسا وحالة للذات (وبالتالى لجسمه ودماعه) وللموقف الذاتى الموضوعى من موضوع الحاجة .

توجد اسس مختلفة لتصنيف الحاجات . فثمة الحاجات البيولوجية والاجتماعية ، والحاجات المبنية وفق مستويات امتيعاب الفرد لاشكال النشاط الاجتماعية فى عناصرها المراتبية المتكونة تاريخيا او مجالات النشاط المتسعة باطراد . وتندرج فى ذلك الحاجات المتصلة بانخراط الفرد فى اسرة ، وفى مجموعات اجتماعية وجماعات وافرة العدد ، وفى مختلف ميادين النشاط الانتاجى وخارج الانتاج ، وفى حياة ونشاط المجتمع بوجه عام . ان التوسع المتواصل لحدود نشاط الفرد يسفر ، من جهة ، عن التنشئة الاجتماعية للفرد ، اى استيعاب الفرد عناصر الثقافة واكتساب * من تركة ماركس المخطوطة .

القيم الاجتماعية ، ومن جهة أخرى ، إبراز الـ«انا» كوحدة مستقلة .
كما يمكن ان تصلح اساسا لتصنيف الحاجات اشكال وظروف
حياة ونشاط الانسان (الشغل ، المعيشة ، التعليم ، الاسرة ،
الخ) ، ومختلف مجالات حياة ونشاط المجتمع (الاقتصادى ،
الاجتماعى ، السياسى ، الايديولوجى) .

ان ادراك واستيعاب القيم يشكلان المستوى الاعلى لحاجات
الانسان . فالتوجه القيمى يكون نزعة ذات النشاط ، الامر الذى
يعين مسبقا الى حد كبير اتجاه سلوكه الاجتماعى . والقيم التى
يسعى اليها الانسان غالبا جدا ما تكون قيما عالية جدا بالنسبة له
لدرجة انه مستعد للتضحية بنفسه من اجلها . والمقصود بذلك
قيم اجتماعية مثل الحرية ، والمساواة ، والحقيقة ، والحب وغيرها ،
التي تملك قوة دافعية واقعية للغاية فى الحياة الاجتماعية والحياة
الشخصية على السواء .

ان تثبيت الحاجات فى شكل توجهات قيمية ، وادراك الامكانات
الواقعية لتحقيقها ، وتعيين سبل واساليب بلوغها ، تعنى الانتقال
من مرحلة ايقاظ النشاط الى مرحلة عكس المطالب ، بدرجة
متفاوتة من التماثل ، فى وعى الانسان . ان مرحلة تحليل الدوافع
هذه منوطة بمفهوم المصلحة .

٢ - المشروعية الموضوعية والذاتية . علاقات الفرد

مفهوم المصلحة . ان المصلحة ، بوصفها اهم عامل للمشروعية
الاجتماعية ، تعبر عن موقف الفرد الموضوعى والذاتى على السواء ،
او موقف الجماعة الاجتماعية او الطبقة ، من وضعها ومن ظروف
الحياة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية المعنية ، وكذلك
من الحاجات التى يشترطها هذا الوضع وهذه
الظروف .

مصلحة الفرد هى اتجاه افعال الفرد تبعا لامكانية تلبية هذه
الحاجة او تلك . وهى تتبدى بمثابة الدافع الحاسم الذى يعبىء
الفرد للنضال فى سبيل الحفاظ على ظروف واشكال الحياة والنشاط
القائمة او تغييرها .

ترسو فى اساس المصالح حاجات الناس التى تعبر ، فى
نهاية المطاف ، عن متطلبات القوانين الاقتصادية ، ومن جراء ذلك
تبدو المصلحة بمثابة نتيجة لادراك الحاجة الى شىء ما . وعلاوة
على ذلك ، فى مرحلة تكون المصلحة يتعين اختيار السبل
والوسائل الملموسة لتحقيقها . ان تجلى القوانين الاجتماعية فى
نشاط الناس تشترطه المصالح . ونشوء المصلحة يعنى ان طبيعة
ووضع الشخص المعنى نفسهما يولدان لديه حاجات
معينة ويتطلبان منه بالضرورة افعالا معينة لاجل تلبيتها ،
علما بان هذه الضرورة يولدها لا وعيه بل شروط وجوده
الاجتماعى .

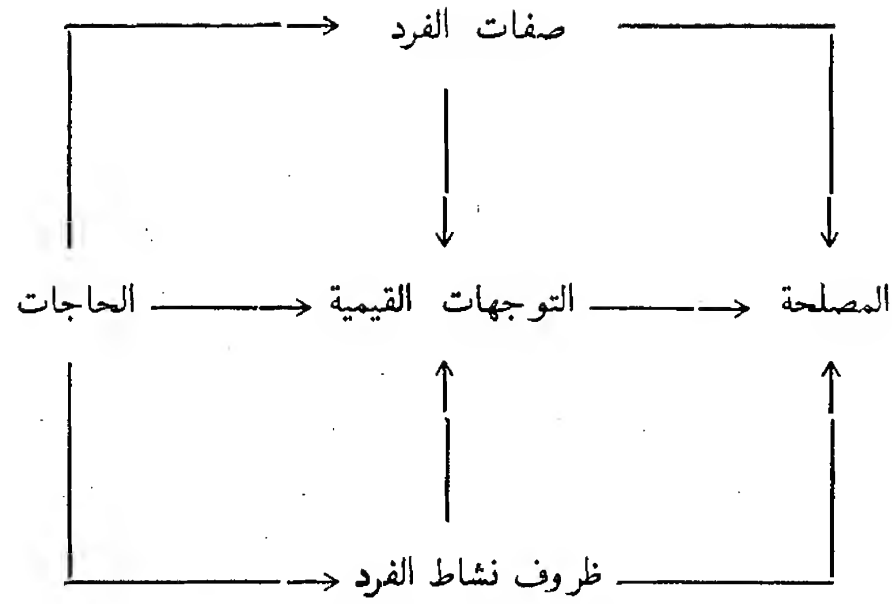
ان الامر الرئيسى فى المصلحة يكمن فى توجيه او تركيز
انتباه وخواطر ذات النشاط على تلبية حاجات معينة مشترطة
موضوعيا ، اى على موضوع معين .

تنميط (تصنيف) المصالح . تبرز فى علم الاجتماع اربعة انماط
للمصالح : المصلحة-الموقف ، اى اعلان الفرد شفها عن مصلحته
فى الهدف او النشاط او المهنة ؛ المصلحة-الفعل ، او الاظهار
الفعلى للمصلحة عن طريق اشتراك الفرد فى هذا النوع من النشاط
او ذاك ؛ المصلحة-النزعة ، اى المصلحة التى تكونت ابان التفاعل
الاجتماعى المديد للشخص مع اشخاص آخرين ومع البيئة المحيطة ،
والتي حافظت على اتجاهها فى مختلف الحالات الاجتماعية ؛ المصلحة-
التوجه ، اى ابراز مصلحة واحدة من بين المصالح الاخرى باعتبارها
مصلحة رئيسية .

وفى الحالات ، التى يتبدى فيها الانسان عاجزا عن تغيير
مصالحه فى الحالة الاجتماعية الجديدة ، يبدأ فعل آليات
التكيف التى ترغم الانسان على تغيير سلوكه . ان آليات التكيف
تتيح للانسان صياغة موقف خاص به من الظروف المتغيرة للنشاط
والحياة ، وبالتالي تزيل او تضعف التوتر النفسى الذى نشأ بنتيجة
النزاع . ان الانسان عبارة عن ضابط محتمل واع لنشاطه النفسى
وسلوكه .

ان تفاعل الحاجات والتوجهات القيمة والمصالح يؤلف آلية حفز
(استثارة) النشاط الاجتماعى .

وآلية الحفز هى آلية ادراك الفرد حاجاته بوصفها مصلحة .



آلية حفز النشاط الاجتماعي

تعتبر المصالح اهم شرط محدد لاهداف النشاط . فهي وكأنها «تنقل» فعل القوانين الاجتماعية والاقتصادية الى اهداف الناس وتدفعهم بضرورة موضوعية الى اتباع منطق هذه القوانين في سلوكهم . ان علاقات الناس الاجتماعية والاقتصادية تتجلى في سلوكهم كمصالح بالدرجة الاولى . فمن خلال حاجات ومصالح الناس بالذات تشترط القوانين الاجتماعية والاقتصادية طابع ومحتوى واشكال ، واخيرا ، اهداف نشاط الناس . وان تحول المصالح الى اهداف هو ارفع مستوى لحفز واستثارة النشاط . فالهدف هو بمثابة حلقة وصل بين الحاضر والمستقبل . وان الانتقال من المصلحة الى الهدف يعنى ليس فقط التعيين الواعى من جانب ذات النشاط لامكانيات ووسائل بلوغ هذا الهدف . فهو يعنى ايضا الانتقال الى تحقيق المصلحة بوصفه نشاطا هادفا ، بوصفه تحويل المثالى الى واقعى .

دافع النشاط هو ادراك تأثير الظروف الموضوعية والانتقال من الاثارة الى النشاط العملى . ولهذا المفهوم محتوى معنوى مختلف فى السيكولوجيا والسوسيولوجيا . ففي السيكولوجيا يجرى تناول الدافع بما يتصل بشخص منفرد ، اما فى السوسيولوجيا فان هذا المفهوم يكتسب محتوى جديدا ما دام الحديث يدور عن حاجات ومصالح واهداف الجماعة الاجتماعية او الطبقة او المجتمع ، التى تبدى بمثابة عنصر الزامى لشروط سلوك الفرد .

دوافع النشاط هى الحوافز الداخلية الملموسة الى الفعل التى

هى بمثابة انعكاس لحاجات ومصالح الناس الموضوعية فى وعيهم .
وآليات الحفز ترتبط بالناحية الداخلية لنشاط الفرد . وهى
تتسبب صياغة الانسان لاهداف النشاط ، وتتبدى بمثابة حوافز
داخلية الى النشاط الذى يتلقى مهمة تحقيق هذه الاهداف . والى
جانب الحوافز الداخلية الى النشاط او الدوافع تبرز ايضا ، فى
مرحلة الانتقال من المصلحة الى الهدف ، الحوافز الخارجية الى
النشاط او الدوافع الخارجية .

حوافز النشاط هى مختلف العوامل الموضوعية الداخلة فى
الميدان الاقتصادى ، والاجتماعى ، والسياسى ، والايدولوجى ،
لنشاط الانسان والمجتمع .

ان تفاعل العناصر الداخلة فى بنية الدوافع والحوافز ، شأنه
شأن التفاعل بين الدوافع والحوافز ، يشكلان آلية حفز النشاط
الاجتماعى للانسان . وهذه الآلية ، بوصفها نظاما ديناميا ، تتصف
بالتفاعل فى ظروف البيئة الخارجية بين ثلاثة عناصر : الحاجات
والتوجهات القيمية والمصالح . ان تفاعل هذه العناصر البنيوية لا
يؤدى فقط وظيفة حفز النشاط الاجتماعى للفرد بل يعتبر ايضا
وظيفة لتكوين استعدادات الفرد التى تثبت فى وضعيات مختلفة
المستويات .

البنية الاستعدادية للفرد . ان استعدادات الفرد ، التى تتكون
بنتيجة تفاعل الحوافز والدوافع فى ظروف ملموسة للبيئة
الخارجية ، هى بمثابة آليات للضبط الذاتى لسلوك الفرد
الاجتماعى .

السلوك الاجتماعى هو المظهر الخارجى للنشاط الذى يتجلى
فيه الموقف الملموس للانسان ونزعتة . انه شكل لتحول النشاط
الى افعال واقعية حيال الاهداف ذات المغزى الاجتماعى . وهو
عبارة عن نظام مشاهد خارجيا لافعال (تصرفات) الناس تتحقق
فيه الاستثارة الداخلية للانسان .

النزعة هى التعبير عن التوجه القيمى فى شكل حالة استعدادية
مشروطة اجتماعيا لدى الفرد او الجماعة الاجتماعية ازاء موقف محدد
سلفا من هذه الظاهرة او تلك وهذا الموضوع او ذاك للعالم
الخارجى . انه شكل ردة فعل ذات النشاط ، الساعية الى تلبية هذه
الحاجات او تلك ، على الحوافز الانطلاقية . والنزعة فى حالات عديدة

تعين دافع التصرف واختيار الهدف ووسائل بلوغه . تتكون النزعة على اساس انواع النشاط الكثيرة العدد والمختلفة التي تولدها حوافز متماثلة تسفر نتيجة فعلها عن تلبية المطالب وترسخ في نسق الفرد .

ثمة اربعة مستويات لنزعات الفرد . وهى ، اولا ، النزعات الثابتة البدائية . فهذه النزعات ، باعتبارها استعدادا للفعل مثبتا بالخبرة السابقة . ثانيا ، نسق النزعات الاجتماعية التي تتشكل على اساس تقييم اهداف اجتماعية معينة (او صفاتها) وحالات اجتماعية معينة (او صفاتها) . ثالثا ، النزعات التي تحدد الاتجاه العام لنشاط الفرد في هذا الميدان او ذاك من ميادين النشاط الاجتماعى (النزعات-التوجهات القيمة) . رابعا ، النزعات التي تحدد توجه فعل الفرد نحو اهداف الحياة والنشاط واستخدام وسائل محددة لتحقيقها . ومستوى النزعة هذا يمكن نعته بالنزعة-المصلحة . ان المستويات الاربعة للنزعة تطابقها مستويات اربعة للسلوك الاجتماعى للفرد .

المستوى الاول هو ردة فعل الشخص على الحالة الراهنة العملية ، على تأثيرات البيئة الخارجية ، الخاصة بهذه الحالة والمتبادلة بسرعة . تلك هى الافعال السلوكية .

المستوى الثانى يشكل الافعال او التصرفات العادية التسمى هى بمثابة عناصر للسلوك ، بمثابة افعاله الهادفة . فالفعل هو وحدة سلوك ذات دلالة اجتماعية تتيح اجراء تطابق بين الحالة الاجتماعية والحاجة (الحاجات) الاجتماعية للشخص .

المستوى الثالث هو التعاقب الهادف للتصرفات او الافعال الاجتماعية فى هذا الميدان او ذاك من ميادين النشاط حيث يتوخى الانسان اهدافا اكثر بعدا تضمن بلوغها منظومة الافعال .

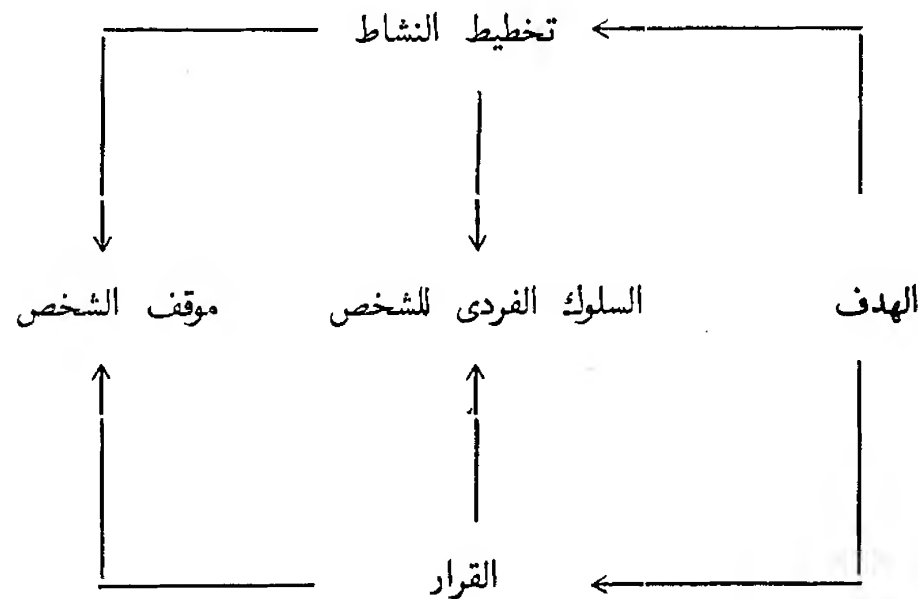
المستوى الرابع هو مستوى تحقيق الاهداف الحيوية . ان لمستوى سلوك الفرد هذا اهمية من الدرجة الاولى بالنسبة لعلم الاجتماع ، وذلك لانه مرتبط بعملية تحقيق اهداف ذات اهمية حيوية بالنسبة للفرد ، بعملية تحويل المثالى الى واقعى .

فى المستويات الاربعة جميعا يضبط سلوك الفرد نسقه الاستعدادى ، ولكن فى كل حالة ملموسة وتوقفا على الهدف يعود

الدور الرئيسى الى مستوى معين من الاستعدادات ، او حتى الى تكوين استعدادى ملموس .

يدرس علم الاجتماع جميع مستويات السلوك الاجتماعى للفرد وجميع مستويات نسقه الاستعدادى ، اى النزعات . غير ان الاهمية الكبرى بالنسبة لعلم الاجتماع تعود لمستويات سلوك الفرد التى تعين على مستوى النزعات-التوجهات القيمية والوضعية-المصالح . تضطلع النزعة فى عملية السلوك الاجتماعى للفرد بوظيفتين . فهى ، من جهة ، تتبدى بمثابة منظم لسلوك الفرد الاجتماعى ويحدد الاتجاه العام لهذا السلوك . وهى ، من جهة اخرى ، تتبدى بمثابة موقف الفرد الفاعل من الافراد الآخرين ومن اهداف البيئة المحيطة ، اى بمثابة موقف للفرد .

بنية السلوك الفردى للشخص . ان آلية السلوك الفردى للشخص هى الآلية التى تحقق المصالح . وعنصر هذه الآليات هو النشاط الهادف للفرد الذى يتحقق على اساس خطة مرسومة سلفا وقرار متخذ ، ويتجلى فى مواقف الفرد .



آلية السلوك الفردى للشخص ومواقفه

وكما ان الحاجات ترسو فى اساس مصالح الشخص ، كذلك فان المصالح ترسو فى اساس مواقفه .

تندرج فى مواقف الشخص النزعات ، والتوجهات القيمية ، وآليات تكيف الشخص مع التغيرات التى تحدث فى المجتمع ، فى الظروف الملموسة لعمل ومعيشة الناس . ان هذه المواقف تبني

على اساس : فهم الفرد لمغزى وهدف نشاطه الملموس ، قناعته
بضرورة هذا النوع من النشاط بالنسبة له ، نشاطه
العملي .

ان الانواع الاساسية لمواقف الفرد تطابقها انواع اساسية
لمصالح الفرد . وهى : الموقف الحالائى ، اى الموقف المتكون
تحت تأثير الميزات الخاصة للحالة الملموسة ، الموقف الفردى
من الهدف ، الباقي فى ظروف حياتية مختلفة ، النزعة التى تميز
تكرارية دوافع فعل الفرد فى ظروف اجتماعية مماثلة
وتحدد ميله الى تفضيل احدى اهداف واساليب الفعل على اهداف
واساليب اخرى ؛ التوجهات القيمة التى هى عبارة عن محور ما
للوعى ينتظم حوله نشاط الانسان العملي . انه موقف الانسان ،
الثابت نسبيا والمشتراط اجتماعيا والاختيارى ، من مجموع
الخيرات الاجتماعية المادية والروحية والمثل العليا الاجتماعية التى
تعتبر بمثابة موضوع واهداف او وسائل لتلبية حاجات النشاط
الحيوى للفرد .

تبنى مواقف الفرد على اساس : فهم الفرد مغزى واهداف
نشاطه الملموس ، قناعته بضرورة هذا النوع بالذات من
النشاط ، مشاعر الرضى (عدم الرضى) من نشاطه .
اذن ، ان المشروطية الذاتية تتجلى فى حاجات ومصالح
واهداف الفرد ، «تتموضع» فى حقل البنية الاقتصادية والبنية
الاجتماعية على السواء . غير ان اهداف الانسان نفسها «هى وليدة
العالم الموضوعى وتفترض وجود هذا العالم - تجده كشيء معطى ،
متوفر» * .

٣ - المشروطية الذاتية والاجتماعية . العلاقات الاجتماعية

السلوك الاجتماعى للأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية . ان الدراسة
الملموسة لمصالح وعلاقات الفرد تتيح ابراز فعالية تلك الروابط
والعلاقات التى يوجد فيها الافراد حيال بعضهم البعض ، ووسائل
التأثير على هذه الروابط والعلاقات بهدف جعل فعل هذه القوانين

* لينين . الدفاتر الفلسفية .

الاجتماعية او تلك فعلا امثل . غير ان الحديث فى علم الاجتماع الماركسى يدور لا حول العلاقة الفردية بل حول علاقات الافراد الاجتماعية التى تعتبر ، من حيث طبيعتها ، علاقات موضوعية بصرف النظر عن ارادة ووعى الناس . ان علماء السلوكية الاجتماعية يفسرون العلاقات الاجتماعية بالسلوك الفردى او بمجموع السلوكات الفردية .

ان استخلاص العلاقات الاجتماعية من السلوك الفردى والعلاقات الفردية ، ونقل صفات ومزايا جماعات صغيرة الى وحدات اجتماعية اكبر منها والى المجتمع بوجه عام ليسا قادرين على ابراز الجوهر الفعلى للعلاقات الاجتماعية ومنشأها . فالسلوك الاجتماعى يستحيل تفسيره بالسلوك الفردى . وهو لا يستطيع ان يكون عنصرا محددا . ولكن ، بما ان سلوك الفرد يحدده ، فى آخر المطاف ، الموقع الموضوعى للفرد فى البنية الاجتماعية المعنية والحاجات والمصالح المشروطة بهذا الموقع كما يحدده التفاعل بينه وبين الافراد الآخرين ، فان هذا السلوك ينطوى بصورة فطرية على عناصر العلاقات الاجتماعية . ان ابراز عناصر هذه العلاقات الاجتماعية فى السلوك الفردى على اساس دراسة عدد معين من الارادات والمصالح والاهداف الفردية ، وكذلك الارادات والمصالح والاهداف التى تشكلت فى عملية التفاعلات الاجتماعية ، يتيح الانتقال من السلوك الفردى للشخص وعلاقاته الى العلاقات الاجتماعية لمجموعة من الافراد .

«ان الضرورة الطبيعية ، وصفات الكائن البشرى ، ايا كان مظهر الاغتراب الذى تتجلى فيه ، والمصلحة - ذلك هو ما يربط اعضاء المجتمع المدنى بعضهم ببعض» * .

ان حاجات الافراد وطبيعة واساليب تلبيتها ، وليس غيرها ، هى التى تضعهم فى تبعية لبعضهم البعض (العلاقات بين الجنسين ، التبادل ، تقسيم العمل ، الخ) ، وتشترط الضرورة الموضوعية لتفاعلهم فيما بينهم وتبعث الحياة فى العلاقات الاجتماعية . فالناس ينخرطون فى التفاعل مع بعضهم البعض لا كذوات صرفة بل كافراد يوجدون فى درجة معينة من تطور القوى المنتجة والحاجات . ولهذا

* ماركس ، انجلس . العائلة المقدسة .

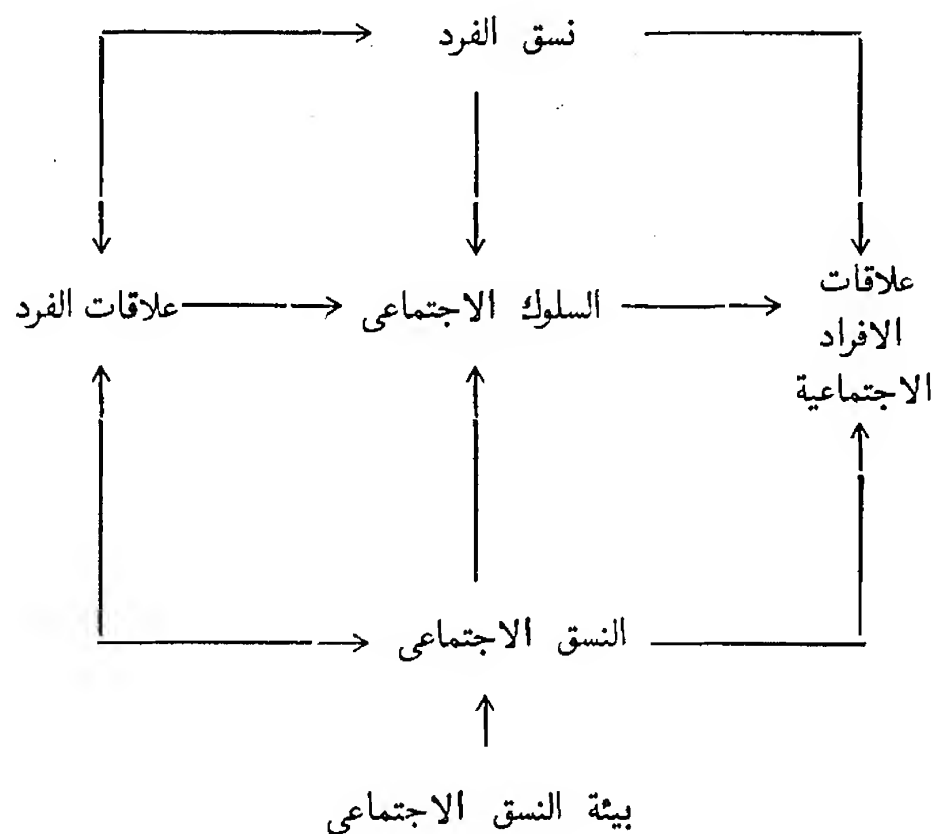
بالذات فان علاقتهم الشخصية ، الفردية ، ببعضهم البعض ، وعلاقتهم المتبادلة بوصفهم افرادا ، قد كوّننا وتعيدان تكوين العلاقات الاجتماعية يوميا استنادا الى معايير وقيم المجتمع المعنى التي يشاطرونها او لا يشاطرونها .

ابان التفاعل بين الافراد لا تتجلى (تتحقق) فقط العلاقات الاجتماعية المتكونة اصلا ، بل تتكون علاقات جديدة تطابق العلاقات الاقتصادية (الانتاجية) ، وبالتالي القوى المنتجة الجديدة .

فكما ان المجتمع ينتج الانسان ، كذلك فان الانسان ينتج المجتمع . فالفرد ليس نتيجة وحسب بل سبب ايضا للافعال ذات المدلول الاجتماعى التى تنجز فى البيئة الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية المعنية . ففى عملية التفاعل الاجتماعى بالذات يستوعب الفرد ، من جهة ، العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية ، ومن جهة اخرى ، يصوغ موقفه الخاص من العالم الخارجى .

العلاقات الاجتماعية هى علاقات بين افراد وجماعات اجتماعية بوصفهم حاملين لمختلف انواع النشاط ويمتازون بمواقع وادوار اجتماعية فى حياة المجتمع . وهى تنعكس من خلال حالة الانسان الداخلية وتتجلى فى نشاطه باعتباره موقفه الشخصى من الواقع المحيط به ، باعتباره علاقات فرد . ان العلاقات الاجتماعية ، التى يستوعبها الافراد ، هى منظومة ثابتة محددة للروابط بين الافراد تكونت ابان تفاعلهم المتبادل فى ظروف مجتمع معنى . والشخصية هى تعبير ملموس لجوهر الانسان ، هى الاستيعاب المحقق عمليا فى الفرد للسّمات ذات المدلول الاجتماعى وللّلاقات الاجتماعية للمجتمع المعنى . فالامر الرئيسى فى الشخصية «ليس طبيعتها الفيزيائية المجردة بل ميزتها الاجتماعية» * . والعلاقات الاجتماعية هى تجلى مزايا الفرد الاجتماعية فى نشاطه وسلوكه . ويمكن ان تشكل اساسا لدراسة العلاقات الاجتماعية ، اى تفسير الفردى بواسطة الاجتماعى ، دراسة البنية الموضوعية للروابط الاجتماعية والعوامل الداخلة فى هذه الروابط ، اى تصنيفها . ان هذا يفترض دراسة نزعات افراد موجودين وعاملين فى ظروف وحالات متشابهة . فالعلاقات الفردية للاشخاص ، شأنها شأن العلاقات الاجتماعية ، لا يمكن فهمها اذا كانت منفصلة عن بعضها البعض . والتفسير * ماركس . مساهمة فى نقد فلسفة الحق الهيغلية .

الذاتى (الفردى) بواسطة الاجتماعى يتحقق من خلال تصنيف الافراد («نسق الفرد») والشروط والاحوال («النسق الاجتماعى») و«بيئة النسق الاجتماعى» التى يؤدى الافراد نشاطهم ضمن حدودها .



آلية السلوك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية للافراد

ان آليات الانتقال من علاقات الفرد الى العلاقات الاجتماعية يشترطها ، بالدرجة الاولى ، تفاعل نسق الفرد والنسق الاجتماعى فى ظل البيئة المحيطة المعنية .

ولتفسير الذاتى بواسطة الاجتماعى ناحية اخرى هى مسألة القوانين الاجتماعية . ان هذا يعنى ان فى علاقات الناس الاجتماعية ، التى تتكون فى مختلف مستويات نشاط المجتمع (الفرد ، الجماعة ، الطبقة ، المجتمع بوجه عام) ، تتجلى بدرجة متفاوتة متطلبات القوانين الاجتماعية الموضوعية لعمل وتطور المجتمع . ان الكلام يدور حول متطلبات القوانين الموضوعية ودرجة تطابق او عدم تطابق اهداف الفرد والجماعات الاجتماعية وتوجهاتهم القيمية مع هذه المتطلبات ، وحول مقدمات الادوار ومتطلبات

المعايير للمجتمع التي تعبر عن متطلبات القوانين الاجتماعية ومواقف الافراد والجماعات الاجتماعية منها .

ان الانسان منخرط في تكوين مختلف الانساق الاجتماعية على مختلف المستويات . وتبعاً لذلك فان الناس يصطدمون على الدوام بضرورة تنسيق القيم والمعايير والادوار المرسومة ، المستوعبة في احد ميادين النشاط ، مع المتطلبات العاملة في ميدان آخر ؛ ويترتب عليهم احيانا البحث عن حل وسط بين الرغبة في التصرف طبقاً لمعايير السلوك المتبعة في البيئة المعنية وبين التوقعات من جانب الذين لا ينتمون لهذه البيئة ولكنهم يُعتبرون ذوي نفوذ بالنسبة لهم ويؤخذ تقييمهم في الحسبان في الدرجة الاولى .

الفصل الخامس

الادارة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى

١ - المصالح الاجتماعية والادارة الاجتماعية

الضبط الاجتماعى هو التأثير الواعى على تغير وتطور المصالح والعلاقات الاجتماعية للناس ، والذي يمارس بأشكال مختلفة ويكون الهدف منه تأمين استقرار وثبات النسق الاجتماعى المعنى ومواصلة تحسينه وتطويره .

ان الامكانية الموضوعية للضبط الواعى للتغيرات الاجتماعية الجذرية ، هذه الامكانية التى تنبع من البنية الاجتماعية الاقتصادية للاشتراكية ، هى اساس الادارة والتخطيط العلميين للتنمية الاجتماعية للمجتمع .

لقد اعار لينين اهمية كبيرة للغاية للادارة والتخطيط العلميين للتنمية الاجتماعية للمجتمع السوفييتى . «يجب علينا ان نتعلم تقييم العلم ونبد الغطرسة «الشيوعية» للهواة السطحيين والبيروقراطيين ، يجب علينا ان نتعلم العمل بصورة منتظمة مستفيدين من خبرتنا بالذات ، من ممارستنا بالذات» * .

ودعا لينين الى الدراسة العملية «للتجربة العملية لكى نتعلم من هذه التجربة ونسير الى الامام فى العمل «الانتاجى» الحقيقى . . .» **

وقال لينين : «كفى اللعب بالاستدلالات العامة والتنظيم المزعوم !» ان كل مركز ثقل العمل يجب ان ينتقل الى قضية «حساب

* لينين . حول الخطة الاقتصادية الموحدة .

** لينين . مرة اخرى حول النقابات .

التجربة العملية والتحقق منها» ، الى قضية «الاستفادة المنتظمة من توجيهات هذه التجربة» * .

ان القوانين الاجتماعية والاقتصادية لا تعطى فائدة مثلى الا عندما تُدرك علميا ، وعلى اساس هذا الادراك تحدد بدرجة كافية من الدقة شروط واشكال التفاعل بين العاملين الاجتماعى والاقتصادى فى التنمية الاجتماعية ، الامر الذى يفترض الجمع الرشيد بين الحاجات والمصالح الاجتماعية والشخصية . ان الادارة الاجتماعية ، لدى ذلك ، تؤدى وظيفة اخذ حاجات ومصالح الناس فى الحسبان وتحفيز نشاطهم وفقا للحاجات والمصالح الموضوعية للتطور الاجتماعى ، وكذلك تنسيق نشاطهم لغرض بلوغ الاهداف المطروحة وتلبية حاجات ومصالح الناس فى محتواها التاريخى الملموس . وهذا يعنى التغلغل فى الآلية المعقدة لفعل القوانين الموضوعية ، اذ ان هذه القوانين تتجلى دائما من خلال تصرفات وشؤون الناس الذين تدفعهم حاجات ومصالح معينة .

فبمقدار ما تقل درجة انعكاس متطلبات القوانين الاجتماعية الموضوعية فى مصالح الناس وتكون الهوة بينها اكثر اتساعا ، بمقدار ما تبدأ تهيم فى المجتمع بدرجة متزايدة القوى العفوية التى تؤدى الى اختلال ميزان العامل الاجتماعى والعامل الاقتصادى فى التطور الاجتماعى ، الامر الذى يثير من كل بد نمو التناقضات فى مجمل نظام الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك .

تعنى الادارة الاجتماعية اخضاع التطور الاجتماعى العفوى لهذه الظواهر والعمليات او تلك الى التطور الواعى على اساس اخذ متطلبات القوانين الاجتماعية الموضوعية للاشتراك فى الحسبان من جميع الجوانب . بغية تحقيق الادارة الاجتماعية العلمية من الضرورى امتلاك معرفة بنية الهدف المدار ، والاتجاهات الاساسية لتغيراته المحتملة ، وذلك يتجسد فى انشاء موديل للهدف على اساس حساب جميع التغيرات الضرورية لروابطه .

تُشترط خاصية الادارة الاجتماعية فى ظل الاشتراكية بهدف الادارة نفسه . ان هدف الادارة معقد . فهو يتضمن العامل الذاتى والعامل الموضوعى على السواء ، اى ان ادارة المجتمع تتضمن فى المرحلة المعنية من تطوره ادارة الاشياء وادارة الناس . وبالتالى ،

* لينين . حول عمل مفوضية الشعب لشؤون التعليم .

فان حساب الشروط الموضوعية والنشاط الذاتى للناس هو واحدة من اهم الميزات الخاصة لادراك وفهم الادارة .

ان نمو نطاقات الانتاج الاشتراكى وتعقد المهام التكنيكية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها التى يجرى اداؤها فى المجتمع السوفييتى ، يتطلبان كمالية ودقة المعلومات عن العمليات الخاضعة للادارة ، كما يتطلبان معالجة متواصلة للمعلومات المتلقاة واستخدامها فى الوقت المناسب وبشكل صحيح فى الظروف الملموسة . وان التعليل العلمى للمسألة المعنية ، اى لمسألة الحصول على المعلومات والتوجيه ابتداء من مؤسسة منفردة وحتى على نطاق البلاد بأسرها والتحسين اللاحق لمجمل نظام الادارة الاجتماعية ، سوف يكون مدخلا مأمونا الى كشف افضليات وامكانيات الاشتراكية على اوسع مدى والاستفادة منها ، والى استخدام مستحدثات التكنيك والموارد البشرية والمادية والمالية استخداما اكثر فعالية ، والى تعجيل التقدم فى جميع ميادين المجتمع الاشتراكى . ولهذا بالذات فان تحسين نظام الادارة ليس اجراء من مرة واحدة بل عملية دينامية لحل المسائل التى تطرحها الحياة . ان الادارة الناجحة للمجتمع بوجه عام ليست ممكنة الا على اساس ادارة آلياته الاجتماعية الملموسة وانساق هذه الآليات . وكل شبكة الآليات الاجتماعية هذه توجد فى اعقد الترابطات الوظيفية-البنوية . ومهمة علم الاجتماع بوصفه علما فى ادارة الحياة الاجتماعية ، تكمن فى الكشف ، استنادا الى التحليل السوسيولوجى الملموس ، عن محتوى وطابع التفاعل بين مختلف نواحي الظاهرة الاجتماعية (او مجموعة الظواهر المترابطة) موضع البحث ، والترابطات الوظيفية-البنوية التى تحدد فعل آليات هذه الظاهرة ، ومقارنة النتائج الوظيفية (الفعلية او المحتملة) مع الاهداف الاجتماعية الموضوعية العامة التى تشترطها العملية الموضوعية لتطور التشكيلة الاجتماعية الشيوعية .

٢ - التخطيط الاقتصادى والاجتماعى

لقد اتاحت الخبرة التى اكتنزها علماء الاجتماع فى دراسة قانونيات عمل وتطور الانساق الاجتماعية واشكال تجلى القوانين الاجتماعية وآليات فعلها ، اتاحت الاقدام على اداء مهام جديدة ذات

اهمية على المستوى العام للدولة . وان هذه الصياغة لمؤشرات التنمية الاجتماعية (المبيّنات الاجتماعية) تتيح ، بالإضافة الى المؤشرات التقليدية للنمو الاقتصادى (المبيّنات الاقتصادية) قياس التغيرات الاجتماعية والفعالية الاجتماعية لتخطيط الاقتصاد الوطنى . فاذا كان النظام المتبع للقياس الاحصائى للظواهر والعمليات الاجتماعية يقدم معلومات ، اساسا ، عن القوانين الاقتصادية لعمل وتطوير المجتمع السوفىيىتى ، فان نظام المؤشرات والمبيّنات الاجتماعية يتيح الحصول على معلومات عن آليات فعل واشكال تجلى القوانين الاجتماعية فى النشاط الاجتماعى للناس .

ان النظام المتكامل لمؤشرات ومبيّنات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط ، الذى يعمل على وضعه فى الوقت الحاضر علماء الاجتماع السوفىيىت وعلماء اجتماع سائر البلدان الاشتراكية ، يعتبر الاساس الضرورى للتحسين النوعى لمجمل نظام الادارة الاجتماعية على كافة مستويات المجتمع ، واعداء فعاليته .

ان الفعالية الاقتصادية لتخطيط الاقتصاد الوطنى فى ظل الاشتراكية تتوقف بدرجة متزايدة ابداء على محتوى وطابع النشاط الاجتماعى للناس ، وعلى مستوى ثقافتهم وتحصيلهم واعدادهم المهنى ، وعلى درجة فهمهم المهام الاجتماعية الماثلة امامهم ، وعلى قناعتهم فى تطبيقها العمل . فى هذه الظروف تطرح امام تخطيط الاقتصاد الوطنى مهام جديدة مبدئيا . ويقسم نظام المؤشرات الاقتصادية لتخطيط الاقتصاد الوطنى ، عادة ، الى المجموعات الاساسية التالية : سكان البلاد ، موارد المجتمع البشرية (توزيعها واستخدامها) ، الثروة الوطنية ، انتاج وتداول النتاج الاجتماعى ، نمو الدخل الوطنى ورفاهية السكان المادية ، الخ . ولكل واحدة من هذه المجموعات الاساسية مجموعات فرعية مناسبة . الا انه من الواضح ان المؤشرات الاقتصادية وحدها فى الظروف المعاصرة لا تكفى لاجل قياس مستوى التنمية الاجتماعية للبلاد . فالمؤشرات الاقتصادية تعطى وصفا غير مباشر فقط للعمليات الاجتماعية وتعكس ، اساسا ، نمو ثروة المجتمع المادية والثقافية وجماعاته الاجتماعية ، اى «الفرد الاحصائى المتوسط» . فهى تتيح تحقيق

التخطيط المراحل المتوسط المدى ضمن الخطة العامة ليس فقط عن طريق التقدير الاستقرائي البسيط انطلاقاً من المستوى المبلوغ ، وهي عاجزة عن اعطاء وصف تفاضلي لجميع التغيرات المعقدة الجارية في المجتمع الاشتراكي . ويشكل تكملة ضرورية للمؤشرات الاقتصادية نظام المؤشرات والمبينات الاجتماعية الذي يتيح ، بواسطة التعليل العلمي ، الحكم على الظروف الملموسة لعمل ومعيشة الانسان وتأثيرها على سلوكه الاجتماعي ونشاطه الاجتماعي ، وعلى موقفه من ظروف نشاطه ، الخ . ان التطورات التقدمية في ميدان الصناعة والزراعة ورفاهية الشعب وثقافته الخ تهيئ الشروط اللازمة موضوعياً لاجل التغيرات الاجتماعية ايضاً . فالفعالية الاجتماعية للتحويلات الاقتصادية تقاس لا بنفقات المجتمع المادية على تلبية حاجات الشغيلة وحسب ، بل ايضاً بمحتوى وطابع التغيرات الاجتماعية ، وبالدرجة الاولى بتغيير المصالح والعلاقات الاجتماعية للفرد .

يبني التخطيط الاجتماعي على اساس التناسب بين البنية الفعلية والبنية المبتغاة للهدف الاجتماعي . فالتخطيط الاجتماعي ليس فرزا ميكانيكياً من مجموع المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالباب الاجتماعي لخطة الاقتصاد الوطني ، بل مرحلة جديدة نوعياً لتخطيط الاقتصاد الوطني . ويكمن جوهر هذا التخطيط في انه ، لدى تخصيص التوظيفات للتنمية الاجتماعية والثقافة ، تؤخذ في الحسبان المعلومات الاجتماعية الاحصائية عن اشكال تجلي القوانين الاجتماعية وآليات فعلها ، الامر الذي يتيح بدقة علمية تحديد الفعالية الاجتماعية المحتملة للاجراءات الاقتصادية والتنظيمية وغيرها التي يجري تخطيطها .

يجب على خطط الاقتصاد الوطني ، المطلوب منها تأدية مهام اقتصادية واجتماعية جذرية ، ان تتضمن الاهداف الموضوعية بنتيجة تقدير مختلف الصيغ ورسم انسب طرق بلوغها .

ان تحقيق هذه المبادئ ، مطبقة على مهام التخطيط الاجتماعي ، يشمل النظام المثبت علمياً للاهداف الاجتماعية لتنمية البلاد بعيدة المدى ؛ ونظام التغيرات الاجتماعية الجارية في طريق تحقيق هذه الاهداف والموضوعية على اساس تحليل مختلف الصيغ ، ونظام

الموارد الاقتصادية التي تتيح استخدام الوسائل المختارة لبلوغ الاهداف الاجتماعية المرسومة استخداما كاملا الى حد كاف .

فى هذه الاحوال يجب على الابحاث السوسيولوجية تأمين المعلومات الاجتماعية الاحصائية الانطلاقية الضرورية . فان هذه المعلومات ضرورية لاجل وضع خطة مثبتة علميا لتطوير الحاجات المادية والروحية فى هذه الفترة او تلك ، والمصالح والعلاقات الاجتماعية لانسان النمط الشيوعى ، اى لاجل تحديد اهداف المجتمع الاجتماعية وجعلها اكثر ملموسية فى مرحلة تاريخية معينة ، لاجل وضع مؤشرات التخطيط الاجتماعى على مختلف مستويات حياة ونشاط المجتمع ، لاجل التجميع التنبئى الهدفى للعوامل التى تؤثر فى العمليات الاجتماعية فى مختلف ميادين او على مختلف مستويات المجتمع .

ان الابحاث الاجتماعية مدعوة للمساهمة بصورة اشد فعالية فى تنسيق التخطيط الاجتماعى والاقتصادى ، والمساعدة على وضع موديلات اجتماعية اقتصادية سواء على مستوى المؤسسة ام ، فى نهاية المطاف ، على المستوى العام للدولة ، والمساهمة فى تكوين نظام مؤشرات التخطيط الاجتماعى ، وكذلك فى حل مجموعة من المسائل المتعلقة بالبحث عن طرائق لقياس هذه المؤشرات .

ان التخطيط الاجتماعى هو التحديد العلمى لاهداف التنمية الاجتماعية ووسائل تحقيقها فى فترة معينة (قصيرة او طويلة الامد) من الزمن . فالاهداف الاجتماعية تتعين فى هيئة منظومة من الاهداف المميزة ، الخاصة ، بالنسبة لمختلف مستويات المجتمع التى تحدّد بواسطة مؤشرات توجيهية تعبر عن جوهر السياسة الاجتماعية .

مؤشرات التنمية الاجتماعية هى المؤشرات التى تعكس محتوى ودينامية علائم الوضع الاجتماعى للفرد ، محتوى ودينامية عناصر الانساق الاجتماعية . ومؤشرات التنمية الاجتماعية تتجسد احصائيا فى هيئة منظومات علائم تكشف محتوى المؤشرات الاجتماعية فى مقادير كمية معينة . والمؤشرات ، التى تبين فعالية الوسائل فى الموارد المستخدمة لتحقيق الهدف الاجتماعى المعنى فى فترة تاريخية معينة من الزمن ، ندعوها المبيّنات الاجتماعية .

مبيّنات التنمية الاجتماعية هى منظومة من المعطيات الاجتماعية

والاقتصادية التى تعبر فى مقادير كمية عن اهداف التنمية الاجتماعية للمجتمع ووسائلها ومواردها المادية ونتائجها . ويمكن ان تعرض فى شكل منظومة من المؤشرات الاحصائية التى تسجل التغيرات الاجتماعية فى المجتمع (الموضوعية والذاتية على السواء) وتتيح مقارنة هذه التغيرات مع الاهداف الاجتماعية للمجتمع ، وقياس فعالية الوسائل والموارد المعتمدة لتحقيق هذه الاهداف فى كل فترة معينة من فترات تطور المجتمع .

يرتكز التخطيط الاجتماعى على مستوى العلاقات الاجتماعية الذى تم بلوغه ، وانطلاقا منه ومن المهام الماثلة امام المجتمع ، ويعين فى هيئة مهام الوسائل والموارد المادية والنتائج التى ينبغى ان يبلغها المجتمع السوفىيى واتحاداته الانتاجية وغير الانتاجية فى فترة زمنية محددة .

ان اداء المهام الاساسية للسياسة الاجتماعية ، المحددة لفترة زمنية معينة ، يتوقف على منظومة الوسائل ، على مماثلتها لكل هدف ملموس وللموارد المتوفرة الضرورية لاجل الاستخدام الامثل لهذه الوسائل . وتسجل فعالية السياسة الاجتماعية فى هيئة مؤشرات اجمالية حاصلة (او مستنتجة) . ان المؤشرات الاجمالية الحاصلة تتيح ، اولا ، تقييم درجة امكانية اداء المهام المطروحة ؛ ثانيا ، الحصول على معلومات عن العمليات الاجتماعية للفعل الثانوى ، اى للتغيرات الاجتماعية غير الواردة فى الخطة ؛ ثالثا ، مقارنة المعلومات الاجمالية مع الهدف الاجتماعى المعنى ، اى الحصول على معلومات تتيح اظهار امكانية تحقيق هذا الهدف او ذاك للتنمية الاجتماعية ، والفعالية الاجتماعية للوسائل والموارد المستخدمة لاجل ذلك .

يمكن فرز المجموعات التالية للمؤشرات والمبيّنات التى تميز المتغيرات الخارجية والداخلية المدرجة فى عملية اداء النسق الاجتماعى وظيفته :

- المؤشرات التوجيهية التى تشمل التغيرات الاجتماعية المرسومة لفترة تاريخية معينة ؛
- مؤشرات الوسائل او العمليات الاجتماعية (الثورة العلمية التكنيكية ، التمدين ، الخ) ، المستخدمة لاجل تحقيق الاهداف المنصوص عنها فى الخطة ؛

- مؤشرات الموارد ، اى مؤشرات النفقات المادية على الاجراءات التنظيمية والايديولوجية وغيرها التى تتيح الاستخدام الامثل لهذه العمليات الاجتماعية او تلك لاجل اداء مهام اجتماعية ملموسة ؛

- المؤشرات الموضوعية ، اى المؤشرات التى تعكس حالة الوسائل الحاضرة للتأثير على العمليات الاجتماعية (مستوى تطور العلم ، والامتة ، الخ) ؛

- مؤشرات العمليات الثانوية غير الواردة فى الخطة ، ولكنها تمارس تأثيرا معيناً على المؤشرات الاجمالية وينبغى اخذها فى الحسبان فى التخطيط الجارى ؛

- المؤشرات الاجمالية الحاصلة التى تتيح تقييم نتائج التغيرات الاجتماعية ومقارنتها مع المؤشرات التوجيهية ؛

- مؤشرات الفعالية الاجتماعية (المبينات الاجتماعية) لتطبيق البرنامج الاقتصادى والاجتماعى للتنمية الاقتصادية فى الفترة الزمنية المعنية ، التى تكشف درجة اقتراب (او انحراف) المؤشرات الاجمالية من (عن) الاهداف الاجتماعية للمجتمع ، ودرجة تطابق الوسائل المختارة لبلوغها مع فعالية استخدام الموارد .

يمكن اعتبار المبين الاجتماعى مؤشراً تحليلياً . فاذا كان المؤشر الاجتماعى يصف حالة العملية الاجتماعية (مثلاً ، عدم الرضاء بالعمل) ، فان المبين الاجتماعى يربط حالة هذه العملية بالعوامل التى تشترطها (مثلاً ، استخدام الشخص فى غير اختصاصه) .

استناداً الى هذه المجموعات الست للمؤشرات الاجتماعية يمكن تعيين منظومة العلاقات المتبادلة التى تربط بين جميع المتغيرات ، المدرجة فى العملية الاجتماعية المعنية ، التى تشترط فى نهاية المطاف الفعالية الاجتماعية لعمل المنظومة . لنتناول الترابط بين المتغيرات ، الداخلة فى عملية اداء النسق الاجتماعى وظيفته ، من مثال التعليم . هنا يمكن فرز :

- المؤشرات الاجمالية المتعلقة بالقيمة المحصلة العامة التى تميز مستوى المعارف المستحصلة ، ومؤشرات الوسائل اى طرائق واشكال التعليم ؛

- مؤشرات الموارد ، اى النفقات المالية والجسدية وغيرها الضرورية لاجل اداء المهام الاجتماعية المطروحة ؛
- المؤشرات الموضوعية المتعلقة بالوضع العائلي والامكانيات الفردية للدارسين ؛
- مؤشرات العمليات الاجتماعية الثانوية : النجاحات الفردية ، الخ ؛

- المبيّنات الاجتماعية : فعالية جميع المتغيرات المذكورة الداخلة فى عملية التعليم لاجل بلوغ الهدف وهو رفع المستوى الثقافى التعليمى .

خلافا للمبيّنات الاقتصادية التى تولى الاهتمام الاساسى للنفقات والموارد الاقتصادية الضرورية لاجل تنفيذ خطط تنمية الاقتصاد الوطنى ، فان المبيّنات الاجتماعية ، اذ تركز الاهتمام على تغيرات الشروط الاجتماعية الاقتصادية لحياة ونشاط الانسان وتعتبرها نتيجة لوسائل وموارد معينة ، تعىّر الاهتمام الرئيسى للفعالية الاجتماعية لهذه التغيرات ، اى لتأثير الشروط الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة على السلوك الاجتماعى للانسان ونشاطه الاجتماعى اذ تقايسهما بالاهداف الاجتماعية للمجتمع الاشتراكى . ان الاقتصاد وتنميته هما الشرط المادى الضرورى لحياة ونشاط المجتمع . غير ان الاقتصاد ليس غاية بذاتها للتنمية الاجتماعية ، بل شرط ووسيلة ضروريان موضوعيا لحل المسائل الاجتماعية للمجتمع الاشتراكى .

٣- الاهداف الاجتماعية للمجتمع والنشاط الاجتماعى للناس

ان منظومة المؤشرات والمبيّنات الاجتماعية هى ، بالمعنى الواسع ، مجموع المتغيرات الخارجية والداخلية ، المترابطة فيما بينها ، المدرجة فى العملية الاجتماعية لاجل بلوغ الاهداف الاجتماعية الملموسة . وترسو فى اساس هذه المنظومة قوانين المادية التاريخية ومقولات ومفاهيم الشيوعية العلمية . ان متطلبات القوانين الاجتماعية الموضوعية لعمل وتطور المجتمع الاشتراكى ، هى بالذات التى تحدد منظومة المؤشرات والمبيّنات الاجتماعية وتشكل اطاراتها التاريخية .

ان الاهداف الاجتماعية الاساسية للمجتمع تتفصل فى هيئة تدرج هرمى للاهداف الاجتماعية طبقا لمستويات المجتمع ، اما تحقيق هذه الاهداف فتشترطه العمليات الاجتماعية الخاضعة لقوانين والملازمة للاشتراكية . والاهداف الاجتماعية الاساسية والعمليات الاجتماعية تحدد ، بالتالى ، وجهة ومحتوى التغيرات الاجتماعية المخطط لها للفترة التاريخية المعنية ، ووسائل تحقيقها . ان المؤشرات التوجيهية للتغيرات الاجتماعية تميز جوهر السياسة الاجتماعية ، اما المؤشرات الاجمالية الحاصلة فتميز فعالية هذه السياسة .

طبقا لمستوى تطور المجتمع فان الاهداف الاجتماعية والعمليات الاجتماعية ومؤشرات ومبينات هذه العمليات تؤلف تدرجا هرميا عموديا . يمكن فرز خمسة مستويات للمجتمع :

أ - مستوى المجتمع بوجه عام ؛

ب - مستوى البنية الاجتماعية للمجتمع ؛

ج - مستوى فروع الانتاج والادارة (الجماعات الاجتماعية-المهنية والمؤهلة ، اختلافها ، او تشابهها من حيث طابع ومحتوى وظروف العمل) ؛

د - مستوى الوحدات الاجتماعية الاقليمية (المدينة ، القرية ، البلدة ، الخ) ؛

هـ - مستوى التنظيمات الاجتماعية بوصفها وحدات اولية اقتصادية ، وثقافية ، واجتماعية سياسية ، وغيرها للمجتمع . ان المؤشرات والمبينات الاجتماعية ، المبنية حول الاهداف الاجتماعية الاساسية للمجتمع ، تشكل متجها واحدا لقياس جوهر وفعالية السياسة الاجتماعية . والمتجه الآخر تشكله منظومة المؤشرات والمبينات الاجتماعية لمختلف انواع النشاط الذى يشكل تنظيم المؤسسات الاجتماعية والنتائج التوزيعية ناحيتين لـه مترابطتين فيما بينهما .

يجرى عادة فرز الانواع التالية للنشاط : اعادة الانتاج الطبيعية (او تكاثر السكان) ، والنشاط الاجتماعى الاقتصادى ، والاجتماعى السياسى ، وخارج الانتاج ، والنشاط الروحى .

ان تصنيف المؤشرات والمبينات الاجتماعية حسب انواع النشاط يشكل وسيلة معينة لاجراء تماثل المعلومات الاجتماعية

ووضعها على مقياس واحد ، هذه المعلومات الضرورية لاجل رسم خطط التنمية الاجتماعية على جميع مستويات الادارة الاجتماعية للمجتمع . ان مجموعات العوامل الاجتماعية المذكورة تشمل اهم روابط وعلاقات الناس ، اى انواع النشاط ، وضبطها بواسطة مؤسسات اجتماعية ونتائجها التوزيعية .

نوع النشاط	تنظيم المؤسسات الاجتماعية	النتائج التوزيعية
اعادة الانتاج الطبيعية	الاسرة ، الرعاية الصحية	الزواج ، الطلاق ، معدل الولادات ، الصحة ، الامراض
النشاط الاجتماعى الانتاجى	التكنولوجيا ، العلم	محتوى وطابع وظروف العمل
النشاط الاجتماعى الاقتصادى	الاقتصاد	العمالة ، الدخل ، النفقات ، الظروف السكنية
النشاط الاجتماعى السياسى	السياسة ، الحق	الامن الاجتماعى ، المشاركة فى نشاط منظمات الدولة والمنظمات الاجتماعية
النشاط خارج الانتاج	الاسرة ، السياسة الاجتماعية	وقت الفراغ ، العمل المنزلى والخدمة الذاتية
النشاط الروحى (التعليم ، العلم ، الفن)	التعليم ، الثقافة	امكانية الوصول الى ميادين التعليم والعلم والفن والثقافة

النتائج التوزيعية للنشاط وضبطها بواسطة مؤسسات اجتماعية

ان النتائج التوزيعية تتبدى ، من جهة ، بمثابة معايير لعمل المؤسسات الاجتماعية ، وتشكل ، من جهة اخرى ، شروطا موضوعية للموضع الاجتماعى للفرد فى المجتمع تمارس تأثيرا على محتوى وطابع نشاطه ، وبالتالي على موقفه الفعلى من اهداف المجتمع الاجتماعية هذه او تلك بصورة مباشرة وغير مباشرة على السواء من خلال ادراكه الذاتى لوضعه الاجتماعى فى المجتمع الذى

تكون ابان تفاعله مع الاشخاص الآخرين . ان الرابطة بين هذه العوامل يمكن تصويرها فى هيئة مخطط (راجع ص ١٤٩) .

ان المنظومة المتوفرة للمبيّنات الاجتماعية التى تتيح قياس الشروط الاجتماعية لحياة ونشاط الانسان ، تحتاج الى تدقيق وتفصيل لاحق . كما تتطلب عملا استكماليا طرائق جمع المعلومات الاجتماعية لان الطرائق التقليدية تتبدى عاجزة عن اعطاء معلومات وافية عن الظواهر والعمليات الاجتماعية . ويرتدى اهمية معينة فى هذا الصدد الفحص الوطنى الذى يجرى بصورة دورية فى الولايات المتحدة الاميركية لغرض استجلاء معارف ومهارات ونزعات جماعات معينة من الشبان الاميركيين فى عشرة ميادين علمية . وتقوم هذه الفحوص على اظهار اربعة اهداف لامتلاك المعارف ومبادئ قياس مستوى هذه المعارف ، وهى :

أ - معرفة العوامل الاساسية ومبادئ العلم (٦٥٪) يعرفون ان السرعة المتوسطة لحركة الجزيئات فى المادة الصلبة والسائل والغاز مختلفة) ؛

ب - امتلاك الخبرات والمهارات الضرورية للمشاركة فى العمليات العلمية (٥٨٪ استطاعوا ان يحسبوا بدقة وقت حركة الرقاص) ؛

ج - فهم الطبيعة الاستقصائية للعلم (٧٢٪ يدركون ان نتائج القياسات المتكررة لمادة ما تكون قريبة من بعضها البعض ولكن ليست مماثلة) ؛

د - التقييم المحدد لحالة العلم (٧٦٪ يدركون ان الولايات المتحدة لا تصدر جميع ميادين العلم ، ويعرفون هذه الميادين) .
ان امثال طرائق القياس هذه يمكن استخدامها لاجل الحصول على معلومات اجتماعية احصائية كذلك بواسطة مبيّنات اخرى للوضع الاجتماعى للفرد .

الا ان علاقات الفرد الاجتماعية ليست نتيجة للظروف الموضوعية للوضع الاجتماعى للانسان وحسب بل ايضا نتيجة لادراكه الذاتى لهذا الوضع ، لتوقعاته وآماله . ولو ان الامر يقتصر على قياس الظروف الموضوعية للحياة لكان عدد الغرف بالنسبة للفرد الواحد ، كما يشير عن حق كيمبيل وكونويرس وروجرز ، يزيح شعور ارتضائه بمسكنه . ان الوضع المهني

يضطلع بدور مبيّن لشعور التعبير عن الذات الذى يتلقاه الانسان من عمله ، وان مستوى الاجرام فى منطقة ما يحل محل شعور اناس هذه المنطقة بانعدام الامان .

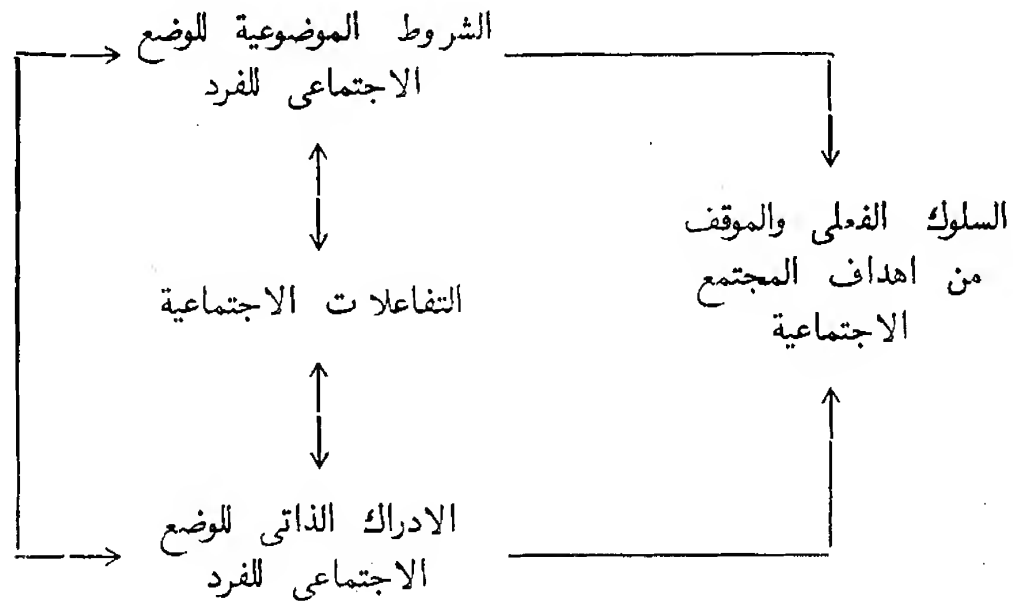
بديهي ان تبديلات كهذه يمكن ان تكون مبررة تماما . ولكن المبيّنات الموضوعية تبقى مسألة الادراك النفسى من جانب الانسان لوضعه مسألة مفتوحة . ولهذا بالذات فان قياس الظروف الموضوعية لوضع الانسان الاجتماعى بدون قياس الادراك الذاتى ليس امرا مماثلا بالنسبة لفهم مشروطة علاقات الفرد الاجتماعية وسلوكه الفعلى . ويمكن لمقولة الرضاء ان تصلح معيارا للادراك الذاتى لدى الانسان .

يمكن تحديد الرضاء على انه درجة انقطاع بين توقعات الانسان وبين وضعه الفعلى ، على انه قيمة محصلة ما تحدد الترابط بين الظروف الموضوعية والذاتية لوضع الفرد الاجتماعى . وتبعاً لذلك فان التطور الاجتماعى فى كل مرحلة من مراحل التاريخ يقيّم كدرجة لتلبية حاجات الانسان .

تشمل صياغة شعور الرضاء : أ - الصفات الموضوعية للوضع الاجتماعى ؛ ب - الصفات الذاتية لادراك هذا الوضع ؛ ج - الصفات التقييمية . ان مدى رضاء الفرد يختلف اوجه الوضع الاجتماعى يوجد فى تبعية لتقييمه الصفات الموضوعية والذاتية لهذا الوضع . اما اية من عناصر هذه الصفات تؤثر اكثر من غيرها على درجة رضاء الانسان بوضعه الاجتماعى فيمكن اثبات ذلك بواسطة الابحاث التجريبية . ان هذه العناصر خاصة بكل ميدان من ميادين الظروف الموضوعية والذاتية لحياة ونشاط الانسان ، وان مهمة البحث السوسىولوجى ليست فقط قياس الرضاء العام بكل ميدان بل ايضا اظهار تقييم العناصر التى يتألف منها هذا الميدان . ان هذا التقييم يتوقف على عاملين : كيفية ادراك الانسان للعنصر وكيفية تقييمه له . ان مفهوم مقياس المقارنة يتكون من اساس واحد او من جميع اسس التقييم مجتمعة ، وهو يتضمن : مستوى المطامح (ما يأمل الانسان فى بلوغه فى اقرب وقت) ، ومستوى المساواة (ذلك الوضع الذى يعتبره الانسان جديرا به) ، ومستوى الجماعة المرجعية (اي تلك الجماعة التى يماثل

نفسه بها) ، والحاجات الشخصية (مقدار المكافأة المتوقع نيلها) وغير ذلك .

ان انسب موديل للتفاعل بين الصفات الموضوعية للبيئة وبين درجة الرضاء بالمجال الحيوى المعنى ، قدمه كيمبيل . وهذا الموديل يمكن استعماله فى صيغ متغيرة لدى قياس مدى رضاء الانسان بهذا المجال او ذاك من نشاطه وحياته (العمل ، المهنة ، الدخل ، الخ) ، وكذلك لدى قياس الارتباط بين درجة الرضاء والسلوك الفعلى للانسان الذى يعبر عن موقفه من الاهداف الاجتماعية للمجتمع .



الوضع الاجتماعى للفرد ومواقفه الاجتماعية

استنادا الى ما تقدم يمكن تناول مسألة تصنيف المؤشرات والمبيّنات طبقا لمهام تخطيط التنمية الاجتماعية للمجتمع على مختلف المستويات . تُقسم المؤشرات والمبيّنات الاجتماعية الى :

أ - مؤشرات ومبيّنات الاهداف ، التى تتيح قياس درجة تطابق الاهداف الاجتماعية للفرد ، والنسق الاجتماعى ، والمنظمة الاجتماعية ، والمجتمع ، ومؤشرات الوسائل التى تتيح الحكم على الفعالية الاجتماعية للنفقات المبذولة لاجل بلوغ هذه الاهداف او تلك فى مختلف مستويات المجتمع ؛

ب - المؤشرات والمبيّنات التوزيعية التى تقيس درجة تلبية حاجات الانسان المادية والروحية ، ومبيّنات حالة تلك الميادين من نشاط وحياة المجتمع التى تتوقف عليها تلبية هذه الحاجات ؛

ج - مؤشرات ومبيّنات النتائج (او المؤشرات والمبيّنات الاجمالية) التى تقيّم نتائج عمل المصالح والمؤسسات الاجتماعية على مختلف مستويات المجتمع ، ومبيّنات النتائج التى تعكس حالة هذه المصالح والمؤسسات ؛

د - المؤشرات والمبيّنات الموضوعية التى تقيس الشروط الاجتماعية لنشاط الافراد ، والمسائل الاجتماعية ؛ والمبيّنات الذاتية التى تقيس الادراك الفردى لهذه الشروط الموضوعية والمسائل .

ان منظومة المؤشرات والمبيّنات الاجتماعية ضرورية ، اولاً ، لاجل رسم خطط التنمية الاجتماعية على مختلف مستويات المجتمع ، الرامية الى تكوين الاليات الاجتماعية-النفسية والنفسية والعلاقات الاجتماعية للافراد التى من شأن محصلتها العامة ان تقترب اقصى ما يمكن من متطلبات القوانين الاجتماعية ؛ ثانياً ، لاجل الحساب الدورى المنتظم للفعالية الاجتماعية لعمل الانساق الاجتماعية والاستخدام الامثل للموارد (النفقات) المتوفرة .

ومؤشرات ومبيّنات الاهداف والوسائل تتيح المقارنة المنتظمة (فى تعاقب زمنى معين) لاهداف الفرد والنسق الاجتماعى والمنظمة الاجتماعية والمجتمع ، والاستخدام الامثل للوسائل المتوفرة من اجل التقريب المتواصل بين الاهداف المميزة لمختلف مستويات المجتمع . والمؤشرات والمبيّنات التوزيعية (مبيّنات حالة مجالات حياة ونشاط المجتمع) تقيّم العوامل ، الخارجية بالنسبة للمستوى المعنى للمجتمع ، ولكنها يمكن ان تتبدى عوامل حاسمة بالنسبة لجعل عمل عدة انساق اجتماعية ، وحيدة الطراز او مختلفة ، عملاً مثالياً . وتتسم بأهمية كبيرة مؤشرات النتيجة والنتائج اذ انها تتيح تقييم الفعالية الاجتماعية لعمل النسق الاجتماعى او المؤسسة الاجتماعية المعنيين ، واستناداً الى ادخال عوامل جديدة تساعد على جعل نشاطهما مثالياً . والمؤشرات والمبيّنات الذاتية تتيح القيام بضبط منتظم لعلاقات الفرد الاجتماعية ووضع منظومات الاجراءات المتعلقة بتحسين العمل التنظيمى والايدىولوجى .

٤ - التنمية الاجتماعية والتناقضات الاجتماعية

ان دراسة مسألة انشاء منظومات لمؤشرات ومبيّنات التنمية الاجتماعية والتخطيط تتيح وتساعد فى الحصول على معلومات احصائية علمية عن مستوى التنمية الاجتماعية للبلد ، وفى وضع نقطة انطلاق لحساب التغيرات الاجتماعية ، وابرار التناقضات الفعلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ، وتساهم بالتالى فى حسمها فى مؤسسات المجتمع بوجه عام وكل شخص بمفرده على السواء .

ان الاتحاد السوفييتى يتطور على اساس كشف وحسم التناقضات فى مختلف ميادين حياة ونشاط المجتمع السوفييتى ، بما فى ذلك فى الميدان الاجتماعى ايضا . وان مهام علم الاجتماع تكمن بالذات فى كشف هذه التناقضات فى الوقت المناسب والعمل ، بمعىة الهيئات المختصة ، على تحديد السبل الاشده فعالية لحسمها . وفى هذا الصدد سنتوقف بايجاز عند تجربة تحليل المعلومات المتعلقة بالتناقضات الاجتماعية ، التى تم الحصول عليها ابان اجراء الاستقصاء السوسيولوجى لعموم الاتحاد السوفييتى «مؤشرات ومبيّنات التنمية الاجتماعية للاتحاد السوفييتى» .

لقد تم الحصول ابان الاستقصاء السوسيولوجى على معلومات تتيح الحكم على التطورات الاجتماعية الهامة التى جرت وتجرى فى مختلف ميادين حياة الاتحاد السوفييتى . ويندرج فيها بالدرجة الاولى تحسين نوعية حياة المواطنين السوفييت ، الامر الذى يشهد به بكل اقناع تغير التوجهات فى ميدان الحاجات المادية والروحية للشغيلة .

فاذا كانت الابواب الاساسية لمصروف العائلة فى الماضى تذهب الى التغذية واقتناء ادوات الاستخدام المديد ، ففى الوقت الحاضر يعرب العمال والمستخدمون عن الرغبة فى استخدام نقود من الميزانية العائلية اكبر بكثير من السابق على تنظيم راحتهم ورحلاتهم (بين ٤٥ و ٥٠٪ من المستفتين) ، وعلى الادوات الثقافية (حتى ٣٠٪) ؛ وعلى ارتياد المسارح والحفلات والرحلات (٢٥-٢٧٪) ، وعلى ارتداء البسة افضل وطبقا للموضة

(٢٧-٣٠٪) . هذا فى حين ان الاتجاه لاقتناء الاشياء المنزلية امر مميز بالنسبة لـ ١١-١٥٪ فقط من المستفتين ، وللتغذية بالنسبة لـ ١٧-١٩٪ .

ان ٨٠-٩٠٪ من العمال والمهندسين والفنيين يعتبرون العمل اساس الحياة البشرية ، اذ يُبرزون فيه بالدرجة الاولى تلك الناحية الهامة اجتماعيا مثل تربية الشعور بوحدة الفرد والجماعة ، والابداع (٨٤ر٤٪) .

وبالنسبة للعمال والمستخدمين تكتسب اهمية متزايدة ابداعا امكانيات التطوير الابداعى للفرد ابان العمل (٦٠-٦٥٪ من المستفتين) .

وتم ابراز عمليات اجتماعية ثانوية تتطلب ادارتها المنهجية قرارات على مستوى الدولة . ونتيجة للتحليل السوسيولوجى برز ميل الى اشاعة الاستقرار فى بنية الكفاءة لدى الشغيلة . ان الاسباب الجوهرية لهذه العملية تكمن فى النسبة الكبيرة للعمل اليدوى غير الكفوء والقليل الكفاءة . ان مكننة الانتاج تؤدى الى تقليص نوعى العمل هذين ، والاتمة الجزئية تؤدى الى نموها . فنتيجة للاتمة الجزئية انخفض المحتوى الذهنى للعمل مقدار ٢٧ مرة بالقياس الى العمل اليدوى . الا انه تحسنت لدى ذلك ، بحوالى ٤ مرات ، ظروف العمل اليدوى .

وتم اكتشاف تناقضات اجتماعية يتيح حسمها تعجيل التنمية الاجتماعية للمجتمع . ويندرج فى عداد هذه التناقضات عدم التطابق بين متطلبات اماكن العمل المتوفرة وبين المستوى المتوفر لكفاءة العمال . ان وقائع عدم التطابق هذا ينعكس فى مؤشرات الرضاء بالعمل .

وفى ميادين مختلفة من حياة ونشاط المجتمع يلاحظ وجود تناقضات بين المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية للعمليات الاجتماعية . فقد تم كشف تناقض هام بين المحتوى الموضوعى للعمل الفعلى وبين الاتجاهات نحو العمل الاكثر كفاءة والاكثر ابداعا . فان حصة العمال والمهندسين والفنيين الموجهين صوب العمل الابداعى تفوق باربع مرات عدد اماكن العمل التى تتيح مثل هذه الامكانية .

وفى الابداع التكنيكى يشترك ، فى المعدل وفى مختلف

ميادينه ، ٤٣٧٪ منهم . ومن بينهم ٣٤٤٪ راضون عن مشاركتهم بما في ذلك ٣٩٨٪ وسط العمال .

وتدل معطيات الاستقصاء على ان الاحتياطات الاجتماعية فى الصناعة غير مستخدمة استخداما كافيا فى عدد من الحالات . وفى حل المسائل المرتبطة بادارة النشاط الاجتماعى السياسى ، يشترك عدد من الاشخاص اقل بكثير من الاشخاص الموجهين نحو هذه الانواع من النشاط .

وتتسم باهمية كبيرة المؤشرات الذاتية للتنمية الاجتماعية التى ينبغى ايلاء اهتمام خاص من بينها الى الرضاء بمختلف نواحي الحياة بوصفه نتيجة لفعالية عمل النسق الاجتماعى وعناصره المختلفة .

واليكم بعض المعطيات :

المناطق				مؤشرات الرضاء
بلوروسيا جمهورية	اذربيجان جمهورية	دنيبروبتروفسك	مدينة غوركي	
٥٧,٨	٧٠,٩	٦٥,٩	٦٤,١	١ - بالعمل
٦١,٤	٦٧,٥	٥٨,٧	٦٥,٩	٢ - بالعلاقات مع الناس
٧٣,١	٧٩,٥	٧٧,٩	٧١,٥	٣ - بالعلاقات مع افراد العائلة

الفصل السادس

علم الاجتماع والرياضيات

١ - الطرائق المنهجية لتطبيق الرياضيات على علم الاجتماع

من تاريخ المسألة . اثرت روح العصر الجديد ، وافكار بيكون في المعرفة التجريبية ، وتطوير غاليليه للعلوم الطبيعية التجريبية ، على تطوير العلوم الاجتماعية والانسانية ، اذ ساعدت على تغلغل الطرائق الكمية اليها . ففي اواسط القرن السابع عشر ظهر كتاب بيتي «الحساب السياسي» الذي جاء فيه : « . . . فبدلا من ان استعمل الكلمات في درجة التفضيل والتشبيه ومن اللجوء الى حجج افتراضية تأملية ، ولجت طريق التعبير عن آرائي بلغة الاعداد والا وزن والمقاييس (لقد كنت منذ زمن بعيد اتوق للسير في هذا الطريق لأبين مثال الحساب السياسي) ، اذ استعملت فقط حججا تنطلق من التجربة الحسية ، وتناولت فقط الاسباب ذات الاساس المنظور في الطبيعة . اما الاسباب التي تتوقف على عدم ثبات عقول وآراء ورغبات واهواء اشخاص منفردين فانني اتركها للآخرين . . . » * .

اطلق ماركس على بيتي لقب «مخترع علم الاحصاء» . غير ان الاحصاء كعلم مستقل قد تكون بعد زمن بيتي بكثير ، اما علم الاحصاء عند بيتي (او ما نسميه الآن علم الاحصاء) فقد كان ، في مؤلفات لاحقة بهذا الاتجاه ايضا ، عبارة عن علم اجتماعي تجريبي عام . ان تحليل نشوء علم الاحصاء امر غاية في الاهمية لان اسلوب تفكيره وطرائقه (ولا سيما فكرة المؤشر) قد تغلغلت عميقا في الاقتصاد ، وفيما بعد في علم الاجتماع وعلم النفس .

* Petty, William. The Political Arithmetic. 1676.

فى المرحلة الاولى من تطور علم الاحصاء تحدّد اتجاهان مستقلان ، ومتعارضان بعض الشيء : الحساب السياسى فى انجلترا المنطلق من بيتى وغراونت ، وما يسمى علم الاحصاء الجامعى فى المانيا المرتبط باسم كونرينغ وآخنفال . اتجاه بيتى هو التحليل العددى ، والفكرة الاساسية فيه هى : الأعداد والنسب بدلا من الكلمات . ان بيتى يبحث عن مؤشرات يصف بها سكان لندن ويتوصل الى تحديد عدد سكان هذه المدينة بثلاثة اساليب : ١ - حسب عدد البيوت ، والعوائل والنفوس القاطنة فى كل واحد منها ؛ ٢ - حسب عدد حالات الوفيات فى الاعوام الملازمة للصحة وحسب نسبة عدد الاحياء الى الاموات ؛ ٣ - حسب عدد الاموات بسبب الطاعون فى اعوام تفشى الاوبئة وحسب نسبة هذا العدد الى الذين تفادوا الموت * .

وخط كونرينغ هو البحث عن نظم تصنيفية ، عن تنسيق المقولات التى تميز المجتمع . وهو ينطلق من اسباب ارسطو الاربعة . فالمجتمع ، كجسم ، يملك هدفا ، وهذا هو السبب النهائى حسب ارسطو وحسب كونرينغ . وفى رأى كونرينغ ان السبب المادى عند ارسطو يرتبط بالمعرفة عن الناس والسلع . والسبب الشكلى هو قوانين البلد . والسبب الفاعل يحدد السبل الملموسة لادارة المجتمع . وكل سبب مقولة يفصل بدوره . مثلا ، السبب الفاعل يتضمن ذوات الادارة ووسائل الادارة . فالذوات هى الحكام بحد ذاتهم ؛ والوسائل تقسم الى عاقلة وغير عاقلة . والعنصر الرئيسى فى الوسائل غير العاقلة هو النقود .

ان اتجاهى بيتى - كونرينغ هذين كانا يعكسان الصفة الكمية والصفة النوعية لعلم الاحصاء : من جهة ، اظهار الصفات النوعية ، نواحى الظاهرة الاجتماعية وبالدرجة الاولى المجتمع ؛ ومن جهة ثانية ، البحث عن تصور عددى ، كمى ، ملموس للظاهرة الاجتماعية .

وفى التطور اللاحق لعلم الاحصاء تم توحيد الاتجاهين كليهما ، وفى اواسط القرن التاسع عشر وتحت تأثير كيتليه اصبح علم الاحصاء علما مستقلا . ان اعمال كيتليه تشكل مرحلة هامة لعلم الاحصاء نفسه ، وكذلك لتطور تأثير هذا العلم على الميادين

* المرجع السابق .

الآخري للمعرفة العلمية . وقد كتب ماركس عن كيتليه : «فى الماضى كان له فضل كبير : فقد بين انه حتى المصادفات الموهومة فى الحياة الاجتماعية تملك ، من جراء تجدها الدورى والارقام المتوسطة الدورى ، ضرورة داخلية . الا انه لم يتسن له ابدأ تفسير هذه الضرورة . . . فقد وسع فقط مواد معايناته وحساباته» * .

فى اعمال كيتليه يمكن فرز ثلاث مركبات جوهرية تتسم بأهمية خاصة فى عملية تكوين مفهوم المؤشر فى علم الاحصاء . اولاً ، لا شك فى فضل كيتليه فى تطبيق الطرائق الاحصائية على دراسة الدولة ، والاقتصاد ، والتجارة ، وعلى دراسة المواصفات الفيزيائية للانسان (توزع الناس حسب الوزن والطول) والصفات الاخلاقية للانسان (ما يدعى الاحصاء الاخلاقى - توزع مختلف انواع الجرائم ، وعمليات الطلاق ، وما شابه) . ثانياً ، تتسم بأهمية لا شك فيها جهود كيتليه الذى عمد ، على غرار ميل ، الى تطبيق قوانين الاستقرار على الظواهر الاجتماعية بهدف تحليل القانونيات الاحصائية ، وبالدرجة الاولى لاجل تفسير الثبات المدهش لعدد من الظواهر . وبالمناسبة ، فقد سبق للابلاس ان لاحظ ذلك حيث كتب يقول : «ان نسبة الولادات السنوية الى عدد السكان ونسبة الزواجات الى الولادة تطراً عليهما تغيرات غير كبيرة - ففى باريس ما يزال عدد الولادات السنوية باقياً على حاله تقريباً ؛ وفى مركز البريد قلمياً يتغير عاماً بعد عام عدد الرسائل غير المسلمة لاصحابها بسبب عدم وجود عنوان عليها ، وهو امر يلاحظ بالقدر نفسه فى لندن ايضاً» * . ثالثاً ، يتسم بأهمية كبيرة عمل كيتليه فى وضع علم جديد : الاحصاء الرياضى . فقد كتب يقول : «سوف نطبق على العلوم السياسية والاخلاقية طريقة قائمة على المعايينات والحساب ، طريقة قدمت مثل هذه الخدمة الطبية للعلوم الطبيعية» * . لقد كان كيتليه رائداً فى

* ماركس . رسالة الى كوغلمان بتاريخ ٣-٣-١٨٦٩ .

** لابلاس . تجربة فلسفة نظرية الاحتمالات ، موسكو ١٩٠٨ ، ص ٦٥ .

*** كيتليه . الفيزياء الاجتماعية ، الجزء الاول ، كييف ، ١٩١٢ ، ص ١٣ .

تطبيق القانون الطبيعي لتوزع الاحتمالات على الظواهر الاجتماعية .
وانه لهام تصنيفه صفات الانسان من زاوية امكانيات اعطائها وصفا
رياضيا . وفى رأى كيتليه ان صفات الانسان تتميز عن بعضها
البعض من حيث افعالها :

أ - اذا كانت الافعال تقيّم بالقياس مباشرة ، مثلا ، القوة ،
السرعة ، الذاكرة ؛

ب - اذا كانت الافعال على نحو بحيث يكون تجليها مماثلا
تقريبا ولا تتجلى الا فى حالات تكرار متعددة ، مثلا : تعاطى
المشروبات الروحية ، خصوبة النساء ؛

ج - اذا كانت مهمة فى آن واحد التكرارية والكثافة ، كما
فى حالة ابداء الشجاعة والتصور .

بعد كيتليه تواصلت الدراسة الرياضية للقانونيات الاحصائية
فى مدرسة هالتون - بيرسون الانجليزية التى فى اعمالها صيغ
علم الاحصاء الرياضى نهائيا كعلم .

عند مطلع القرن العشرين تم وضع المجموعة الاساسية لطرائق
علم الاحصاء ، اى طرائق المعاينة الاحصائية : طريقة وضع الجداول
المجملة ، طريقة التجميع ، طرائق المؤشرات الاحصائية .

ان الاداء الملموس للمهام الماثلة امام علم الاجتماع الماركسى
اللينينى يتطلب مواصلة تطوير طرائق التحليل الكمى للواقع
الاجتماعى واستخدام الطرائق الدقيقة ، وبالدرجة الاولى
الرياضيات ، فى الابحاث السوسيولوجية . وقد جرت العادة اعتبار
ان استعمال الرياضيات فى العلوم الاجتماعية يقتصر على الحصول
على مواصفات كمية . ان هذا الفهم مبسط للغاية لان الصفات
الكمية مرتبطة دائما بصفات نوعية .

تجرى الابحاث السوسيولوجية الملموسة على مستويات مختلفة
جدا : على مستوى النظرية العامة ، والنظريات السوسيولوجية
الخاصة ، النخ ، ولذا فان اهم مهمة هى دراسة وصياغة نظريات
ووسائل وطرائق رياضية خاصة من اجل كل مستوى على حدة .

ان ابراز خاصية الطرائق الرياضية وانشاء جهاز رياضى محض
لعلم الاجتماع الماركسى اللينينى ، امر صعب ويتطلب وقتا طويلا .
من المعروف ، مثلا ، ان الفيزياء الرياضية ، ذات التاريخ
العريق ، لم تصبح ميدانا علميا مستقلا الا بعد ان طور واستعمل

فى الفيزياء جهاز معادلات التفاضل والتكامل التى اتاحت حل طائفة كاملة من المهام الفيزيائية .

والاقتصاد الرياضى ايضا لم يصبح علما خاصا الا بعد ان تم تطوير جهاز نظرية الالعب والبرمجة الخطية (linear programming) واستخدامه فى اداء المهام الاقتصادية .

ولا يجوز بعد قول الشئ نفسه بالنسبة للمهام السوسيولوجية . فحتى الآن لا يوجد فى الرياضيات جهاز خاص يمكن ان تنصاع له طائفة معينة من المهام ، المهام السوسيولوجية على وجه التحديد ، ولذلك فانه لمن المستبعد فى الوقت الحاضر التحدث عن طرائق رياضية خاصة بعلم الاجتماع .

وبصرف النظر عما اذا كان يوجد جهاز رياضى خاص بالنظرية السوسيولوجية ام لا فان نفس تغلغل الرياضيات الى البحث السوسيولوجى الملموس انما يرتبط بعملية تكوين معرفة اكثر دقة عن الواقع الاجتماعى .

عطفا على ذلك تنشأ جملة من اهم المسائل الفلسفية والمنهجية التى يعود منشأها الى بداية تطور المعرفة العلمية للانسان . ان المعرفة الدقيقة ، فى نظرنا ، تشمل لا الرياضيات وحسب بل المنطق ايضا ، علما بان الطرائق المنطقية (بالاضافة الى المنطق الشكلى المألوف) بدأت تستخدم بصورة واسعة فى ابحاث سوسيولوجية ملموسة : مثلا ، ما يسمى منطق الالتزام الخلقى (deontology) فى دراسة قواعد السلوك فى الجماعة .

ومفهوم المعرفة الدقيقة نفسه يتغير ايضا ابان تطور المعرفة . فاذا كانت كلمة «الدقيق» فى اواسط القرن التاسع عشر تفهم بدقة توفر او عدم توفر اخطاء القياس فان علم الاجتماع ولـجـ الآن ، فى اواسط القرن العشرين ، عهد المعرفة الاحتمالية .

ان الرياضيات تعطى معرفة دقيقة ، ولكن مفهوم «الدقيقة» نفسه يكتسب فى الوقت الحاضر طابعا احتماليا يختلف عن التصورات المألوفة . والمعرفة العلمية تكتسب طابعا احتماليا ، ومن الطبيعى ان القانونيات الرياضية والمعرفة الدقيقة فى الابحاث السوسيولوجية ترتدى ايضا طابعا احتماليا .

ويشير الاهتمام النظر فى اسباب مصاعب تغلغل الرياضيات الى علم الاجتماع . السبب الاول يرتبط بالطابع غير القابل

للاختبار للعلوم الاجتماعية التجريبية : علم الاحصاء ، علم الاقتصاد ، علم الاجتماع . وقد سبق لماركس ان اشار الى خاصية طرائق العلوم الطبيعية : «ان عالم الفيزياء اما يشاهد عمليات الطبيعة حيث تتجلى بالشكل الاكثر بروزا ووضوحا وتعرض اقل ما يمكن للغموض والابهام بفعل التأثيرات التي تنتهكها ، او انه ، حيث تسنح الفرصة ، يجرى تجربة وسط ظروف تضمن سير العملية في شكلها الصرف» * . ان الاختبار في الفيزياء (امكانية التحقق واعادة التحقق من نتائج التجربة في حالات بعينها) حقق ، في حالة قياس الوزن والحرارة ، الانتقال من المؤشر الى الظاهرة . ويرتبط بذلك ايضا ان مسألة اثبات المعطيات (صحتها) ليست واردة في الفيزياء في معظم الحالات . اما في علم الاجتماع وعلم النفس فان عملية الاثبات (الحصول على معطيات بصدد ما يشكل هدفا للبحث) تعتبر واحدة من اهم المسائل . فخلافا لحالة الميزان اللولبي ، مثلا ، لا توجد لدى عالم الاجتماع ، لدى قياس النزعات الاجتماعية ، تجربة من شأنها ان تسمح بالانتقال من سلسلة معطيات الى سلسلة اخرى ، وبالتالي المماثلة بين السلسلتين . ان علماء الاجتماع يسيرون في طريق تجريبية ، يجربون وسيلة ، واخرى ، ولا توجد لديهم ضمانات بان جميع هذه الوسائل تعكس النزعة جيدا . فكل وسيلة ليست سوى مؤشرة للظاهرة موضع الدراسة . ويمكن القول ان الفيزياء تتعامل مع المقادير نفسها للظواهر قيد البحث ، اما العلوم الاجتماعية الخاصة فتضطر للتعامل مع مؤشرات الظواهر قيد البحث ، وذلك بحكم الطابع اللاختباري للمعطيات . ومن هنا ينتج ان مسألة الاثبات غير واردة فسي الفيزياء في معظم الحالات ، اما في العلوم الاجتماعية فان هذه المسألة واردة . ان استخدام المؤشرات ومسألة الاثبات هما نتيجة لعملية واحدة بعينها ، اى بالتحديد : خاصية عملية المعرفة في العلوم التجريبية غير القابلة للاختبار .

السبب الثانى مرده الى ان العلوم الاجتماعية التجريبية اصطدمت منذ بداية نشوئها بضرورة دراسة الظواهر الجماعية ، المجموعات .

ان علم الاحصاء يدرس المجموعات الواسعة . وقد اشار

* ماركس . رأس المال .

لينين الى انه « . . . من الضروري اخذ لا وقائع منفردة بل كل مجموع العوامل المتعلقة بالمسألة موضع الدرس بدون اي استثناء . . . وانطلاقا من هذه التصورات قررنا البدء بوضع علم الاحصاء » * .

السبب الثالث يتعلق بتعدد قياسات الظواهر الاجتماعية ، وتعقدتها ، ومجموعيتها ، وبضرورة ترجمة هذا التعقد في نظام معين من المعطيات والمواصفات والفئات (المؤشرات) . يستخدم علم الاحصاء السوفييتي التابع للدولة المجموعات التالية من المواصفات : ١ - عدد السكان والموارد البشرية ؛ ٢ - الثروة الوطنية ؛ ٣ - توزيع واستخدام الناتج الاجتماعي والدخل الوطني ؛ ٤ - تداول الناتج الوطني ؛ ٥ - الرفاهية المادية ؛ ٦ - الثقافة ؛ ٧ - العناية الصحية ؛ ٨ - احصاء هيئات ادارة الدولة والمنظمات الاجتماعية . ان مواصفات المجتمع ، البلد هذه تتجلى في هيئة مؤشرات . والتقليد ، الناشئ في علم الاحصاء التابع للدولة بموجب تصنيف المواصفات ، يستند الى اساس خاص به . انه نظام للمؤشرات بالذات لان هذا النظام هو واحد من النظم الممكنة للمؤشرات .

يمكن استعمال نظم مؤشرات اخرى ايضا . فكل فئة من المؤشرات (مثلا ، مؤشرات الانتاج والرعاية الصحية) يمكن حسابها بطرق مختلفة ، وعرضها ايضا بنظم مختلفة للمؤشرات الخاصة بها . فعندما تستعمل الناتج الاجمالي بمثابة مؤشر للانتاج ، فهو يعتبر مؤشرا بالتحديد لانه يشكل واحدة من المواصفات (المؤشرات) العديدة والمتساوية الاهمية للانتاج ، ولانه يمكن حسابه باساليب مختلفة يملك كل واحد منها حقا متساويا في الوجود ، مثلا ، بواسطة الحساب العيني والقيمي . يمكن مواصلة هذا الاستدلال لاحقا ايضا اذا اخذنا في الحسبان واقع ان التعبير القيمي يتوقف على المعادل المتبع ، ومستوى السعر ، والعام الاساسي والى آخره وهلمجرا .

يمكن قول الشيء نفسه ايضا عن مؤشرات الدخل الوطني . وبالمناسبة نقول ان حساب الدخل الوطني ، وتحديد مؤشرات وطريقة حساب الدخل الوطني ، وتحديد مؤشرات وطريقة حسابها ،

* لينين . علم الاحصاء وعلم الاجتماع .

تشكل قسما كاملا في علم الاقتصاد ومجالا لا حدود له من اجل البحث . فان العدد الذي يستعمل عادة بمثابة وصف للدخل الوطنى ، هو فى جوهر الامر مؤشر للدخل الوطنى ، وليس ثمة ضمانه بانه يستحيل ايجاد مؤشر للدخل الوطنى اكثر صحة . ويوجد وضع مماثل فى السيكلوجيا الاجتماعية . فكيف يمكن ، مثلا ، قياس نزعة الشخص ، اى مجموع توجهاته وميوله ؟ ان السلوك والرأى (السلوك الشفهى) يعتبران تجليا لنزعة الشخص . فسلوك الانسان هو اكثر امانة من كلمته ، غير ان هذا السلوك ايضا يمكن ان يضل . لذا فان السلوك والرأى على السواء يتبديان فى كل حالة بمثابة مؤشرين تجريبيين (مبيّنين) للنزعة .

يرى ويينير ان القانونيات المكتشفة تنطوى على آثار تأثير الباحث . وكتب يقول : «يصعب كثيرا فى العلوم الاجتماعية ان نوجز الى الحد الادنى العلاقة بين الظاهرة موضع المراقبة وبين المراقب . فمن جهة ، يمكن للمراقب ممارسة تأثير كبير على الظاهرة التى تثير اهتمامه . ورغم كل احترامى لحكمة ومهارة وصدق نوايا اصدقائى علماء الانثروبولوجيا فاننى لا استطيع ان اصدق ان اى هدف يقومون بدراسته سوف يبقى تماما كما هو عليه بعد هذه الدراسة . . . ومن جهة اخرى فان عالم الاجتماع لا يستطيع ان ينظر الى اهدافه من الاعالى الباردة للابدية . . . وبعبارة اخرى ، اننا نتعامل فى العلوم الاجتماعية مع متسلسلات احصائية قصيرة ، ولا يمكننا ان نكون على ثقة بان جزءا كبيرا من الشئ الذى نعاينه ليس من صنعنا نحن» * . ان نتيجة كل بحث للهدف تتعرض ابان الدراسة للتأثير من جانب الباحث ، وتتجلى بالتالى بمثابة مؤشر محدد للهدف تم الحصول عليه فى ظروف محددة .

واخيرا ، فان السبب الاخير الذى نود التوقف عنده يتعلق بخاصية طرائق العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية . ان ذلك مسألة كبيرة وخاصة ترجع جذورها الى الكانطيين الجدد وريكارتر الذين كانوا يقسمون جميع العلوم بجدار اصم الى علوم طبيعية او نوموغرافية ، وانسانية او ديموغرافية . ويستند التقليد الماركسى على طريقة انتقاد مواجهة العلوم الطبيعية بالعلوم

* ويينير . السيبرنتيك . موسكو ، ١٩٥٨ ، ص ٢٠١-٢٠٢ .

الاجتماعية وعلى ابراز خاصية كل علم . ان السمة الاكثر تميزا للمستوى الراهن فى تطور العلوم الاجتماعية ، هذه السمة التى تساعد باكبر قدر على نشوء وعمل مفهوم المؤشر ، هى العملية المتواصلة لتغلغل طرائق العلوم الطبيعية والرياضيات الى العلوم الاجتماعية . «ان التيار الجبار من العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية كان يسير ، كما هو معلوم ، ليس فى عهد بيتى وحسب بل فى عهد ماركس ايضا . وهذا التيار بقى بنفس القدر من الجبروت ، ان لم يكن اكثر ، بالنسبة للقرن العشرين ايضا» * . ان تقدم العلم يتجلى فى اظهار القوانين الكمية المتزايدة تعميما . الا ان كل علم كان يبدأ حله من العلوم النوعية . وهذا ينسحب على الفيزياء ، وعلى علم الفلك ، وعلى الاقتصاد ، وبالدرجة نفسها على علم الاجتماع . فعلم الفلك المعاصر ، كما هو معلوم ، ينطلق من كوبرنيك الذى اقترح ، مقابل بطليموس ، مدخلا نوعيا جديدا لدراسة بنية النظام الشمسى . والعلوم الطبيعية الراهنة تبدأ من اعمال غاليليه . وعلم الاقتصاد بدأ من القوانين النوعية للتطابق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ووصل الى علم الاقتصاد الرياضى العصرى .

بالاضافة الى ذلك يمكن الاشارة الى ان القوانين الكمية نفسها فى العلوم الطبيعية الكلاسيكية كان يجرى التعبير عنها بلغة صيغ (قانون نيوتن ، قانون أوم ، وغيرهما) ، تدرج فيها مقادير عددية لاحدى القيم وتحصل مقادير عددية لقيم اخرى . وقد بين تطور علم الاقتصاد الرياضى الابتعاد التدريجى عن لغة الصيغ والطرائق التحليلية والانتقال الى طرائق الغوريثمية الاكثر اتساعا . لا ينبغي الاعتقاد بان الصيغ من طراز قانون نيوتن او قانون أوم يمكن ان تكون مثالا اعلى للقوانين الاجتماعية . ففى زمن ما كانوا يفكرون على هذا النحو . ولكن الانتقال الى الطرائق الالغوريثمية نبذ هذه المثل العليا وهو يطور فى الوقت نفسه وبصورة مثابرة فكرة المؤشر الذى يعتبر ، على نحو ما ، التطابق بين وضع جهاز فتوى جديد للعلوم الاجتماعية ، يمكن تطبيق الشكلية الرياضية عليه ، وبين وضع اداة رياضية جديدة قادرة على عكس الظواهر بطريقة متساوية .

* لينين . مرة اخرى القضاء على الاشتراكية .

يُبرز كيندال الصعوبتين التاليتين للتصور الرياضى عن الاهداف الاجتماعية . اولا ، مسألة المجموعة . ففي الظاهرة توجد كثرة من العناصر ، ويصعب تحديد اى منها ينتسب الى الظاهرة المعنية فعلا و اى منها ، على العكس ، يدمرها ويرتبط بها برباط موقت فقط . ثانيا ، مسألة التوحيد ، اذ انه يصعب تقرير اى من عناصر النسق الاجتماعى تعتبر عناصر رئيسية . ان مهمة الوصف الرياضى تكمن فى اعتبار الظاهرة الاجتماعية حالة ثابتة للعملية الاحتمالية .

واخيرا ، ظهر تناقض آخر ايضا ابان عملية استخدام الطرائق الرياضية فى علم الاجتماع . فمن جهة ، يستخدم الجهاز الرياضى بدون اى ادراك نظرى ، بدون قاعدة نظرية متينة ، ومن جهة اخرى ، فان النظريات والتصاميم والموديلات الرياضية المقترحة التى تدعى تطوير الجهاز الرياضى الخاص بعلم الاجتماع ، تفتقر فى معظم الحالات لاية قاعدة تجريبية وترتدى فى الاساس طابعا شكليا ، بل ومدرسيا (سكولائيا) بعض الشيء احيانا .

ان لاهداف العلوم الاجتماعية بشية رياضية تختلف عن البنية الرياضية لاهداف التجربة البشرية اليومية . وقد اصطدم علم الاقتصاد بمعطيات لا تقبل التجميع ، مثل اسعار بضائع مختلفة . فاذا كانت امامنا مجموعة من اسعار البضائع فى أحد الاعوام وفى عام آخر : اسعار بعضها اكثر ارتفاعا واسعار الاخرى اقل ، فكيف المقارنة بينها ؟ يمكن هنا ايراد رأى العالم الاحصائى الاميركى المعروف فيشر احد مؤسسى نظرية الارقام القياسية البرجوازية ، الذى يشير الى ان لدى الجميع تصورا عن مستوى المعيشة المرتفع او المستوى المرتفع والمتدنى للاسعار ، ولكن ليس الجميع يعرفون كيف تقاس هذه المستويات * . ان هذا الرأى يشهد بالذات على انه يمكن للمرء بكل سهولة ان يميز سوقا عن سوق اخرى اذا كانت اسعار جميع البضائع فى احدى الاسواق فى هذا العام اعلى بكثير من اسعار هذه البضائع نفسها فى سوق اخرى . وهذان التطرفان ، القطبان فى الاسعار ، يشكلان مؤشرين لهاتين السوقين - سوق الاسعار المرتفعة وسوق الاسعار المتدنية . ولكن كيف نصف سوقا تكون فيها اسعار احدى البضائع اعلى ،

* فيشر . تشكيل الارقام القياسية . موسكو ، ١٩٢٨ ، ص ٠٣ .

واسعار بضائع اخرى اوطأ ؟ فى هذه الحالة يلزم وضع مؤشر لمستوى الاسعار استنادا الى القيمة العامة للبضائع المباعة . ولو فرضنا انه يجرى فى جميع الاسواق بيع عدد مماثل من البضائع ولكن باسعار مختلفة فان القيمة العامة للبضائع المباعة فى احدى الاسواق بالمقارنة مع سوق اخرى اساسية مماثلة لها سوف تكون مؤشرا لمستوى اسعار تلك السوق . تلك هى فكرة الارقام القياسية للاسعار . ومن المعلوم ان مفهوم الرقم القياسى الاحصائى فى هذا السياق هو تعميم ، تحويل ، لمفهوم المتوسط الاحصائى مطبقا على معطيات غير قابلة للتجميع . ان الرقم القياسى للاسعار يبين فى المعدل مستوى الاسعار ، انه معدل متوسط ما للاسعار .

نصادف الحالة نفسها تقريبا ، ولكن مطبقة على معطيات اقل قابلية للتجميع ، فى علم الاجتماع حيث نستعمل ، مثلا ، استمارة تمثل مجموعة من الاسئلة . وهى ، من باب التبسيط ، اسئلة القسم الثنائية . فنحن نميز بسهولة شخصا اعطى ردودا ايجابية على جميع الاسئلة عن شخص اعطى ردودا سلبية عليها . ولكن ما العمل مع شخص ذى صيغة وسطية للاجوبة (اجوبة ايجابية وسلبية على السواء) ؟ يلزم هنا مؤشر كمى لوصف صيغ الاجوبة هذه .

ان جميع مسائل الاختبار السيكولوجى والتدرج السوسولوجى تؤدى فى نهاية المطاف الى انشاء جهاز رياضى لاجل وضع مواصفات مثل هذه المعطيات .

٢ - الاتجاهات الاساسية لاستخدام الرياضيات فى علم الاجتماع

حدود استخدام الطرائق الرياضية فى علم الاجتماع . ان مجموعة الوسائل الرياضية المستخدمة فى العلوم الاجتماعية واسعة ومتنوعة : مختلف طرائق الاحصاء الرياضى ، نظرية الالعب ، نظرية الاعلام ، جهاز نظرية الثبات ، نظرية سلسلات ماركوف ، البرمجة الخطية ، تحليل العوامل ، التحليل المترابط ، المصفوفة الجبرية ، والكثير غيرها .

واصطدم علماء الاجتماع بضرورة قياس المتغيرات الاجتماعية

النوعية ونمذجة العمليات والمظاهر الاجتماعية . وقد اثار ذلك كله اهتماما بمناقشة المسائل المنهجية لاستخدام الرياضيات فى علم الاجتماع .

ان الاعمال المتعلقة بدراسة المسائل المنهجية لاستخدام الرياضيات فى علم الاجتماع الماركسى تشمل دائرة واسعة جدا من المسائل التى تتطلب ، بدورها ، تصنيفا معيناً . ويمكن ، مع عدم الادعاء بالبديهية ، فرز الاتجاهات التالية بين المسائل المنهجية لاستخدام الطرائق الرياضية فى علم الاجتماع مع الحفاظ اساسا على الترتيب الزمنى لطرحها : اولا ، دور القانونيات الاحصائية فى الابحاث السوسيولوجية الملموسة ، ثانيا ، امكانيات وآفاق استخدام الرياضيات فى علم الاجتماع الماركسى اللينينى ، ثالثا ، الاعمال المتعلقة بتحديد الانواع الاساسية للمهام التى يمكن حلها فى علم الاجتماع بالوسائل الرياضية .

فى الخمسينات جرت على صفحات المجلات السوفييتية المتخصصة مناقشة حادة حول دور معرفة القانونيات الاحصائية والدينامية للعالم المحيط . وكان مرد هذه المناقشة بادر الامر الى المصاعب فى التفسير المادى لميكانيكا الكم ، ومن ثم انتقلت الى ميدان تطبيق القانونيات الاحصائية على تحليل الظواهر الاجتماعية .

ابان هذه المناقشة تكون رأيان . يقول الرأى الاول ان علم الاحصاء هو علم اجتماعى اقتصادى حصرا ، يستخدم بعض الطرائق الرياضية ؛ وتؤكد وجهة النظر الثانية ان علم الاحصاء هو علم شامل يدرس العمليات العرضية الواسعة بصرف النظر عن خاصيتها .

وفى نهاية الامر توصلت المناقشة بشأن مسائل علم الاحصاء الى صياغة استنتاجين هامين للغاية : اولا ، الاستنتاج بشأن موضوعية القانونيات الاحصائية فى مجال الحياة الاجتماعية للمجتمع وضرورة استخدام علم الاحصاء العام والرياضى لدى اجراء ابحاث سوسيولوجية ملموسة ؛ ثانيا ، الاستنتاج بشأن ضرورة تطبيق الطرائق الرياضية على تحليل القانونيات الاجتماعية .

ان العمليات الواسعة فى الطبيعة والمجتمع مختلفة . فان تلك النواحي من العمليات الاجتماعية الواسعة التى تتلقى تعبيرا كميا ،

هى التى تشكّل موضوعا لعلم الاحصاء . الا انه من غير المشروع لدى ذلك مماثلة الاختلافات الفردية والعرضية عند تحليل المعطيات الاجتماعية . فمن الضرورى فصل المعطيات الاحصائية الفردية للتطور فصلا صارما عن المعطيات العرضية ، وابرار خاصة محتوى العرضي والاحصائي فى الواقع الاجتماعى .

ومن غير المشروع تناول الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بمعايير مقتبسة من ميدان دراسة ظواهر الطبيعة . فالمجموعة الاجتماعية ، التى يتعامل معها عالم الاجتماع ، تختلف اختلافا كبيرا عن المجموعة التى يتعامل معها عالم الطبيعة . فعالم الاجتماع يتصرف بمعطيات اجمالية : حواصل ، اعداد متوسطة ، النخ . وبالنسبة للاحداث الفردية فى الحياة الاجتماعية لا توجد العلامتان الرئيسيتان لاحداث البيئة الاحتمالية : الاستقلالية وتكافؤ الفرص . ويمكن استخدام المؤشرات المتغيرة لاجل التوزيعات الاجتماعية (غير العرضية) . وثمة رأى يقول ان تقدير النتائج لا يمكن ان يعطى على اساس معايير احتمالية عشوائية ، لانه لا يفعل فعله فى هذه الحالة مبدأ التبعية العكسية بين الخطأ المتوسط وحاصل الجذر التربيعى من عدد التجارب .

نظرا لتسارع عملية تطبيق الرياضيات فى حقل المعرفة العلمية الاجتماعية ودخول الطرائق الرياضية المتنوعة بصورة متزايدة الكثافة الى علم الاجتماع الماركسى اللينينى ، برزت امام الفلاسفة وعلماء الاجتماع والرياضيات مسألة تقييم امكانيات وآفاق تطبيق الرياضيات فى علم الاجتماع .

وانه لمن الهام بمكان فى هذا الصدد وضع طرائق للبحث فى مجرى العلوم الاجتماعية تساعد على كشف القوانين الكمية والبنوية للظواهر الاجتماعية ، وكذلك وضع جهاز خاص للمفاهيم ، ضمن اطار العلوم الرياضية ، صالح لرسم الانظمة والعمليات المعقدة للواقع الاجتماعى * .

يعتبر تحديد طابع المهام التى يمكن اداؤها بمساعدة جهاز الرياضيات ، اهم مسألة فى ميدان طريقة استخدام الرياضيات فى علم الاجتماع .

* اندرييف ، اوسيبوف . الرياضيات والسوسيولوجيا . مجلة المسائل الفلسفية ، ١٩٦٨ ، العدد ١١ .

يطرح شتوفير ، محرر كتاب «القياسات والتشخيص» *
 خمس مهام يمكن ان تستخدم الطرائق الرياضية في ادائها وهى :
 الاختيار ، تخطيط التجربة ، المعطيات الاحصائية ، تحليل معطيات
 الابحاث السوسولوجية ، وضع النماذج * * .
 ثمة وجهة نظر تقول انه توجد فقط ثلاث مهام رئيسية :
 القياس ، الاحصاء ، النمذجة . وفى اعتقادنا ان حل مسألة فرز
 المهام الاساسية لاستخدام الرياضيات فى علم الاجتماع يقبع فى
 الجمع الرشيد بين الرايين . ان نقطة ضعف الراى الاول تكمن فى
 انه لا يتضمن مهمة هامة ، بل والمهمة الاهم فى تطبيق الرياضيات
 فى علم الاجتماع ، هى وضع مسائل القياس السوسولوجى . الا
 انه من المشكوك فيه ان يستحق الامر ابراز مهمة تخطيط التجربة
 كمسألة مستقلة اذ انها ، من جهة ، مرتبطة باخذ العينة وتعتبر ،
 من جهة اخرى ، جزءا لا يتجزأ من تحليل المعطيات .
 كما يمكن تناول الاحصاء كأحد ضروب تحليل المعطيات .
 فالراى الثانى غير فعال كفاية لانه ، قبل كل شىء ، يقتصر على
 دراسة الاحصاء فقط وليس كل دائرة مسائل تحليل المعطيات .
 فى علم الاجتماع السوفييتى تطرح اربع مهام اساسية : اخذ
 العينة ، تحليل المعطيات ، وضع النماذج (النمذجة) ، القياس .
 فلدى افتراض تصنيف كهذا يمكن على الفور توجيه تحذيرين ، على
 اقل تقدير .

اولا ، ان هذه المهام الاربع تشمل دائرة من المسائل اوسع
 من مجرد استخدام الرياضيات فى علم الاجتماع . وهى ، بالدرجة
 الاولى ، مهام البحث السوسولوجى الصرف . ولدى تنظيم البحث
 يلزم بالضرورة اخذ العينة وتحليل نتائج البحث المعنية . كما ترتدى
 اهمية كبيرة بالنسبة لعالم الاجتماع مسائل النمذجة والقياس .
 اما العينة فيمكن ان تكون عينة ميكانيكية او نسبية ، ويمكن لتحليل
 المعطيات احيانا ان يقتصر على عمليات التجميع وحساب النسب
 المئوية والقيم المتوسطة . ان هذا يتطلب عمليات حسابية بسيطة ،
الامر الذى لا يعتبر على الاطلاق استخداما للرياضيات فى علم

* Measurement and Prediction, v. 4. Stouffer (Ed.). Princeton, 1950.

** Stouffer S. Quantitative methods. In: Review of Sociology, **
 J. B. Gittler (Ed.). N. Y., 1957.

الاجتماع ، تماما كما ان حساب العلامة المتوسطة لمعدل النجاح في المدرسة لا يعنى استخدام طرائق الرياضيات في علم التربية . والنمذجة ، بدورها ، لا تنحصر في النمذجة الرياضية فقط ؛ فوجود النماذج النوعية ايضا هو وجود مشروع كذلك . يمكن وضع نموذج لافضل تركيب لفرقة العمل دون اللجوء الى الرياضيات . غير ان هذه المهام يمكن ان تتلقى حلا صائبا واشد فعالية بواسطة استخدام جهاز الرياضيات . فكان الرياضيات تدفع حل هذه المهام الى الامام ، وتهيئ مستوى اكثر عمقا لتناول المسألة ، وتساعد اثناء البحث ، بالتالي ، على عكس موضوعي للواقع اكثر شبها ومطابقة .

ثانيا ، ينبغي الاشارة الى اننا لا نعتبر التصنيف المقترح تصنيفا لا غبار عليه ونهائيا ، فهنا تتوفر امكانية ابداء صيغ مختلفة للآراء . فكل عينة هي عبارة عن نموذج لمجموع شامل ، اي ان العينة هي بعد ذاته نمذجة . ولكن عندما يدور الحديث عن النمذجة بالذات فانما يقصد بذلك دراسة الظاهرة التي تهمننا بواسطة العينة . وتكون بمثابة نموذج اما البنية الداخلية لهذه الظاهرة واما تركيبها ما لها تتيح القيام بالتشخيص ، وغالبا جدا ما يتم بلوغ ذلك ابان تحليل معطيات البحث ، الذي يمكن ان يقود الى صنع نموذج ما للظاهرة . والنمذجة قريبة جدا من القياس لان قياس صفات الهدف ليس سوى نمذجة للهدف نفسه . ان التحديد الدقيق لهذه المهام يتعدى اطرارات المحتوى السوسولوجي فقط ويمس المحتوى الفلسفي ، الغنوصيولوجي لهذه الظواهر .

اذن ، في ميدان استخدام طرائق الرياضيات في علم الاجتماع نبرز الرباعية : العينة ، تحليل المعطيات ، النمذجة ، القياس . فأي من هذه العناصر المركبة للرباعية يعتبر الاكثر اهمية وآنية في الوقت الحاضر ؟ قد يبدو للوهلة الاولى انه من الصعب او من المستحيل اطلاقا الاجابة على هذا السؤال - فكأنها جميعا على نفس الدرجة من الاهمية . غير ان الامر ، في رأينا ، ليس كذلك . فبالنسبة لبحث اي مسألة اجتماعية تعتبر العينة وتحليل المعطيات لا هدفا بل وسيلتين للبحث .

ترتبط بهدف البحث النمذجة والقياس ، علما بان للقياس ، بالطبع ، الاولوية لدى اداء المهام . ففي البدء ينبغي اخذ قياس

المتغيرات ، ومن ثم بناء نموذج رياضى للظاهرة موضع البحث .
وعليه ، فان عضوا واحدا على الاقل من الرباعية - النمذجة -
ينبغي تناوله فى الآخر . ومن جديد تبدو الاعضاء الثلاثة الباقية
وكأنها ضرورية بنفس القدر . ان الامر الرئيسى ، بطبيعة الحال ،
هو هدف البحث ، اى القياس فى حالتنا هذه ، ولكن يستحيل
اجراء اى بحث بدون وسائل مأمونة ومثبتة كفاية . تلك مسألة ذات
حدين : الهدف والوسائل . ولكن تحليل المعطيات مشتق من
العينة والقياس لان المعطيات مجموعة وفق هدف معين - القياس -
وبالتالى حسب عينة معينة . ان هذا الاستدلال يُبقي مجالين فقط -
العينة والقياس - من بين المجالات الاربعة الاكثر آنية لاستخدام
الرياضيات فى علم الاجتماع . ولكن اذا اخذنا فى الحسبان ان كل
عينة انما تؤخذ لاجل بحث مسألة معينة ، فاننا نصل فى نهاية
المطاف الى ان المسألة الاكثر اهمية بين مسائل استخدام
الرياضيات فى علم الاجتماع هى القياس السوسولوجى . بعد ان
نتوقف بايجاز عند العناصر الثلاثة الاولى للرباعية ، سنتناول
بمزيد من التفصيل مسألة القياس فى علم الاجتماع .

مسائل العينة . يصطدم كل بحث اجتماعى بمسألة اختيار
موضوع البحث لان لكل ظاهرة اجتماعية طابعا واسعا النطاق ولا
يكفى الوقت والوسائل لدراسة كل شموليتها . وبسبب ذلك
يجرى اختيار عدد معين من المواضيع من المجموعة الشاملة ،
واستنادا الى نتائج دراستها يجرى الحكم على مجموعيتها . وتبعاً
لأى مدى ولأية درجة يمكن الحكم ، وفقا للعينة ، على المجموعة
الشاملة كلها ، تبعاً لذلك تعتبر العينة تمثيلية .

تشكل طريقة اخذ العينة احدى طرائق المشاهدة غير الشاملة
حيث تجرى ، لاجل الحصول على معطيات تميز المجموعة العامة ،
دراسة عينات من وحدات المجموعة منتقاة خصيصا لذلك .

ان بسط نتائج البحث الاختيارى على المجموعة الشاملة ليس
امرا ممكنا الا عندما يكون اجراء العينة مبنيا بطريقة مثبتة علميا .
توجد ثمة ، كما هو معلوم ، طرائق اختيار احتمالية وطرائق اختيار
غير عرضية . ان آلية اخذ العينة بموجب طرائق الاختيار الاحتمالية
قائمة على استخدام الصدفة ، اما بسط نتائج البحث الاختيارى على
المجموعة الشاملة فقائم على نظرية التقييم الاحتمالية .

فإذا كان اختيار الوحدات يجرى لا حسب مبدأ الصدفة ، بل حسب مبدأ آخر ما ، فإن هذا الاختيار يدعى غير عرضي ، أو موجّها . والاستخدام الواسع لطرائق الاختيار غير العرضية يفسّر ببساطة هذا النوع من الاختيار وقيّمته المتدنية بالقياس الى طرائق الاختيار الاحتمالية .

لدى استخدام طرائق الاختيار غير العرضية يعتبر شرطاً أساسياً لكون عيّنة تمثل المجموعة الشاملة تمثيلاً صحيحاً التنسيق بين نسب وحدات الاختيار التي تملك جملة من الصفات المحددة في العينة وفي المجموعة موضع الدراسة ، أي تقدّم مجموعة من صفات وحدات الاختيار المرتبطة ، بشكل من الاشكال ، بالسمة الجارية دراستها ، وتعادل توزيعات وحدات الاختيار حسب الصفات المعطاة في العينة وفي المجموعة . ومن المفهوم انه يلزم في هذه الحالة امتلاك معلومات تمهيدية عن توزيع هذه الصفات في المجموع الشامل . وهذه المعطيات تؤخذ عادة من الاحصاءات السابقة ومن مختلف انواع عمليات الفحص الشاملة .

في بادئ الامر كان علماء الاجتماع السوفييت يستخدمون أبسط طرائق الاختيار الميكانيكي والنسبي .

وفيما بعد ، ومع اتساع الابحاث وتطور الطرائق الملموسة لدراسات الواقع الاجتماعي اخذت آلية اخذ العينة ايضاً تتطور بصورة متواصلة ؛ ويجرى الانتقال من طريقة الحصّة النسبية الى اخذ العينة الاحتمالي المتعدد الدرجات حسب المناطق . علماً بأنه يجرى في الدرجات الدنيا للبحث القيام باختيار عرضي ، وفي الدرجات العليا باختيار نموذجي او خاص بالمناطق .

ان الابحاث الأكثر الحاحاً وراهنية في الوقت الحاضر هي الابحاث المتعلقة بتحسين طرائق اخذ العينة في الدرجات العليا للاختيار حسب المناطق . ومن الهام بمكان لدى ذلك اخذ اللحظات التالية بعين الاعتبار .

اولاً ، تحديد مجموع المتغيرات المميزة لاختيار هذه المنطقة او تلك . وهنا يتسم بأهمية جوهرية المبدأ القائل بأنه ينبغي ان تستخدم كمغيرات للتوزيع المناطق تلك المتغيرات الواردة في فرضية البحث .

ثانياً ، استخدام الطرائق الرياضية لدى اختيار المناطق . في

هذه الحالة جلب نجاحا كبيرا للعلماء السوفييت استخدام طرائق تبين الانماط فى اختيار المنطقة .

فقد وضع علماء الاجتماع السوفييت الغوريثمات علم التصنيف مطبقة على مهام اختيار المنطقة والاستفادة منها فى اخذ العينة اثناء دراسة اسباب نزوح سكان الريف .

ثالثا ، مسائل الاختيار الامثل للمنطقة . تعود فكرة الاختيار الامثل للمنطقة الى العالم الاميركى فيشر ، غير انها حظيت باكمل تطوير لها فى اعمال عالم الاحصاء السويدى دلينيوس . ان مهمة وضع عينة مثلى حسب المناطق تكمن فيما يلى : لدى وجود حجم معطى للعينة وعدد المناطق من الضرورى تعيين حدود المناطق وتوزيع العينات حسب المناطق بحيث تبلغ الوظيفة الهدفية حدها الامثل . وقد استخدم عالم الاجتماع السوفييتى فورونوف طريقة الحد الادنى للتوزع من اجل وضع العينة لدى دراسة قراء جريدتى «البرافدا» و«ليتيرا تورنايا غازيتا» . وقام باختيار المناطق وفق مؤشر واحد : كثافة الاشتراكات . ولدى اجراء عمليات متعددة للاختيار حسب المناطق تتسم باهمية واحدة طريقتا البرمجة الخطية والبرمجة التربيعية .

التحليل الرياضى للمعلومات الاجتماعية . ان مهمة تحليل المعطيات مزدوجة : فهى ، من جهة ، استخلاص كل المعلومات الواردة فى المعطيات المتوفرة من هذه المعطيات قدر الامكان (فى هذه الحالة يتلاقى تحليل المعطيات مع مهام القياس والنمذجة) . ومن جهة ثانية ، تقييم نوعية المعطيات نفسها ، وتعيين مدى اهمية وصحة المعطيات الحاصلة .

يمكن فى اداء المهمة الاولى ابراز ثلاث مجموعات من الاعمال المتعلقة بتطبيق واستخدام الوسائل الرياضية لدى تحليل المعطيات الاجتماعية : الاعمال القائمة على استخدام الاحصاء الرياضى ؛ الاعمال القائمة على احدث طرائق الرياضيات العصرية ؛ الاعمال القائمة على وضع طرائق سوسيولوجية بحثية لتحليل المعلومات الاجتماعية الاولى .

فى المجموعة الاولى من الاعمال تنبغى الاشارة الى الاستخدام الواسع لمختلف وسائل الاحصاء الرياضى : القيم المتوسطة ،

قياسات التشتت ، معاملات الارتباط . وتستخدم على نطاق واسع طرائق الاحصاء المتعددة القياس .

وفى المجموعة الثانية من الاعمال يمكن التنويه باستخدام نظرية الاعلام واستخدام طرائق تبين الانماط .

ان الطرائق السوسيوولوجية لتحليل المعطيات تعتبر فى الوقت نفسه ، كقاعدة ، طرائق لجمع المعلومات ايضا . فالطرائق المتطورة فى السوسيوولوجيا والسيكولوجيا ، التى تعتبر طرائق للتحليل ، هى من حيث محتواها طرائق للقياس ، وسوف نتحدث عنها فى فصول قادمة . ومن بين الطرائق السوسيوولوجية لتحليل المعطيات ، التى تعتبر فى الوقت نفسه طرائق لجمع المعلومات ، ينبغى التوقف عند تحليل المحتوى (content analysis) .

ولد تحليل المحتوى ، اساسا ، فى الابحاث المتعلقة بمسألة الاتصالات . والمسألة الاساسية لتحليل المحتوى هى : كيف نستخلص من محتوى الاتصالات استنتاجات معينة بشأن السلوك السياسى او غيره لمختلف جماعات المجتمع الاجتماعية . توجد فى الادب السوسيوولوجى اختلافات كثيرة فى تحديد جوهر تحليل المحتوى ، ولكن معظم علماء الاجتماع يتفقون على ان تحليل المحتوى هو آلية معينة لاجل الوصف الكمي المنتظم لمحتوى الاتصالات . اذن ، ان تحليل المحتوى يكمن ، بالدرجة الاولى ، فى تحديد فئات موضوع البحث ، وفى تعيين الوحدات (العناصر) التى تؤلف اما الظاهرة الاجتماعية نفسها ، واما تصورا عنها ، واما نظاما لحساب الوحدات المفروزة (العدد ، الذبذبة ، النسبة المئوية) .

المهمة الثانية - تقييم نوعية ودلالة وصحة المعطيات - اخذت فى الاعوام الاخيرة تكتسب اهمية متزايدة باطراد نظرا لاستخدام كميات ضخمة من المعلومات وازدياد امكانيات التحليل تحت تأثير الثورة فى التكنيك الحاسب التى تجرى منذ اوائل الخمسينات .

من الواضح ان تقييم دلالة المعطيات يحظى باولوية بالقياس الى تصور وعمليات اعادة تركيب المعلومات التى ترتدى اهمية فائقة لدى اداء المهمة الاولى لتحليل المعطيات ، ولدى استخلاص المعلومات من المعطيات . ان مهمة تقييم الدلالة تتلاصق مع مسألة الصحة لدى جمع المعطيات . وتتحدد مسألة تقييم نوعية ودلالة المعطيات بطابع وطبيعة المعطيات نفسها - ما اذا كان لديها

طابع قابل للتجميع ، وانتشار دائم ، وما اذا كانت تملك شروط الخطية والحالة الطبيعية ، الخ . ويرتبط بذلك اختيار مقاييس الدلالة .

لدى تطبيق الطرائق الكمية لتحليل نتائج البحث السوسولوجي الملموس يجرى ، تبعا لمستوى وطرائق المعالجة وطريقة تسجيل المعطيات الحاصلة ووفرته ، اختيار مختلف وسائل مكننة معالجة المعلومات .

ان الوسيلة المختارة لمكننة معالجة المعلومات الاجتماعية تتميز بنمط معين لحامل المعلومات (بالوثيقة الالية) تسجل عليه ، وفق قواعد معينة خاصة بالحامل المعنى وبالوسيلة المعنية للمكننة ، نتائج البحث السوسولوجي الملموس الخاضع للمعالجة .

فى حال المعالجة اليدوية تعمل الوثائق بالشفيرة وبسدون الشيفرة نفسها بمثابة حاملة للمعلومات . اما لدى استخدام وسائل المكننة الطفيفة فتنشأ ضرورة نقل المعطيات من الوثائق الاولى الى الوثيقة الالية .

تثار فى الادب السوسولوجي مسألة هامة بالنسبة لعلماء الاجتماع هى مسألة استعمال التكنيك الحاسب فى الابحاث الاجتماعية الملموسة ، وبخاصة مسألة تقييم الامكانيات النسبية للآلات الالكترونية الحاسبة والآلات الحاسبة الثاقبة ، ويشار عن حق الى فائدة وملاءمة استعمال الآلات الثاقبة الحاسبة لاجل معالجة كميات غير كبيرة من المعلومات الاجتماعية ولاجل مهام غير معقدة من طراز التجميع الاحصائى .

يقوم علماء الاجتماع السوفييت باعمال واسعة فى وضع برامج نمطية . ان توحيد البرامج النمطية لاجل الحاسبات الالكترونية والانظمة المؤتممة ، المدارة من جانب مركز عمليات برمجة ، سوف يتيح الى حد كبير ترخيص وتبسيط معالجة المعلومات الاجتماعية فى الحاسبات الالكترونية .

النمذجة الاجتماعية . ثمة خبرة ايجابية واسعة فى استخدام الرياضيات لدى وضع نماذج فى العلوم الاجتماعية : لدى نمذجة دائرة معينة من المسائل الاجتماعية للديموغرافيا ، وعلم الاجرام ، والعلاقات الدولية ، ودينامية الجماعات ، والبنية الاجتماعية . رغم انه سبق لنا ان ابدينا رأينا بصدد مسألة تناسب دور

القياس والنمذجة فمن الضروري الإشارة الى الانتشار الواسع للرأى القائل ان الامر الرئيسى فى استخدام الرياضيات فى الابحاث السوسولوجية هو وضع نماذج للظواهر الاجتماعية .

ان نماذج (موديلات) الظواهر الاجتماعية (المقصود ، بالدرجة الاولى ، النماذج الرياضية) متنوعة للغاية سواء من حيث الوسائل المستخدمة ام من حيث طابع ونطاق المهام الجارية تأديتها . فالعالم ماسلوف يطرح اربعة انماط للموديلات فى علم الاجتماع : الموديلات البنيوية ، وموديلات التخالطات الاجتماعية ، وموديلات تلبية الحاجات ، وموديلات العمليات الدينامية . ويقسم العالم مويسيف موديلات الظواهر الاجتماعية الى اربعة اصناف : موديلات الادارة ، وموديلات الامثلية ، وموديلات اللعبة وموديلات التقليد .

ويطرح العالم اغانبيغيان الانماط التالية للموديلات الاحصائية فى السوسولوجيا :

أ - موديلات التوزيع التى يمكن استخدامها لاجل اعطاء وصف اكثر تعميما وايجازا للتمايز بين علائم منفردة ؛

ب - الموديلات الارتباطية ، والتشتتية ، والعاملية ، وامثالها من الموديلات التى يجرى بواسطتها تبين الترابط بين المؤشرات التى تميز العملية الاجتماعية موضع الدراسة ؛

ج - الموديلات الاحصائية لتكوّن ظواهر اجتماعية منفردة (مثلا ، موديل تكوّن مداخل عائلات العمال والمستخدمين) ؛

د - الموديلات الاحصائية لادراك الانماط التى كسبت حق الانتشار المتزايد اتساعا فى الابحاث السوسولوجية ؛

هـ - موديلات التقليد الاحصائية التى يمكن اعتبارها حالة خاصة للموديلات الاحصائية لتكوّن العمليات الاجتماعية .

اليكم مثالا عن استخدام البرمجة الخطية لدى وضع البنية المثلى للتعليم المهنى . ان المعلومات الانطلاقية فى هذه الحالة هى الحساب الميزانى للحاجة الى كوادر كفاءة حسب المهن ، وكذلك المعلومات عن الميول المهنية لدى الشبيبة . لنفرض انه يوجد حساب ميزانى ومعلومات عن موقف الشبيبة من هذا الاختصاص او ذاك (جدول ١) وانه تم الحصول على تقييمات ميل الشبيبة حسب هذه المهن مصاغة فى معاملات جاذبية تشويق المهن ، التى تعبر عن موقف التلامذة الذاتى من هذا الاختصاص او ذاك (جدول ٢) .

تنص شروط المهمة على وجود عدم تطابق بين الحاجة الى الكوادر حسب المهن وبين رغبة الشبيبة في تعلم هذه المهن . ان هذا يقود الى اعادة توزيع جزء من التلامذة لاجل دراسة تلك المهن التي ليست بالنسبة لهم مهنا مفضلة . ونظرا لادراج معامل الجاذبية فان المهمة تزداد تعقيدا لانه اصبح يلزم هنا لا مجرد اعادة توزيع بصورة آلية بل القيام بذلك بحيث تؤخذ في الحسبان التفضيلات

شروط الانطلاق

جدول ١

الفرق بين الحاجة وبين الميول المهنية	توزيع الراغبين في الدراسة حسب المهن (الميول المهنية في المدارس)				الحاجات حسب المهن	المهن
	الحصيلة	رقم ٣	رقم ٢	رقم ١		
١٥+	٣٥	٥	٢٠	١٠	٥٠	خراط
٢٠-	٤٠	١٥	١٠	١٥	٢٠	عامل طباعة
٥+	٢٥	١٠	١٠	٥	٣٠	بائع
	١٠٠	٣٠	٤٠	٣٠	١٠٠	الحصيلة

الممنوحة لمختلف المهن ، والحصول بالنتيجة على خطة مثلى للتعليم
المهنى (اى تعليم كم شخص واية مهن فى كل مدرسة) ، تؤمن

معاملات جازبية المهن

جدول ٢

المدرسة رقم ٣	المدرسة رقم ٢			المدرسة رقم ١			المهن
	بائع	عامل طباعة	خراط	بائع	عامل طباعة	خراط	
	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	بائع
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	عامل طباعة
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	خراط

تلبية الحاجات الى الكوادر حسب المهن فى المستقبل وتأخذ فى الحسبان فى الوقت نفسه والى اقصى حد الرغبات الشخصية للتلامذة انفسهم .

ان مقارنة خطة التعليم المهنى للتلامذة تعتبر بمثابة مسألة رفع درجة جاذبية المهنة الى الحد الاقصى او ، والامر سياتى ، بمثابة مسألة تخفيض درجة عدم الرضاء الى الحد الادنى لدى توزيعهم حسب المهن .

وبنتيجة حل هذه المهمة تغدو خطة التعليم المهنى واحدة من طرائق البرمجة الخطية . وقد اوردنا معطيات ذلك فى الجدول ٣ . فحسب الخطة المثلى فان ٨٠ تلميذا من اصل ١٠٠ سوف يتعلمون تلك المهن بالذات التى كانوا يرغبون فى تعلمها (معامل الجاذبية ١,٠) ، و ٢٠ فقط لن يتعلموا المهن التى وضعوها فى المقام الاول كمهن مفضلة . وعند ذلك ينخفض الفرق بين «الحاجات والرغبات» ، الذى كان بادى الامر حسب المهن + ١٥ ، - ٢٠ ، + ٥

جدول ٣

الخطة المثلى للتعليم المهنى *

توزع التلامذة حسب المهن						
المدرسة رقم ٣		المدرسة رقم ٢		المدرسة رقم ١		المهن
حسب المثل الخطة	رغباتهم حسب	حسب المثل الخطة	رغباتهم حسب	حسب المثل الخطة	رغباتهم حسب	
٥	٥	٢٠	٢٠	١٥	١٠	خراط
١٠	١٥	—	١٠	١٠	١٥	عامل طباعة
١٥	١٠	١٠	١٠	٥	٥	بائع
٣٠	٣٠	٤٠	٤٠	٣٠	٣٠	المجموع

* شوبكين . التجارب السوسيولوجية . موسكو ، ١٩٧٠ ص ٢٢٠ .

(الجدول ١) ، حتى ٢٠ ، اى ان خمسة عمال طباعة من المدرسة رقم ١ وعشرة من المدرسة رقم ٢ سيصبحون خراطين ، بينما سيصبح خمسة من المدرسة رقم ٣ بائعين .
ويتسم بأهمية موديل التخطيط الامثل مع اخذ العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار .

لقد صيغت فى اللغة الاقتصادية مهام يستحيل بدون حلها تطوير علم الاقتصاد وعلم الاجتماع على السواء (مثلا ، مسألة مقاييس الامثلية ، والرفاهية العامة ، الخ) . وترتدى اهمية خاصة بالنسبة لعلماء الاجتماع الماركسيين ابحاث الاقتصاديين الرياضيين التى تتعدى اطارات العمليات الاقتصادية البحتة ويمكن ادراجها فى الميدان الواقع على الحدود بين علم الاقتصاد وعلوم اجتماعية اخرى . ان هذه المسألة الهامة بالذات ترتبط بمعيار الامثلية . وتشكل التلبية القصوى لحاجات المجتمع الاقتصادية هدفا للنظام الاقتصادى الامثل .

اذن ، من بين جميع المتغيرات الوافرة العدد (الانتاج ، التراكم ، الاستهلاك ، وماشابه) تتبدى متغيرات هدفية فقط متغيرات الاستهلاك ، اما المتغيرات الباقية فتلعب دورا خاضعا . فى بادىء الامر كان رأى السائد فى اعمال الاقتصاديين الرياضيين ان المجتمع بوصفه مستهلكا هو عبارة عن وحدة ثابتة ، ولهذا فان الوظيفة الهدفية للاقتصاد يمكن ان تكون وظيفة هدفية للاستهلاك - فان تبعية معينة ما للخيرات والخدمات التى يستهلكها المجتمع ترتدى اهمية متزايدة الشأن بمقدار ما يزداد تفضيل المجتمع لمجموعة معينة من مواد الاستهلاك . الا انه ظهرت ، لدى اجراء دراسة اكثر تفصيلا ، نواقص الموقف الذى يتجاهل سد حاجات اعضاء المجتمع لا الى الاستهلاك وحسب بل الى نوع نشاطهم العملى ايضا .

فى الوقت الحاضر تبدو مسألة معيار الاقتصاد الامثل ، الى حد كبير ، بمثابة مسألة اجتماعية سياسية لاتخاذ قرارات اقتصادية . وتحتل مكانا هاما فيها مهمة مقارنة رضا مختلف الفئات المهنية بوضعها الاجتماعى الاقتصادى . ومن غير الواضح ايضا باية معايير علمية ينبغى على المجتمع ان يسترشد لدى توزيع الاموال بين المجموعات المتنافسة للاهداف ، والاستهلاك المالى من جانب السكان ، والرعاية الصحية والتعليم ، والضمان الاجتماعى ، والدفاع ، والعلم ،

وما الى ذلك . ان هذه المهام يحاول علماء الاقتصاد والرياضيات حلها بهذه الدرجة او تلك ، الا انه من الواضح ان هذه المهام تمس بالقدر نفسه علماء الاجتماع ايضا : فان مسألة الادارة المثل للتنمية الاجتماعية لا يمكن حلها بدون دائرة واسعة من الابحاث الاجتماعية الملموسة .

ثمة حدود لاستخدام الطرائق الرياضية في علم الاجتماع الماركسي . سبق القول ، انه تم وضع نظرية حازت على الاعتراف من جانب الراى العام ، نظرية المستويات المختلفة للمعرفة السوسيولوجية : المستوى النظرى العام ، المستوى التجريبي المتوسط ، الخ . فمن هذه المواقع بالذات ينبغي ايضا تناول مسألة انشاء موديلات في علم الاجتماع . اما بالنسبة لاستخدام الطرائق الرياضية لدى انشاء موديلات في علم الاجتماع بصورة بناءة فهنا تبرز بالدرجة الاولى مسألة تحليل الآليات الاجتماعية على مستوى تجريبي . ان محاولات انشاء موديلات مجردة للعمليات الاجتماعية دون الاستناد على تحليل فعلى غنى المضمون للواقع الاجتماعى ، تقود حتما الى تحول هذه الموديلات الى تنظير فارغ . فلدى الانتقال من المستوى الادنى للابحاث الاجتماعية الى المستوى الاعلى تتغير خاصية استخدام الطرائق الرياضية في علم الاجتماع وتكتسب نمذجة الظواهر الاجتماعية واستعمال الموديلات (النماذج) الرياضية اهمية متزايدة الشأن باطراد .

٣ - القياس فى علم الاجتماع

تعتبر مسألة القياس فى العلم الحديث واحدة من المسائل المركزية من الناحيتين المنهجية والعملية . فاذا كان استخدام الرياضيات فى الكثير من ميادين العلوم الطبيعية قد تعدى نطاقات نفس مسألة القياس (رغم انه توجد فى هذه المسألة الكثير من القضايا غير المحلولة) ، فان قضايا القياس ما تزال قضايا مركزية وسط المسائل الرياضية لعلوم الاجتماع ، ولا سيما للسوسيولوجيا . وهى تسترعى الانتباه المتزايد ابدا فى الاونة الاخيرة ايضا . مع تطور علم النفس (السيكولوجيا) وعلم الاجتماع ظهرت ، ابتداء من ثلاثينات القرن الحالى اساسا ، ضرورة ملحة فى المقارنة

بين مقادير التجميع التى لا تستوفى الشروط . وقد ادى ذلك الى وضع نظرية جديدة للقياسات . لقد طرح فكرة هذه النظرية اكبر عالم نفسى معاصر ستيفنس فى اواخر الثلاثينات واول الاربعينات . يذهب ستيفنس الى ان القياس امر ممكن بالدرجة الاولى لانه «يوجد تساو للشكل والتبلور بين خصائص متسلسلات الاعداد والعمليات التجريبية ، التى يمكننا اجراؤها على جوانب الاهداف» * .

يقصد بالقياس عملية المقارنة بين النظام التجريبي ونظام عددي معين . ونظرا لعدم وجود وحدات قياس لمقادير مثل درجة الرضاء باسباب المعيشة ، والشعور القومى ، وما شابه ، فقد نشأت مسألة خاصة النظام العددي الذى تجرى مقارنته بالنظام التجريبي . وقد طرح ستيفنس ، بادی الامر ، اربعة انماط لامثال هذه النظم العددية استوجبت وجود اربعة سلالم (او مستويات) للقياس مطابقة لها : سلم التسميات (السلم الاسمى) ، سلم الترتيب ، سلم الفواصل ، سلم العلاقات .

وكل سلم يمتاز بخصائص عددية مناسبة . فاذا اجرينا قياسا حسب سلم معين فان ذلك يعنى انه يوجد تساو للشكل والتبلور بين النظام العددي للسلم وبين المقادير قيد البحث . وستيفنس نفسه قسم السلالم استنادا الى تلك التحولات الرياضية التى يسمح بها كل سلم .

ان سلم التسميات يجيز عملية المساواة - عدم المساواة ، اى ان لنظامه العددي خصائص ضعيفة للغاية . وهذا السلم (او القياس بموجبه) يعطى تصنيفا بسيطا للاهداف ، مثلا : ترقيم اللاعبين فى فريق كرة قدم . فالارقام المرسومة على اللاعبين لا يمكن حسابها كما نحسب الارقام الحسابية ، اى على وجه التحديد : ان اللاعبين حاملى الرقم واحد لا يعطيانا اللاعب رقم اثنين ، وهلمجرا . ان هذه الارقام تميز فقط اللاعبين عن بعضهم البعض .

وسلم الترتيب يجيز عمليتى المساواة - عدم المساواة ، واكثر - اقل . انه عبارة عن عملية ترتيب حسب العلامة (مثلا ، متسلسل المعادن فى الكيمياء) . يمكن ان يصلح مثالا على هذا السلم «قياس» معايير الموقف من العمل .

وسلم الفواصل يجيز عمليات المساواة - عدم المساواة ،

* ستيفنس . السيكلوجيا التجريبية ، الجزء الاول ، ص ٥١ .

واكثر - اقل ، ومساواة - عدم مساواة الفواصل ، اذ يتيح بالتالى وضع وحدة قياس . وسلم العلاقات يجيز عمليات المساواة - عدم المساواة ، واكثر - اقل ، ومساواة الفواصل ، ومساواة العلاقات ، ويجرى بالتالى جميع العمليات الحسابية . وحسب هذين السلمين الاخيرين تجرى جميع القياسات الفيزيائية .

يمكن تبيان الفرق بين السلالم من مثال بسيط . لنفرض اننا نريد اظهار درجة الرضى بالعمل . فاذا استطعنا تقسيم الناس فقط الى راضين وغير راضين بالعمل ، عندها يكون لدينا السلم الاسمى لدرجة الرضى بالعمل . ولو اننا استطعنا اثبات الى اى حد وبكم مرة يكون رضى البعض اكبر من رضى الآخرين ، لحصلنا على سلم الفواصل وكذلك على سلم العلاقات لدرجة الرضى بالعمل . ان المعطيات المقدمة (المقاسة) حسب السلم الاسمى وسلم الفواصل تدعى عادة معطيات نوعية ، اما المعطيات المقاسة حسب سلمى الفواصل والعلاقات فتدعى معطيات كمية ، وذلك لان السلمين الاولين لا يجيزان العمليات الحسابية ، اما الاخيران فيجيزانها . وفى كل سلم تستخدم طرائق احصائية محددة بدقة .

ان المسألة الرئيسية للقياس تكمن فى تبيان ان الميدان التجريبي المعنى يظهر نفس تلك البنية التى يظهرها نظام حسابى معين للعدد ، اما اذا كانت البنية المشتركة مماثلة عندها يقال ان النظام الحسابى مساو فى الشكل والتبلور للميدان التجريبي . وبعد اثبات درجة المساواة فى الشكل يمكن نقل المسائل المتعلقة بالميدان التجريبي الى النظام الحسابى والحسابات الجارية فيه ، ومن ثم تعاد النتائج وتفسر .

ان جميع القياسات السوسولوجية والاجتماعية السيكلوجية للمتغيرات من طراز «الموقف من العمل» ما تزال تجرى حسب السلم الاسمى وسلم الترتيب، اى ان جميع القياسات تفضى فقط الى التصنيف والضبط (ترتيب الاهداف والظواهر والمواصفات الاجتماعية) ، وتجرى محاولات وجلة فقط للانتقال الى سلالم اكثر تقدما ، وبالدرجة الاولى فى اتجاهين : اولا ، صياغة وتدقيق المبادئ العامة لنظرية القياس الاجتماعى ، ثانيا ، تطوير واتقان طرائق القياس فى علم الاجتماع . وتستحق الاهتمام الابحاث فى موضوع القياس الاشتقاقي - نظام قواعد الحصول على وصف متكامل لميزة معقدة استنادا الى بضع

تقييمات للمكونات . تفرز هنا ناحيتان للعملية - العلامة المعقدة (الهدف) ومنظومات العلام اي المبيّنات التي تقدم المعلومات . يستلقت اهتمام علماء الاجتماع السوفييت اكثر فاكثر فى الوقت الحاضر التحليل البنيوى الكامن الذى وضعه لازارسفيلد . ففى اعمال علماء الاجتماع السوفييت يمكن ملاحظة ناحيتين . فبدلا من حل معادلة لازارسفيلد الحسابية يقترحون اجراء تصنيف بواسطة الغوريثم ادراك الانماط . ومن ثم يجرى حل مسألة تحديد احتمالات الانتماء للفئة ، التى يمكن ان تصلح اساسا لتحديد المسافة بين فئتين ، وبالتالى لتطبيق السلم .

يرتبط عدد كبير من الاعمال باداء مهام القياس عطفًا على دراسة المسائل الاجتماعية الخصوصية - معايير الامثلية ، قياس درجة الابلاغ ، قياس النزعات الاجتماعية ، تقييم جاذبية المهنة . غير ان هذه الاعمال اصبحت ، فى جوهر الامر ، تتلاصق مع الاعمال المتعلقة باستخدام الطرائق الرياضية لدى تحليل المعلومات الاجتماعية الاولى والنمذجة .

الفصل السابع

تركيب ووظائف علم الاجتماع اللاماركسي

١ - التعددية الفكرية النظرية للمعرفة السوسيولوجية

ان علم الاجتماع الاوروبى الغربى عبارة عن نظام معقد للغاية لتنظيم المعرفة الاجتماعية . وتشكل عناصر لهذا النظام النظريات والمذاهب السوسيولوجية من اكثر المستويات والاتجاهات اختلافا . وهو يشمل التعاليم ذات الطابع الاجتماعى الفلسفى ونظريات ذات محتوى سوسيولوجى بحت ، سواء منها ما يفسر طبيعة الحياة الاجتماعية بوجه عام (النظريات السوسيولوجية العامة) وما يفسر مظاهر وعمليات مختلفة للحياة الاجتماعية (نظريات المستوى المتوسط) وكذلك الابحاث التجريبية على الواقع الاجتماعى الملموس . يعتبر سمة مميزة لعلم الاجتماع الغربى المعاصر عدم وجود فهم موحد لموضوع هذا العلم ، ونتيجة طبيعية للتعددية (pluralism) الفكرية النظرية القائمة .

لقد بين العالمان الاجتماعيان الاميريكان ف . بالى وم . مور ، بعد ان نسخا جميع تعريفات علم الاجتماع الواردة فى ١٦ كتابا مدرسيا فى السوسيولوجيا العامة صادرة فى الولايات المتحدة الاميركية خلال ٢٠ عاما (١٩٥١-١٩٧١) ، بيّنا انه توجد ثمانية ثمانية مواقف من موضوع السوسيولوجيا كعلم عن المجتمع . فيعتبر موضوعا للسوسيولوجيا : التفاعل الاجتماعى ، العلاقات الاجتماعية ، بنية الجماعات ، السلوك الاجتماعى ، الحياة الاجتماعية ، العمليات الاجتماعية ، الظواهر الاجتماعية الثقافية ، الانسان فى المجتمع * .

Baali F., Moore M. The Extended Deliberation: Definition of *
Sociology (1951-1970). — Sociology and Social Research, 1972, v. 56,
p. 433-439.

ان تحليل العوامل الاساسية ، التى ادخلها مختلف علماء الاجتماع الاميركيين فى تعريف موضوع السوسيولوجيا ، تتيح استشفاف اتجاه تطور السوسيولوجيا الغربية فى خمسينات واول ستينيات القرن الحالى . لقد كان ذلك فترة انتقال من الرؤية «الاسمية» للمجتمع والانسان الى الرؤية «الواقعية» ، من «النزعة الذاتية» الى «المذهب الطبيعاني» . فالمجتمع يفسر على انه نسق للعلاقات الاجتماعية ، على انه شبكة من التفاعلات بين الافراد . والانسان يتبدى بمثابة ممثل يؤدي دورا اجتماعيا مرسوما له مسبقا . وقد تجلى هذا الموقف باوضح معالمه فى اعمال ب . بارسونز وب . سيلزنيك وغيرهما من ممثلى المذهب الوظيفى البنىوى الذى كان سائدا فى تلك الاعوام .

ان تحليل الكتب المدرسية فى السوسيولوجيا العامة ، الصادرة فى الولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٧٧ والمعاجم السوسيولوجية الاكثر انتشارا فى الولايات المتحدة الاميركية ، يتيح كشف الاتجاه الجديد لتطور علم الاجتماع الاميركى الذى ظهر بشكل جلى فى سبعينات القرن العشرين .

تكمّن اصالة تعريفات موضوع علم الاجتماع فى هذه المطبوعات فى انها تسعى لايجاد تفسير للمعرفة السوسيولوجية من شأنه ان يأخذ فى الحسبان ، بقدر متساو ، مصالح مختلف الاتجاهات البحثية والمدارس والاتجاهات المتنازعة ، الامر الذى يشكل سمة مميزة لتطور علم الاجتماع فى الغرب فى اواخر الستينات ، وفى السبعينات . ففي حين كان يشغل مكانا مهيمنيا فى علم الاجتماع الاميركى فى الاعوام العشرة السابقة ، المذهب الوظيفى البنىوى الذى كان يسيطر على الاتجاهات الاخرى ولا سيما على مذهب التفاعلية الرمزية ، ففي السبعينات اخذ الوضع فى علم الاجتماع ، بعد الانتقاد الشديد للمذهب الوظيفى البنىوى وانهييار سمعته ، يتغير بصورة درامية . وراحت تتقدم الى المقام الاول فى علم الاجتماع توجهات نظرية جديدة ، يملك كل واحد منها ادوات بحث خاصة به وفهما للموضوع خاصا به . ومن بين مختلف «الموديلات المضادة» التى نشأت بمثابة بدائل عن المذهب الوظيفى البنىوى ، اخذت تنتشر توجهات بحثية مصغرة ذات منحى ذاتى-مثالى (علم الاجتماع الظواهرى ، المنهجية الاتنولوجية ، صيغ جديدة لمذهب

التفاعلية الرمزية) وذات منحنى وضعى-طبيعانى (علم الاجتماع السلوكى ، نظرية التبادل الاجتماعى ، «التحليل الشبكي») ، على السواء .

لذا ، فلا مجال للعجب من انه لا يوجد فى علم الاجتماع الغربى فهم موحد ، متعارف عليه ، لموضوع وطريقة المعرفة السوسيولوجية . انه نتيجة طبيعية للتعددية الفكرية النظرية ، وللصراع المتفاقم بين مختلف المدارس والاتجاهات .

تشهد الابحاث الخاصة ، التى اجريت بهدف استيضاح مكانة مختلف الاتجاهات البحثية فى علم الاجتماع ، على ان عملية التعددية الفكرية النظرية تميل نحو التعقد ويصاحبها انهيار طبيعى لسمعة المواقف الموجودة والمواقف الناشئة ، على السواء . فقد بين استجواب ١٥٢ من ابرز علماء الاجتماع الاميركيين من ٢١ جامعة ، الذى اجرى فى اوائل السبعينات فى الولايات المتحدة ، وجود ٩ مواقف بحثية مختلفة : «المذهب الوظيفى البنىوى» ، «مذهب التخيرية (التلفيقية) المبرمج» ، «مذهب التفاعلية الرمزية» ، نظرية «النزاع» ، «السلوكية الاجتماعية» ، «مذهب التطور» ، «مذهب الايكولوجية» ، «النمذجة الرياضية» ، نظرية «التبادل الاجتماعى» . بعد مرور عشر سنوات قام عالم الاجتماع البريطانى مانزيس بدراسة محتوى مقالات نشرت على امتداد السبعينات فى كبريات المجلات السوسيولوجية الاميركية والبريطانية والكندية ، وقد بينت هذه الدراسة وجود ١٣ اتجاهاً فى الابحاث هذه المرة * . فقد اضيفت الى المواقف البحثية التى اشار اليها يافيتس جملة من المواقف الجديدة مثل «المذهب الماركسى الجديد» ، وابحاث ضمن اطار نظريتى دوركهايم وويبير الكلاسيكيتين ، «نظرية المصالح» و«نظرية المنجزات» .

اما فى واقع الامر فان الانشقاق النظرى والتعددية الفكرية هما اكبر بكثير مما اشير فى البحثين المذكورين . فان التباعد المتزايد داخل الاتجاهات ، كما اشار ماكارتنى الذى كان طوال سنوات عديدة محرراً فى مجلة «السوسيولوجى الاميركى» ، يتجلى فى التخصص المتنامى داخل الرابطة السوسيولوجية الاميركية : فقد ارتفع عدد

* Menzies H. Sociological Theory in USA. —L. Routledge and Kegan Paul, 1982.

اقسامها من ٨ عام ١٩٧١ الى ٢١ عام ١٩٧٩ رغم ان عدد اعضاء الرابطة لم يزد كثيرا خلال هذه الفترة . وعلاوة على ذلك توجد في علم الاجتماع الاميركي كثرة من «المجموعات حسب المصالح» (حوالي ٤٠) التي يملك كثير منها توجهها سياسيا واضح المعالم مثل «رابطة السوسيولوجيا الانسانية» و«رابطة السوسيولوجيا النسائية» و«رابطة علماء الاجتماع السود» ، وغيرها * . وما كرتنى نفسه يرى ان الوضع في العلم السوسيولوجي ليس ميؤوسا منه الى هذا الحد ، وهو يحاول تحليل الموضوعة القائلة بالفائدة العملية والمعرفية «التعددية النظرية» ، رغم انه مضطر الى جانب ذلك للاعتراف «بالتغيرات الدرامية في هذا العلم» التي حدثت في العقد الاخير من السنين ، وبعدم وجود معايير متعارف عليها لتقييم علمية النتائج التي يتم الحصول عليها ضمن اطار مختلف التوجهات البحثية الامر الذي يفضي ، في نهاية المطاف ، الى فقدان ايمان الكثير من علماء الاجتماع بالفائدة الاجتماعية لمادتهم العلمية ** .

اذن ، اننا نشهد تشعبا وتباعدا ، متزايدى التفاقم ، في المواقف النظرية والبحثية ، التي يركز كل واحد منها جهوده على دراسة نواح منفردة ، خاصة ، للحياة الاجتماعية . ففي الانشاءات النظرية يرى علماء الاجتماع الغربيون انعكاسا جليا لتصوراتهم ، لتناحرات وتناقضات المجتمع الرأسمالى المعاصر .

٢ - الاتجاهات العقائدية الاساسية لعلم الاجتماع فى اوروبا الغربية

يمكن فرز ثلاثة اتجاهات اساسية يجرى ضمنها صياغة المذاهب السوسيولوجية فى الغرب . وهى : الاتجاه العلموى-التكنوقراطى ، والاتجاه التجريدى-الانسانى ، والاتجاه الاجتماعى-النقدى . ان محتواها الطبقي العقائدى والسياسى يتجلى باسطع مظاهره فى التركيبات الاجتماعية الفلسفية التي يضعها انصار هذه الاتجاهات .

Mc. Cartney J. Diversity in Sociology: Crises or Challenge. — *
Sociological Quarterly, 1981, vol. 22, p. 460.

** المرجع السابق . ص ٤٦٩ .

الاتجاه الاول ، العلموى-التكنوقراطى ، يرتبط بصورة تقليدية بايديولوجيا الليبرالية البرجوازية وهو موجه ، من الناحية السياسية ، نحو الحفاظ على الدولة البرجوازية ، على العلاقات الاجتماعية-الرأسمالية ، والدفاع عنها .

ان مذهب التكنوقراطية هو واحد من المذاهب الاجتماعية الفلسفية الاكثر نفوذا والاعمق صياغة . فافكار التكنوقراطية المعاصرة تكونت فى العقود الاولى من القرن العشرين فى الولايات المتحدة الاميركية فى ظل التطور العاصف للصناعة والعلم والتكنيك . وفى المذاهب العلموية-التكنوقراطية يمكن فرز نمطين من النظريات التى تعكس مختلف مستويات واساليب تحليل الواقع الاجتماعى . فالنظريات التكنوقراطية الاولى تشكل من حيث محتواها وشكلها نظاما للعقيدة الاجتماعية الفلسفية يعبر مباشرة عن النزعات الايديولوجية والمصالح السياسية للفئات السائدة فى المجتمع البرجوازى - اصحاب المشاريع والاداريون ، وكذلك عن البرنامج السياسى والسياسة الاجتماعية للأحزاب الليبرالية الاصلاحية .

النمط الثانى للوعى العلموى-التكنوقراطى تشكله النظريات السوسيولوجية بالذات ، وكذلك ميدان واسع من الابحاث التجريبية الاساسية والتطبيقية الملاصقة لهذه النظريات . وهى تمتاز بالتوجه الوضعى وبالسعى لبناء علم الاجتماع كعلم صارم ودقيق يتجاوب مع المعايير المعرفية للعلوم الطبيعية المتطورة . وتندرج فى ذلك نظريات مثل المذهب الوظيفى البنىوى ، ومذهب التطور الجديد ، والمذهب البنىوى الجديد ، والسوسيولوجيا السلوكية ، و«مذهب الوضعية المنهاجية» ، وغيرها . ان ازمة البرامج الليبرالية-التكنوقراطية وخيبة الامل من امكانيات التقدم العلمى التكنيكى قد انعكستا بشكل خاص فى ميدان الابحاث السوسيولوجية بان اثارها هبوط سمعة المذهب الوظيفى البنىوى وولدتا خيبة امل لدى العلماء من الفعالية العملية «لعلم الاجتماع الموضوعى» الذى يركز على المنهج الوضعى-العلموى . ولكن ، على الرغم من المظاهر الازمية فى علم الاجتماع البرجوازى ، فان هذا التيار ما ينفك يشغل مواقع مهيمنة ، اذ انه مرتبط اوثق الارتباط بالممارسة السياسية لرأسمالية الدولة الاحتكارية ، ويحظى بدعم مالى قوى .

يوجد بين المذاهب السوسيولوجية العلموية والعقائد الاجتماعية

الفلسفة التكنوقراطية ترابط شديد الاواصر يتجلى فى اضافاتها
الصفة المطلقة على دور المعرفة العلمية فى حل المسائل الاجتماعية
السياسية ، وايمانها فى جبروت البنى البيروقراطية للدولة ، وفى
الدفاع عن النظام الرأسمالى ، وغير ذلك . ان هذين النمطين للمعرفة
الاجتماعية يكمل احدهما الاخر من وجهة النظر المعرفية-النظرية . فاذا
كانت الايديولوجيا التكنوقراطية تشكل الاساس الفكرى
للسوسيولوجيا العلمية-الوضعية ، فان الاخيرة تزود الاولى
بالمعلومات وبالوقائع والتعميمات الملموسة الضرورية المتعلقة
بمختلف نواحى الواقع الرأسمالى .

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الايديولوجيا
التكنوقراطية بحلة محوَّرة فى ضروب شتى من المذاهب التى طرحت ،
بمثابة مقياس ومحرك للتقدم الاجتماعى ، تطور الصناعة والعلم
والتكنيك ، وفى نظرية «مراحل النمو» المعروفة للمنظر ورجل
الدولة الاميركى روستو ، وفى نظريات «المجتمع الصناعى الواحد»
لعالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسى ارون ، و«المجتمع الصناعى
الجديد للاقتصادى الاميركى هيلبرايت ، و«المجتمع ما بعد
الصناعى» لعالم الاجتماع الاميركى بيل ، و«المجتمع ما بعد
الرأسمالى» لعالم السياسة والاجتماع والاقتصاد الالمانى الغربى
دارندورف ، و«المجتمع التكنوترونى» لبجيزينسكى ، الخ .

يرى الايديولوجيون التكنوقراطيون المعاصرون ان الظواهر
المتعددة لازمة الرأسمالية هى ظاهرة مؤقتة . وان جميع المصاعب
سيتم تذليلها ابان عملية ترشيد الاقتصاد والضبط الاجتماعى
للسلوك وفق وصفات تكنوقراطية . ولدى ذلك سوف يسير تطور
المجتمع حسب الطريق التالية : ان تقدم العلم والتكنيك سيجتذب
جميع البلدان المتطورة ، بصرف النظر عن نظامها الاجتماعى
السياسى ، الى عملية التصنيع العالمية ؛ تحت ضغط «وامر التصنيع»
ونجاحات الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة سوف يحدث انتقال
السلطة من ايدى «السياسة» ، الذين باتوا عاجزين عن ادارة المجتمع
بشكل فعال فى الظروف الجديدة ، الى ايدى الاختصاصيين الذين
يسترشدون بمعايير العقلانية والفعالية (وهؤلاء الاختصاصيون هم ،
اما مهندسون لدى ويبلين ، واما جهاز ادارى ، «بنية تكنيكية» لدى
هيلبرايت ، واما نخبة علمية لدى بيل) .

والاتجاه الثانى ، بين الاتجاهات التى نحن بصدددها ، يتسم بطابع تجريدى-انسانى . فالمنظرون العاملون فى هذا الاتجاه يواصلون تقاليد اوساط معينة للمثقفين البرجوازيين الليبراليين اليساريين وذوى التفكير الانتقادى ، الذين يرفضون ممارسة «التكننة» المعادى للبشرية من قبل الدولة الرأسمالية المعاصرة ، ولكنهم يبحثون عن بدائل للنظام البرجوازى ضمن اطار المجتمع البرجوازى والعقيدة البرجوازية نفسها وهم ، اذ يتخلون عن تأليه دور التقدم العلمى التكنيكى فى تطوير المجتمع ، ينطلقون من ان افضل وصفة ، فى زعمهم ، لمعالجة امراض رأسمالية الدولة الاحتكارية هى اشاعة الروح الانسانية عن طريق ترقية الانسان روحيا واخلاقيا . وهم يفترضون ، لدى ذلك ، ان «التغيير الذاتى» لوعى المجتمع سوف يهدم الاشكال والمؤسسات الاجتماعية القديمة ويساعد على انشاء اشكال ومؤسسات جديدة ، «افضل» من سابقتها . يشكل ميزة هامة لهذا النوع من التوجه العقائدى للفكر السوسيولوجى البرجوازى ارتباطه الوثيق بالمذاهب الفلسفية المناوئة لل تكنوقراطية وللعلموية - الفينومنولوجيا ، والوجودية ، ومختلف الاتجاهات الدينية الانسانية . ان ازمة المذاهب العلموية-الوضعية للمعرفة الاجتماعية حفزت النمو السريع لبدايل الاتجاهات البحثية وانتشارها مثل «السوسيولوجيا المدركة» (السوسيولوجيا الظواهرية والسوسيولوجيا الموجدية ، المنهج الاثنولوجى) ، ومختلف المذاهب «الانسانية» وما شابه . لقد وجه ممثلو هذا الاتجاه اهتمامهم نحو المواضيع التى اهملها الوضعيون - دراسة العالم الداخلى للانسان ، فهم النواحي ذات الدلالة الذاتية لنشاط الانسان ، واكدوا على الدور النشط والخلاق للشخصية فى تكوين العالم الاجتماعى .

الا ان تطور المذاهب «الانسانية» فى علم الاجتماع البرجوازى خلال العقود الاخيرة من السنين قد بين بكل وضوح ان هذا الاتجاه استنفد الى حد كبير الحماس الانتقادى الذى كان ملازما له فى بداية الامر . وتبدت باطلة ادعاءات انصار «السوسيولوجيا المدركة» بقطع العلاقة نهائيا مع التقليد السوسيولوجى السائد ، والقيام بثورة فى ميدان المعرفة الاجتماعية عن طريق اشاعة الروح الانسانية فى العلوم الاجتماعية . ان ممثلى السوسيولوجيا المدركة ، اذ احرزوا

اعترافا معيناً في الوسط الأكاديمي ، وحصلوا على مكان لهم تحت الشمس ، فقدوا نزعتهم الاجتماعية الانتقادية بعد أن انخرطوا في التوجه المحافظ العام لعلم الاجتماع البرجوازي . وبقي يحافظ على التوجه الانتقادي بالدرجة الرئيسية ، انصار «علم الاجتماع الانساني» المنضمون تحت لواء «جمعية دراسة المشاكل الاجتماعية» المؤسسة عام ١٩٦٣ ، الموجودة بصورة مستقلة عن الهيئة الرسمية - الرابطة السوسيولوجية الاميركية . يعتبر لي ، بروفيسور جامعة بروكلين ، الزعيم الفكري «للجمعية» . ويرى انصار هذه المنظمة هدف نشاطهم في استخدام المعرفة العلمية لاجل فهم الوضع الفعلي للاشياء في العالم الرأسمالي معيرين اهتماما شديدا لدراسة الظواهر الشذوذية في المجتمع البرجوازي . ان هذا الفرع من «علم الاجتماع الانساني» يسعى لمساندة الناس في نضالهم من اجل حقوقهم المدنية وكرامتهم الانسانية ، وزيادة نشاطهم الاجتماعي والسياسي لكي يستطيعوا الاشتراك بصورة اوسع في مراقبة وادارة الجماعات الاجتماعية والمجتمع .

ان نقص البرنامج السياسي ل«علم الاجتماع الانساني» يكمن في انه لا يشير الى السبل الفعلية لازالة «المشاكل الملحة» للعالم الرأسمالي التي يقوم بدراستها . و«الجمعية» ليس لديها توجه طبقي سياسي واضح ودقيق وهي تتعاطى في الغالب نشاطا تنويريا . ورغم مواطن الضعف الواضحة لهذا الشكل من «علم الاجتماع الانساني» فان فضل مثليه يكمن في انهم اعاروا الاهتمام للمسألة المركزية في المعرفة الاجتماعية : في خدمة من يجب ان يكون علم الاجتماع ، وعن مصالح اية طبقات اجتماعية يجب ان يعبر . غير ان الجواب الذي يقترحه انصاره على سؤال «علم اجتماع لاجل من ؟» لا يمكن اعتباره جوابا مرضيا . ان الهدف الرئيسي لعلم الاجتماع ، كما يعلن زعماء «الانسانيين» ، هو خدمة البشرية . بيد ان هذا النداء يصدق بصورة جد تجريدية ، ويخلو من اي توجه اجتماعي طبقي دقيق ، ولا يتيح اعطاء جواب ملموس عن السؤال المتعلق بالرسالة الاجتماعية لعلم الاجتماع في العالم المعاصر .

واخيرا ، الموقف الثالث من المواقف النظرية العقائدية الاساسية لعلم الاجتماع البرجوازي المعاصر وهو ما يسمى الاتجاه الاجتماعي-الانتقادي . ان السمة المميزة لهذا الاتجاه هو فهم دور علم

الاجتماع كاداة للتنوير يكمن جوهره فى «انتقاد الايديولوجيا» بانتظام ، اما هدفه فهو تحرير البشرية من نير القوى الاجتماعية المهيمنة ، السائدة . ولهذا ، فان المواقف السياسية والايديولوجية لانصار هذا الاتجاه غامضة للغاية ، وهى تتأرجح بين ايديولوجيا الاحتجاج العفوى المميزة للحركات الراديكالية بما فيها الشبابية فى العالم الرأسمالى المعاصر ، من جهة ، وبين الاصلاحية والتحريرية البرجوازية الصغيرة ، من جهة ثانية .

ان انصار هذا الاتجاه ، شأنهم شأن ممثلى الاتجاه العقائدى الثانى ، يناهضون ايضا الايديولوجيا التكنوقراطية والمفاهيم العلموية-الوضعية اذ يرون فيها اداة للاستعباد الروحى للكادحين ولتعزير السلطة السياسية للبرجوازية . والامر المميز لممثلى هذا التيار هو سعيهم ، فى انتقادهم للنظام الرأسمالى ، الى الاعتماد على منهاج ماركس بادخالهم بعض احكامه فى مذاهبهم الخاصة بهم . غير ان امثال هذه النظريات «الماركسية الجديدة» التخيرية هى ، مع ذلك ، تشويه تحريفى للنظرية المادية الحقيقية عن المجتمع ، وهى تسعى لافراغها من اهم شىء فيها - مطلب اعادة تركيب المجتمع الرأسمالى بصورة ثورية ، ومطلب النضال فى سبيل النظام الاجتماعى الاشتراكى .

ان حدود الاتجاه الاجتماعى-الانتقادى لم ترسم بعد نهائيا . وموضوعاته الاساسية قريبة من الموقف التجريدى-الانسانى الذاتى . واهدافه العملية طوباوية . وبديهى ان الحداثة الشكلية لموقفه تشهد على ان علم الاجتماع الغربى ما يزال يملك مستوى عاليا من الفعالية النظرية المنهجية . الا ان كل محاولة متأثرة جديدة لايجاد حل ضمن اطار الايديولوجيا البرجوازية للمسائل التى يستحيل حلها بالفعل الا عن طريق الانعكاس الموضوعى-الديالكتيكى لهذه الايديولوجيا ، انما تقود علماء الاجتماع الغربيين الى ادراك ضرورة الحل النهائى لمسألة اختيار طريق المستقبل .

يعتبر ميزة ملحوظة لتطور «علم الاجتماع الانتقادى» فى العقد الاخير من السنين الانتقال من مرحلة انتقاد السوسيولوجيا الاكاديمية ، الامر الذى كان مميزا لواخر الستينات واول السبعينات ، الى الابحاث الملموسة للتناقضات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الرأسمالى ، الامر الذى ضمن لهم الى حد كبير

تأييدا معيناً من جانب السوسيولوجيا الأكاديمية . ولكن ، بدلا من تعزيز المواقع النظرية لعلم الاجتماع الراديكالي الانتقادي ، اخذ نشاطه الاجتماعي السياسي يصاب بضعف متزايد . ويمكن السبب الاساسي لازدياد شعبيته في استخدام المبادئ المنهجية للماركسية ، التي تبنت اداة لتحليل ازمة النظام الرأسمالي اشد فعالية من الوسائل المعرفية للسوسيولوجيا الأكاديمية . وبفضل هذه الحالة بالذات اخذ يلاحظ في الولايات المتحدة في النصف الثاني من السبعينات «انبعاث» ماركس ، ولاول مرة في تاريخ علم الاجتماع الاميركي ادرجت عدة جامعات اميركية الماركسية في البرامج التعليمية * .

ولكن ، لدى الحديث عن الشعبية المتزايدة لافكار الماركسية في علم الاجتماع الغربي ، ينبغي ان يؤخذ في الحسبان المحدودية التطبيقية لعملية هضم هذه الافكار من جانب ممثلي العلم الأكاديمي : الانقطاع عن نضال الطبقة العاملة وعن نشاط الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك التفسير الاعتباطي للكثير من الاحكام الاساسية لنظرية ماركس الاجتماعية ، الامر الذي يفضي دائما الى الجمع التخيري لهذه الاحكام مع احكام علم الاجتماع الغربي . وعلاوة على ذلك من الضروري ان يؤخذ في الحسبان ان نزعة معاداة الماركسية ضربت جذورا عميقة في الفكر الاجتماعي الغربي وانه ، رغم الشعبية المعينة لافكار علم الاجتماع «الانتقادي» في الوسط الأكاديمي ، فان فرص اتساعه اللاحق تقيّم تقييما متشائما * * .

وأخيرا ، فان علم الاجتماع «الانتقادي» نفسه حسب اعتراف انصاره يواجه معضلة : بمقدار ما يشتد انجذابه الى فلك السوسيولوجيا الأكاديمية بمقدار ما تثير شكاً اكثر العلاقة بين النزعة الماركسية الجديدة والممارسة السياسية * * * .

Flacks R., Turhel J. Radical Sociology. — In: Review of Sociology, 1978, Vol. 4. *

Ritzer O. Sociological Theory. — N.Y., Alfred a. Knopf, 1983, p. 428. **

Flacks R. Turhel J. Radical Sociology, p. 234. * * *

٣ - المذاهب الماكرو نظرية (النظرية الكبيرة) الاساسية لعلم الاجتماع الغربى

تبعاً للاتجاه العقائدى (النزعة الذاتية - النزعة الطبيعية) والموقف المنهجى (النسق الاجتماعى - التفاعل الاجتماعى) تقسم النظريات السوسيولوجية الى اربع مجموعات . يمكن ان يدرج فى النظريات المنتظمة للاتجاه الطبيعاني المذهب الوظيفسى البنيوى لبارسونس ، والمذهب البنيوى الجديد (بلاو ، كوزير) ، وفى نظريات الاتجاه الذاتانى ماكرو سوسيولوجيا المعرفة لبرغير ولوكمان ، وعلم الاجتماع البنيوى لتيراكيان وعلم اجتماع الحياة العادية لدوغلاس . ويمكن ان تدرج فى نظريات تفاعل الاتجاه الطبيعاني نظرية التبادل الاجتماعى لبلاو وهومانس وايمرسون ، وفى نظريات الاتجاه الذاتانى مذهب التفاعلية الرمزية لبومير وما يسمى المنهج الاثنولوجى لهارفنكل .

ان النظرية السوسيولوجية فى علم الاجتماع الغربى ، حسب اعتراف العلماء انفسهم ، ليست نظرية علمية حقا . فقد كتب مينيل يقول انه لا ينبغي ان نتصور ، على اقل تقدير ، ان «تشكيل الافكار ، التى يستخدم هذا المصطلح عادة بصدها ، هى جزء من المعرفة السوسيولوجية يمكن نعته بانه «نظرية»» * .

ان مذهب الوظيفية البنيوية ، مع تشديده على الموقف الطبيعاني من دراسة الواقع الاجتماعى وعلى المنهج العلمى الطبيعى وصفات المجتمع النسقية ، ومع محاولته تعداد جميع الشروط «الضرورية» التى تكفل «توازن» و«نظام» النسق الاجتماعى وجميع العناصر المكونة له وآليات تكامله ، حظى فى حينه بتأييد الاوساط الاكاديمية والاطراف السياسية على السواء فى المجتمع الرأسمالى .

وعلى الرغم من الانهيار الكبير لسمعة هذا المذهب فى فترة ازمة علم الاجتماع الغربى عند تخوم الستينات - السبعينات ، فمن السابق لأوانه القول انه فقد نفوذه كليا . ومرد ذلك الى ان مختلف «الموديلات المضادة» ، التى تدعى وضع بدائل لمذهب الوظيفية البنيوية ، كانت بالدرجة الاولى نظريات الميكرو مستوى (الصغير) .

* Mennel st. Sociological Theory: Uses and Unities. London, 1974, p. 1.

ولهذا السبب فهي لم تستطع اعطاء تفسير مرضٍ للكثير من الظواهر الاجتماعية السياسية والثقافية الهامة التي رافقت الازمة العامة للرأسمالية - ضعف سمعة المؤسسات السياسية ، اشتداد النزعات الدينية وسط الشبيبة ، هبوط دور علم الاخلاق العمل ، وغيرها . وعلى هذه الخلفية ينبعث من جديد الاهتمام بنظريات الماكرومستوى (الكبير) ، ولا سيما بمذهب الوظيفة البنيوية الارتقائية (مذهب الارتقائية الجديدة) ، وتجرى محاولات لخلق مذاهب بنيوية جديدة تشتمل على افكار نظرية «النزاع» وغيرها . وفي هذا المجرى بالذات تحدث نهضة كلاسيكي الفكر السوسيولوجي البرجوازي - دوركهايم ، ويبير ، زيميل ، تينيس ، الذين سعى التقليد السوسيولوجي للوظيفية في حينه الى تركيب افكارهم . وهذا يفسر الجولة الجديدة من المناقشات حول الارث الفكرى لبارسونس الذى كانوا يدعونه وهو على قيد الحياة «الكلاسيكى الحى» لعلم الاجتماع الاميركى ، وكذلك الدعاية لاعماله واعادة اصدارها .

تؤلف فكرة الانساق المحتوى الاساسى للوظيفية البنيوية فى علم الاجتماع . فالنسق الاجتماعى هو عبارة عن مجموع من العناصر المترابطة التى تفرض تقييدات معينة على بعضها البعض ، وبهذا تشترط اهمية كل عنصر فى النسق بالنسبة لجميع عناصره الاخرى . ومن هنا ينبع الاستنتاج القائل ان كل عنصر معين للنسق الاجتماعى يؤدي وظائف معينة بالنسبة لمجمل النسق .

ان الامر الرئيسى فى نظرية بارسونس الوظيفية-البنيوية هى مسألة تأثير المجتمع على اختيار الفرد اهدافا اجتماعية ووسائل لتحقيقها . واقتداءا بتقاليد دوركهايم ويبير يرى بارسونس ان الاهداف ، التى يقوم الانسان بافعال من اجل بلوغها ، والوسائل التى يختارها لاجل ذلك ، ليست نتيجة للاختيار الحر ، بل مشترطة بمعايير . ويؤكد بارسونس ان «الفعل لا يمكن تناوله ، ولا يمكنه ان يكون ، سوى فعل معيارى» * .

وفى الحياة الاجتماعية افرز بارسونس ثلاثة انساق : نسق الثقافة والنسق الاجتماعى ونسق الفرد * * .

* Parsons T. The Structure of Social Action. N.Y., 1949, p. 45.

* * فى الاعمال اللاحقة يضيف بارسونس فى نسق الفعل النسق الفرعى

الرابع وهو «الجسم البيولوجى» .

نسق الثقافة هو نسق القيم الاجتماعية و«المعارف القصوى» التي تتحقق في نشاط النسق الاجتماعي والفرد . والميدان ، الذي يجرى فيه استيعاب الفرد للمعايير الاجتماعية (التنشئة الاجتماعية) ، يدعو به بارسونس النسق الاجتماعي . فالنسق الاجتماعي هو انعكاس النسق المعيارى (اي نسق الثقافة) في شروط ملموسة من خلال مفهوم «الدور الاجتماعى» . و«الدور الاجتماعى» في نظرية بارسونس هو نموذج السلوك الذى تعينه دائرة الحقوق والواجبات والوضع الملموس للفرد المنضم الى جماعة اجتماعية ، الى تنظيم اجتماعى . والامر المميز لمخطط بارسونس البنىوى-الوظيفى هو التصور عن المشروعية المعيارية الصارمة للفعل الاجتماعى . فالمعايير والقيم بالنسبة لبارسونس هى مقاييس ثابتة . وهى تؤلف نماذج «الثقافة المعيارية ذات الدلالة الاجتماعية» ، التى يستوعبها الفرد اذ يعتبرها معطاة منذ الازل ، اى بكلام آخر «يتلقونها» وينظم سلوكه حسب روحها ونصها .

ان نزعة معاداة التاريخ ومذهب الحتمية المعيارية هما اضعف ناحيتين فى نظرية الاجتماع الوظيفية-البنىوية . وقد حاولت الوظيفية البنىوية ان تدحض اتهاماتها بمعاداة التاريخ : أ - بوضع مذهب الارتقاء الجديد ؛ ب - بوضع جملة من نظريات «التغير الاجتماعى» التى تأخذ فى الحسبان اهمية عناصر الخلل الوظيفى (dysfunction) فى النسق الاجتماعى ؛ ج - بالانعطاف نحو دراسة «النزاع الاجتماعى» . ومن بين هذه المذاهب كان المذهب الاول - مذهب الارتقاء الجديد - اكثرها حيوية لانه مكيف افضل من المذاهب الاخرى لاجل تحليل الازمة الثقافية الحالية للرأسمالية التى اصبحت دراستها المسألة الرئيسية لدى علم الاجتماع النظرى البرجوازى فى السبعينات - الثمانينات . ان آنية دراسة الازمة الثقافية والبحث عن مخرج منها كان يمليهما ، الى حد كبير ، الجو الايديولوجى المتغير فى البلدان الرأسمالية التى اخذت تتقوى فى حياتها السياسية والايديولوجية الميول المحافظة التى كان محاموها يدافعون عن التكامل الثقافى والاجتماعى للمجتمع البرجوازى . وعلى الاتهام بالحتمية المعيارية وجدت الوظيفية البنىوية نفسها عاجزة عن الرد على العموم ، الامر الذى اثار ظهور نظريات معارضة

لها بشكل حاد تواجه المسلمة الطبيعية للوظيفية البنيوية بالمذهب الذاتاني ، اما مذهب الانساق فبالتفاعل .

ان نظريات الارتقاء الجديد فى علم الاجتماع الغربى تحاول ، فى معظمها ، الجمع بين فكرة الانساق ، المميزة للوظيفية البنيوية وبين فكرة التطور . وقد لجأ مؤسس الوظيفة البنيوية نفسه بارسونس الى احدى المحاولات الاولى من هذا النوع . ففى كتابه «بصدد النظرية العامة للفعل» و«ورقات عمل فى نظرية الفعل الاجتماعى» * ، اللذين الفهما سوياً مع شيلز ، طرح موضوعه تقول ان جميع الانساق العاملة ، اذا تسنى لها البقاء على قيد الحياة ، سوف تصطدم بربع مشاكل هامة . اولاً ، ينبغى لها ان تضمن الحصول على موارد من البيئة المحيطة وتوزيع هذه الموارد داخل النسق . وهذه العملية يدعوها بارسونس وشيلز عملية التكيف . ثانياً ، ينبغى لهذه الانساق ان تكون قادرة على تعبئة الموارد لاجل بلوغ اهداف معينة واقرار الاولوية بين هذه الاهداف . تلك هى عملية بلوغ الهدف . ثالثاً ، ينبغى لها ان تنسق وتضبط العلاقات داخل النسق ، وان تملك بالتالى آلية تكامل مضبوطة . واخيراً ، ينبغى توفر سبل خلق قوة حافزة لدى الافراد المؤلفين للنسق من شأنها ان تؤمن التطابق بين النشاط وبين اهداف النسق ، وبالقدر نفسه سبل ازالة حالات التوتر الانفعالية السابقة لدى اعضاء المجتمع . الوظيفتان الاخيرتان دعاهما بارسونس وشيلز الوظيفتين الكامنتين .

مع وضع بارسونس وشيلز مفاهيم التكيف وبلوغ الهدف والتكامل والكمانة ارتسمت معالم تحول كبير فى النظرية من تحليل البنى الى تحليل الوظائف . فالبنى يجرى تناولها من زاوية نتائجها الوظيفية بالنسبة لحل المسائل الاربع الآنفه الذكر . والترابط بين البنى الخاصة يجرى تحليله من ناحية الى اى حد يؤثر هذا الترابط على تلك الشروط التى بمقدور كل بنية منها ان تلبىها .

والى جانب ذلك تناول بارسونس مسألة الانسان وحاول تفسير

Parsons T. Shils E. Working Papers in the Theory of Action. *
N.Y., 1953.

عملية تعقد الانساق الاجتماعية عبر التمايز المتزايد ابدا بين الوظائف التي يؤديها الافراد في النسق * .

واستطاع بارسونس ان يرتفع فوق الوظيفية دون ان ينبذها بل تكيف مع متطلبات الموقف الارتقائي . غير ان الحفاظ على الوظيفية لم يكن امرا ممكنا الا بحرمان مذهب الارتقاء من روح التطور والتقدم الملازمة له . ان محتوى الارتقاء الاجتماعى افضى لدى بارسونس الى تعقيد النسق وزيادة قدرته على التكيف .

احتلت مسألة ازمة الرأسمالية مكانا هاما فى اعمال بارسونس الاخيرة المؤسسة على افكار مذهب الارتقاء الجديد . ان آراءه فى هذه المسألة تتميز بعدة خصائص . اولا ، انه لا يوافق على التقييم المتشائم للحالة الراهنة للحضارة الغربية الواسع الانتشار وسط المحافظين الجدد . ثانيا ، انه يدعى بالتمام النظرى والتمام المنطقى الصارم لمذهبه محاولا اعطاء جواب نهائى على المشاكل الملحة للعالم الرأسمالى . فهو ، لدى تحليله المجتمع الرأسمالى المعاصر ، يستند على نظرية الفعل الاجتماعى التى وضعها هو وعلى الموقف الارتقائى الجديد الذى يقوم اساسه على افتراض وحدة الارتقاء للطبيعة الحية والتنظيم الاجتماعى الثقافى ، الذى يشكل حسب فكرته «جزءا لا يتجزأ من النظرية العامة لارتقاء الانساق الحية» * * . والى جانب ذلك يستخدم بارسونس ، فى تحليل ظواهر الثقافة المعاصرة ، عناصر متفرقة من منهج ويبير ، وعلى الاخص يطور موضوعته المعروفة عن تأثير علم الاخلاق البروتستانتى على تكوين الرأسمالية الاوروبية . ان السعى لتصنيف العديد من عوامل علم الاجتماع المعاصر وادراكها النظرى سوية مع استخدام الموقف التاريخى المقارن ، انما يُبرزان بشكل ملحوظ مذهب بارسونس على خلفية الكثير من الاعمال الاخرى لعلماء اجتماع الاتجاه المحافظ الذين يميلون الى مذهب الذاتية السافرة والى عدم وجود منهج موضوع بدقة . غير ان مذهب بارسونس السوسيولوجى (المقصود بالدرجة الاولى آواخر اعماله فى السبعينات) يشكل ، من حيث مقصده الفكرى

* راجع : Parsons T. The System of Modern Societies. N.Y., Enlewood Cliffs, 1971, p. 2.

* * المرجع السابق ، ص ٢ .

واتجاهه السياسى ، احدى اكثر نظريات معاداة الماركسية تفننا ، ذات المضمون المحافظ الجلى .

ان تطور المجتمع يبدو لبارسونس فى هيئة عملية للتمايز البنىوى للانساق الفرعية الاساسية الذى تشتد من خلالها قدرة المجتمع على التكيف ، امكانياته فى بسط رقابته على البيئة المحيطة . ان هذا التفسير الطبيعائى للتطور الاجتماعى يشبه المذهب الارتقائى المعروف لسبينسر ، ولكنه يختلف عنه فى نواح عديدة ، وبالدرجة الاولى بالاعتراف بالطابع المعقد المتعدد الوجة للتطور . ومن وجهة نظر منهج بارسونس الارتقائى فان معيار التقدم الاجتماعى يكمن فى نمو قدرة المجتمع على التكيف وفى تعقد التمايزية الداخلية لهذه القدرة ، الامر الذى يتيح مواجهة افضل للتغيرات المزعجة من خارج او من داخل النسق الاجتماعى . ان هذا التفسير الشكلى للتطور الاجتماعى ، الذى تنعدم فيه الخاصية التاريخية لمختلف المراحل ، ينفى فى حقيقة الامر التقدم الاجتماعى لان القانونيات الموضوعية للتاريخ البشرى تبقى غير مكتشفة . وينعدم كليا فى نظرية بارسونس الدياليكتيك المعقد للتاريخ البشرى ، وصراع مختلف القوى الاجتماعية فى سبيل تغييره ، والقفزات والتوقيفات المراحلية ، اى باختصار جميع اللحظات الجوهرية فى التطور الاجتماعى .

ان للتطور الاجتماعى فى تاويل بارسونس ناحية هامة اخرى تنبع من خاصية الفعل الاجتماعى الذى يسعى بارسونس ، على النقيض من الموقف الوضعى ، الى ان يأخذ بالحسبان فيه الناحية الذاتية المتعلقة بوجود اوجه معنوية ورمزية . ونظرا لهذا الفهم للافعال البشرية يحاول المنظر الاميركى تعريف الناحية الانسانية ، القيمة المعنوية للارتقاء الاجتماعى . فان تطور الحضارة الاوروبية الغربية يتميز ، حسب وجهة نظره ، لا بارتفاع القدرة التكيفية للمجتمعات الداخلة فيها وحسب ، بل ايضا بالتطبيق المباشر لتعاليم الديانة المسيحية المتعلقة بتنفيذ فكرة بناء «ملكوت الرب» على الارض . ان هذه العملية فى رأيه ، حظيت بتطور كثيف خاصة بعد حركة الاصلاح التى بسطت تأديدة الشعائر الدينية والصلة بين المؤمن والاله ، الامر الذى كان بمثابة حافز قوى جدا لتحقيق المعايير الاخلاقية للمسيحية (لبروتستانتية بالدرجة الاولى) فى النشاط العملى . وهو ، على غرار ويبير ، يرى ان علم الاخلاق

البروتستانتى مارس تأثيرا حاسما على تكوين الرأسمالية فى اوروبا ، غير ان بارسونس ، خلافا لعالم الاجتماع الالمانى ويبير ، لا يشاطره ارتيابه بصدد دور البروتستانتية فى العالم المعاصر اذ يفترض ان قيم المسيحية لا تزال تلعب دورا مهيما فى حياة الغرب الثقافية والاقتصادية .

وان بارسونس ، اذ يدعو نفسه حتميا ثقافيا ، يؤكد ان العناصر الاساسية للنسق الثقافى - القيم ، المثل العليا ، التقاليد ، الرموز - توجه سير التطور الاجتماعى بتأديتها دورا مماثلا للشيفرة الوراثية فى ارتقاء الطبيعة الحية * . وهو ، اذ يفرد مكانا حاسما للقيم الدينية فى الثقافة ، يحاول البرهنة على ان تطور الحضارة الاوروبية ، منذ لحظة نشوئها وحتى الوقت الحاضر ، ليس سوى عملية تقنين التعاليم الدينية . وبكلام آخر ، فان الارتقاء الاجتماعى الثقافى يخضع للارتقاء الدينى الذى تعين قيمه الاخلاقية المحتوى الداخلى لتطور التنظيم الاجتماعى ومغزاه . وفى هذا يرى بارسونس اختلاف الارتقاء الاجتماعى-البنىوى عن تطور مواضيع الطبيعة الحية . ويعمل اقرب نصير لبارسونس وتلميذه ، الاخصائى اللامع فى ميدان سوسيولوجيا الدين بيلاه ، على تطوير افكار مماثلة فى مذهبه عن الارتقاء الدينى * * .

بدأت الدوافع التيوصوفية (theosophy) - مذهب الحكمة (الالهية) ، فى ابداع بارسونس ، تتجلى بكل قوة فى السبعينات بمثابة ردة فعل مدركة نظريا على ازمة الثقافة البرجوازية . فانسجاما مع المفكرين الاخرين ذوى النزعة المحافظة اعلن بارسونس عن ضرورة اقامة تحالف بين العلم والدين ، و اشار الى خطأ تقييم الدين «وعيا كاذبا» ، وايد فكرة «الدين المدنى» التى طرحها بيلاه . ان هذه الوقائع بالذات تسمح بالنظر الى مؤلفات بارسونس المتأخرة فى سياق انشاء الايديولوجيا المحافظة الجديدة .

اذن ، ان نظرية بارسونس النسقية-البنىوية ، التى كان القصد منها تجسيد مبادئ الطريقة العلمية ، تتبدى تركيبا موضوعيا-مثاليا نموذجيا ليس من الصعب على المرء ان يرى فيه آثار مثالية

Parsons T. Social Systems and the Evolution of Action Theory. *

N. Y., Free Press, 1979, p. 131.

Bellah R. Beyond Belief. N. Y.: Harper a Row, 1979, p. 21-40. * *

هيغل . وكما لاحظ احد النقاد عن حق فان عالم الاجتماع الاميركي بارسونس يدخل روح هيغل المطلقة فى النسق الثقافى ، والروح الموضوعية فى النسق المجتمعى (Societal) ، والروح الذاتية فى نسق الفرد والكيان السلوكى * . ويمكن ان يضاف الى ما قيل انه ، اذا كانت الملكية البروسية تمثل ، بالنسبة لهيغل ، ذروة التطور الاجتماعى ، فان هذا الدور ، بالنسبة لبارسونس ، تضطلع به بصورة مشابهة الولايات المتحدة الاميركية . ان بارسونس ، بوصفه مدافعا عن المجتمع الرأسمالى ، يرى فى التطور التاريخى للولايات المتحدة تجسيدا لوصايا الدين المسيحى لا اكثر ولا اقل . اننا امام تناقض جلى فى نظام بارسونس : تناقض بين متطلبات اعلانه موقف موضوعى علمى ، قيمى-حيادى من دراسة الظواهر الاجتماعية وبين القراءة التيوصوفية للتاريخ ، والتوجه السياسى الموالى للبرجوازية بشكل سافر ايضا . وهذا التناقض يتخلل جميع تركيبات بارسونس النظرية كليا ، ويولد تناقضات مستعصية الحل فى تحليله السوسيولوجى .

تتسم بأهمية معينة الصيغ المنهجية الثقافية لنظريات الارتقاء الجديد التى طرحها علماء الاجتماع والانثربولوجيا الاميركيون وايت وستيوارد وميردوك وغيرهم . ان الفرق فى مواقفهم من الارتقاء يعينه بالدرجة الاولى اختيار العامل الذى يرسونه فى اساس التطور الاجتماعى . فوايت ، مثلا ، يتمسك بمبدأ «الحتمية التكنولوجية» فى الارتقاء الثقافى ، ويتمسك ستيوارد بموقف الارتقاء المتعدد الخطوط ، ويركز ميردوك الاهتمام على دور التنظيم الاجتماعى ، الخ * * .

ان نظرية «التغيرات الاجتماعية» فى علم الاجتماع البرجوازى توجد فى بضع صيغ . فقد حاول ميرتون ، الواقع تحت التأثير الشديد لافكار سوروكين وبارسونس ، وضع موديل للتغير الاجتماعى وفقا لتقاليد التحليل الوظيفى-البنىوى . فاستنادا الى المبادئ المنهجية للتحليل الوظيفى-البنىوى اعلن ميرتون تخليه عن

* Siebert R. J. Parsons Analytical Theory of Religion.—In: Sociology and Human Destiny. N. Y., 1980, p. 34.

* * راجع : نقد السوسيولوجيا النظرية البرجوازية المعاصرة ، موسكو ، ١٩٧٧ ، ص ٥٠-٥١ .

وضع نظرية سوسيولوجية عامة . وطرح فى كتاب «النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية» منظومة الباراديغمات (النماذج) المتنوعة للتحليل الوظائفى على مستوى الانساق والوحدات الاجتماعية الملموسة (تحليل فى مصطلحات الجماعات المرجعية - reference groups - النخ) . واذ حاول ميرتون التغلب على النزعة الميتافيزيقية لموقف بارسونز الوظيفى-البنىوى طرح ، اضافة الى مفهوم الوظائف ، مفهوم «الاختلالات الوظيفية» (dysfunctions) ، اى انه اعلن احتمال انحراف النسق عن الموديل المعيارى المقرر ، الامر الذى ينبغى له بدوره ان يستتبع اما مرحلة جديدة فى تكيف النسق مع النظام المعيارى الموجود واما تغيرا معلوما فى نظام المعايير . بهذه الطريقة حاول ميرتون ادخال فكرة التغير على مذهب الوظيفية . الا انه حصر التغير بالمستوى «المتوسط» ، مستوى النسق الاجتماعى الملموس ، بان ربطه بافتراض «عدم تجانس» النسق ، بمفهوم الانومية (اللامعيارية) - anomie .

وفى نظريات «التغيرات الاجتماعية» يجابه الموديل الوظيفى-البنىوى بموديل السبب والعلّة فى تحليل التغيرات الاجتماعية . فبمثابة بدائل للحتمية المعيارية 'طرح عدد لا حصر له من «الحتميات» المختلفة ، ابتداء من الحتمية البيولوجية وانتهاء بالحتمية التكنولوجية والاقتصادية . الا انه لم يتم التوصل الى صياغة وجهة نظر عامة . تشكلت نظرية «النزاع الاجتماعى» على اساس انتقاد العناصر الميتافيزيقية فى مذهب الوظيفية البنىوية لبارسونز .

وكان يقف عند منابع نظرية «النزاع الاجتماعى» عالم الاجتماع الاميركى ميلس . فاعتمادا على جمع تخيرى بين افكار ماركس وويبلين وويبير وباريتو وغيرهم كان ميلس يؤكد ان اى تحليل ماكروسوسيولوجى لشيء ما لا يستحق القيام به الا اذا كان يمس مسألة الصراع فى سبيل السلطة بين الطبقات المتنازعة ، بين الرؤساء والمرؤوسين ، بين الشخصيات العليا وذات الجبروت والانسان العادى * .

وحظيت نظرية «النزاع الاجتماعى» بصياغة اكثر دقة فى اعمال

* راجع : ميلس . الصفوة السائدة . موسكو ، ١٩٥٩ .

عالم الاجتماع الالماني المربي داهرن دورف * ، وعالم الاجتماع البريطاني بوتومور ** ، وعالم الاجتماع الاميركي كوزير *** ، وغيرهم من علماء الاجتماع الغربيين .

ترسو في اساس نزاعات المصالح البشرية ، حسب رأى داهرن دورف ، لا الاسباب الاقتصادية بل طموح الناس الى اعادة توزيع السلطة . ويغدو مصدرا للنزاعات ما يسمى "Homo Politicus" - «الانسان السياسي» ، وبما ان اعادة توزيع السلطة تستتبع اعادة توزيع اخرى فان النزاعات الاجتماعية ملازمة لاي مجتمع كان . انها نزاعات حتمية ودائمة ، وهي تشكل وسيلة لتلبية المصالح وتلطيف تجليات مختلف الالهواء البشرية . ويؤكد داهرن دورف ان «جميع علاقات الافراد ، المبنية على اهداف متنافرة... تعتبر علاقات للنزاع الاجتماعي» **** . ان داهرن دورف ، اذ نبذ تأكيدات بارسونس المتطرفة حول الوفاق العام ، وقع هو نفسه في التطرف باعلانه عمومية النزاع ، اي نزاع الجميع ضد الجميع .

وحاول عالم الاجتماع الاميركي كوزير الموازنة بين تطرفي بارسونس وداهرن دورف . ان فكرته الاساسية تكمن في التأكيد على ضرورة «استقصاء جذور الوفاق وجذور النزاع بين الافراد وطبقات الافراد ، على السواء» ***** .

غير ان مسألة التوفيق بين «الوفاق» و«النزاع» في النظرية العامة «للنزاع الاجتماعي» ما تزال مسألة عالقة . ان اكثرية علماء الاجتماع الغربيين يعتبرون النزاع الاجتماعي شكلا متغيرا تاريخيا للتفاعل الاجتماعي ، وليس صفة للبنى الاجتماعية المحددة تاريخيا ، ويرجعون النزاع الى العلاقات داخل الجماعات او بين الجماعات ،

Dahrendorf R. Class and Class Conflict in Industrial Society. *
Stanford, 1959.

Bottomore T. Sociological Theory and the Study of Social **
Conflict. In: Theoretical Sociology. R. M. Kihny, E. Tiryakian (Eds).
N.Y., 1970.

Coser L. The Functions of Social Conflict. Geneve, 1956. ***

Dahrendorf R. Class and Class Conflict in Industrial Society. ****
Stanford, 1959, p. 135.

Coser L. Masters of Sociological Thought. N. Y., 1977, p. 581. *****

وينفون طابعه الماكرو سوسيو لوجى . وعلى الرغم من ان نظرية «النزاع الاجتماعى» بالذات تعتبر شيئا مقابلا هاما لمحدودية النظرية الوظيفية-البنىوية ، فهى تتبدى عاجزة عن اعطاء تفسير علمى لعمليات التطور الاجتماعى . ان منظرى «النزاع» يستشهدون عادة بماركس ، ولكنهم يبسطون نظرية ماركس لدرجة انهم يجردونها من نظرية الصراع الطبقي ، ومن البروليتاريا ، ومن الثورة . تلك «ماركسية» بدون ماركس .

٤ - المذاهب الميكرو نظرية (النظرية الصغيرة) الاساسية لعلم الاجتماع الغربى

حتى الآونة الاخيرة كانت المسألة الرئيسية لعلم الاجتماع الغربى - مسألة التناسب بين المعايير والنشاط - تحل انطلاقا من موقع المذهب الطبيعاني والمذهب المعيارى . فالمذهب الطبيعاني يولى المنهج الطبيعى العلمى اهمية من الدرجة الاولى ، والمذهب المعيارى ينطلق من اولوية المعيار ويعتبره شيئا ما يحدد النشاط البشرى ولكنه فى الوقت نفسه ، شأنه شأن الطبيعة ، لا يتوقف على النشاط .

عكف عدد من علماء الاجتماع ، غير الراضين بالماكرو نظريات (النظريات الكبيرة) للوظيفية-البنىوية التى تفضى الى تجسيد النسق الاجتماعى وتزدري بدراسة النشاط البشرى الخلاق ، الواعى ، عكفوا مباشرة على وضع نظريات موجهة نحو استيضاح دور التفاعلات الملموسة بين الافراد فى انشاء بنى العالم الاجتماعى وعملها .

بين الميكرو نظريات (النظريات الصغيرة) الجديدة يمكن ابراز اتجاهين اساسيين للمعرفة النظرية ، مميزين لعلم الاجتماع البرجوازى ، هما الطبيعانية والذاتانية . فبالنسبة للجناح الطبيعاني من مذهب التفاعلية - interactionism (نستعمل هذا المصطلح بالمعنى الواسع ، اذ نقصد بالتفاعلية كل المجموعة المتنوعة لنظريات التفاعل) تبدى الموقف السلوكى امرا مميزا . وفى هذه النظريات يعار الاهتمام الرئيسى للعامل المعين نفسه للسلوك والتفاعل البشريين . ويفسر التفاعل بصيغتين مختلفتين . فأحد شكل ما يسمى السلوكية (behaviourism) الاجتماعية يفسر التفاعل بصيغة

«دافع - ردة فعل» ؛ ويفسرها الشكل الثانى بصيغة «دافع - تأويل - ردة فعل» . الشكل الاول للسلوكية معروض فى المذهب السيكولوجى لعالم الاجتماع الاميركى هومانس وفى تشكيلاته المختلفة الواردة تحت عنوان نظريات التبادل الاجتماعى ؛ والشكل الثانى معروض فى «التفاعلية الرمزية» لعالم الاجتماع الاميركى ميد وفى تشكيلاته المختلفة .

ان نظرية «التبادل الاجتماعى» ، التى يُعتبر هومانس وبلاو وايميرسون ابرز ممثليها ، على النقيض من الوظيفية البنيوية تنطلق لا من اولوية النسق بل من اولوية حاجات الانسان السيكولوجية البيولوجية . «الى الوراء نحو الانسان» - ان هذا الشعار الذى طرحه هومانس ارسى بداية انتقاد الوظيفية البنيوية من مواقع النزعة السيكولوجية .

ان السلوك البشرى ، حسب فكرة هومانس ، يعتبر بمثابة ردة فعل من جانب انسان على سلوك انسان آخر . والانسان ، من وجهة نظر المذهب المذكور ، هو بالدرجة الاولى لا عضو مجتمع بل ممثل جنس . ويرى هومانس مصدر المعايير ونشاط الانسان خارج المجموعات المعيارية للحياة الاجتماعية وخارج محتوى النشاط البشرى . ويؤكد عالم الاجتماع الاميركى هذا على ان اساس النظام المعيارى هو التبادل المنظم «للمكافآت» بغرض الحصول على «ارتياح نفسى» . والميزان الموفق «للمكافآت» و«العقوبات» يكفل بقاء النسق على قيد الحياة ، اما النزاع فيما بينها فهو سبب تغير وتطور النسق .

ان نظرية هومانس ، نظرية «التبادل» ، هى طراز نموذجى للنزعة الاختزالية (reductionism) السيكولوجية ، وهى تفسير سيكولوجى للتفاعل البشرى لان دراسة صفات الناس السلوكية تشكل ميدانا تقليديا لعلم النفس يرى فيه هومانس اساسا لاجل تركيب جميع العلوم الاجتماعية .

لقد رفع اصحاب النزعة الوظيفية البنيوية الى حكم المطلق الناحية المعيارية للنشاط الحيوى للمجتمع . ويعلن اصحاب النزعة السلوكية اولوية السيكولوجى على الاجتماعى . غير ان «المجتمع» و«الفرد» فى هذه الحالة وتلك يوضعان فى مواجهة احدهما الآخر . فقد اعلن السلوكيون موقفا محددًا بصرامة من اثنتين من

المسائل الغنوصيولوجية (المعرفية) . المسألة الاولى هي مسألة حرية الاختيار او مشروطيته الصارمة . وقد تم حسم هذه المسألة لصالح مذهب الحتمية . المسألة الثانية هي ضرورة دراسة حالات الافراد النفسية الباطنية لاجل تفسير سلوكهم ، هذه الضرورة التي يرفضها السلوكيون رفضا قاطعا اذ انهم يعتقدون ان هذه الحالات لا يمكن ان تكون ضرورية وان تدرس بطرائق موضوعية .

ان السلوكيين ، بفصمهم الصلة بين الفرد والمجتمع ، ليس بوسعهم ان يقرروا بان التأثيرات الخارجية (الحوافز والمعايير) والشروط الداخلية (الوعي) ينبغي ان تكون مترابطة فيما بينها بشكل محدد .

مارس المذهب السلوكي لهومانس تأثيرا هاما على المذهب المماثل لعالم الاجتماع الاميركي بلاو . وتنطلق نظرية «التبادل الاجتماعي» لبلاو من انه تلزم الناس الوان متنوعة من المكافآت التي لا يمكنهم الحصول عليها الا بالتفاعل مع اناس آخرين . ويقول بلاو ان الناس ينخرطون في علاقات اجتماعية «لانهم يتوقعون نيل مكافأة ، وهم يواصلون هذه العلاقات لانهم ينالون ما يطمحون اليه . فقد يكون استحسان اجتماعي ، واحترام ، ووضع ، وما الى ذلك ، كما قد تكون مساعدة عملية ايضا مكافأة في عملية التفاعل الاجتماعي» * . ويدخل بلاو في نظريته عناصر الموقف الاقتصادي . غير ان التبادل الاقتصادي يتبدى لديه بمثابة ظاهرة عرضية ثانوية بالنسبة للتبادل الاجتماعي .

والصيغة المؤثرة الاخرى لمذهب «التبادل الاجتماعي» التي وضعها ايميرسون لم تستطع التغلب على النزعة الاختزالية السيكلوجية . فهو ، اذ يسعى للقضاء على الانقطاع بين المستوى الاكبر والمستوى الاصغر ، يستنبط عدة مفاهيم جديدة مثل «التبادل المثمر» الذي يشترطه ازدياد عدد اعضاء الجماعة ويولد ضابطا معياريا للعلاقات الاجتماعية ، كما يستنبط مفهوم «شبكة التبادل» التي تعبر عن العلاقات بين الجماعات الاجتماعية * * . غير ان

Blau P. Exchange and Power in Social Life. N. Y., 1964, p. 4. *

Emerson R. Social Exchange Theory. In: Annual Review of Sociology 1976, Vol. 2, p. 357—365. **

ايميرسون يتناول العلاقات بين الافراد خارج صلتها بقانونيات المجتمع بوجه عام ، بصورة منعزلة عن البنى والمؤسسات الاجتماعية السياسية السائدة فيه ، ويبقى بالتالى ضمن اطرارات التفسير السيكولوجى للعلاقات الاجتماعية .

ان ادراك العيوب والتناقضات الشديدة للموقف السلوكى وكذلك فكرة استحالة حصر السلوك البشرى بتشكيلة من ردات الفعل على الحوافز الخارجية ، وقدرة السلوك البشرى ازاء تشكيلة ردات الفعل على الحوافز الخارجية ، وقدرة الانسان على التمعن ببيئته الاجتماعية بصورة خلاقة ، دفعت عددا من علماء الاجتماع الغربيين الى تفسير السلوك من وجهة نظر ذلك المغزى الذى يضيفه الفرد (او الجماعة) على هذه النواحي او تلك للوضع . وبغية تحليل هذه الفكرة لجأ المنظرون البرجوازيون الى نظريات التفاعلية الرمزية ، الى السوسيولوجيا الظواهرية .

ان السمات المميزة «للتفاعلية الرمزية» (ميد ، بلومير ، روبرت ، سترون ، ستروس وغيرهم) ، التى تميزها عن معظم اتجاهات علم الاجتماع والسيكولوجيا الاجتماعية البرجوازيين ، هى ، اولا ، سعيها للانطلاق لدى تفسير السلوك لا من اهواء وحاجات ومصالح فردية ، بل من المجتمع (و'يقصد به ، فى الحقيقة ، مجموع التفاعلات بين الافراد) ، ثانيا ، محاولة اعتبار جميع روابط الانسان المتنوعة مع الاشياء ، والطبيعة ، والاشخاص الاخرين ، والجماعات البشرية ، والمجتمع بوجه عام ، بمثابة روابط من خلال الرموز . ولدى ذلك تولى الرموز اللغوية اهمية خاصة . ويرسو فى اساس «التفاعلية الرمزية» تصور النشاط الاجتماعى بمثابة مجموع من الادوار الاجتماعية يتثبت فى نسق من الرموز اللغوية وغيرها .

يرى مذهب «التفاعلية الرمزية» ، حسبما عرضه بلومير ، ان الناس يتصرفون حيال الاهداف مسترشدين ، قبل كل شئ ، بالمعانى التى يضيفونها على هذه الاهداف وليس بطبيعتها الجوهرية . وهذه المعانى تتشكل ويعاد تشكيلها ابان عملية التفاعل الاجتماعى . فالواقع الاجتماعى بعيد عن ان يكون مستقرا وثابتا . فهو متحرك واصطلاحي (conventional) ويعتبر نتاجا لتوافق المعانى بين مجموعات من الاشخاص المسرحيين - الممثلين - مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا . وهؤلاء الاشخاص منجذبون الى تيار لا نهاية له من تأويل

واعادة تأويل الحالات بحيث ان العمليات الاستقرائية الدقيقة وحدها تستطيع تقديم المساعدة فى قضية تفسير السلوك * .

ومن هنا يُستخلص الاستنتاج القائل ان اى نظرية سوسيولوجية تستنتج بصورة استدلالية ، ليس بوسعها ان تعطى تفسيراً حقيقياً للسلوك البشرى ، وذلك بحكم مشروطيته الحالائىة الملموسة وطابعه المتغير . وفى هذا السياق يمكن اعتبار «التفاعلية الرمزية» بمثابة نظرية سوسيولوجية مضادة للنظرية ترفض من حيث المبدأ تخطى حدود الصفات الخاصة للعمليات الاجتماعية

ان هذا المذهب يغالى كثيرا فى رفض تعميم المفاهيم والتجريد» * * .

كما يضرب اصحاب «التفاعلية الرمزية» صفحاً عن النظرية الوظيفية-البنوية ، ويتناولون الحياة الاجتماعية «ابان الحركة» وليس فى حالة التوازن ، وينفون «الميل الطبيعى الى الاتزان» . وخلافاً لمذهب السلوكية فى علم الاجتماع ، ولمذهب الوضعية السوسيولوجية وتركيبهما المعاصر ولسائر المذاهب ذات الاتجاه الطبيعائى ، يؤكد انصار الاتجاه الانف الذكر ان ما يثير «ردات الفعل» الواجب دراستها ليس الحوافز بحد ذاتها بل تفسيرها من جانب الفرد الذى «يحدد الوضع» . الا ان انصار «التفاعلية الرمزية» يستصغرون ، بصورة غير مقبول بها ، دراسة العوامل البيولوجية الوراثة والسيكولوجية الوراثة ، بل وحيانا ينكرون وجودها على الاطلاق ، كما يعيرون اهتماماً قليلاً جداً للعمليات اللاواعية فى السلوك البشرى ، ونتيجة لذلك تتعسر دراسة الدوافع ، ويستبدل ادراك «القوى المحركة» الفعلية للسلوك البشرى بوصف «مفردات الدوافع» او الاشكال الاخرى «لعقلنة» الافعال المرتكبة ، التى تقدمها الثقافة . كما يعتبر موطن ضعف «للتفاعلية الرمزية» تجاهل العلاقات السياسية والايدولوجية التى تلعب دوراً هائلاً فى حياة المجتمعات المعاصرة : ان اصحاب نزعة التفاعلية يفضلون دراسة الحياة اليومية لجماعات غير كبيرة والوعى الاعتيادى لافرادها .

* راجع : Blumer H. Symbolic Interactionism: Perspective and Method. N.Y., 1969.

** Coser L. Masters of Sociological Thought. N. Y., 1977, p. 574-575.

فى الستينات - السبعينات ازداد وسط علماء الاجتماع الغربيين ازديادا حادا الاهتمام باعمال الفيلسوف الالماني ذى الاتجاه الظواهرى غوسيرل ، وتبعاً لذلك حظى بتطور معلوم ما يسمى «سوسيولوجيا الظواهر» . ومارست تأثيرا كبيرا على تطور هذا الاتجاه اعمال الفيلسوف النمساوى شوتس . يتركز اهتمام شوتس على مسألة «الذاتية المتبادلة» . وتكمن هذه المسألة فى «كيفية فهم بعضنا البعض» ، وكيفية تكوّن الادراك العام والتصور العام عن العالم . ان تحليلات النزعة الذاتية المتبادلة لشوتس تشكل اساس «سوسيولوجيا المعرفة الاعتيادية» ، وهى احد مذاهب السوسيولوجيا الظاهرية الاكثر اعدادا حتى الوقت الحاضر .

ان العالم الاعتيادى ، اليومى ، حسب شوتس ، هو «الواقع الاعلى» ، الاكثر اهمية ، بالنسبة للمعرفة البشرية . ويجرى بصدد ذلك وضع نزعة خاصة ، ما يسمى النزعة الطبيعية . توجد فى «الواقع الاعلى» «المجالات النهائية للمعاني» التى يمكن للانسان ، ضمن اطارها ، ان يسمح لنفسه بالتشكيك باحكامه الاعتيادية . ويندرج فيها السحر والدين والعلم . وكل واحد من «الوقائع» ، التى تولدها المجالات النهائية للمعاني ، يتقبله الانسان كواقع فعلى ما دام يشغل اهتمامه .

والمجال الاكثر اثارة لاهتمام عالم الاجتماع هو ذلك المجال النهائى للمعاني الذى يتخصص فيه ، اى علم الاجتماع . ان مهمته تكمن فى صياغة شروحات واضحة ومثابرة لموضوع غير واضح وغير مثابر من حيث طبيعته .

استلقت افكار شوش «الظواهرية» اهتمام طائفة من علماء الاجتماع الغربيين . وجرت محاولات لجمع الاحكام المنهجية لمذهب الظواهر مع سائر اللوحات التخطيطية النظرية وفروع المعرفة الاجتماعية : ان يحصروا فى كل واحد مذهب الظواهر ، وبعض افكار شيلير ومانغهام ، وعلم اللغات ، الخ . ان الاعمال النظرية من هذا النوع هى اعمال تخيرية للغاية ، ولا يوجد حتى الآن بينها عمل واحد يحتوى على موديل نظرى كامل للمجتمع .

استوعبت مدرستان مختلفتان احكام السوسيولوجيا الظاهرية لشوتس على نحو فريد للغاية . وترأس المدرسة الاولى - مدرسة السوسيولوجيا الظاهرية للمعرفة - بيرغر ولقمان ، وترأس

المدرسة الثانية ، التي اطلقت عليها تسمية «منهج البحث الاثنولوجي» ، غارفنكل .

يميز بيرغر ولقمان عن شوتس السعى الى تعليل ضرورة «قوننة» المفاهيم الرمزية العامة للمجتمع . ان نظرية «القوننة» ، التي يعمل هذا العالمان الاجتماعيان الاميركيان على تطويرها ، تنطلق من ان عدم الاستقرار الداخلى للجسم البشرى يتطلب «ان يخلق الانسان بنفسه بيئة حيوية مستقرة» . وهما يقترحان لهذا الغرض التنشئة الاجتماعية لمعانى ونماذج فعل الانسان فى «العالم الاعتيادى» .

ينطلق «منهج البحث الاثنولوجي» (غارفنكل ، سيكوريل ، دوغلاس ، ماك-هيو ، وغيرهم) من انه يوجد لدى كل انسان ، ينخرط فى التفاعل ، تصور عن كيف سيكون هذا التفاعل او كيف ينبغي له ان يجرى ، علما بان هذه التصورات تنظم بالتوافق مع معايير ومتطلبات مغايرة لمعايير ومتطلبات الحكم العقلانى المعترف به . ومن هنا ينبع الحكم المنهجي لمذهب البحث الاثنولوجي : «ان سمات عقلانية السلوك يجب ان تظهر فى السلوك نفسه» * . و«منهج البحث الاثنولوجي» انما يتعاطى على وجه التحديد البحث عن هذه العقلانية الخرافية التى يستحيل ، كما يزعمون ، التقاطها بالاساليب الموضوعية للمعرفة الاجتماعية .

ان عمليات البحث هذه اوصلت انصار هذا المذهب الى نفى الوجود الموضوعى للمعايير الاجتماعية ، والبنى الاجتماعية ، والمجتمع بوجه عام . فالانسان ، فى رأيهم ، يخلق بنفسه ابان الحياة الاعتيادية المعايير الاجتماعية التى ينظم سلوكه وفقا لها ، او يتخلى عن المعايير اذا لم تعد تطابق تصوراته الاعتيادية . وبهذا عرض «منهج البحث الاثنولوجي» مذهبته النسبى (relativism) فى المعرفة ومذهبته الذاتانى بعد ان قضى فى جوهر الامر على مسألة معرفة المجتمع كواقع موضوعى . وهو ، بوصفه مظهرا معبرا للغاية للاتجاه «الميكرونظري (الصغير)» فى علم الاجتماع الغربى ، قد بين الى اى مدى بعيد يمكن ان يوصل نفى ضرورة دراسة البنى والعمليات الاجتماعية الهائلة النطاق .

Garfinkel H. Studies in Ethnomethodology. Englewood Gliffs, *
1967, p. 43.

ه - الميول التكاملية فى السوسولوجيا الغربية

ان مسألة التكامل ، توحيد العدد الكبير من المواقف النظرية القائمة والتغلب على النزاعات الفكرية والميول الطوائفية ، تشكل بالنسبة لعلماء اجتماع الولايات المتحدة الاميركية ، بل وبالنسبة لعلماء اجتماع البلدان الرأسمالية الاخرى ، المهمة الاكثر الحاحا وآنية التى يربط الكثير من العلماء بحلها ، ولذلك اسبابه ، مستقبل علمهم .

وفى رأى جملة من العلماء ان علم الاجتماع الاميركى دخل الآن مرحلة جديدة ، مرحلة «البحث عن اساس تحليلى عام» ينبغى له ان يوحد مختلف الاتجاهات النظرية . وقد اخذت تدوى بالفعل بتكرار متزايد الدعوات الى وحدة هذا العلم لان علم الاجتماع يوجد فى اوضاع حرجية ، غير ان هذه الدعوات تجد صدى لها لا وسط الباحثين انفسهم ، انصار مختلف المواقف ، بقدر ما غدت امتيازاً لمؤلفى الكتب المتعلقة بعلم الاجتماع النظرى ، ويغدو تطبيقها العملى من نصيب المنظرين المحترفين .

ان مسألة التكامل ليست مسألة جديدة مبدئياً بالنسبة لعلم الاجتماع الاميركى الذى كانت تتواجد فيه دائما خلافات فكرية بين ممثلى مختلف الاتجاهات البحثية ، رغم ان حدة النزاع كانت تتغير كثيراً عند مختلف المراحل . ففى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت مدرسة مذهب الوظيفية البنيوية ان توحد الاتجاهات البحثية التى كانت موجودة آنذاك ، غير ان عملية التركيب هذه ، التى جرت بقيادة بارسونس ، تبدت قصيرة الاجل . ففى الستينات والسبعينات ، وبعد زوال مجد مذهب الوظيفية وانبثاق مختلف «الموديلات المضادة» ، جرت محاولات متكررة لتوحيد مذهب التفاعلية ومنهج البحث الاثنولوجى ، ونظرية التبادل الاجتماعى ومذهب الوظيفية البنيوية ، الخ .

وتتميز المحاولات المستأنفة لتوحيد مختلف المواقف البحثية ، التى جرت فى الاعوام الاخيرة ، بعدة خصائص . اولاً ، لقد جرت فى ظروف حرجية - فى ظل الازمة الفكرية النظرية والسياسية والمالية المتفاقمة حينما بات البحث عن «اساس تحليلى عام» مسألة ذات اهمية حيوية . ثانياً ، توجد ثمة كثرة من المواقف المختلفة

من حل هذه المسألة ، التى قلما تتوافق فيما بينها بل ويناقض احدها الآخر احيانا . علما بان معظم هذه المواقف تتصف بنزعة تخيرية وذاتية سافرة . ثالثا ، اخذ يتأكد ، بمثابة الافق الاكثر مقبولية والاشد قدرة على الحياة لاجل تركيب مختلف التيارات ، البحث عن نموذج تعميمى للمعرفة السوسيولوجية وصياغته ، عن نمط مثالى مقبول ما للعلم قادر على ارضاء مصالح مجموعات البحث المتنافسة .

على هذه الخلفية يغدو مفهوما ان مبادرة التطبيق الملموس لفكرة تكامل جديد لعلم الاجتماع انتقلت الى ايدى انصار علم الاجتماع الوضعى-الطبيعى الذين يسعون لاجل دروس الماضى القريب فى الحسبان ووضع موديل للعلم اكثر واقعية يزيل نواقص المنهج الوضعى - التجريبي السابق ، ولكنه مصوب ايضا نحو وسائل المعرفة للعلوم الطبيعية . لهذا ، فان صياغة منطق موحد لتكوين المعرفة النظرية ، موديل معترف به لتكوين المعرفة السوسيولوجية يمكنه ان يقضى على تضارب الآراء الموجود هنا ، ان ذلك يعتبر واحدة من الحلقات الحاسمة فى السلسلة المعقدة لمسائل تكامل المعرفة السوسيولوجية .

أُعلنت ، بمثابة اساس منهجى لتوحيد مختلف اتجاهات البحث الفلسفة ، نظرية ما بعد الوضعية للعلم ، المصاغة فى اعمال بوبير وكون وفايرابند ولاكاتوس وغيرهم . واذا ما حاولنا ان نُبرز ، من بين كثرة المذاهب ما بعد الوضعية ، المذهب الاكثر شعبية فى علم الاجتماع الغربى ، فينبغى على الأرجح ان نذكر بمثابة ذلك نظرية تطور المعرفة العلمية التى وضعها كون . لقد كان الاهتمام بها كبيرا بوجه خاص فى السبعينات حينما كانت تدور فى علم الاجتماع الغربى مناقشات عاصفة حول المسائل الاساسية للمعرفة الاجتماعية وكانت مهمة تحديد الوضع العلمى لعلم الاجتماع مهمة ملحة . ومن بين معظم الاعمال المتعلقة بهذا الموضوع تستحق الذكر ابحاث عالم الاجتماع الاميركى ريتزير * . فان التصور عن علم الاجتماع كـ«علم متعدد الباراديغمات

Ritzer G. Sociology: A multiple paradigm Science.—Boston, *
Allyn a. Bacon, 1975; Ritzer G. Toward and Integrated
Sociological Paradigm.—Boston, Allyn a. Bacon, 1981.

(multiple paradigm) « ، الذى بات تصورا شائعا انما يدين بشيوعه هذا ، الى حد كبير ، لتأثير اعمال ريتزير . ودون ان نسترسل فى التحليل المفصل للمطبوعات الوافرة العدد المكرسة لتطبيق منهج كون فى تشخيص حالة علم الاجتماع الغربى نشير الى ناحية مميزة واحدة . فمن المعلوم ان مذهب كون كان على العموم ذا اتجاه مناوئ لمذهب الوضعية (positivism) ، ولكنه كان فى علم الاجتماع الغربى يستخدم ، مهما يبدو ذلك تناقضا ظاهريا ، لغرض مناقض : لاجل تقوية الميول الوضعية ، وذلك لان «انصار كون» كانوا يحاولون تصوير علم الاجتماع بمثابة علم ناضج يطابق مقاييس مختلف العلوم الفيزيائية ، وبالإضافة الى ذلك طمس الخلافات الايديولوجية الجديدة القائمة بين ممثلى مختلف التيارات .

لقد كان المفهوم الشائع «الباراديغما» يستخدم من جانب علماء الاجتماع الغربيين لاجل تصوير التيارات الموجودة على انها تيارات علمية واستبعاد الفكر الاجتماعى الراديكالى اليسارى باعتباره فكرا لاعلميا لانه كان يعتبر بمثابة مذهب ايديولوجى . فحسب وجهة نظر ريتزير توجد حاليا فى علم الاجتماع الغربى ثلاث باراديغمات اساسية ، ولكل واحد منها فهمه الخاص به لموضوع وطريقة علم الاجتماع . الباراديغما الاولى هى الباراديغما «الوقائعية» ، تمثلها نظرية الوظيفية البنيوية ونظرية «النزاع» ، وقد ارسيت مقدماتها الانطلاقية فى اعمال دوركهايم . الباراديغما الثانية هى الباراديغما «التعريفية» التى تركز على اعمال ويبير فى نظرية الفعل الاجتماعى . كما تمثلت هذه الباراديغما ببضع نظريات - مذهب التفاعلية الرمزية ومذاهب علم الظواهر . ويطرح الباحث الاميركى ، بمثابة باراديغما ثالثة ، مذهب «السلوكية الاجتماعية» ، الذى صيغ موديله النموذجى للابحاث فى اعمال العالم النفسى المعروف سكينير ، بينما يعتبر مذهب «التبادل الاجتماعى» اهم نظام نظرى * . وتنبغى الاشارة الى ان مفهوم الباراديغما فى مذهب «علم الاجتماع المتعدد الباراديغمات» لريتزير ، كما فى النظريات المماثلة الاخرى ، يستخدم بصورة اعتباطية للغاية . ان التقيد

Ritzer G. Sociology: A Multiple Paradigm Science.—Boston, *
Allyn a. Bacon, 1975.

الصارم بوجهة نظر كون بصدد طبيعة الباراديغما لا يوفر المسوغات لتناول علم الاجتماع كعلم متعدد الباراديغمات ، وذلك لانه كان ينفي امكانية وجود بضعة باراديغمات فى علم ناضج . ففى العلم الناضج ، حسب قول كون ، يجب ان تهيمن باراديغما واحدة معترف بها توحد الاسرة العلمية * . وكان اتباع كون من معسكر علماء الاجتماع الغربيين ، فى سعيهم مهما كلف الامر للبرهنة على الطابع العلمى لمادتهم ، يستعملون تفسيراً اكثر ليبرالية لهذا المفهوم اقترحه ماسترمان ** .

ان المحاولات المنتظمة لاستخدام الفلسفة ما بعد الوضعية للعلم بمثابة منهج جديد لتكوين المعرفة السوسيولوجية بدلا من مذهب الوضعية الذى فقد سمعته ، لم تبدأ الا فى نهاية السبعينات واولئل الثمانينات . وقد كان مطلوبا منها ، بدرجة معلومة ، استخلاص حصيلة مناقشات عديدة حول طبيعة المعرفة الاجتماعية دارت فى الفترة السابقة .

رغم تعدد وتشتت مختلف مذاهب الفلسفة ما بعد الوضعية فان الامر المميز لها جميعا هو السعى لوضع بديل فعال للفلسفة الوضعية التى ما تزال تتمتع بنفوذ هائل فى علم الاجتماع الغربى رغم ان الكثيرين من الباحثين يعرفون نواقصها معرفة جيدة . من الصعب التحدث عن وجود اى منهج موحد للمعرفة الاجتماعية نشأ على قاعدة مذهب ما بعد الوضعية ، الا انه يمكن مع ذلك ابراز جملة من المواضيع المتلاصقة والمسائل المشتركة . وهى ، اولا ، «اعادة الاعتبار للميتافيزيقا» والاعتراف بالدور الهام للافتراضات الفلسفية فى البحث الاجتماعى ، الامر الذى لم يكن يجيزه مذهب الوضعية السابق على الاطلاق . كما يرتبط بالاعتراف بدور الافكار العقائدية الفلسفية سعى انصار منهج ما بعد الوضعية لادراج الاحكام القيمة بمثابة عنصر مكون من عناصر العملية المعرفية خاص بالبحث الاجتماعى . ثانيا ، ان الاستراتيجية المنهجية الجديدة للمعرفة الاجتماعية تستوعب كليا الموضوعات ما بعد الوضعية حول الفرادة النوعية لمستوى المعرفة النظرى ودوره المحدد فى

* كون . بنية الثورات العلمية . موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧٥ .

** Masterman M. The Nature of Paradigm.—In: Criticism and The Growth of Knowledge. Ed. by S. Lakatos and Musgrave, London, 1975.

الادراك . ويفرد لهذا الحكم دور اساسى فى المنهج ما بعد الوضعى للمعرفة الاجتماعية ، وذلك لانه يوفر امكانية الاعتراف بالوضع العلمى للنمط السوسيولوجى التقليدى للتحليل ، الذى كان مذهب الوضعية السابق يقف منه موقفا ازدراثيا اذ كان يعتبره «نظرية كاذبة» .

فى منهج ما بعد الوضعية تسير «اعادة الاعتبار للميتافيزيقا» فى اتجاه الاعتراف ، بالدرجة الاولى ، بالوضع العلمى والقيمة المعرفية لمختلف الاتجاهات داخل علم الاجتماع الغربى ، التى لم تجد مكانا لها فى مذهب الوضعية . ويمس ذلك بوجه خاص «السوسيولوجيا المدركة» والمذاهب الملاصقة لها . ان مفهوم الباراديغما يستخدم عادة على وجه التحديد بمعنى التأكيد على جواز الافتراضات الفلسفية فى بنية المعرفة الاجتماعية (وهو الامر الذى كان يصر عليه بشكل خاص انصار «السوسيولوجيا المدركة») ، هذه الافتراضات التى تشترط ، بدورها ، الكثير من النواحي المبدئية للنظريات السوسيولوجية وانماط وطرائق البحث النموذجية المستخدمة وغيرها .

وفى الوقت نفسه لا نجد فى اعمال انصار منهج ما بعد الوضعية جوابا واضحا على سؤال : الافتراضات الفلسفية من اى نوع - الافتراضات المادية التى تنطلق من الاعتراف بالدور الحاسم للوجود الاجتماعى وتعتبر المعرفة السوسيولوجية انعكاسا للواقع ، ام الافتراضات المثالية المؤسسة على افتراضات مضادة - يجب ان تغدو المبادئ الاساسية للتفكير السوسيولوجى . ان هذا السؤال اما يلزمون الصمت حياله واما يجيزون بشكل مبهم امكانية استخدام اية افتراضات فلسفية وعقائدية كانت ، اى ان التعددية النظرية تعتبر عنصرا مكونا طبيعيا للمعرفة العلمية . والى جانب ذلك فان استخدام منهج ما بعد الوضعية ، شأنه شأن مذهب الوضعية بالاجمال ، يدعى بالحياد الايديولوجى ويسعى للتغلب على تطرف المثالية والمادية ، اى بكلام ادق ، تطرف مذاهب الذاتية التى تنشأ على قاعدة التقليد المدرك والمذاهب الوضعية-الطبيعانية . ان ازالة الانشقاق بين هذين التيارين الاساسيين فى علم الاجتماع الغربى ، هى التى تعتبر بمثابة المسألة الرئيسية . ومن وجهة النظر هذه يمكن ان تكون موضع اهتمام معين بالنسبة

للقند الماركسي اعمال العالمين الاجتماعيين الاميركيين البارزين الكسندر وريتزير اللذين يحاولان تعيين سبل تكامل علم الاجتماع استنادا الى منهج ما بعد الوضعية .

كان القصد من مؤلف الكسندر «المنطق النظرى فى علم الاجتماع» وضع بحث من اربعة اجزاء حول المنطق النظرى فى علم الاجتماع بمثابة قاعدة للتركيب الجديد للمعرفة السوسيولوجية . ويدعى مؤلف هذا البحث بالاحاطة الواسعة النطاق بمسائل علم الاجتماع الاساسية ، وذلك بالسعى للجمع بين احدث منهج لمذهب ما بعد الوضعية وبين الدراسة النقدية للمسائل السوسيولوجية الاساسية التى طرحها (حسب تعداد الكسندر) كل من ماركس ودوركهايم وويبير وبارسونس . ويعتبر الكسندر نقطة انطلاق لوضع المنطق النظرى الجديد فى علم الاجتماع التخلّى عن تطرفى المنهج الوضعى والمنهج الذاتانى اللذين ينفى احدهما الآخر ، الامر الذى ينبغى له ان يشكل مقدمة لازالة النزاع فيما بينهما . الجزء الاول من هذا البحث مكرس ، بالدرجة الرئيسية ، لنقد مذهب الوضعية ، ولعرض المبادئ الاساسية للمنطق النظرى الجديد . ويقول المؤلف ، مستشهدا باعمال الفلسفة ما بعد الوضعية للعلم ، ان البحث العلمى الفعلى هو تفاعل مزدوج للمستويين النظرى والتجريبي ، يعود فيه الدور الحاسم للمستوى النظرى وليس للمستوى التجريبي كما كان الوضعيون المنطقيون يعتقدون بصورة خاطئة * . ان المنطق النظرى الجديد الذى صاغه الكسندر قد عرضه هو فى هيئة استمرارية اصطلاحية يحدها شريطان : مجال الوقائع المعاينة والافتراضات الفلسفية الميتافيزيقية . وتقع بينهما الطرائق المعرفية الاساسية التى تؤمن التفاعل بين المستوى النظرى والمستوى التجريبي ، وهى : الطروحات المنهجية ، التأكيدات الافتراضية ، القوانين ، التصنيفات ، التعريفات ، المفاهيم ، النماذج ، الافتراضات الايدولوجية (القيمية) ، واخيرا المقدمات الفلسفية * . واستمرارية التفكير السوسيولوجى هذه ينبغى لها ، حسب نية صاحبها ، ان تشكل نواة للمنطق النظرى

Alexander J. Theoretical Logic in Sociology. Vol. 1: Positivism, *
presuppositions and current controversies.—L. Routledge a Hegan
Paul, 1982, Vol. 1, p. 30.

* * المرجع السابق ، ص ٣٥-٣٦ .

الجديد فى علم الاجتماع يـؤدى دور مغزل فريد فى نوعه ملفوفة حوله «خيوط» مختلفة للمعرفة النظرية والتجريبية .

غير ان الموديل الذى يقترحه الكسندر هو موديل افتراضى للغاية لانه يحمل فى طياته آثار النزعة الذاتية ومذهب النسبية المعرفية (relativism) الملازمين لطبيعة مذهب ما بعد الوضعية . انه عبارة عن تركيبة اصطناعية لا غير حيث منطق تشكيل الحلقات المتفرقة للاستمرارية يبدو قليل الاقنـاع . فعلى اى اساس ، مثلا ، تكون التصنيفات والتعريفات اقرب من القوانين العلمية الى المستوى النظرى . ثم انه لم يرد شىء عن الدينامية الفعلية للتفاعل بين مختلف مستويات «التفكير السوسيوولوجى العلمى» ، وما الى ذلك .

يستخدم المؤلف المنطق النظرى الجديد لا لاجل هدف بناء يقتصر على «سرد» جديد لارث الكلاسيكيين ، وقد كرسـت لذلك الاجزاء الثلاثة الباقية ، بل لاجل هدف «تدميرى» : ابراز نواقص المناقشات العديدة بصدد طبيعة المعرفة السوسيوولوجية ، التى احتدمت فى علم الاجتماع الاميركى بعد سقوط مذهب الوظيفية البنيوية . فاستنادا الى موديل المنطق النظرى الجديد يسعى الكسندر للبرهنة على المحدودية المعرفية لمختلف المذاهب (نظرية النزاع ، مذهب السلوكية ، منهج البحث الاثنولوجى ، وغيرها) التى طرحت فى الاعوام الاخيرة . فكل واحد منها ، فى رأيه ، يرفع الى حكم المطلق واحدة ما من نواحي «الاستمرارية» خلافا لـلاخرى ، ولذا فهو غير قادر على تحقيق المتطلبات المنهجية للمنطق النظرى كما يلزم ، ولا يمكنه ان يصلح اساسا للتركيب النظرى . ان الوضعيين يبالغون فى دور المراقبة وان علم الاجتماع الراديكالى (النقدى) يبالغ فى الطروحات الايديولوجية ، و«بارادىغما النزاع» تعمم بصورة خاطئة انطلاقا من المستوى الخاص ، التجريبى ، وحتى المستوى الشامل ، الخ * .

اذن ، ان النقص الاساسى للمذاهب الموجودة فى علم الاجتماع الاميركى المعاصر يراه الكسندر فى خطأ المنهج الذى اختارته والذى لا يتجاوب مع متطلبات فلسفة العلم المعاصرة كما هى معروضة فى اعمال اصحاب مذهب ما بعد الوضعية .

* المرجع السابق ، ص ٢٩-٦٣ .

فما هي اذن الاحكام المنهجية الجديدة التي يطرحها الباحث الاميركي الكسندر مقابل المواقف القائمة ؟ من المؤسف ان الكسندر ليس اقل اصالة في الجزء الايجابي من برنامجه المتعلق باعادة بناء علم الاجتماع . فهو يعلن «الفعل الاجتماعي» و«النظام الاجتماعي» مفهومي انطلاقيين للمعرفة السوسيولوجية ، دون ان يخفى صلته بتقليد بارسونس ، وبالدرجة الاولى بمؤلف بارسونس المبكر «بنية الفعل الاجتماعي» بينما لا يقبل بالمنهج الوظيفي . فهنا تتراءى رغبة واضحة في تصحيح كلاسيكي علم الاجتماع الاميركي بارسونس ، وذلك بنبذ ضلاله : الاتجاه الطبيعاني ، والمثالية الموضوعية ، والحتمية الثقافية ، وغيرها . يقوم الكسندر بالتحليل الانتقادي للكلاسيكيين انطلاقا من مواقع ما يسمى الموقف المتعدد المقياس ويسعى الى ازالة «محدودية» مذاهبهم كمادية ماركس ومثالية دوركهايم ، مثلا ، اذ يجمع بين نواحيهما العقلانية . في الواقع ان استراتيجية كهذه للمعرفة الاجتماعية لا يمكن تقييمها الا كاستئناف «للخط الثالث» الوضعي المعروف في الفلسفة وعلم الاجتماع ، الذي يضاف اليه في هذه الحالة خليط تخيري لمذاهب فلسفية سوسيولوجية متعارضة فيما بينها من حيث الجوهر .

تقع وراء جميع الاستدلالات النظرية لعالم الاجتماع الاميركي الكسندر رغبة شديدة في العمل ، بأي ثمن كان ، على ازالة النزاع الناشب بين الاتجاهات الرئيسية لعلم الاجتماع البرجوازي ، وفض الخلافات الفكرية النظرية القائمة ، وذلك عن طريق انشاء منطق نظري للتفكير السوسيولوجي صارم الموضوعية ولاطبقى . ولكن ، حتى ولو افترضنا ، بصورة اصطلاحية للغاية ، وجود هيكل معرفي عام ما يفض نزاع مختلف المذاهب السوسيولوجية ، فانه يستحيل في هذه الحالة الانفصال كليا عن التناقضات الايديولوجية القائمة فيما بينها ، لان علم الاجتماع لا يمكن ان يتواجد في صومعة من العاج ، ولان اية محاولات لانشاء علم شامل الموضوعية و«خال من القيم» انما تثير الانتعاش ، في واقع الامر ، في الطوباويات القديمة لعلم الاجتماع النظري البحث . ومؤلف ريتزير «الباراديغما المتكاملة في علم الاجتماع» ايضا يتميز بالرجوع الى الارث الكلاسيكي . في الحقيقة انه ، خلافا

لزميله ، لا يكتفى بتحليل الشخصيات التاريخية الاربع ، فقط ، بل يشرك فى ذلك الكثيرين من علماء الاجتماع المعروفين الآخرين - زيميل ، ميد ، شوتس ، وغيرهم . وهو يتخذ مفهوم «الباراديغما» نقطة انطلاق لتركيبه المرسوم انطلاقا من الباراديغمات الاساسية الثلاث لعلم الاجتماع التى طرحها سابقا ، وهى : الباراديغما «الوقائعية» ، والباراديغما «التعريفية» ، والباراديغما «السلوكية» . وهو يرى ان الباراديغما المتكاملة يجب ان تتضمن وان تجمع فى ذاتها بصورة دياكتيكية المستويات الاساسية الاربعة للمعرفة الاجتماعية : الميكرو والماكرو ، والذاتى والموضوعى ، التى تكتسب صفة الانطلاق فى الباراديغمات المرسومة ، وتتواجد بصورة مستقلة عن بعضها البعض . وان ريتزير ، اذ يعتبر مؤلفه مرحلة اولية فى عملية وضع بارا ديغما متكاملة ، يكتفى بمهمة تحديد خطوطها الخارجية ، اعم نواحيها ، وفى المؤلف الخاص المكرس لهذه المسألة * يطرح هدفا آخر ايضا اكثر ملاموسية : محاولة ايجاد مؤلف كلاسيكى فى تاريخ علم الاجتماع من شأنه ان يتجاوب ، الى اقصى درجة ، مع متطلبات الباراديغما المتكاملة ويكون بمثابة «موديل نموذجى للبحث» . ان تحليل ومقارنة اعمال الكلاسيكيين وحدث المذاهب ايضا يفضيان به الى استنتاج مفاده ان نظرية ماركس السوسيولوجية يمكنها ، بدرجة اكبر من اية نظرية اخرى ، ان تكون بمثابة «نموذج للبحث» ، وذلك لانه يتألف فيها بصورة عضوية تحليل مختلف مستويات الواقع الاجتماعى .

ان هذا الباحث الاميركى ، اذ يعتبر نظرية ماركس افضل مرشح لمنصب «الموديل النموذجى للبحث» فى علم الاجتماع ، يسرع مع ذلك لبدء التحفظ من ان اعمال ماركس ينبغي اخذها بمثابة اعمال معيارية مع تقييدات معينة . وهو يؤكد ، لدى تدقيق موقفه من ماركس ، على انه توجد لدى ماركس «جملة من الافكار التى لا يمكن ادخالها الى الباراديغما المتكاملة ، بل وقد تسفر عن عواقب مهلكة بالنسبة لها» * . ليس من الصعب على المرء ان

Ritzer G. Toward an Integrated Sociological Paradigm. — Boston, Allyn a. Bacon, 1981.

* * المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

يحزر اى نوع من الافكار ينسبها ريتزير الى عداد الافكار «المهلكة» . ان عالم الاجتماع الاميركى هذا لا يتقبل الروح الثورية للماركسية ، والنظرية القائلة بحتمية هلاك الرأسمالية . ان محاولات علماء الاجتماع الغربيين الانفة الذكر لتوحيد مختلف التقاليد البحوثية وازالة التعددية الفكرية النظرية تواصل تطورها فى مجرى ما يسمى الميول «الاستقرارية» التى انتعشت فى الاعوام الاخيرة بشكل ملحوظ مقابل «الوعى الازمى» الذى كان مهيمنا فى السابق . وان الصراع بين هذين الاتجاهين يعين الى حد كبير خاصية المرحلة الحديثة لعلم الاجتماع الغربى وآفاق تطوره المقبل . غير ان الوضع فى الوقت الحاضر هو بحيث ان الميول الاستقرارية تشغل مكانا خاضعا ، وان «الوعى الازمى» يواصل هيمنته وهو يعكس فى شكل خاص تناقضات وتناحرات الواقع الرأسمالى .

٦ - الابحاث السوسولوجية التجريبية

تشغل الابحاث التجريبية مكانا كبيرا فى علم الاجتماع الغربى . ان كثيرين من علماء الاجتماع الغربيين يعتقدون ان «القضية الحقيقية لعلم الاجتماع تكمن فى البحث التجريبى» ، وان النظريات «تتمثل ابان البحث ، وانها عبارة عن محاولات لتفسير الميزات المحدودة ، الخاصة ، للواقع الاجتماعى» ، ولهذا فان عالم الاجتماع «محق فى ان يعتبر بانه لاجل اجراء البحث ، تلزم فقط معرفة البحث السابق ومعرفة طرائق البحث ، وربما ايضا كمية غير كبيرة من المعلومات من المنطق وفلسفة العلم» * .

وبصرف النظر عن فهم موضوع علم الاجتماع وخاصية هذا الاتجاه النظرى او ذاك تجرى فى علم الاجتماع الغربى كثرة من الابحاث التجريبية فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية . وهى

* Mannel St. Sociological Theory: Uses and Unities. L., 1974, p. 1.

ابحاث فى مسائل التنظيم الاجتماعى والعمل ، وتصنيف المجتمع الى فئات (statum) ، والتحرك الاجتماعى وفى مسائل التحضر ، والمناطق الريفية والمدن الصغيرة والجماعات الصغيرة والاقليات القومية ، وتأثيرات وسائل الاتصال الجماهيرى والرأى العام ، والكثير غيرها . وبعض هذه الابحاث ، التى كانت تجرى على مستوى علمى عال كفاية ، يتسم بأهمية تطبيقية ومنهجية معينة فى ايماننا هذه ايضا . ينبغى ، بالدرجة الاولى ، ذكر ابحاث توماس وزنانيتسكى عن وضع الفلاحين البولونيين فى اوروبا واميركا ، وتراشير عن الاجرام المنظّم فى المدينة ، وويرث عن التمييز العنصرى وزوربو عن احياء الفقراء فى شيكاغو ، ور . وه . ليند عن المدينة المتوسطة الحجم ، وروتليسبرغر وديكسون ومايتو عن مسائل السوسيولوجيا الصناعية ، ووايت عن مسائل شبه الثقافة الشبائية ، وموردال ودولار وريتشموند عن التمييز بحق الزوج فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، وكينسى وبومروى ومارتن عن مسائل السلوك الجنسى ووضع النساء ، وادورنو وفرنكل-برونسويك وليفينسون وسانفورد عن مسائل تكوّن القوالب الجامدة للسلوك الاجتماعى للفرد ، ولازارسفيد واثيلنس عن التفكير النظرى ، وغيرها .

ويستحق الاهتمام كتاب «الجندى الاميركى» فى اربعة اجزاء الذى جرى وضعه استنادا الى مواد ابحاث اجريت فى فترة الحرب العالمية الثانية باشراف ستوفير .

تهدف الابحاث التجريبية ، التى تجرى فى الوقت الحاضر ، الى الحصول على معلومات اجتماعية عن عمل الانساق الاجتماعية الملموسة وآليات المجتمع الرأسمالى ، ورسم اجراءات عملية بشأن تحسين هذه الاليات واستخدامها بصورة افضل . وهى تؤدى وظيفة لا معرفية وحسب بل عملية ايضا . ان النزعة التجريبية تجبر علماء الاجتماع الغربيين ، لى دراسة هذه الانساق الاجتماعية او تلك ، على الانصراف عن خاصية الاتجاهات النظرية وعلى التوجه مباشرة الى هدف البحث التجريبى ، الى النسق الاجتماعى الملموس . اكيد ان هذا الانصراف يرتدى طابعا نسبيا لان التوجه النظرى لعلماء الاجتماع الغربيين يتجلى ، عن قصد او

بدون قصد ، لدى اختيار مسألة البحث التجريبي ، ولدى الاقدام على دراسة طابع الروابط بين عناصر النسق ، ولدى تحديد طابع الادوات السوسولوجية التي ينبغي استخدامها .

ان علم الاجتماع لا يتناول فى الوقت الحاضر المسائل الاجتماعية فى ترابط مع الواقع الاجتماعى برمته ، بل يتعلق بظواهر وعمليات منفردة ما من الحياة الاجتماعية ، الامر الذى يؤدى الى غياب مقاييس تقييم اهمية هذه المسألة او تلك ، والى استحالة تفسير المحتوى الفعلى لهذه الظاهرة او العملية الاجتماعية او تلك واثبات مشروطيتها السببية .

ان التناسب بين الناحية النظرية والناحية التجريبية فى علم الاجتماع الغربى المعاصر يشترطه كل تاريخ تطور هذا العلم . فان علم الاجتماع التجريبي يسعى الى اقتباس خبرة العلوم الاختبارية ، ولكنه يفعل ذلك دون اخذ الخاصية النوعية لهذا الهدف فى الحسبان . ان توجهها كهذا يقود حتما الى ان اختيار مسألة البحث يعينه مدى تطابقها مع الطريقة المرسومة وليس مع دلالتها الاجتماعية . وان تعقد المواضيع الاجتماعية غالبا ما تضطر علماء الاجتماع لتحويل الاهتمام نحو الميدان المنهجى للبحث ، نحو تحليل كون المتغيرات والمعطيات الحاصلة تطابق معايير الامانة المستخدمة فى العلوم الطبيعية . غير ان مسلكا كهذا يولد فقط وهم وجود روح علمية صارمة . وبفضله تجرى بالدرجة الرئيسية دراسة تلك الظواهر والعمليات الاجتماعية التى تنصاع ، من وجهة نظر علماء الاجتماع ، للمعاينة المباشرة والتحليل الكمي .

وبما ان ليس كل شىء على الاطلاق فى ميدان العلاقات بين الناس سهل المنال على معاينة كهذه ، لذلك يجرى وضع تصميمات مذهبية مما يسمى المتغيرات «الكامنة» (الخفية) التى يمكن حصرها فى مجموعات من الظواهر والعمليات التى يمكن اثباتها بالتجربة . ومن المتغيرات «الخفية» المعاينة مباشرة والمتغيرات المستخلصة افتراضيا يجرى وضع نظريات تجريبية للمستويات «الوسيط» التى تصف مقاطع متفرقة من الواقع الاجتماعى . ان تركيبات كهذه لا يمكن ادراجها فى النظرية السوسولوجية العامة ، وذلك ، اولاً ، لان اختيار الظواهر قيد الدرس يجرى هنا بصورة عرضية الى حد ما ، ولذا تنعدم امكانية تحليل التسلسل من حيث الدلالة

الاجتماعية ، ثانيا ، ان الطابع الافتراضى للمتغيرات «الخفية» يجيز بضع صيغ لوصف ظاهرة او عملية بعينها ، الامر الذى يقود الى اعطائها تأويلات متعددة الدلالة (ومتناقضة احيانا كثيرة) . ولكن ذلك ليس سوى ناحية واحدة من نواحى الانقطاع بين النظريات السوسيولوجية والابحاث التجريبية .

والناحية الاخرى ايضا تحددها اسباب تاريخية . فابتداء من المراحل التاريخية المبكرة كانت النظريات السوسيولوجية الغربية ، التى تتعامل مع المجتمع ككل ، تحمل طابعا متآملا وكان مرد ذلك ، فى امور كثيرة ، الى الوظيفة الايديولوجية لهذه النظريات التى كان مطلوبا منها تبرير النظام الاجتماعى المقام . وفى فترة التطور الصاعد للرأسمالية كانت هذه الوظيفة تساهم فى تأسيس الفكرة القائلة بوجود علاقة بين الانسان والمجتمع ، وفى البحث عن «الليات» الاجتماعية التى تشترط نشوء الوضع القائم ومساندته . ولكن ، بما ان امثال هذه المسائل ، سيرا على التقليد المتبع ، كان يجرى تناولها ، بالدرجة الرئيسية ، على المستوى التأملى ، فان النظام المفاهيمى للنظريات السوسيولوجية المعاصرة هو بحيث ان ولا واحدا من مفاهيمها يرتفع الى مستوى «المراجع التجريبية» ، وبعبارة اخرى نقول انه لا توجد ثمة علائم للمفاهيم المستعملة تنصاع للتحليل الكمى من شأنها ان تكون معللة ومأمونة تماما .

ان الابحاث السوسيولوجية التطبيقية مصوبة نحو الحصول على معلومات اجتماعية ضرورية لاجل اتخاذ قرارات عملية فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . وقد عُدّ العالمان الاجتماعيان الاميريكيان سكوت وشور انماط المهام التى هى من صلاحية الابحاث السوسيولوجية التطبيقية * :

— الابحاث التفاضلية التنبؤية التى تطرح مهمة ايجاد جملة من الحلول الممكنة لمسألة اجتماعية ملموسة ما مع اظهار الفوارق فى نتائج وقيمة البرامج الاستراتيجية المقترحة لحلها .

— «الابحاث التقديرية» الواردة فى القياس السوسيولوجى لفعالية تحقيق هذه البرامج السياسية او تلك وفى مقارنة المعطيات الحاصلة مع الهدف المرسوم فى البرنامج .

Scott R. A., Shore A. Sociology and Policy Analysis. — *
Amer. Sociologist, 1974, v. 9, p. 51.

- «الابحاث التشخيصية» الموجهة نحو تحليل القرار الذي يختاره صاحب الطلب لاجل الحالة المشككة ، وذلك بهدف اظهار عدم كمال هذا القرار من وجهة النظر السوسيولوجية (مواطن-الضعف المنطقية ، البنيوية ، محدودية المادة العملية ، الافتراضات الخاطئة او الاختيار غير الصحيح للطرائق) .

- نمط آخر «للأبحاث التشخيصية» مرتبط بدراسة منفذى القرارات المتخذة او مواضيع الارشادات السياسية ، وذلك لاجل اظهار الدلالة الاجتماعية للفوارق بينهم واستيضاح النتائج العملية الممكنة لهذه الفوارق بالنسبة للقرارات المتخذة او التغيرات المبرمجة .

- الأبحاث الموجهة نحو جمع معطيات فعلية تصف هدف الدراسة ، وذلك من اجل اعطاء المعلومات الضرورية لاجل الذين يتخذون القرار .

- الأبحاث التى تجرى بهدف البحث عن اجوبة على الاسئلة الاجتماعية الخصوصية لمسائل هامة منفردة مثل الحق ، والتعليم ، والطب ، والبنزس ، وما شابه .

- النشاط التطبيقى «التعليمى» الذى يرتبط بضرورة ابلاغ اصحاب الخبرة بجميع تعقيدات ودقائق السلوك البشرى والحياة الاجتماعية التى تعان فى مجالات نشاطهم ، واطلاع اصحاب الخبرة على الوسائل الموجودة فى حوزة علم الاجتماع لاجل حل المسائل الاجتماعية المناسبة .

ان تعزز الوظائف التطبيقية لعلم الاجتماع فى السنوات العشرين الاخيرة يشكل واحدة من اهم خصائص تطور علم الاجتماع فى الغرب ، الذى يوجد تحت التأثير الشديد لرأسمالية الدولة الاحتكارية التى وضعت الاعتماد على تطور العلم والتكنيك باعتبارهما اهم وسيلتين لحل المشاكل الاجتماعية السياسية والاقتصادية الحادة . وفى الولايات المتحدة الاميركية ، وتحت رعاية مؤسسات حكومية ومراكز علمية مختلفة ، تم تنفيذ حوالى ٣٠ برنامج بحث واجراء عدد هائل من الأبحاث التطبيقية التى تمولها الحكومة . ان الأبحاث الاجتماعية التطبيقية تعتبر فى العقد الاخير من السنين واحدا من قطاعات الاقتصاد الاميركى الاشد سرعة فى النمو . وقد خصص لها من الميزانية الفيدرالية وحدها فى

الاعوام الاخيرة ما بين ملىسار وملىارى دولار واكثر . وهذا المبلغ ، فى تقدير آبت رئيس شركة الابحاث العلمية المستقلة ، يفوق بـ ١٥ مرة المبلغ الذى خصصته الوكالات الحكومية للابحاث التطبيقية الى ١٠ سنوات خلت * . وبلغ حجم المعلومات الاجتماعية ، التى تحصل عليها مختلف المنظمات الحكومية ، مستوى عاليا بحيث ان هذه المنظمات تعاني ، بكل معنى الكلمة ، من «التسمم بالمعطيات الفعلية» . واذا اخذنا فى الحسبان استفتاءات الرأى العام الكثيرة العدد ، التقليدية بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، التى تمولها الاحتكارات التى تنفق عليها سنويا حوالى ٤ مليارات دولار * * ، فان المبلغ الاجمالى الذى ينفق على مختلف انواع الابحاث التطبيقية يبدو هائلا . ان المعطيات المذكورة تشهد بصورة مقنعة كفاية على ان علم الاجتماع فى الولايات المتحدة الاميركية بات جزءا لا يتجزأ من الضبط الحكومى الاحتكارى للعمليات الاجتماعية ، والتعم بشكل ثابت بنظام ايدىولوجى مهيمن .

لا يوجد الان وسط علماء الاجتماع الغربيين اتجاه نظرى موحد ما يضمن المقدمات الانطلاقية لاجل الابحاث التجريبية ولغة مشتركة لاجل تفسير المعطيات الحاصلة . والابحاث التجريبية لا تتخطى حدود التعميمات العلمية التى تستحق الذكر ، فى حين ان الفرضيات ، التى تطرح على مستوى النظريات السوسيولوجية التأملية ، لا تنصاع عمليا للاختبار التجريبى .

لدى الاخذ فى الحسبان مختلف الاتجاهات النظرية لعلماء الاجتماع الغربيين وتصوراتهم عن مكانهم فى العالم المعاصر ، الخ ، لا يجوز نسيان ان مكانهم الفعلى فى ظل الواقع الرأسمالى والمذاهب العامة لتطور المعرفة السوسيولوجية ، انما تعينها الى حد كبير درجة المساندة المالية التى تقدمها لهم مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة . ويتبدى

* Problems in American Social Policy research.—Cambr. 1980, p. 135.

** Tornatzky L.G. and Solomon T. Contributions of Social Sciences in Innovators and Productivity.—Amer. Psychologist, N.Y., 1982, vol. 37, p. 735.

اتجاه التطور السوسيولوجي مشروطا بطابع الابحاث الممولة ، بالدرجة الاولى . اما تعاقب دور المسائل فغالبا ما يعينه لا علماء الاجتماع بل اولئك الذين يدفعون الاموال . اذن ، ان علم الاجتماع يستخدم ، فى الغالب ، بمثابة اداة فى ايدى الطبقة الحاكمة . ان الاقرار بواقع ازمة علم الاجتماع الغربى المعاصر لا ينبغى له ، باى من الاحوال ، ان يستتبع استصغار امكانياته الفعلية واطار تأثيره على عقول الناس . كما لا ينبغى له ان يثير موقفا مستخفا من بعض النتائج العلمية التى تم بلوغها ضمن اطار هذا العلم .

ان علم الاجتماع الغربى المعاصر يملك امكانات مالية هائلة وبنية تنظيمية متطورة . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، - وهى البلد الرائد فى العالم البرجوازى من الناحية السوسيولوجية - يصدر حاليا حوالى مائتى مجلة سوسيولوجية ، ويجرى فى ٢٦٠ كلية بالجامعات اعداد كوادر من علماء الاجتماع ومدرسين فى مادة السوسيولوجيا . وفى مختلف مؤسسات التعليم العالى الاميركية يجرى اعداد ٦ آلاف عالم اجتماع محترف . ويخصص سنويا للابحاث السوسيولوجية التطبيقية ، على المستوى الرسمى وحده ، ٣٩ مليون دولار ، الخ . ويدافع سنويا حوالى ٦٠٠ شخص عن اطروحات دكتوراة فى علم الاجتماع . وتنشر سنويا مئات الابحاث العلمية المكرسة لموضوع واحد فى مختلف فروع علم الاجتماع .

ان هذه الجهود البحثية الغنية يمكن ، بالطبع ، ان تجلب نتائج علمية ايجابية ايضا . فان كل واحد من المفاهيم والميول المتعددة لعلم الاجتماع الغربى ، المتناقضة فيما بينها ، يحتوى على ذرة من المشكلة الاجتماعية الفعلية او الفعل الاجتماعى الواقعى اللذين تعتبر هذه المفاهيم نفسها انعكاسا محرفا ومضللا لهما . فى الكثير من المفاهيم النظرية المنهجية (بما فى ذلك المفاهيم المذكورة اعلاه) يختبئ فى شكل مقنن المحتوى العلمى الفعلى الذى يمكن الاستفادة منه ، لدى تناوله بكل عناية وابداء موقف طبقي محدد دقيق منه ، لاهداف تعمييق النظرية الماركسية اللينينية للعملية الاجتماعية ومعالجتها بالتفصيل . فان مذهب الوظيفة البنيوية ، بتشديده على دراسة الكيان الاجتماعى كشيء ما كامل ،

يمكن ان يجلب فائدة لدى وضع موديلات انساق المجتمع . وان علم اجتماع الظواهر ، بتحليله لعمليات تولّد «لوحات العالم» الجماعية ابان التفاعلات الاجتماعية ، يمكن ان يكون مفيدا لدى دراسة بعض نواحي منشأ وعمل نظم الاخلاق والتصورات الايدولوجية ، وما شابهه . (الا انه ينبغي ، لدى ذلك ، ان يؤخذ في الحسبان ان المنشأ الفعلي لهذه النظم والتصورات ودورها في الحياة الاجتماعية لا يمكن كشفهما استنادا الى مواقع منهج الظواهر) .

كما تستحق الاهتمام النجاحات الهامة التي احرزها علماء الاجتماع في قضية وضع الطرائق والعمليات التكنولوجية لجمع وتحليل المعلومات السوسولوجية ، وكذلك في تعميق الطرائق العلمية العامة للمعرفة : طرائق الاحصاء الرياضي ووضع الموديلات الرياضية ، والاساليب المنهجية لتركيب النظريات ، وما الى ذلك . واخيرا ، يمكن ان تلعب دورا غير قليل ، لدى تحليل العمليات الاجتماعية المعاصرة ، بعض المعطيات التجريبية ايضا التي يحصل عليها علماء الاجتماع الغربيون .

غير ان عالم الاجتماع الماركسي ملزم دائما ، لدى استخدام بعض النتائج العلمية التي يحرزها علماء الاجتماع ، بان يأخذ في الحسبان ان اللوحات التخطيطية النظرية والحلول العملية لبعض المسائل الاجتماعية ، التي يطرحونها سواء أكانت دفاعا سافرا ام دعوات عدمية من جانب «الراديكاليين اليساريين» ، ام تركيبات «حسنة القصد» من جانب الاصلاحيين - الليبراليين ، - وبصرف النظر عن المقاصد الذاتية لاصحابها انما يجرى وضعها وتنظيمها في محاجة سافرة او مستترة ضد الماركسية .

خاتمة

اثار التقدم الاجتماعى والعلمى التكنيكى فى النصف الثانى من القرن العشرين ظواهر جديدة من حيث طابعها وابعادها ليس لها مثيل فى التاريخ . ان الظواهر الاجتماعية المعقدة تولد كثرة من المشاكل الحادة التى لا يمكن لدراستها وحلها العلمى ان يكونا ناجحين الا على اساس مواصلة تطوير النظرية السوسيولوجية لماركس وانجلس ولينين .

ان الاهمية المنهجية للفهم المادى للتاريخ ، بوصفه مبدأ غنوصيولوجيا (معرفيا) نظريا اساسيا لعلم الاجتماع ، تتعاضد على الدوام بوجه عام . ومهما يكن معقدا هدف البحث وخصوصية طرائقه فى علم الاجتماع فان التفتيش عن الاسباب المادية للظواهر والعمليات الاجتماعية موضع الدرس ، التى تشترط فى نهاية المطاف اية اشكال كانت لتجلى الوعى الاجتماعى ، انما يظل الامر الاساسى .

ان تحسين الاليات الاجتماعية والاجتماعية السيكولوجية فى مختلف ميادين النشاط الاجتماعى للمجتمع الاشتراكى يهيب امكانيات واسعة امام تجل اكثر كمالات لقانونيات الانتقال الى حالة نوعية جديدة للمجتمع . وان دراسة هذه الاليات فى العقدين الاخيرين من جانب علماء الاجتماع فى الاتحاد السوفييتى تعار اهمية متزايدة باطراد . غير ان النتائج الحاصلة ما تزال بعيدة عن تلبية المتطلبات المتعاظمة للممارسة الاجتماعية ، وتتطلب اهتماما خاصا مسائل تحسين الالية الاقتصادية وآليات الفعل .

تتميز المرحلة الراهنة من تطور الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى بالكلية العضوية والدينامية لمجمل نظام العلاقات المجتمعية (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الخ) ،

وبالارتفاع المتواصل لمستوى تنظيم الحياة الاجتماعية . فان نمو نطاقات الاقتصاد الاشتراكي والتطورات النوعية فيه تطرح متطلبات جديدة ، اكثر ارتفاعا ، امام الادارة ، ولا تسمح بالاكثفاء بالاشكال والطرائق القائمة حتى ولو كانت فى الماضى تقدم خدمة حسنة . ان الابحاث التى يجرىها علماء الاجتماع السوفييت تتيح استخلاص استنتاج مفاده ان حل الكثير من المسائل الاقتصادية يتوقف ليس على التوظيفات الاضافية بقدر ما على القيام فى الوقت المناسب بحل مسائل اجتماعية هامة مثل عدم الاستقرار غير الرشيد للكوادر ، مثلا ، وعدم الرضى بظروف ومحتوى العمل ، الخ . ولم يندر ان كان التذرع بالنقص فى التوظيفات والكوادر والمعدات الحديثة يشكل غطاء واقيا بالنسبة للقياديين المتهاملين الذين «يبررون» بذلك عجزهم وعدم مقدرتهم على الاضطلاع بالنشاط بادارة العمليات الاجتماعية فى جماعة العاملين ، والمدينة ، والمقاطعة . ان تحسين تنظيم العمل والمعيشة والخدمة والرعاية الصحية والعلاقات بين الناس فى الجماعة يمكن ان يعطى ، كما تدل التجربة ، فائدة (مادية ومعنوية على السواء) لا تقل عن الفائدة التى تعطىها الموارد المادية والبشرية الاضافية .

يعتبر التنظيم العلمى للتخطيط الاجتماعى اهم وسيلة لزيادة فعالية الانتاج الاجتماعى وتعجيل التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد . فقد اعطيت الممارسة دفعة قوية لتطوير نظرية ومنهجية التخطيط الاجتماعى . وباتت خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، التى يضطلع علماء الاجتماع بدور كبير فى وضعها ، اساسا للنشاط العلمى لهيئات الادارة على جميع المستويات . ان خاصية المرحلة الراهنة فى تطور المجتمع السوفييتى تكمن فى انه نشأت ضرورة موضوعية للحل المجموعى للمهام الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدولة العام . وفى الوقت الحاضر طرحت الممارسة الاجتماعية امام العلماء السوفييت مهمة اعادة انشاء نظام المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية للتخطيط على كافة مستويات ادارة المجتمع . ان هذا يتطلب بناء نظام مثبت علميا للمؤشرات الاجتماعية التى من شأنها ان تتيح وضع «نقاط الانطلاق» للتغيرات الاجتماعية طبقا للاهداف الاساسية للسياسة الاجتماعية التى صاغها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى .

ان قدرة البلاد الاقتصادية المتنامية جعلت امرا ممكنا وضروريا التحول فى السياسة الاجتماعية الى اداء المهام العملية المتنوعة المتعلقة بتهيئة الظروف للتلبية الاكثر كمالا للحاجات المادية المعقولة والتطوير اللامحدود للحاجات الروحية لكل انسان سوفييتى - القوة المنتجة الرئيسية للمجتمع الاشتراكى . ويشارك علم الاجتماع فى تعيين الظروف المثلى التى تساعد على اشباع السوق ببضائع رفيعة النوعية وبالتشكيلة اللازمة . ان حل هذه المسائل يفترض ، بدوره ، دراسة محتوى وبنية الحاجات ، ووضع توصيات عملية استنادا الى ذلك تساعد على التوزيع الامثل لارصدة البضائع حسب مناطق البلاد تبعا لافاق تطورها الاقتصادية والخصائص الموسمية والمناخية والقومية للطلب . ويعتبر امرا هاما بوجه خاص التنبؤ بتغير الحاجات ، وهو امر يستحيل بدونه التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للمستقبل .

وفى ميدان دراسة عمليات اتقان البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية للمجتمع السوفييتى ارتكزت الابحاث السوسيولوجية على التحليل النظرى العميق لهذه المسألة : فان تحليل التغيرات الجارية فى البنية الاجتماعية للمجتمع السوفييتى واستقصاء السبل المثلى لبلوغ تجانسه الاجتماعى يشكلان اهم مهمة لعلم الاجتماع . وقد تم القيام بعمل مفيد غير قليل فى هذا الاتجاه : فقد تعرضت لبحث ملموس عمليات مثل تنقلات الناس من جماعات وشرائح اجتماعية الى جماعات وشرائح اخرى ، ودور نظام التعليم فى التوجه الاجتماعى للشعبية ، الخ .

وينبغى التوقف بشكل خاص عند مواصلة تنشيط دراسات ميول تطور البنية الاجتماعية للمجتمع عطفاً على تغير طابع العمل ومحتواه على اساس انتشار الثورة العلمية التكنيكية ومواصلة تحسين الالية الاقتصادية . وقد برز هنا تخلف معين فى الابحاث المكرسة لدور مكننة واتمته الانتاج فى تغير بنية الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين ، وعلى هذا الاساس برز تخلف فى المعالجة النظرية للمسألة المعقدة والانية جدا فى الوقت نفسه حول الارتباط بين التغيرات فى البنية الاجتماعية والمهنية للمجتمع وميول التمايز والتكامل فى حقل التقسيم المهنى للعمل وبين الميل الرائد نحو التكامل الاجتماعى للمجتمع . ان مهمة زيادة

فعالية الانتاج فى ظل تقلص تدفق الموارد البشرية الذى حدث فى الثمانينات تطرح بشكل حاد مسألة تعجيل عملية تصفية فئة العمال والكولخوزيين غير الكفوئين ، ومواصلة التقريب بين الشرائح الاجتماعية داخل الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين .

تطرح عملية التمدين مجموعة هامة من المسائل المتعلقة بمهمة تحسين البنية الاجتماعية للوحدات الاقليمية (المدينة ، القرية ، المنطقة ، النخ) والقضاء على الفوارق القائمة بين المدينة والريف .

ففى ظل الاشتراكية تتوفر امكانية موضوعية لتوجيه العملية الطبيعية لتطور الوحدات الاجتماعية الاقليمية بحيث يستفيد سكانها من ظروف المعيشة المتزايدة عافية وهناء التى تساعد على الدراسة والتعلم الذاتى ، وعلى التمتع براحة مفيدة وغنية المحتوى . وينبغى على الابحاث السوسيولوجية فى هذا الميدان ان تضع كمهمة لها صياغة توصيات موجهة نحو جعل البناء السكنى يسير بصورة اكثر تمايزا ويتجاوب تجاوبا اكبر مع متطلبات الناس من حيث شكله وتصميمه . وينبغى اىلاء اهتمام خاص لان يكون مكان السكن قريبا من مكان العمل قدر الامكان ، وذلك لان تجاهل هذا الطلب يؤدى الى تنقل لا مبرر له لقوة العمل (حتى ٢٠٪ من جميع حالات الانصراف عن العمل) . ومن الضرورى لاجل الاستفادة من الافضليات التى توفرها الاشتراكية فى ميدان التمدين ، وضع مقاييس علمية وطرائق علمية لادارة هذه العمليات . ويعود الدور الاهم فى اداء هذه المهام الى الابحاث السوسيولوجية التى تجرى فى مكان سكن السكان .

وتم الحصول على نتائج هامة فى دراسة المسائل الاجتماعية لرفع فعالية عمل وسائل الاعلام الجماهيرى والدعاية ، وتأثيرها على العمليات الايديولوجية ، على تكوين الانسان الجديد . وفى سياق تأدية مهام السياسة الاجتماعية اجرى علماء الاجتماع ابحاثا تتعلق بكشف آليات تكوين الراى العام فى ظروف مدينة صناعية متوسطة الحجم . وانتشرت ابحاث بشأن دراسة جمهور مختلف وسائل الاعلام الجماهيرى والدعاية فى عدد من مناطق البلاد ، استخدمت نتائجها فى الممارسة الاجتماعية . وانيط اللثام عن وجود نقص فى اطلاع السكان على القرارات التى تتخذها هيئات الادارة المحلية .

ان اتقان نظام عمل وسائل الاعلام الجماهيرى والدعاية

وتأثيرها على عمليات تكوين الإنسان الجديد يتطلب اجراء استفتاءات دورية للرأى العام بشأن اهم مسائل السياسة الداخلية والخارجية للدولة السوفيتية . وفى هذه الحالة تنهض امام علماء الاجتماع مهمة ذات شأن - مهمة انشاء نظام فاعل نشيط لاستفتاءات الرأى العام على نطاق البلاد بأسرها ، الامر الذى من شأنه ان يتيح بلوغ ذلك المستوى من الاستفتاءات التمثيلية بحيث تكون مفيدة لاجل الممارسة الاجتماعية . ان اخذ الرأى العام بالحسبان فى ادارة المجتمع هو واحدة من اهم سمات النظام الاجتماعى السياسى السوفيتى .

يجرى فى الاتحاد السوفيتى عدد كبير ومتزايد بسرعة للابحاث السوسيولوجية التجريبية فى مختلف ميادين حياة ونشاط المجتمع . وتكمن خاصية هذه الابحاث فى انها تستخدم منهاجاً وتكنيكاً مكيفين خصيصاً لدراسة الانسان ونشاطه ووعيه (استفتاءات ، معاينات ، اختبارات ، تجارب ، الخ) . الا انه تلاحظ فى هذا الميدان خاصتان اثنتان : اولا ، ان للنتائج ، المستحصلة من الابحاث السوسيولوجية التجريبية ، اهمية ضيقة ، محلية فى اغلب الاحوال ، وهى احيانا غير قابلة للمقارنة لانها تجرى بطرائق مختلفة . ومن جراء ذلك فان المعلومة الاجتماعية المتلقاة تستخدم «مرة واحدة» . ثانيا ، ان الاداتين المنهجيتين الاساسيتين هما ، بالدرجة الرئيسية ، الاستمارة والمقابلة (interview) . والطرائق الاخرى (البحث الاحصائى ، المعاينة ، دراسة الوثائق ، الخ) غالبا ما يجرى تجاهلها . ونتيجة لذلك يتم جمع معلومات غير موضوعية كفاية هى عبارة عن مجموع من الاحكام الوحيدة النمط عند مختلف الاشخاص حول هذه المسائل او تلك . ان منهاج وتكنيك وطريقة الانتقال من الفردى الى الاجتماعى ، اى جعل الذاتى موضوعيا ، تجرى معالجتهما بصورة غير كافية . ولذلك فان معالجة المنهج والطريقة واستخدام الوسائل الكمية والحاسبات الالكترونية فى الابحاث السوسيولوجية التجريبية تغدو قضية ذات اهمية من الدرجة الاولى .

ان فى استطاعة علم الاجتماع اسداء قسط هام فى حل مسائل رفع انتاجية العمل وتعجيل التنمية الاجتماعية الاقتصادية والعلمية

التكنيكية ، وفى توجيه العامل البشرى الذى تكمن فيه ، كما فى الشحنة الذرية ، قدرة طاقة هائلة .

لقد اخذ علماء الاجتماع السوفييت يدرسون بصورة اعمق اعمال علماء الاجتماع الغربيين ويحللون من كافة الجوانب المسائل الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة ، ويبدون ردة فعل سريعة على الميول الجديدة فى تطور الفكر السوسيولوجى الاميركى والاوروبى الغربى .

لقد طرح المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى بشكل حازم مسألة اعلاء دور العلوم الاجتماعية (بما فيها علم الاجتماع ايضا) فى حل المسائل العملية لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السوفييتى . ان الابحاث السوسيولوجية تعتبر اهم طريقة للمعرفة العلمية للواقع الاجتماعى ، طريقة لا بد منها لاجل النشاط العلمى للحزب والدولة وجماعات العاملين والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية . ولهذا بالذات فان اداء المهمة التاريخية - مهمة الانتقال الى حالة نوعية جديدة للمجتمع - يتطلب استخدام المعرفة السوسيولوجية بشتى الوسائل فى جميع ميادين ادارة الحياة والنشاط للمجتمع السوفييتى .

موجز معجم المصطلحات

الابحاث الاختبارية - ابحاث تجرى لاجل تقييم نوعية جداول الاسئلة ، وعملية المعاينات ، واجراءات تحليل الوثائق وموديلات العينة ، وكذلك لاجل ادخال التصحيحات والتعديلات الضرورية عليها . تنجم عن هذه الابحاث وثائق عمل : الصيغ النهائية للمناهج والتعليمات المتعلقة باخذ العينة وتنظيم جمع معطيات الانطلاق .

الابحاث المكررة - دراسة التغير داخل مجموع عام ما مع مرور الزمن .

الاتصال (communication) - يعنى فى الواقع الاجتماعى الاتصال الذى ينشأ بين شخصين او اكثر ابان النشاط . والتحليل السوسولوجى للاتصال يفترض ، على السواء وفى آن واحد ، حساب شكل عملية الاتصال ومحتواها بالدرجة الرئيسية . يتحقق الاتصال لا بين الافراد وحسب بل ايضا بين الجماعات الاجتماعية ، الامر الذى يشكل موضوعا للتحليل السوسولوجى .

الاجراء - تعاقب وسائل واساليب البحث المنظم بشكل معين والرامى للحصول على نتيجة وسطية ما ، مثلا ، اجراء التحليل ، التركيب ، وغير ذلك .

الاحصاء الاجتماعى - طريقة قياس ودراسة الظواهر والعمليات الاجتماعية الواسعة والقوانين الكمية لتغيرها ، بواسطة وسائل التحليل الاحصائى .

الاختبار الاجتماعى (social test) - احد اساليب القياس الاجتماعى ، وهو عبارة عن طريقة للاستجواب تتيح الحصول على

مواصفات ، قابلة للقياس الكمي ، للعلاقات بين الافراد فى الجماعة الاجتماعية .

الادارة الاجتماعية - اخضاع التطور الطبيعى وعمل الظواهر والعمليات الاجتماعية لمهام المجتمع المصاغة بشكل واع والجارى اداؤها . بهذا المعنى ترتبط الادارة ارتباطا مباشرا بالتخطيط . بغية الاضطلاع بالادارة يلزم من كل بد امتلاك تصور عن بنية الهدف المدار ، وبناء موديل لهذه البنية مع الاخذ فى الحسابان جميع التغيرات الضرورية لروابط الهدف .

الارتباط (correlation) ، معامل الارتباط - مفهومان للاحصاء الرياضى يستعملان فى التحليل الاحصائى للعوامل الاجتماعية ايضا . الارتباط يعبر عن الرابطة بين علائم الظاهرة الاحصائية موضع البحث ، التى فى ظلها يتوقف تغير وتوزع او مقدار احدى العلائم على تغير وتوزع او مقدار علامة (او علائم) اخرى .

الاستجواب - طريقة لجمع المعطيات التجريبية عن الوقائع والآراء والمعارف الموضوعية ، تقوم على التفاعل المباشر (المقابلة) او غير المباشر (الاستمارة) بين الباحث (السائل) والمجيب .

الاستقصاء فى المكان - استقصاء يجرى لاجل جمع المواد الاساسية فى المكان . ومن المرتأى لدى ذلك التقيد بالتعليمات التى تم وضعها ابان مرحلة الابحاث الاختبارية ، ومراقبة نوعية معطيات الانطلاق بقدر ما يجرى ورودها ، وتنظيم حفظ المعطيات الاولى .

الاستنتاج الاحتمالى - استنتاج معمى عن المجموع العام استنادا الى معطيات العينة . وهو يشمل تقييم البارامترات العامة والتحقق من الفرضيات الاحتمالية عن المجموع العام باستخدام معطيات تم الحصول عليها بواسطة العينة .

الاستمارة (قائمة الاسئلة) - وثيقة تحتوى على سلسلة من الاسئلة الضرورية للحصول على معلومات طبقا لاهداف وفرضيات البحث السوسىولوجى .

الاسرة - جماعة اجتماعية صغيرة ذات تنظيم محدد تاريخيا
ترتبط بين اعضائها علاقات زواج او قرى ووحدة المعيشة والمسؤولية الاخلاقية المتبادلة التى تشترط ضرورتها الاجتماعية حاجة المجتمع فى اعادة الانتاج الجسدى والروحى للسكان .

اعادة انتاج السكان - عملية اجتماعية مرتبطة بالتجديد
المتواصل للجماهير البشرية . الناحية الديموغرافية لاعادة انتاج السكان ترتبط بتغير التركيب الجنى-العمرى والعائلى والوراثى للسكان ، والناحية الاجتماعية ترتبط بعملية استيعاب الفرد لما اكتنزه الاجيال السابقة من معارف ومهارات متراكمة فى اشياء العالم البشرى المادى وفى مجموعة العلاقات الاجتماعية .

اعادة انتاج البنية الاجتماعية - عملية اجتماعية مرتبطة
بالاكتمال المتواصل لصفوف الطبقات والجماعات والشرائح الاجتماعية ، وباعادة وتطوير العلاقات الاجتماعية من خلال عمليات الانتقال داخل الاجيال وبين الاجيال . الناحية الكمية لاعادة انتاج البنية الاجتماعية تبين التغيرات التى تحدث فى تناسبات مختلف الفئات الاجتماعية للشغيلة وثقلها النوعى ؛ والناحية النوعية تبين تغيرات المستوى المهنى-التأهيل للشغيلة وطابع ومحتوى عملهم .

آلية فعل القانون الاجتماعى - مبدأ تنظيم نسق الروابط
الاجتماعية وعلاقات الافراد فى الظروف الملموسة للمكان والزمان .

الامة - وحدة ثابتة من الناس متكونة تاريخيا ، نشأت على
اساس وحدة الاصل والارض والحياة الاقتصادية والثقافة واللغة والوعى الذاتى .

الانومية ، اللامعيارية (anomie) - مصطلح يطلق على
السلوك الاجتماعى للفرد او لمجموعة من الافراد ، الذى ينحرف عن المعايير او القيم الاجتماعية المتبعة فى المجتمع المعنى او لا يتطابق معها .

الاهداف (الاغراض) الاجتماعية (social objects) - قطاعات

من الواقع الاجتماعى ، ما يصوب اليه النشاط المعرفى لعالم الاجتماع .

الايضاح - مرحلة من مراحل البحث يجرى فيها اقرار روابط الهدف موضع البحث ، ومحاولة تصور كل مجموع المعطيات الحاصلة فى هيئة تامة ، مترابطة . لدى دراسة اهداف معقدة غالبا ما يشكل وسيلة للحصول على الايضاح رسم آلية عملها او تطورها .

البحث التذكرى (anamnesis) - طريقة للبحث الاجتماعى الديموغرافى وضعها ويستخدمها علماء الديموغرافيا وعلماء الاجتماع السوفييت . يكمن جوهرها فى ان الباحث يسجل تواريخ الاحداث خلال فترة معينة من حياة افراد موضوع البحث (الاسرة ، مثلا) مع الاخذ فى الحسبان لدى ذلك المؤشرات الديموغرافية (معدل الولادات ، معدل الوفيات ، نسبة الاصابة بالامراض ، الخ) والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المعيشية ، على السواء ، فى حياة جماعة الاشخاص او شخص بمفرده . السلسلات الدينامية للمؤشرات ، التى يتم الحصول عليها لدى ذلك ، تغدو موضوعا للمعالجة الاحتمالية .

البحث السوسولوجى - نوع مميز للممارسة العلمية ، نشاط منظم بطريقة خاصة للحصول على معرفة علمية عن الهدف الاجتماعى موضع الدرس وبناء هذه المعرفة . توجد ثمة ، من حيث مستوى المعرفة ، ابحاث تجريبية وابحات نظرية . الابحات الاولى تتصل بالحصول على معرفة تجريبية ، مثلا على معطيات احصائية ، تصنيفات ، والابحات الثانية تتصل بالحصول على معرفة نظرية ، معالجة النظريات العامة او الخاصة . وتوجد ثمة ، من حيث وظيفة (اتجاه) المعرفة ، ابحاث نظرية وابحات تطبيقية (راجع : علم الاجتماع النظرى وعلم الاجتماع التطبيقى) .

البحث المقارن - استراتيجىة للبحث ترمى الى الحصول على استنتاجات قائمة على المقارنة بين المظاهر والعمليات الاجتماعية من حيث الزمن (الابحات الموقته) ومن حيث (او من حيث) المناطق (الابحات الاقليمية) .

البنية الاجتماعية - رابطة ثابتة للعناصر فى النسق الاجتماعى . العناصر الاساسية للبنية هى الوحدات الاجتماعية (الطبقات ، الامم ، الجماعات المهنية ، والديموغرافية ، والاقليمية ، والسياسية) التى تمثل كل واحدة منها ، بدورها ، كيانا معقدا ذا شرائح وروابط داخلية خاصة به .

البنية الاجتماعية الطبقيه - منظومة روابط الطبقات والجماعات الاجتماعية ، التى تحدد تفاعلها وعلاقاتها ؛ واساس جميع العناصر الاخرى المكوّنة للبنية الاجتماعية ؛ والتجلى الاكثر مماثلة لبنية المجتمع الاقتصادية ، ولذا فهى تتمتع بالاولوية حيال جميع العناصر الاخرى للبنية الاجتماعية .

البيئة الاجتماعية - مجموع العوامل الموضوعية التى تؤثر على تكوين وسلوك الفرد . تقسم الى بيئة كبرى وبيئة صغرى . يندرج فى الاولى : طابع التقسيم الاجتماعى للعمل ، والبنية الاجتماعية للمجتمع ، ونظام التعليم ، والتربية الخ ، التى تنبع منه . وفى الثانية : جماعة العاملين ، الاسرة ، المدرسة ، وما شابه .

التامين الرياضى للحاسبات الالكترونية - مجموعة البرامج والمدونات والتعليمات التى تؤمن العمل الاوتوماتيكي للحاسبات الالكترونية واداء مهام ملموسة تتعلق بمعالجة المعطيات (مثلا ، معالجة المعطيات التجريبية للاستفتاءات الجماهيرية) .

التجانس الاجتماعى للمجتمع - حصيلة القضاء على الفوارق الاجتماعية الاقتصادية الجوهرية القائمة بين المدينة والقرية ، والعمل الجسدى والعمل الذهنى ، والتساوى بينها من حيث درجة التطور الاجتماعى والثقافة والتعليم والادارة الاجتماعية والادارة الذاتية .

التجربة (experience) - طريقة للحصول على معلومات عن الهدف (object) الاجتماعى قيد الدرس ، وذلك عن طريق التأثير عليه من قبل العوامل (المتغيرات) المدارة والمراقبة . وهى تتطلب طرح الفرضيات عن الترابط بين مختلف مواصفات الهدف . تصنف التجارب حسب خاصية المهمة المطروحة (الى تجربة علمية وتجربة عملية) ، وحسب طابع التركيب المنطقى

لبرهنة الفرضية (الى تجارب متوازية وتجارب متعاقبة) ، وحسب طابع الحالة الاختبارية (الى تجارب فى المكان وتجارب مختبرية) . تكمن مهمة التجربة فى تفسير جوانب منفردة للهدف الاجتماعى عن طريق عزل بعض مواصفاته ودراسة تأثيرها على الظواهر والعمليات الجارية فيه . تتيح التجربة الحصول على معلومات عن اتجاه الروابط وتبعيات العلة والمعلول فى الهدف موضع الدرس .

التحرّكية الاجتماعية (social mobility) - قابلية السكان على التحرك والتنقل فيما بين الجماعات ومن مكان الى آخر ، وقدرتهم (استعدادهم) للقيام بالتنقلات الاجتماعية .

التحليل - طريقة يجرى بواسطتها تقسيم موضوع الفكر الى العناصر المكونة له .

فى المنطق ومناهج البحث العلمى تطرح بضعة اساليب (او انماط) للتحليل ؛ وهى تختلف عن بعضها البعض بالمبادئ الانطلاقية لتناول هدف البحث وتقسيمه الى اجزاء فى الابحاث السوسيولوجية المعاصرة . يستخدم على نطاق واسع : التحليل النسقى حيث يعتبر الهدف ، فى نقطة الانطلاق ، بمثابة نسق ، وتبعاً لذلك يقسم الى عناصر وروابط فيما بينها ؛ التحليل الوظيفى-البنىوى حيث يعتبر الهدف بمثابة كيان كامل ، اما الوسيلة الاساسية لتقسيمه الى اجزاء فهى الوظائف المختلفة الملازمة لطبيعة الهدف . واستنادا الى جهاز وطرائق الرياضيات الحديثة تكونت فى علم الاجتماع وتستخدم انواع مختلفة للتحليل الاحصائى للظواهر الجماعية ، مثل تحليل المتغيرات الذى يستخدم حساب المتغيرات من اجل دراسة توزيع العلام الكمية فى المجموعات الاحتمالية .

تحليل المحتوى (content) - طريقة بحث للتحليل الكمى لمحتوى الوثائق المدونة والبرامج التلفزيونية والاذاعية وسائر انواع الوثائق والمعلومات .

التحليل المعاد ، المكرر - نوع من الابحاث موجه نحو تحليل معطيات موجودة ، وذلك طبقاً لمهام جديدة . بالاضافة الى المصادر التقليدية للمعطيات الاجمالية - التقارير ، المنشورات العلمية -

تدرج فى ميدان التحليل المكرر ، المعطيات الاولية لاستفتاءات السكان ومعطيات مماثلة اخرى .

التخطيط الاجتماعى - تحديد معمل علميا لآفاق ومؤشرات تطور العلاقات الاجتماعية عطا على تطوير القاعدة المادية التكنيكية للمجتمع . يرتكز التخطيط على المستوى الذى تم بلوغه فى تطور العلاقات الاجتماعية ، وانطلاقا منه ومن المهام الماثلة امام المجتمع ، ويعين ، فى شكل مهمات ، ذلك المستوى الذى ينبغى بلوغه ، وكذلك سبل ووسائل بلوغه . ومن هذه الناحية يختلف التخطيط عن التشخيص .

التسجيل الذاتى (التصوير الذاتى) - اسلوب للبحث السوسيوولوجى الملموس يستخدم ، فى الغالب ، لدى تحليل ميزانية الوقت ، ويكمن جوهره فى ان الاشخاص موضع الفحص يسجلون بانفسهم فى بطاقة تلقوها من الباحث الاوقات المبذولة حسب هذه الابواب او تلك .

التشخيص - عملية معالجة الاحكام المعللة علميا عن الحالات المحتملة للهدف فى المستقبل وعن (او عن) السبل والمهمل البديلة لبلوغها .

التشكيلة الاجتماعية - وحدة متشكلة تاريخيا لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الايديولوجية) التى يتحقق التفاعل فيما بينها وفق قوانين موضوعية ، اى لا تتوقف على ارادة ووعى الناس .

تصنيف الشرائح (stratification) - اسلوب لتقسيم المجتمع الى جماعات اجتماعية متبّع فى علم الاجتماع الغربى ، وقائم على رفض الاعتراف بالتقسيم الطبقي للمجتمع تقسيما اساسيا وحاسما .

التطور - احدى المقولات المركزية للجدلية (الديالكتيك) ، التى تعبر عن مواصفات التغيرات الجارية فى الطبيعة والمجتمع ؛ يمكن التحدث عن التطور عندما تكشف حالتان للهدف متعاقبتان عن حدوث تغير فى بنيته . وعليه ، فان مقولة التطور تطبق فقط على الاهداف التى تملك بنية داخلية . التغيرات فى الهدف تشكل

محتوى التطور ، بينما يكمن جوهر التطور فى تغير بنية الهدف الكلى .

التعليم - تأسيس اجتماعى يضطلع بوظائف الادارة الاجتماعية لعمليات التنمية الذهنية والاخلاقية والجسدية للجيل الناشئ ، و«توزيع» هذا الجيل ، الذى يدخل معترك الحياة العملية المستقلة ، حسب مختلف «خلايا» البنية الاجتماعية - الطبقات ، الجماعات الاجتماعية ، الشرائح الاجتماعية ، جماعات العاملين .

التغير الاجتماعى - مقولة تعبر عن النمط العام لحركة الظواهر والبنى الاجتماعية . يتجلى التغير فى ظهور او زوال عناصر معينة تؤلف الظواهر او البنى ، فى ظهور او زوال او تحوّر الروابط الخارجية او الداخلية . التغير الاجتماعى قد يكون مرتبطا بتطور الظاهرة المعنية ، البنية المعنية ، الا انه قد لا تكون له مثل هذه الرابطة . تعبر عوامل تحدد التغيرات الاجتماعية المقدمات والشروط الموضوعية للتغيرات (وبالدرجة الاولى المقدمات والشروط الاقتصادية ، وكذلك الجغرافية ، والاجتماعية السيكولوجية ، والسياسية ، الخ) ، والظروف الحياتية الخاصة التى تكون وعى وارادة كل شخص بمفرده ، ونشاط الفرد فى الحالة الاجتماعية المعنية .

التفاعل الاجتماعى - تأثير متبادل بين مختلف ميادين وظواهر وعمليات الحياة الاجتماعية يمارس بواسطة النشاط الاجتماعى . يحدث سواء بين اهداف متفرقة (التفاعل الخارجى) ام داخل هدف بمفرده ، داخل عناصره (التفاعل الداخلى) .

التقارب بين الطبقات - تقلص الفوارق الاجتماعية بين الطبقات والجماعات الاجتماعية من حيث الصفات الاقتصادية والسياسية والثقافية الاساسية . ابان عملية التطور الاجتماعى تجرى ازالة عدم التجانس الاجتماعى الاقتصادى للعمل (الجسدى والذهنى ، الصناعى والزراعى ، التنظيمى والتنفيذى ، الابداعى والروتينى) ، والفوارق الجوهرية الاخرى ايضا - الفروعية ، المهنية الخ .

التقارب داخل الطبقات - عملية تقلص الفوارق الاجتماعية بين الشرائح داخل الطبقة من حيث مواصفاتها الاقتصادية والسياسية

والثقافية الاساسية . تسفر هذه العملية عن ارتفاع درجة التجانس الاجتماعى للطبقة او الجماعة الاجتماعية . ابان عملية التقارب داخل الطبقات يجرى القضاء على التفاوت المشترك تاريخيا فى التطور الاجتماعى لشرائح من الطبقات او الجماعات الاجتماعية .

تقسيم العمل - مقولة فى الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع . يتناول علم الاجتماع تقسيم العمل ، من جهة ، كشكل لتقسيم نشاط المجتمع وتنظيم هذا النشاط ، ومن جهة اخرى ، كشكل لتحول الفرد الى فرد خاص ، متخصص . عطا على ذلك يعمل علم الاجتماع على وضع توصيات علمية بصدد القضاء على تلك العواقب لتقسيم العمل التى تمارس تأثيرا سلبيا على تكوين الشخصية المتكاملة المتطورة بانسجام .

التكامل - عملية ينجم عنها قيام الوحدة التامة ، والتوحيد . التكامل فى الحياة الاجتماعية قد يحدث فى الجماعات الاجتماعية ، وفى اطار المجتمع بوجه عام ؛ فى هذه الحالة يتمخض التكامل عن نشوء وحدة عضوية تامة فى البنية المعنية على اساس ازالة التناحرات . ان فهم التكامل فى علم الاجتماع الماركسى لا يجمعه اى جامع بما يسمى نظرية التكامل المنتشرة فى علم الاجتماع البرجوازى والتى تحاول اثبات وجود «تكامل» فى المجتمع الرأسمالى المعاصر ، اى اندماج مصالح الاستغلاليين والمستغلين .

التكنيك (التقنية) - مجموع وسائل العمل التى يجرى بواسطتها ممارسة تأثير الانسان على الطبيعة بوصفها موضوع عمل .

التمايز الاجتماعى - انقسام المجتمع الى شرائح وجماعات اجتماعية يشترطه اقتصاديا التقسيم الاجتماعى للعمل . يشكل التمايز الطبقي للمجتمع اساس تمايز الجماعات المهنية ، والسياسية ، والثقافية ، والتعليمية .

التنشئة الاجتماعية (socialization) - اكتساب الفرد عناصر الثقافة واستيعابه للمعايير والقيم الاجتماعية التى تتكون على اساسها سمات الشخصية ذات الدلالة الاجتماعية .

التنقلات الاجتماعية - مظهر للتحركة الاجتماعية

(social mobility) يتجلى فى عمليات انتقال الافراد من طبقة الى اخرى ، من جماعة داخل الطبقة الى اخرى ، وفى انتقال اهالى القرية الى المدينة (وعلى العكس) ، ابان حياة عمل الفرد او بين الاجيال على حد سواء . ا

التوجه الاجتماعى - نزوع الفرد الى اختيار الوضع الاجتماعى المرغوب فيه وسبل بلوغه . يرسو فى اساسه ادراك الفرد لمكانه فى البنية الاجتماعية للمجتمع . ثمة ثلاث نواح فى التوجه الاجتماعى : الناحية المنشئية (ادراك الشخص لمنشأه الاجتماعى) ، الناحية الحالالية (ادراك المواقف الاجتماعية الحاضرة وسبل بلوغها) ، الناحية المستقبلية (اختيار الوضع الاجتماعى المقبل ومراحل التقدم نحوه) .

التوجه المهنى - توجه اجتماعى نحو نيل تخصص معين ، والحصول على اعداد مهنى معين ، والانخراط فى دائرة النشاط العملى .

التوجهات القيمية للفرد - منحى الفرد نحو هذه القيم الاجتماعية او تلك ، اى الموقف المفضل من مجموعة من هذه القيم ، مثلاً المنحى نحو العمل ، الدراسة ، العمل الاجتماعى ، الاسرة ، الاجرة . الخ . يمارس التوجه القيمى تأثيراً على تحديد مكان الفرد فى المجتمع بوجه عام وفى الجماعة الاجتماعية ، وكذلك على اختيار الفرد للفئات السيكولوجية ؛ وهو ، بذلك ، يعين المكانة الاجتماعية للفرد .

الثقافة - مجموع القيم المادية والروحية لمجتمع ، او طبقة ، او جماعة اجتماعية ، او شخصية ، التى تنتقل من جيل الى آخر .

الثورة العلمية التكنيكية - تغيرات نوعية فى تطور القوى المنتجة المعاصرة الذى يتميز بتحول العلم الى قوة منتجة مباشرة ، وبتطبيق الادارة الاوتوماتيكية ، وبتغير تكنولوجيا الانتاج .

الجزء الاجتماعى - تدابير ووسائل لحماية التنظيم الاجتماعى وضمان مراعاة قواعد السلوك وسائر التشريعات الاجتماعية او تشريعات الجماعات ، يقرها ويطبقها المجتمع بوجه عام او جماعة

اجتماعية منفردة . الجزء الاجتماعى هو احد اهم عناصر الضبط الاجتماعى التى يكمن فحواها فى انها تعتبر حافظا خارجيا يدفع الى اتخاذ سلوك معين وموقف معين من النشاط الجارى . يمكن للجزء ان يكون ، من حيث طابعه ، اما اخلاقيا تطبقه الجماعة الاجتماعية مباشرة من خلال اشكال سلوكها ومواقفها من الفرد ، واما قضائيا او سياسيا او اقتصاديا يطبق من خلال عمل مختلف المؤسسات الاجتماعية ، بما فى ذلك المؤسسات المشكّلة خصيصا للاضطلاع بهذه الوظيفة (هيئات القضاء والتحقيق ، وغيرها) .

الجماعة الاجتماعية (social group) - احدى الوحدات فى التحليل السوسيولوجى ، التى يتحد فيها الناس حسب المشاركة العامة فى نشاط معين التى تتجلى فى وحدة الاهداف والمصالح وسائر الصفات الاجتماعية والاجتماعية السيكولوجية . تقسم الجماعات الى كبيرة وصغيرة ، واولية (اي قائمة على الروابط الشخصية المباشرة بين اعضاء الجماعة) ، وثانوية (تميز اعضاءها سمّة تبين مكان الجماعة المعنية فى بنية اكثر اتساعا فى ظل غياب الترابط الشخصى المباشر بين اعضائها) ، وشكلية (اي شكلها الباحث نفسه وفق سمّة معينة ما) والاشكلية (اي موجودة موضوعيا ، مرسومة فعليا) . ان علم الاجتماع الماركسى ، اذ يعير تحليل الجماعات الاجتماعية اهتماما شديدا ، يقف فى الوقت نفسه بكل حزم ضد اضافة صفة الاطلاق عليها ، وهو امر ملازم لعلم الاجتماع الغربى ، وينطلق من ان بنية وخاصة الجماعات يجب ان يفسرا ، فى خاتمة المطاف ، استنادا الى بنية وخاصة النظام الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع ، وبالدرجة الاولى الى اسلوب الانتاج وبنية المجتمع الطبقيّة التى يحددها هذا الاسلوب .

الجماعة الصغيرة - جماعة قليلة العدد ، يوجد اعضاؤها فى تفاعل مباشر ثابت فيما بينهم . تتجلى العلاقات الاجتماعية فى الجماعة الصغيرة فى شكل صلات شخصية تعتبر اساسا لنشوء روابط انفعالية ، وقيم ومعايير سلوك جماعية خاصة بين الافراد .

الجماعة النموذجية (الجماعة المرجعية - (reference group)

- جماعة اجتماعية فعلية او تخيلية يكون نسق قيمها وآرائها بمثابة نموذج ، مرجع ، بالنسبة للفرد وسلوكه .

الحاجة (المطلب) - حاجة ، يشترطها مستوى تطور الانتاج والعلاقات الاجتماعية ، لدى فرد (او جماعة اجتماعية) الى وسائل وشروط وانواع معينة للنشاط ضرورية موضوعيا لوجوده وتطوره .

الحاجات الاجتماعية - حاجات تعكس تفاعل الفرد مع ظواهر وعمليات موضوعية للحياة الاجتماعية ، وتلبى بمساعدة الظروف الاجتماعية وانواع النشاط (مثلا ، الحاجات فى العمل ، والتخاطب ، والانتماء الى الجماعة ، والاعتراف الاجتماعى ، والترقى ، وما شابه) .

الحالة الاجتماعية - مجموع القوى الاجتماعية الفاعلة فى مكان معين وزمن معين . فى الحالة الاجتماعية تتميز الاحوال الحيوية الخاصة التى تعين وعى واردة وسلوك البشر ، وتشترطها فى آخر المطاف حياة المجتمع الاقتصادية ، وتخلق وضعاً موضوعياً وذاتياً محدداً لاجل شخصية بمفردها وجماعة من الناس . ان تحديد الحالة الاجتماعية يعتبر عنصراً لا بد منه لكل بحث سوسيولوجى ملموس ينبغى تقسيمها الى اجزاء مكوّنة ، وابرار الاجزاء الاساسية بينها ، وبالتالى كشف بنية الحالة فى وحدة عناصرها الموضوعية والذاتية .

الحتمية الاجتماعية (social determinism) - مذهب عن الرابطة الطبيعية الشاملة والمشرطية السببية لجميع الظواهر والعمليات الاجتماعية . تؤكد الحتمية المثابرة الطابع الموضوعى للسببية فى الحياة الاجتماعية . تنطلق الحتمية الاجتماعية من ضرورة اخذ جميع العوامل الاجتماعية فى الحسبان فى ظل التأثير الحاسم للعوامل الاقتصادية .

الخطة الاستراتيجية للبحث - خطة تحدد تعاقب العمليات التى يجريها عالم الاجتماع تبعا لغايات ومهام البحث ، وحالة معرفة الهدف قيد الدرس ، وصياغة المسائل والفرضيات ، الخ . توجد ثمة الخطة الاستراتيجية البحثية ، والوصفية ، والاختبارية .

الدور الاجتماعي - مجموع الوظائف التي ينبغي ان يؤديها شخص يشغل وضعا اجتماعيا محددا في التنظيم .

الدينامية الاجتماعية - تعبير عن حركة وتغير الظواهر الاجتماعية . تشغل المكان الرئيسي في الدينامية الاجتماعية العوامل التي تثير تغيرات مناسبة وتحدد اتجاهها .

الرأى العام - موقف السكان من هذه الظاهرة ، او الهدف او الحالة ، او تلك المتواجدة في البلد المعنى وفي الحياة على صعيد العالم ، على السواء . انه تجل للوعى الاجتماعي (في شكل احكام او افعال سلوك) ينعكس فيه تقييم الجماعات الاجتماعية الكبيرة والشعب بالاجمال لمظاهر الواقع الانية الراهنة ، التي تمثل مصلحة اجتماعية على ضوء العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة .

الرقابة الاجتماعية - استخدام مختلف المؤسسات والوسائل الاجتماعية لاجل اظهار ميول التغير في تطور العلاقات الاجتماعية ، وتنظيم وضبط هذه العلاقات ، وابقائها في الشكل الضروري للمجتمع .

الرمز (الاشارة) - تشكيل اجتماعي خاص يؤدي طائفة من الوظائف في المجتمع : الرمز يصلح وسيلة للمعرفة (الرموز-بدائل الهدف ، الرموز-الموديلات) ؛ ووسيلة للاتصالات - الصلة او التخالط بين الافراد او الجماعات ؛ ووسيلة للتعبير عن المعارف ، التي اكتنزتها البشرية ، وحفظها ونقلها الى الاجيال القادمة .

الروابط الاجتماعية - روابط تفاعل الافراد وجماعات الافراد تتوخى غايات اجتماعية معينة في ظروف ملموسة للمكان والزمان .

السلوك الاجتماعي - التجلي الخارجى للنشاط الاجتماعى الذى يعينه نظام المعايير والقيم الاجتماعية . فى السلوك ينعكس تفاعل الفرد والبيئة الاجتماعية .

السلوك المخالف - مخالفة الفرد ، او الجماعة الاجتماعية ، لاعراف جماعته هو او المجتمع بالاجمال .

العلاقة الاجتماعية - رابطة تنشأ على اساس التفاعل الاجتماعى .

تقوم بين فرد او شخصية وافراد او شخصيات أخرى ، بين الجماعات الاجتماعية ، بين فرد او شخصية والمجتمع .

السيكولوجيا الاجتماعية - ميدان يقع على الحدود بين علم الاجتماع وعلم النفس . وهو يدرس الافعال النفسية للجماعات الاجتماعية او الافراد واساليب سلوكهم فى الجماعات الاجتماعية ، وتأثير الظروف الاجتماعية المحيطة على الحالة النفسية ، والسمات الخاصة لنفسية مختلف الجماعات الاجتماعية ، ولا سيما الخصائص السيكولوجية للجماعات المنظمة وغير المنظمة ، والنواحي السيكولوجية للعلاقات الاجتماعية . كما ترتبط الابحاث الاجتماعية السيكولوجية ببعض مسائل سيكولوجيا الفرد (تكوين الشخصية ، سيكولوجيا التعليم ، الخ) ، وسيكولوجيا العمل (تكوين الخبرات الانتاجية ، الموقف الانفعالى من العمل ، وما الى ذلك) ، وسيكولوجيا الدين (المقدمات السيكولوجية لاعتناق الدين ، خاصية سيكولوجيا الجماعات الدينية ، الخ) .

سيكولوجيا الجماعة - باب من علم النفس الاجتماعى يدرس مجموع السمات والعلائم التى تميز المظهر الاجتماعى السيكولوجى للجماعة السيكولوجية وبنية العلاقات المتبادلة بين اعضاء هذه الجماعة ، وبالدرجة الاولى العلاقات الشخصية البحتة .

الشخصية - تعبير ملموس لجوهر الانسان ، تكامل متبلور فى الفرد بشكل محدد للسمات ذات الدلالة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية للمجتمع المعنى . ان الشئ الرئيسى فى الشخصية «ليس طبيعتها الفيزيائية المجردة بل ميزتها الاجتماعية» (ماركس . مساهمة فى نقد فلسفة الحق الهيغلية .) تتجلى الميزات الاجتماعية للفرد ابان عملية النشاط الاجتماعى .

شروط العمل الاجتماعية الاقتصادية - نظام تحفيز العمل ماديا ومعنويا (الاجور ، الارصدة الاجتماعية ، نظام التشجيعات والعقوبات والعلاوات والتسهيلات والاجازات المدفوعة الاجر ، الخ) ، مدة يوم العمل وسنة العمل ، التطلب من الإعداد الثانوى والتخصصى للعاملين ، الخ .

الشرعية الاجتماعية - اقسام داخل الطبقات وداخل الجماعات

تقوم ، بالدرجة الاولى ، على عدم التجانس الاجتماعى الاقتصادى للعمل وتقسيم العمل الى جسدى وذهنى .

شكل تجلى القانون الاجتماعى - القيمة المحصلة المتوسطة التى يحددها حاصل القيم العرضية - افعال الاشخاص الاجتماعية الفردية ذوى العلائم الاساسية المشتركة ، وتعبّر عن درجة معينة لتطابق الغايات الفردية مع الغايات الاجتماعية للمجتمع .

الشكلنة - وصف للهدف وللعمليات الجارية فيه بحيث يجرى فى ظله استبدال مواصفات محتوى خصائص الهدف بتصورات رمزية ، علما بان هذه الرموز نفسها تؤلف ابجدية خاصة ذات قواعد استعمال مميزة (علم النحو ، تركيب الكلام) وروابط بنيوية . استنادا الى عملية الشكلنة تنشأ امكانية التجرد من محتوى الهدف ونقل التعامل معه الى مجال رموز بحث ، اى القيام بتحويلات شكلية بحث . النتيجة الحاصلة من ذلك تؤوّل من ثم على الهدف وتتلقى مغزى المحتوى . تعتبر الشكلنة وسيلة هامة للبحث العلمى تقلص وتسهل كثيرا عملية التحليل كلها .

الضبط الاجتماعى - تأثير واع على تغير وتطور العلاقات الاجتماعية يمارس باشكال مختلفة (من جانب الدولة ، عادة) ويهدف الى ضمان استقرار النظام الاجتماعى المعنى واستمرار تطوره وترقيته .

طابع العمل - تثبيت العاملين فى انواع مختلفة من النشاط العملى (جسدى او ذهنى ، زراعى او صناعى ، تنظيمى او تنفيذى ، بسيط او معقد ، ابداعى او روتينى) .

الطبقة - احدى المقولات المركزية فى علم الاجتماع الماركسى . فالطبقات ، حسب تعريف لينين ، جماعات كبيرة من الناس تتميز عن بعضها البعض من حيث مكانها فى نسق للانتاج الاجتماعى محدد تاريخيا ، وموقفها (المثبت والمصاغ بمعظمه فى قوانين) من وسائل الانتاج ، ودورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالي من حيث مقادير تلك الحصة من الثروة الاجتماعية التى تنالها واساليب الحصول عليها .

الطريقة السوسيولوجية - وسيلة للحصول على معرفة علمية
عن الواقع الاجتماعى وتنظيم هذه المعرفة . وهى تشمل : مبادئ
تنظيم النشاط (المعايير او القواعد الضابطة) ؛ مجموع طرق
واساليب الافعال ؛ نظام (مخطط او خطة) الافعال . تصطفا طرق
واساليب الافعال فى تتابع معين على اساس المبادئ الضابطة .
فى مختلف الابحاث تتخذ طريقة بعينها وضعية خاصة بها تبعا لمكانها
ودورها فى البحث ، ولعلاقتها بالطرائق الاخرى . فى علم الاجتماع
تستخدم ، على السواء ، الطرائق السوسيولوجية الخاصة به
(الاستجواب ، مثلا) وطرائق مستعملة ايضا فى علوم اخرى (مثلا ،
الطرائق الاحصائية) .

طريقة المعاينة والمشاركة - احدى طرائق الابحاث
السوسيولوجية الملموسة ؛ يكمن جوهرها فى ان الباحث يجرى
المعاينة ويضع ويستخدم منهج البحث بحيث يغدو مشاركا مباشرا
فى العملية موضع الدرس .

الطريقة النشئية (genetic) فى علم الاجتماع - طريقة للبحث
قائمة على تحليل منشأ وتشكل وانبثاق اهداف علم الاجتماع .
يتسم التحليل النشئى ، المرفد بالتحليل الوظيفى-البنىوى ،
باهمية حاسمة لدى تفسير جوهر الدولة والطبقات وسائر ظواهر
الواقع الاجتماعى .

العامل (factor) - حدث ، ظاهرة ، واقع ، رابطة تعيّن تغير
وتطور الكل برمته ، او على العكس ، تساعد على استقراره وثباته .
ان مهمة البحث السوسيولوجى هى اظهار العوامل الفاعلة فى حياة
المجتمع . وينطلق علم الاجتماع الماركسى من ضرورة التحليل
المترابط لعوامل الحياة الاجتماعية ، اى من تناول نسق العوامل
الفاعلة فى المجتمع المعنى ، وعلى هذا الاساس فرز العوامل
الرئيسية الكامنة فى الظروف الاقتصادية لحياة المجتمع . وبهذا
يوجّه انتقاد مبدئى لنظرية العوامل المنتشرة فى علم الاجتماع
الغربى والقائمة ، فى جوهر الامر ، على التحليل المنعزل لعوامل
منفردة من الحياة الاجتماعية تصوّر ، اضافة الى ذلك ، على انها
عوامل «موازنة» وهى ليست دائما على الاطلاق عوامل رائدة .

العلاقات الاجتماعية - علاقات بين افراد ، بين جماعات اجتماعية بوصفهم حاملين لانواع مختلفة من النشاط ، ويمتازون فيما بينهم بمواقفهم الاجتماعية وادوارهم فى حياة المجتمع .

علم الاجتماع التطبيقي - مجموع الابحاث السوسيولوجية الموجهة نحو استخدام القوانين الاجتماعية المكتشفة لاجل حل المسائل الاجتماعية واجراء اختبارات اجتماعية ووضع خطط التنمية الاجتماعية .

علم الاجتماع النظرى - مجموع الابحاث السوسيولوجية المصوبة نحو تفسير الواقع الاجتماعى ، واكتشاف القوانين العامة والخاصة لتطور وعمل المجتمع ، واشكال تجلى هذه القوانين وآليات فعلها فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية .

علم السكون الاجتماعى (statics) - تعبير عن استقرار وثبات الظواهر الاجتماعية . فى علم السكون الاجتماعى تشغل المكان المركزى العوامل التى تؤمن الحفاظ على التنظيم الاجتماعى ، على ثباته النسبى ؛ هذه العوامل تتجلى فى الروابط السكونية . وينبغى تناول علم السكون الاجتماعى بالارتباط مع الدينامية الاجتماعية .

العمل ، الشغل - عملية لنشاط الناس الهادف ترمى الى تغيير الطبيعة والمجتمع ، وتنجز بواسطة ادوات ووسائل العمل . فى الابحاث السوسيولوجية يجرى تناول العمل كاهم شكل للنشاط الحيوى للمجتمع والفرد ، وكذلك النواحي الاجتماعية الخصوصية لتنظيم العمل الاجتماعى وعلاقات الانتاج ، وتأثير مستوى الشغيلة الثقافى التكنيكى على زيادة انتاجية العمل ، ومسائل طابع ومحتوى واشكال العمل ، وخاصة جماعات العاملين وبنيتها ، ونشوء وتطور اشكال جديدة للعمل ، والكثير غيرها .

العوامل الاجتماعية - ظواهر وعمليات اجتماعية منفردة تمارس تأثيرا على تطور وعمل المجتمع ككيان اجتماعى كامل . ينطلق علم الاجتماع الماركسى من ضرورة التحليل النسقى للعوامل الفاعلة فى المجتمع المعنى ، ومن فرز عوامل حاسمة من بينها ، العوامل الاقتصادية .

العينة المأخوذة بصورة عرضية حسب المناطق - طريقة
للابحاث السوسيولوجية الملموسة يكمن هدفها فى تأمين الاحاطة
الاشد فعالية بدائرة واسعة لعملية الاستقصاء مع توفير اقصى
الموضوعية لما يتم الحصول عليه من معطيات بالاجمال . لهذه الغاية
تقسم دائرة الاستقصاء الى اجزاء ، وجماعات ، ومناطق حسب سمة
محددة مسبقا ، اما الاختيار الملموس لمن تطرح عليهم الاسئلة ضمن
حدود القسم المعنى فلا يعيّن بصورة مسبقة ، وهو يتسم ، بهذا
المعنى ، بطابع عرضى .

الغاية - قيم اقتصادية او اجتماعية او روحية للمجتمع او
الطبقة او الجماعة الاجتماعية او الفرد ، يوجّه نشاطهم نحو بلوغها .

الفرد - مقولة فى علم الاجتماع وعلم النفس تعبر عن ناحية
معينة لدراسة الانسان . يعتبر الانسان ، بصفته فردا ، بمثابة
مثل احادى لجماعة اجتماعية معينة ، وبالتالى بمثابة حامل للعلائم
العامة المميزة لها ، ويمكن ايضا الوصف الوظيفى للفرد عندما
يجرى تناوله كحامل لوظيفة اجتماعية معينة . فى الحالة الاخيرة
يكون الفرد بمثابة عنصر لبنية اجتماعية معينة تعيّن له ، هى
بالذات ، وظيفة خاصة به . ان مقولة الفرد هى مقولة مجردة ، لانه
يجرى هنا دائما التجرد عن الخاصية الواقعية للحياة ونشاط
الانسان الفعلى . فالفرد ، بوصفه كائنا مجردا ، يواجه فى البحث
السوسيولوجى بالشخصية التى هى مقولة ملموسة بالقياس الى
الفرد .

الفرضية - افتراض معلل يتم المسألة فى المعرفة اليقينية
المتوفرة . ان استحالة الاحاطة دفعة واحدة بالمادة التجريبية كلها
او ، على العكس ، عدم كفاية هذه المادة ، لا يندر ان يجبرا الباحث
فى نقطة انطلاق التحليل على وضع فرضية . وهذه الفرضية فى
العمل تتبدى ، على هذا النحو ، بمثابة اساس لتطوير البحث . ان
استخدام الفرضية يكون فعلا فى بعض الابحاث السوسيولوجية
الملموسة (مثلا ، لدى تفسير بنية الجماعات ، ودراسة بعض
العوامل الاجتماعية) ، الا انها قد تستخدم ايضا لدى حل مسائل اكثر
عمومية .

الفعل الاجتماعى - أبسط عمل للنشاط الاجتماعى يرمى الى بلوغ هدف معين . يمكن لفعل بعينه ان يدخل فى عداد نشاطات مختلفة .

الفوارق الاجتماعية - فوارق مشترطة تاريخيا بين الطبقات والجماعات الاجتماعية ، بين الشرائح داخل الطبقات والجماعات الاجتماعية ، قائمة على عدم التجانس الاجتماعى الاقتصادى للعمل - العمل الذهنى والجسدى ، العمل الصناعى والزراعى ، وعلى التطور المتفاوت للنشاط الاجتماعى ، والثقافة والتعليم ، والكفاءة ، وظروف العمل والمعيشة ، ونمط حياة الطبقات والجماعات الطبقة والشرائح داخل الطبقات .

القانون الاجتماعى - تعبير عن الرابطة الضرورية الجوهرية بين الظواهر الاجتماعية ، وبالدرجة الاولى الرابطة التى تعين طابع النشاط الاجتماعى للناس .

قانون الاعداد الكبيرة - احد قوانين علم الاحصاء . يكمن جوهره فى ان القوانينيات ، التى يجرى اثباتها بواسطة علم الاحصاء ، تكون اكثر كمالات ودقة بمقدار ما يكون اكبر عددا مجموع الظواهر والعوامل الواسعة النطاق ، الذى تشمله هذه العملية ؛ وبالتالى ، فبمقدار ما يقل عدد العوامل المتجانسة الجارية معاينتها بمقدار ما يزداد الفرق بين القانون الاحصائى والعوامل المعاينة بالتجربة .

القوانين الاجتماعية الخاصة - قوانين تتعلق بتشكيلة اجتماعية اقتصادية واحدة او بضع تشكيلات ، بفترة انتقال واحدة او بضع فترات (مثلا ، القوانين المتعلقة بالانتقال من مجتمع تناحرى الى مجتمع آخر ، او بالقضاء على المجتمع التناحرى) .

القوانين الاجتماعية العامة - قوانين تفعل فى جميع التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية وفى جميع فترات الانتقال (مثلا ، قانون تطابق علاقات الانتاج مع طابع ومستوى تطور القوى المنتجة) .

الهدف - الشئ الموجه اليه النشاط ، وبخاصة نشاط الباحث ، وما يواجهه الشخص الفاعل . فى كل عملية بحث منفردة يؤخذ

الهدف لا بكليته ، بل فقط من تلك الناحية (او النواحي) منه التي تعينها المهمة الماثلة امام الباحث ؛ النواحي الاخرى فى هذه الحالة تتبدى غير جوهرية ، ويتجرد الباحث عنها . نواحي الهدف المفروزة ابان البحث تعتبر ، من زاوية منهج البحث العلمى ، واحدا من عناصر الجسم المعقد موضوع المعرفة ، اى موضوع البحث .

القياس - عملية يجرى بواسطتها انعكاس مواضيع البحث ، التى تجرى دراستها بوصفها حاملات لعلاقات معينة فيما بينها ، فى منظومة رياضية معينة ذات علاقات مناسبة بين عناصر هذه المنظومة . يمكن ان تكون مواضيع للقياس اية مواضيع تهم عالم الاجتماع : الافراد ، جماعات المنتجين ، ظروف العمل والمعيشة ، الخ .

القياس الاجتماعى (sociometry) - مجموع الطرائق الرامية الى الحصول على معطيات عن بنية الجماعات الاجتماعية الصغيرة ، وعن العلاقات بين الافراد فى هذه الجماعات .

القيم الاجتماعية - ظواهر وعمليات لحياة المجتمع متناولة من زاوية تلك الاهمية الاجتماعية التى يوليها لها المجتمع بالاجمال او الجماعة الاجتماعية . يعتبر نسق القيم الاجتماعية بمثابة نسق معترف به فى التنظيم المعنى للنماذج التى يقارن الناس بواسطتها تفاعلات بعضهم مع بعض ، ويجرى بواسطتها ترتيب خبرتهم الاجتماعية فى نظام معين . يخلق هذا النسق لدى الفرد والجماعة استعدادا للقيام بسلوك معين ، واساسا لتقييمه .

المادية التاريخية - النظرية الماركسية اللينينية عن المجتمع ، ومنهج الادراك الاجتماعى . وهى ، من جهة ، النظرية الفلسفية للمجتمع ، ومن جهة اخرى ، النظرية السوسيولوجية العامة . ان المحتوى الفلسفى للمادية التاريخية - الفهم الديالكتيكى المادى للتاريخ - يتكشف فى فلسفة الماركسية ؛ والمحتوى الاجتماعى العلمى ، السوسيولوجى البحث ، يتكشف فى علم الاجتماع الماركسى . ان المادية التاريخية ، بوصفها نظرية اجتماعية فلسفية ، تربط الفلسفة بجميع العلوم الاجتماعية والانسانية . وهى ، بوصفها نظرية سوسيولوجية عامة ، تعتبر فى الوقت نفسه اساسا نظريا عاما لجميع العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى .

المؤسسة (التأسيس) الاجتماعية - تنظيم محدد للنشاط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية يتحقق بواسطة نظام متفق عليه لاعراف السلوك والمعايير والقيم الموجهة توجيهها مناسبا ومفيدا . وظيفة المؤسسات الاجتماعية هي تنظيم وضبط هذه الميادين او تلك من ميادين العلاقات الاجتماعية . طبقا لذلك تقسم المؤسسات الى مؤسسات سياسية واقتصادية ، وحقوقية ، وثقافية ، وغيرها .

المؤشرات الاجتماعية - توصيفات معاينة ومقاسة لظاهرة او عملية اجتماعية ، تتيح الحكم على حالتها او ميلها .

المتغيرات - ظواهر وعمليات اجتماعية يمكن تقديمها فى هيئة مقدار متغير ، وصياغتها بوسائل رياضية .

المدرسة الوظيفية-البنوية - اتجاء فى علم الاجتماع البرجوازي مرتبط باسم مالىنوفسكى وبارسونس وغيرهما . يرسو فى اساس هذا الاتجاه تحليل بنية ووظائف التكوينات الاجتماعية ، وبالدرجة الاولى المؤسسات الاجتماعية . ان اللجوء الى طرائق التحليل الوظيفي-البنوي ، بحد ذاته ، يتيح اظهار بضع روابط هامة فى المجتمع . غير ان مذهب الوظيفية فى علم الاجتماع البرجوازي تبدى مذهباً محدوداً بصورة لا مفر منها . ويفسر ذلك ، اولاً ، بتجاهل الاساس الاجتماعى الاقتصادى للتركيب الاجتماعى ، الامر الذى يحرف من حيث المبدأ التصور عن بنية ووظائف التكوينات الاجتماعية ؛ ثانياً ، بتجاهل الموقف النشئى من تحليل الظواهر الاجتماعية ، وبنزعة معاداة التاريخ الملازمة لمذهب الوظيفية . ان علم الاجتماع الماركسى ينطلق من الوحدة العضوية للموقف الوظيفي-البنوي والمنشئى فى الابحاث السوسيولوجية .

المسائل الاجتماعية للمعرفة - ميدان لعلم الاجتماع يدرس العمليات الاجتماعية الراسية فى اساس النشاط المعرفى والتي تؤثر على بنيته واتجاهه . فى هذه الابحاث تعتبر المعرفة ، بالدرجة الاولى ، لا معرفة فردية بل اجتماعية ، اى نشاطاً للمجتمع بوجه عام . تعتبر مسائل اجتماعية للمعرفة : المشروطة الاجتماعية لمهام المعرفة ، ووسائل واساليب ادائها ، والتنظيم الاجتماعى للنشاط المعرفى فى العلم المعاصر ، والترابط بين المعرفة والتعليم ،

والتصنيف الاجتماعي لانمساظ واشكال المعرفة ، والنواحي
السوسيولوجية لتنظيم انساظ المعرفة ، الخ .

مشاهدة العينة - دراسة احصائية لجزء من المجموع العام
(عينة) ، تجرى على نحو يؤمن امكانية بسط الاستنتاجات ، التي
يتم الحصول عليها لدى دراسة العينة ، على المجموع العام . ان
اكثرية الابحاث السوسيولوجية في علم الاجتماع تحمل طابع عينة .
توجد جملة من طرائق أخذ العينة من المجموع العام .

المشروطية ، معامل المشروطية - احد مفاهيم الاحصاء
الرياضي ، يستخدم في التحليل السوسيولوجي لاجل وصف
الثقل النوعي (بالنسب المئوية او باجزاء من الكل) لتأثير العامل
المعنى على تكوين نتيجة العملية المعنية . ان معامل المشروطية
يمثل ، من حيث اسلوب تشكله ، مربع معامل الارتباط . يعتبر
معامل المشروطية واحدا من البارامترات في الموديلات الاجتماعية
الرياضية والاقتصادية الرياضية .

المصفوفة (matrix) - احد مفاهيم علم الجبر العالي ، يعنى
بالمعنى الواسع للكلمة لائحة مخططة تملأ بقيم المقادير الرياضية ؛
تصاحب تركيب المصفوفة مهمة الالغوريثم - قواعد التعامل معها .
تستخدم المصفوفات في الابحاث السوسيولوجية ايضا اثناء التحليل
الكمي للظواهر الاجتماعية . في السوسيولوجيا والاقتصاد يمكن
للمصفوفات ان تؤدي وظائف موديلات : مثلا ، يبنى علماء الاقتصاد
منظومات مصفوفات لموديلات الروابط بين الفروع الانتاجية التي
تتألف من عشرات الالاف من العناصر . يجب ان يسبق وضع هذا
النوع من الموديلات ، من كل بد ، القيام بعمل واسع بصدد اضفاء
شكل معين على العمليات الفعلية واعطائها هيئة تمكن من استخدام
جهاز الرياضيات . ان امكانية المعالجة الرياضية بالذات تشكل
الاساس لبناء مثل هذه الموديلات .

المعاينة - طريقة لجمع المعلومات عن الهدف الاجتماعي قيد
الدرس ، عن طريق الادراك المباشر وتسجيل العوامل التي تتعلق
بالهدف موضع الدرس وتتسم بالاهمية من وجهة نظر غايات
البحث . تقسم المعاينات حسب وضعية المعائن (الى معائن مدرج

وغير مدرج) ، وحسب مكان التنظيم وظروفه (الى ميدانية ومختبرية) ، وحسب انتظامية الاجراء (الى منتظمة وعرضية) .

معدل التمثيل - توصيف لنوعية العينة والتطابق بين توزيع العلام (المتغيرات) ، التى يتم الحصول عليها بنتيجة البحث بواسطة العينة ، وبين توزيع هذه العلام فى المجموع العام .

المعايير الاجتماعية (social norms) قواعد يقرها المجتمع تحدد الاشكال الثابتة للتفاعل الاجتماعى بين الناس الجارى بهدف بلوغ الاهداف الماثلة امام التنظيم .

المعلومات (information) - المفهوم الاساسى فى نظرية الاعلام ، احد ابواب السيبرنتيك . تتسم المعلومات دائما بطابع احتمالى . يجرى فى نظرية الاعلام دراسة عمليات نقل وحفظ ومعالجة المعلومات . نظرا لمحاولات تطبيق طرائق وجهاز السيبرنتيك على الابحاث السوسيوولوجية اخذ مفهوم الاعلام يتغلغل الى علم الاجتماع ايضا حيث يفسر بشكل واسع جدا كصلة للتوجيه فى اية بنى اجتماعية كانت .

المعيشة - مجال للنشاط الحيوى محصور ضمن نطاق الاستثمار الشخصية المساعدة ، والشؤون المنزلية ، والواجبات العائلية . المؤشرات الاساسية لنمط الحياة فى مجال المعيشة هى بنية الاستهلاك المادى ، وبنية الوقت خارج العمل ودرجة الانخراط فى نسق خدمة المرافق العامة .

المقابلة (interview) - طريقة لجمع المعطيات التجريبية ، يلقى فيها القائم بالمقابلة اسئلة على المبحوث . يمكن اجراء المقابلة عن طريق الاتصال المباشر وغير المباشر (بالهاتف) ، على السواء .

المقولات ، الفئات (categorycs) الاجتماعية - مفاهيم

اساسية للبحث السوسيوولوجى تنعكس فيها اعم قوانين المجتمع وبنيته وتطوره . تندرج فى عداد المقولات الاجتماعية ، مثلا ، الطبقة ، وجماعة العاملين ، والفرد ، والشخصية ، والجماعة الاجتماعية ، والمؤسسة الاجتماعية ، الخ .

المنهج ، الطريقة (method) - فى المعنى الواسع للكلمة يعنى طريقة لتناول الواقع علميا . فى المنطق ومناهج البحث العلمى (methodology) يقصد بالطريقة اسلوبا واضح المعالم كفاية للحصول على معرفة علمية ، اى مجموع وتعاقب استخدام اساليب واجراءات منفردة تضمن الحصول على نتيجة علمية . بهذا المعنى يمكن اعتبار الطريقة بمثابة اسلوب لتنظيم معرفة موجودة فعلا لاجل الحصول على معرفة جديدة ، وفى الوقت نفسه بمثابة شكل لحركة المعرفة . ان وضع طرائق جديدة ، وهو امر لا بد منه عمليا فى جميع الابحاث السوسولوجية الاساسية ، يتطلب دائما التحرك فى مجال خاص - مجال منهج البحث العلمى الذى لا يتطابق مع مجال موضوع البحث .

الموديل ، النموذج - نسق العناصر المادية او المثالية (المصاغة فى رموز) الموجود فى نسبة شبه لهدف البحث (الاصل) والذى يستنسج الروابط الوظيفية-البنوية ، وروابط العلية والمعلول ، والروابط المنشئية بين عناصره . يعتبر الموديل نائبا عن الهدف قيد الدرس ويتيح الحصول على معلومات عنه .

موضوع البحث - توصيف لجسم مدرك معقد تشكّل ابان عملية التحليل العلمى . بهذا المعنى يميزون الموضوع عن هدف البحث . يشتمل موضوع البحث على ناحية (او نواحي) الهدف المفرزة فى البحث المعنى طبقا للمهمة المعينة ، ومجموع وسائل البحث ، وكذلك اجراءات البحث التى تستخدم فى الحالة المعنية .

النزعة - توجه معين لوعى الجماعة او الفرد تشترطه لحظات داخلية او خارجية (النزعة الذاتية او النزعة الموضوعية) ، ويحدد موقف الجماعة او الفرد من هذه الظاهرة او تلك للواقع الاجتماعى ، وكذلك اسلوب تقبل هذه الظاهرة .

النظام ، المنظومة ، النسق (system) - كثرة مرتبة ترتيبا محددا من العناصر المترابطة فيما بينها والمكونة لوحدة كاملة معينة . تكمن احدى المهام الخصوصية للبحث النسقى فى جمع مختلف المعارف المتعلقة بالهدف فى نسق كامل من شأنه ان يشكل نظرية واحدة للهدف . كل جماعة اجتماعية عبارة عن نسق

معقد ، ناهيك عن المجتمع ، وإعادة الانتاج ، وما شابه . ان اهدافا كهذه لا تمكن دراستها الا بوسائل التحليل النسقي .

النظام ، المنظومة ، النسق الاجتماعي (social system) -
مجموع الظواهر والعمليات الاجتماعية التي توجد علاقات وروابط فيما بينها وتشكل هدفا اجتماعيا كاملا . بعض الظواهر والعمليات تكون بمثابة عناصر للنسق .

النشاط الاجتماعي - مجموع افعال شخص يتوخى اهدافا اجتماعية محددة ويستخدم لاجل بلوغ هذه الاهداف وسائل مختلفة - اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ايدولوجية .

النشاط الاجتماعي السياسي - درجة مشاركة ابناء مختلف الطبقات والجماعات الاجتماعية في العمل الاجتماعي السياسي .

المجتمع - نظام ثابت نسبيا للروابط والعلاقات الاجتماعية بين جماعات كبيرة من البشر تحدّد اiban عملية التطور التاريخي ، مسند بقوة القانون والعادات والتقاليد ، الخ ، وقائم على اسلوب معين للانتاج ، ويعتبر بمثابة درجة في تطور البشرية الصاعد .

النشاط الانتاجي - مجموع انواع النشاط الذي يتحقق في اطار الميدان الانتاجي . يشتمل على النشاط العملي في ميدان الانتاج ، وعلى النشاط الاجتماعي السياسي المرتبط مباشرة بالانتاج (المشاركة في المباراة الاشتراكية والتجديد والاختراع ، الخ) .

النشاط خارج الانتاج - مجموع انواع النشاط الذي يجري خارج نطاق الانتاج الاجتماعي . يندرج في النشاط خارج الانتاج النشاط الاجتماعي السياسي غير المرتبط مباشرة بالانتاج (المشاركة في الهيئات الانتخابية ، ومناقشة مسائل الاقتصاد الوطني والعمل الاجتماعي ، وحماية النظام العام ، الخ) ، والنشاط العملي في مجال المعيشة (شراء الحاجيات ، تحضير المآكل ، تنظيف المبنى ، العناية بالاطفال) والنشاط اثناء وقت الفراغ .

النظرية - نسق منظم داخليا من الاستنتاجات والاحكام العلمية يضم مجموع المعارف بصدد ميدان معين من الواقع . ان النظرية

السوسيولوجية ، المبنية على الاساس المنهجي للمادية الديالكتيكية (الجدلية) ، تعطى تصورا كاملا ومعمما عن قوانين تطور المجتمع .

النظرية السوسيولوجية الخاصة - شكل لتنظيم المعرفة السوسيولوجي تنعكس فيه اشكال تجلي القوانين العامة والخاصة وآليات فعلها فى ميادين متفرقة من حياة المجتمع ، هذه القوانين المميزة لتشكيلة اقتصادية اجتماعية معينة او فترة انتقال معينة ، وكذلك تلك القوانين التى تفعل فعلها فى هذه الميادين فقط . موضوع النظريات السوسيولوجية الخاصة هو الميادين المستقلة نسبيا فى الحياة الاجتماعية ، والوان متفرقة من النشاط الاجتماعى والوحدات الاجتماعية ، وقانونيات تطورها وعملها .

النظرية السوسيولوجية العامة - شكل لتنظيم المعرفة السوسيولوجية تنعكس فيه القوانين العامة والخاصة لتطور وعمل التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية وكذلك قوانين الانتقال من احدى التشكيلات الى تشكيلات اخرى عبر عهود الثورات الاجتماعية . موضوع بحث النظرية السوسيولوجية العامة هو المجتمع بوجه عام بما يلزمه من قوانين تطور وعمل . وهى تتناول كل ظاهرة اجتماعية (السياسة ، العلم ، الاسرة ، الخ) فى سياق التصور الكامل عن النظام الاجتماعى ، وتفسر مكانه ودوره فى بنية الروابط الاجتماعية ، وتقارن فى الوقت نفسه بين الظاهرة المعنية واللوحة الواسعة للتطور التاريخى .

النمذجة - عملية بناء النماذج (الموديلات) . تفترض النمذجة تركيب صورة مميزة لهدف البحث لا يشار فقط فيها الى العناصر بل يوضع ايضا نظام ترتيبها ، وروابط الهدف ايضا فى حالات غير نادرة . يقترن بناء النماذج الرياضية ، بالاضافة الى ذلك ، بضرورة شكلنة وظائف ونواحي وروابط الهدف الجارى بحثها ، الذى يجعل امرا ممكنا استخدام جهاز الرياضيات فى التعامل مع النموذج . ان النمذجة بالرموز بالمعنى الواسع للكلمة ، تبدو ضرورية لدى دراسة معظم الاهداف المعقدة التى يتعامل معها علم الاجتماع المعاصر ، وذلك على الرغم من ان امكانيات استخدام النماذج الرياضية فى علم الاجتماع هى امكانيات محدودة كثيرا .

نمط الحياة - مجموعة اشكال الحياة والنشاط اليومي ، مأخوذة بالترابط مع الظروف والشروط التي تحدد الحياة والنشاط اليومي وحاجاته وتوجهاته القيمية . تعتبر ميادين اساسية للحياة والنشاط : العمل ، المعيشة ، النشاط الاجتماعي السياسي ، الثقافة .

الواقعة الاجتماعية (social fact) - مظهر على حدة للواقع الاجتماعي والعمليات والتغيرات الجارية فيه . الوقائع الاجتماعية ، التي يتم الحصول عليها ابان البحث التجريبي ، تؤلف اساس الاستنتاجات النظرية في علم الاجتماع .

الواقعة الاحتمالية - مظهر لواقعة اجتماعية في هيئة قانون احتمالي وليس في هيئة حادثة فريدة . تكمن خاصية الواقعة الاحتمالية في ان لها دائما تعبيراً كمياً .

الوحدة الاجتماعية (social entity) - مجموعة اناس تتميز بظروف للحياة والنشاط (الظروف الاقتصادية ، الوضع الاجتماعي ، مستوى الاعداد المهني والتعليم ، المصالح والحاجات ، الخ) مشتركة بالنسبة لجماعة معينة من الافراد المتفاعلين (طبقاً اجتماعية ، جماعة اجتماعية مهنية ، الخ) ، وبالانتماء الى وحدات اقليمية تشكلت تاريخياً (مدينة ، قرية ، بلدة) والى هذه المؤسسات الاجتماعية او تلك (الاسرة ، التعليم ، العلم ، الخ) .

الوحدة الاقليمية - مجموع من الناس يتصف بوحدة الموقف من ارض معينة مستوعبة اقتصادياً ، وبمنظومة الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الخ ، التي تبرز هذه الارض بمثابة وحدة مستقلة نسبياً للتنظيم المكاني لنشاط الناس الحيوي .

وحدة التجزؤ - مفهوم يعبر عن ضرورة حصول الباحث ، اثناء التحليل ، على كيان اصغر يحافظ على العلامات والروابط الاساسية للهدف موضع البحث ، كوحدة كاملة . ان فرز الوحدة يكون ، عادة ، مرتبطاً بضرورة تنفيذ المرحلة الاساسية من البحث التي يضطلع فيها التحليل المنهجي بدور اولى . في الاكثرية الساحقة

من الحالات يمارس اختيار الوحدة تأثيرا حاسما على نجاح عملية البحث كلها .

الوظيفة (function) - تعنى ، فى منهج الابحاث الاجتماعية ، تبعية وجود الهدف (object) لاشياء المحيطة به ، او تبعية وجود العنصر لمكانه ودوره بالاجمال . يعتبر كشف وظيفة احد اساليب اثبات روابط الهدف ووصف عمله . ان التقسيم الى وظائف ليس مرتبطا ، بالضرورة ، بفرز اجزاء فى الهدف محصورة فى المكان والزمان ؛ وان نسق الوظائف المترابطة فيما بينها يمكن ان ينسحب على الهدف بالاجمال كما لا يندر ان يحدث لدى دراسة الاهداف فى علم الاجتماع . وفى اطار الكل يمكن للوظيفة ان تتبدى بمثابة وظيفة-ميزة او وظيفة-رابطة . لدى بحث اهداف معقدة يتسم بأهمية كبيرة انشاء نسق الوظائف .

فى الابحاث السوسيولوجية يستعمل مفهوم اضيق ايضا - «الوظيفة الاجتماعية» - يميز دور ومكان هذا التكوين الاجتماعى او ذاك (الجماعة ، الفرد ، المؤسسة الاجتماعية) فى نسق اكثر اتساعا .

الوصف - مرحلة من البحث يجرى خلالها ، بمساعدة اساليب ووسائل التحليل المتوفرة لدى الباحث ، اظهار نواحي وصفات وعلائم الهدف المبحوث . الوصف يسبق الايضاح الذى يجمع نتائج الوصف فى لوحة كاملة .

الوضع (status) - الموقع الذى يشغله الفرد فى الجماعة الاجتماعية وفى المجتمع بالاجمال . وهو يتحدد سواء بالمواصفات الطبيعية (الجنس ، العمر) ام بالمواصفات الاجتماعية (المهنة او نوع الاشغال ، الدخل ، المكانة فى الخدمة ، الخ) .

وعى الجماعة - مجموع العلائم والسمات التى تميز النشاط الفكرى للجماعة الاجتماعية بوجه عام ؛ العناصر الجوهرية لبنية وعى الجماعة وضوابطه هى القيم الاجتماعية وتوجهات ومعايير سلوك الجماعة ككل وعضائها . يتشكل وعى الجماعة ابان عملية النشاط المتبادل لعضائها فى ظل التأثير الحاسم من جانب الظروف الاجتماعية الاكثر اتساعا منها .

الوقائع الاجتماعية - أحداث ، صفات ، علاقات ، روابط
للواقع الاجتماعي قائمة بـصورة موضوعية وفعلية ؛ وعمليات
تغيرها .

الوقت خارج العمل - وقت اليوم ، الاسبوع ، الشهر ،
السنة ، باستثناء وقت العمل . وهو : ١ - الوقت المرتبط بالعمل
في الانتاج (وقت الانتقال الى العمل والعودة منه ، الوقت المبذول
في المؤسسة الانتاجية قبل وبعد العمل) ؛ ٢ - الوقت المبذول
على الاعمال البيتية وخدمة النفس ، وذلك سواء في البيت ام
باستخدام مؤسسات المرافق العامة ؛ ٣ - الوقت المبذول على
تلبية الحاجات الجسدية ؛ ٤ - وقت الفراغ .

وقت الفراغ - جزء من الوقت خارج العمل موجه نحو تطوير
الشخصية من كافة الجوانب (الوقت المبذول على الدراسة ، وزيادة
الكفاءة ، والدراسة الذاتية ، وتربية الاطفال ، والعمل الاجتماعي ،
والمشاركة في فن الهواة ، والراحة ، وممارسة التربية البدنية
والرياضة ، والهواية ، الخ) .

محتويات

٣	الفصل الاول . المجتمع كنسق اجتماعى تاريخى
٣	١ - موضوع علم الاجتماع
١١	٢ - الفهم المادى للتاريخ
١٧	٣ - الشروط الطبيعية والتاريخية للانتاج
٢٣	٤ - المجتمع كمقولة اساسية لعلم الاجتماع
٤٥	٥ - المعرفة السوسولوجية النظرية والتجريبية
٥٣	الفصل الثانى . الميدان الاجتماعى لحياة ونشاط المجتمع
	١ - هدف المعرفة السوسولوجية وخصائصه
٥٣	المميزة
	٢ - الروابط والعلاقات الاجتماعية ؛ انواع الروابط
٦٧	الاجتماعية
	٣ - القوانين الاجتماعية ؛ تصنيف القوانين
٧٣	الاجتماعية
٨٣	٤ - اشكال تجلى القوانين الاجتماعية
٨٨	٥ - آليات فعل القوانين الاجتماعية
٩٠	الفصل الثالث . الانساق الاجتماعية والفرد
٩٠	١ - الانساق الاجتماعية والقانونيات الاجتماعية
١٠٢	٢ - عمل الانساق الاجتماعية
١٠٩	٣ - الفرد كنسق اجتماعى
١١٧	٤ - التنشئة الاجتماعية (socialization) للفرد
١٢٣	الفصل الرابع . آليات مشروطية النشاط الاجتماعى للناس
١٢٣	١ - النشاط الاجتماعى والحاجات الاجتماعية
١٢٨	٢ - المشروطية الموضوعية والذاتية . علاقات الفرد
	٣ - المشروطية الذاتية والاجتماعية . العلاقات
١٣٤	الاجتماعية

١٣٩	الفصل الخامس . الادارة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى
١٣٩	١- المصالح الاجتماعية والادارة الاجتماعية
١٤١	٢- التخطيط الاقتصادى والاجتماعى
	٣- الاهداف الاجتماعية للمجتمع والنشاط
١٤٧	الاجتماعى للناس
١٥٤	٤- التنمية الاجتماعية والتناقضات الاجتماعية
١٥٧	الفصل السادس . علم الاجتماع والرياضيات
	١- الطرائق المنهجية لتطبيق الرياضيات على علم
١٥٧	الاجتماع
	٢- الاتجاهات الاساسية لاستخدام الرياضيات
١٦٧	فى علم الاجتماع
١٨٢	٣- القياس فى علم الاجتماع
١٨٦	الفصل السابع . تركيب ووظائف علم الاجتماع اللاماركسى
	١- التعددية الفكرية-النظرية للمعرفة
١٨٦	السوسيولوجية
	٢- الاتجاهات العقائدية الاساسية لعلم الاجتماع
١٨٩	فى اوربا الغربية
	٣- المذاهب الماكرونظرية (النظرية الكبيرة)
١٩٦	الاساسية لعلم الاجتماع الغربى
	٤- المذاهب الميكرونظرية (النظرية الصغيرة)
٢٠٦	الاساسية لعلم الاجتماع الغربى
٢١٣	٥- الميول التكاملية فى السوسيولوجيا الغربية
٢٢٢	٦- الابحاث السوسيولوجية التجريبية
٢٣٠	خاتمة
٢٣٦	موجز معجم المصطلحات

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم
وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب
وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن
رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكى بولفار ، ١٧
موسكو - الاتحاد السوفييتى

